



PLEASE DO NOT REMOVE  
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

---

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

---

PJ  
6101  
I133D37  
1886

al-Samārānī, Muḥammad Ma'ṣūm ibn  
Ṣālim  
Hashiyat Tashwiq al-khillan







حاشية  
مشويق الخلان

على شرح الآجرومية للسيد أحمد زيني دحلان  
تأليف الشاب النجيب والفاضل اللبيب  
الحاج محمد معصوم بن الشيخ  
سالم السماراني السفاطوني  
نفع الله بها الطالبين  
آمين

---

﴿وبهامشها الشرح المذكور للسيد أحمد زيني دحلان﴾

---

(لا يجوز طبع هذا الكتاب الا باذن مؤلفه)

---

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر

PT  
6101  
525  
1886

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدا لله الذي بتحميده نال أرفع الدرجات. وبتسبيحه وتمجيده وتعظيمه تدفع أنواع الدركات. على نعمه التي لا تحصى بنص صريح وشواهد واضحات. ومن جملة نعمه تعالى رفع أهل الإسلام وخفض أهل الكفر والبدع والضلالات. وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له شهادة فاز بالنعم العظمى قائلوها وارتنوا بالشراب الهني وارادوها. وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المنزل عليه آيات وحجج قرآن عربي غير ذي عوج صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما ترنم شخص بكلام الذبيح. وأعرب الكلام لأعرب القرآن النصيح (أما بعد) فيقول العبد الفقير الفاني محمد معصوم بن سالم السماراني: طالما وقفت على شرح الأجرومية لشيخ شيخنا علامة الزمان فريد العصر والاوان ناشر شريعة ولد عدنان مولانا وسيدنا السيد أحمد بن السيد زيني دحلان أطال في عمره الرحمن. وتمت أن أرتع في ذلك البستان اذ وجدته أعذب الشروح وأحلاها وأسهلها فهمها وحفظا وأجلاها. ثم تركته زمانا طويلا وصرفته في غيره صرفا جميلا لأنني غير متأهل لسلك ذلك الطريق اذ هو والله بحر عميق. ثم انه طلب مني بعض الاخوان فتح الله عليه وعلى فئوح أهل العرفان أن أخدمه وأبينه بعض بيان. وأن أذيل كلام المتن بشواهد من ألفاظ القرآن وتفكرت في قول النبي ﷺ اذ مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له فشددت حبال العزم وأنايلد الله الحرام وقضيت حجتى حجة الاسلام وصاحبت العزم الى ان ارجعنى الله الى بلدى فبذلت في ذلك جهدى مستعينا بحول الله وقوته لا بحولى وقوتى. ولنبدا قبل الشروع في المقصود ببعض من مآثر الشارح أعاد الله علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته وعلومه وأسراره فأقول: هو رضى الله عنه من آل البيت النبوى من الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، ومن الذين حرروا العلوم تحريرا، وهو رضى الله عنه من العلماء العاملين الناصحين، الباذل همته ونفسه وماله في تربية المريدين وتعليمهم ما ينفعهم من أمور الدنيا والدين حتى أنه بعد أن ظهر على طلبته بالمسجد الحرام آية النجاة وحتمهم على تعليم الطلبة انتقل الى تعليم أهل البرارى والقفار من أرض الحجاز والشام واليمن، وصار يذهب بنفسه اليهم ويتردد عليهم ويرسل اليهم من يعلمهم ما يحتاجون اليه من الأمر اللازم من الصلاة والصيام والزكاة والحج والقرآن، حتى أنه انتهى الأمر الى أن صار المعلمون ستن قفيها في كل قرية فقيه يؤذنون ويقيمون الصلاة ويصلون الجماعة فانتشر والله الحمد ركنه في تلك الجهات الدين، وتاب على يديه كثير من أجناف العرب المذنبين، فالله يجزيه عن الاسلام وأهله أفضل

الجزء اوله تأليف عديدة في كل العلوم مفيدة منها السيرة النبوية ومنها الفتوحات الاسلامية ومنها الفتح المبين في سيرة الخلفاء الراشدين وله حاشية على السمرقندية في علم البيان وحاشية على الاظهار في التجويد وشرح على ألفية بن مالك في النحو وشرح على العقائد وله رسالة في علم الوضع وفي علم الجبر والمقابلة ورسالة في المبينات ورسالة في وعيد تارك الصلاة ومتن صغير في علم البيان ورسالة في المقولات ورسالة في مباحث البسملة عظيمة وله تأليف عظيم في الرد على الوهاية وله رسالة في صيغ الصلوات على النبي ﷺ ورسالة تتعلق بجاء زيد وله رسالة متعلقة برؤية الباري ورسالة متعلقة بقوله تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله وله حاشية عظيمة على الزبد في الفقه كما نقلها عنه شيخنا العلامة المحقق السيد أبو بكر بن السيد محمد شطا في حاشيته على فتح العين ولم تكمل وله هذا الشرح على الأجرومية وقد ألفه وهو في الطائف عند مسجد سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما سنة احدى وتسعين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية كافي بعض نسخ الشيخ لأجل أهل القرى من العرب ومن أراد أن يعرف مسائله فعليه بهذه الحاشية فانها تشوق الخلاق لاجتماع ثمار ذلك البستان وتنهل العطشان اذ ما فيها الا الجمع من أقوال العلماء المشار اليهم بالبنان والمعهودين بالجنان وجل مأخذ حاشية العلامة المحقق والخبير البحر المدقق أبي بكر الشنواني على شرح الشيخ خالد على الأجرومية وشرح العلامة الرضى الأسترابادي على كافية ابن الحاجب ومغني ابن هشام وغيرهم والله حسب من توكل ونعم الوكيل وجميع أموري كفيلا وهذا أوان الشروع في المقصود بعون الملك المعبود وبالله التوفيق لأقوم طريق ولما كانت التسمية مأمورا بها في كل أمر ذي بال بقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وأبتر وأجزم روايات وفي رواية بالحمد لله وفي رواية بذكر الله بدأ بها المؤلف رحمه الله تعالى رحمة واسعة بقوله ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ولم يبدأ بها الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة لأنها كفتي ببسملة المؤلف فيكون الشرح كالتابع للمتن ويصير يبرز الشرح والمتن امتزاج الأرواح بالأشباح ثم الكلام على البسملة شهير لا يحتاج الى تسطير وقد أفردته بالتأليف جم غفير ومنهم الشارح لكن لا بأس بذكر طرف منه تحصيل البركة فنقول الباء حرف جر اما زائد وإما أصلي فالقائل بالزيادة قال انه لا يتعلق بشيء فاسم مبتدأ مرفوع بالضمه المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وخبير المبتدأ محذوف تقديره اسم الله مبدوء به ومن قال بالثاني وهو الأصلي قال انه يحتاج الى متعلق يتعلق به والمتعلق اما فعل واما اسم وعلى كل اما عام واما خاص وعلى كل اما مقدم واما مؤخر فالفعل العام ابتدى والخاص أؤلف والاسم العام ابتدأ والخاص تألّف وأولاهما الفعل الخاص المؤخر أما الفعل فلا أنه الأصل في العمل ولكثرة التصريح به ومنه أقرأ باسم ربك وقلعة المحذوف لأنه عليه كلمتان الفعل والفاعل وهما لفظ أولف ولفظاً نامضرا وعلى مقابلة ثلاث وهي المصدر والمضاف اليه والخبير لأن التقدير بسم الله تألّف حاصل وأما الخاص فلا أن الشارع في كل شيء يضم ما كانت التسمية مبدأ له فالشارع في الأكل اذا قال بسم الله ينوي أكل وفي الشرب أشرب وفي الركوب أركب فلا جرم كان التقدير في التأليف أؤلف أولى وأما التأخير فلا اهتمام باسمه تعالى وليكون اسمه مقدما ولا يرد تقدم الباء ولفظ اسم عليه لأن الباء وسيلته كره على وجه يؤذن بالبدء فهي من تمتة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لأجني عنه بدليل واذا ذكر اسم ربك والمراد واذا ذكر ربك كما هو موجود في آية أخرى والله أعلم وأيضا في تقدير تأخير الفعل افادة الحصر فان تقديم المعمول قديفيد الحصر ويسمى عند علماء المعاني قصرا وقسموه على ثلاثة أقسام قصرا افراد وقصر قلب وقصر تعيين فاذا قيل بسم الله أؤلف والمخاطب يعتقد اشتراك الحق سبحانه وغيره في كون البدء باسمه وباسم غيره يسمى القصر قصر افراد لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب واذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم غير الله لا باسمه يسمى القصر قصر قلب لقلبه ما عند المخاطب واذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم الله أو باسم غيره على وجه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

التردد بلا تعيين يسمى التصر قصر تعيين فقصر الأفراد لقطع من يعتقد الشركة وقصر القلب لقطع من يعتقد العكس وقصر التعيين لتعيين المتردد وهذا الحصر يشمل هؤلاء والرحمن والرحيم بالجرفيهما نعتان للفظ الجلالة وبالرفع فيهما خبران لمبتدا محذوف أى هو الرحمن الرحيم وبالنصب فيهما مفعولان لفعل محذوف أى أمدح الرحمن الرحيم فهذه ثلاثة أوجه وبجر الرحمن مع رفع الرحيم أو نصبه و برفع الرحمن مع نصب الرحيم وبنصب الرحمن مع رفع الرحيم وهذه أربعة أوجه ويمتنع رفع الرحمن أو نصبه مع جر الرحيم لمنع القطع قبل الاتباع لا نه رجوع للشيء بعد الانصراف عنه وقد نظمت الأوجه مينا للجاز والممتنع فقلت

وأوجه الرحمن والرحيم \* تكون تسعة لدى التقسيم

جرها الثابت في الكتاب \* وستة تسوغ في الاعراب

أى جر أول ونصب مائلا \* ورفع كذا أو انصب أولا

مع رفع تال ثم عكسه آتى \* رفعها نصبها قد ثبتا

وجرئان مع رفع أول \* أو نصبه امنعنه فلتدع لى

وفي هذا التقدركفاية للبندى وقد بسطت الكلام على هذا في شرح المطالب فانظره ثم (قوله الكلام الخ) أل فيه للحقيقة لأن أل الداخلة على المعارف لها كافي المطول ويعضده تعريف المتن والشرح بقولها بعد هو اللفظ وقيل للعهد والمعهود كلام العرب فعلم أن تفسير الوضع بالعربي يعضده والكلام هنا بفتح الكاف وأما بالضم فهو الأرض الصعبة وبالكسر هو الجرح وقال ابن يعيش يسمى كلاما لأنه يكلم القلب بمعنى يجرحه اه ومنه قول الشاعر

جراحات السنان لها التثام \* ولا يلتام ما جرح اللسان

ومعناه بالفتح لغة القول وما كان مكتفيا بنفسه كافي القاموس والمراد بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا ويقول به وما كان مكتفيا بنفسه ما يفيد معنى وليس بلفظ واطلاقه على المعنى الأول حقيقة عند اللغويين وعلى الثانى مجاز فعلى هذا اذا نطقت بزيد كان كلاما فى اللغة حقيقة وان كتبتة فهو كلام مجاز اقال الرضى الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو والعطف أو على أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملأ أو لا أما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلمه بكلمة كزيد أو كلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد وعمر وبكر هذا كلام غير مفيد وأما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له اه (قوله هو) ضمير فصل يفصل بين المبتدأ والخبر على الأصح لا عمل له من الاعراب ويصح أن يكون مبتدأ ثانيا واللفظ خبره والجملة خبر للفظه الكلام هذا وقال فى المغنى زعم البصريون أنه لا عمل له من الاعراب ثم قال أكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائى عمله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحلّه بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولى ظن نصب وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى وبين معمولى ان بالعكس ويشترط أن يكون بلفظ المرفوع وأن يطابق ما قبله فلا يجوز زياداه الفاضل وكنت هو الفاضل ويشترط كون ما قبله أن يكون مبتدأ فى الحال أو فى الأصل وكونه معرفة اه مفرقا فى مواضع (قوله اللفظ) هو فى الأصل مصدر من لفظت الشيء اذا طرحته ومنه لفظت الرحى الدقيق اذا طرحته وهذا على القول بأن اللفظ مطلق الرمى أعم من أن يكون من النهم أو غيره ويقال أيضا أكلت التمرة ولفظت النواة قال الشيخ يس ولو بدون ادخالها النهم كذا فى الحواشى العصامية على الجامى وقال فى شرحه للعضدية انه الرمى من النهم لا مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لأنه مجاز صرح به فى الأساس وكلام الشارح يعنى الفا كهى موافق للأول لكن قوله يعنى قول الفا كهى ثم خص مراده فى الاستعمال اللغوى لافى أصل اللغة لأن هذا المعنى يحتمل أنه حقيقة وأنه مجاز من حيث خصوص الرمى كونه من النهم أما من حيث كونه رميا فهو من أفراد الموضوع له اه ثم قال فى حواشى التصريح قال السعد فى بعض كتبه واللفظ فى أصل اللغة الرمى يقال لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل فى الرمى من النهم الى أن

الكلام هو اللفظ

قال وأما غيره فنقول إليه من ذلك المعنى فهو فرع وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة إلى آخر ما مر وقيل انه جمع لفظه تأمل (تنبيه) اختار اللفظ على القول مع أن القول جنس قريب لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد كما تقول قال الشافعي كذا معنى اعتقده ورآه حقاً انظر شرح ابن هشام على القطر (قوله أيضاً اللفظ) بمعنى الملفوظ كالحلق بمعنى الخلق في أنه مصدر بمعنى اسم المفعول إلا أن الأول حقيقة والثاني مجاز مرسل من اطلاق اسم التعلق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو المصدر على التعلق بفتحها وهو الخلق الذي هو اسم المفعول كذا قالوا (فائدة) قال الرازي اللفظ إما أن يكون مهملًا وهو معلوم أو مستعملًا وهو على ثلاثة أقسام أحدها أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني البتة ١ وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا فرس وجل وثانيها أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلاً حين هو جزؤه أما باعتبار آخر فانه يحصل لأجزائه دلالة على المعاني كقولنا عبد الله فانا إذا اعتبرنا هذا المجموع اسم علم لم يحصل لشيء من أجزائه دلالة على شيء أصلاً أما إذا جعلناه مضافاً ومضافاً إليه فانه يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على شيء آخر وهذا القسم نسميه بالركب وثالثها أن يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر على جميع الاعتبارات وهو كقولنا العالم حادث والسماء كرة وزيد منطلق وهذا نسميه بالمؤلف (قوله المركب) مأخوذ من التركيب وهو لغة وضع شيء على شيء سواء كان بينهما مناسبة أو لا بخلاف التأليف فانه وضع شيء بازاء شيء بينهما مناسبة فينبغي العموم والخصوص المطلق فكل تأليف تركيب ولا عكس فالفيد الذي سيئنه الشارح لاحاجة إلى ذكر التركيب قبله لانه يستلزمه لا يقال القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولهذا قالوا انها مهجورة في التعاريف لأننا نقول أهل هذه الفنون يتساحون كثيراً في أمثال ذلك وانما صرح بذلك لأنه لو لم يصرح بذلك يرد عليه الأعداد المسرودة فانها مفيدة ولا تركيب فيها لالفاظ ولا تقديراً (واعلم) أن التركيب كثيرة منها تركيب اسناد كقام زيد وتركيب اضافة كغلام زيد وتركيب مزج كعبلك والمراد هنا الأول كما سيأتي (قوله المفيد) يستلزم التركيب كما مر وقول ابن طلحة ان نعم كلام مفيد مردود وانما يدل على كلام محذوف بعدها اه أمير والافادة قيل بالفعل بناء على اشتراط تجدد الفائدة كما قاله ابن هشام في تعاقبه على الألفية والحق أنه لا يشترط تجدد الفائدة والالادى الى أن الكلام الواحد يسمى كلاماً اذا خطب به من لم يعرف مدلوله وغير كلام اذا خطب به من يعرف مدلوله وكلام الشيخ خالد مال الى الاشتراط حيث جعل السماء فوقنا والأرض تحتنا غير كلام وفي بعض الحواشي انه استثنى بعضهم من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه سيويه ومال اليه أبو حيان ونقل ذلك من النكت (فائدة) قال الرازي المسموع المفيد ينقسم الى أربعة أقسام لأنه إما أن يكون اللفظ مؤلفاً والمعنى مؤلفاً كقولنا الانسان حيوان وغلام زيد وإما أن يكون المسموع مفرداً والمعنى مفرداً وهو كقولنا الوحدة والنقطة بل قولنا الله سبحانه وتعالى وإما أن يكون اللفظ مفرداً والمعنى مؤلفاً كقولنا انسان فان اللفظ مفرد والمعنى ماهية مركبة من أمور كثيرة وإما أن يكون اللفظ مركباً والمعنى مفرداً وهو محال اه أقول لومثل بقولنا نصف الاثنين لم يبعد لأن لفظه مركب والمعنى واحد وينظر من جهته التأليفية فانه غير مراد عنده والله أعلم (قوله بالوضع) معناه لغة الولادة يقال وضعت هنداً اذا ولدت ويطلق على الاسقاط تقول وضعت الدين عن فلان أى أسقطته عنه ويطلق على الخط ومنه وضعت الدين بمعنى حطت عنه (قوله أيضاً بالوضع) الظاهر أن مراده الوضع العربي الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قاله الشاطبي وغيره ليخرج كلام الأعاجم لا القصد لأنه أدرجه في الافادة كما سيأتي لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف فكان الأولى زيادته في التعريف أيضاً ثم حمل الوضع على الوضع العربي مبنى على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعي فهو المراد في التعريف اه صبان وسيأتي اني أبين ذلك بمزيد بسط ان شاء الله تعالى (قوله يعني الخ) في المصباح عن عنيان باب رمى

المركب المفيد بالوضع  
يعنى

١ قوله المعاني ألبتة أى  
بخلاف القسم الثانى  
فانه وان لم يدل عليها  
لكن بالنظر الى أجزائه  
يفيد كما سيأتى اه  
تقرير

قصده واعنتت بأمره اهتممت واحتفلت وعنت به أعنى من باب رمى أيضا عنانية كذلك اه والمراد ههنا  
 الأول أى يقصد المصنف (قوله أن الكلام) بفتح همزة أن وهى وما بعدها من اسمها وخبرها فى محل نصب  
 مفعول ليعنى وأكدا للشارح العلامة مخالفا لمادة المتن (قوله عند النحويين) فى المصباح عند ظرف مكان  
 ويكون ظرف زمان اذا أضيف الى الزمان نحو عند الصباح وعند طلوع الشمس ويدخل عليه من حروف  
 الجر من لا غير تقول جئت من عنده وكسر العين هو اللغة الفصحى وتكلم بها أهل الفصاحة وحكى الفتح  
 والضم الى أن قال وتكون بمعنى الحكم فتقول هذا عندى أفضل من هذا أى فى حكمى اه والمعنى الأخير هو  
 المراد ههنا (قوله عند النحويين) جمع نحوى نسبة للنحو ومعناه كما فى تهذيب ابن عيش يكون خمسة وهى  
 نحو بمعنى القصدي مثل قولهم نحوت البيت الحرام أى قصده ونحو بمعنى دون فى مثل قولك سرت فرسخا  
 أو نحوه أى أو دونه ونحو بمعنى مثل فى العبارات فى مثل قولهم الاسم ما دخله الألف واللام نحو الرجل والغلام  
 وما شا كل ذلك ونحو بمعنى عند نحو قولك زيد نحو عمرو أى عنده ونحو وهو هذا العلم المشار اليه الذى  
 اختص بتسميته هذا الفن دون سائر الفنون انتهى وفى الأشمونى وغيره ما يخالف ذلك فى بعض التقريرات  
 قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى رحمه الله تعالى النحو علم مستنبط بالقياس  
 والاستقراء من كلام الله عز وجل والكلام الفصيح والغرض به معرفة صواب الكلام من خطئه وفهم  
 معانى كتاب الله تعالى وفوائده فالعلم واضح والاستنباط هو الاستخراج والقياس حمل الشيء على الشيء  
 لضرب من الشبه والاستقراء هو التتبع وعنى به تتبع النصوص من الكتاب والسنة وديوان العرب وهو  
 شعرهم ويقال ان هذا الحد ناقص والله تعالى أعلم انتهى فانظره اذ لم يصرح به أحد فإرأيناه غيره والله تعالى  
 أعلم (ثم اعلم) أنارأينا فى تليفق ابن هطيل كلاما ماضيه قوله والغرض معرفة الصواب الخ مثال الأول ان القائل  
 اذا قل ان زيدا قائم فهذا صوابه ولو قال ان زيد قائما بالعكس أو ان زيد قائم برفهما أو ان زيدا قائم بجرهما  
 أو غير ذلك لكان كله خطأ لخروجه عن كلام العرب ومثال الثانى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى  
 الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين من قرأ وأرجلكم  
 بالنصب فقد عطفه على الوجوه والأيدى فيجب الغسل ومن قرأ وأرجلكم بالجر فقد عطفه على الرؤس  
 فيجب المسح وذلك لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه اه (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى فاء  
 الفصيحة باضافة فاء الى الفصيحة من اضافة الموصوف للصفة وفصيحة فعلية بمعنى فاعلة أى مفصحة بمعنى  
 مبينة لأنها أفصحت عن شرط مقدر والتقدير ههنا اذا أردت بيان كل واحد من الأمور الثلاثة التى هى مبنى  
 الكلام فأقول لك اللفظ الخ أو هى ما أفصحت عن مقدر أعنى من أن يكون شرطاً أو غيره نحو وأوحينا الى  
 موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى ضرب فانفجرت ويصح أن تقول الفاء الفصيحة بالتركيب  
 التوضيحي والمعنى واحد اه من بعض الحواشى (قوله أيضا فاللفظ) أل للعهد الذى كرى وهو ما قاله المؤلف وهو  
 من القاعدة المشهورة وهى أنك اذا ذكرت شيئا سواء كان مع آل أو لا ثم ذكرته ثانيا مع آل فالثانى هو عين  
 الأول أو بغير آل فالثانى غير الأول فالجسوع أربعة من ضرب اثنين فى مثله وهذا مثاله قام رجل ورأيت الرجل  
 قاعدا وقام الرجل ورأيت الرجل قاعدا وقام الرجل ورأيت رجلا قاعدا وقام الرجل ورأيت رجلا قاعدا قال  
 العلامة جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى

ثم من القواعد المشتهرة \* اذا أتت نكرة مكرره

تغايروا وان يعرف ثانى \* توافقا كذا المعروفان

(قوله فاللفظ هو الصوت) قال الرازى وأقول أظن أن اطلاق اللفظ على هذه الأصوات والحروف على سبيل  
 المجاز وذلك لأنها انما تحدث عند اخراج النفس من داخل الصدر الى الخارج فان الانسان عند اخراج النفس

أن الكلام عند  
 النحويين هو اللفظ  
 الى آخره فاللفظ

من داخل الصدر الى الخارج بحسبه في المحابس المعينة ثم يزيل ذلك الحبس فتولد تلك الحروف في آخر زمان حبس النفس وأول زمان اطلاقه والحاصل أن اللفظ هو الرمي وهذا المعنى حاصل في هذه الأصوات والحروف من وجهين الأول أن الانسان يرمي ذلك النفس من داخل الصدر الى خارجه ويلفظه وذلك هو الاخراج واللفظ بسبب حدوث هذه الكلمات فأطلق اسم اللفظ على هذه الكلمات لهذا السبب والثاني أن تولد الحروف لما كان بسبب لفظ ذلك الهواء من الداخل الى الخارج صار ذلك تشبيهاً بما أن الانسان يلفظ تلك الحروف ويرميها من الداخل الى الخارج والمشابهة احدى أسباب المجاز اهـ (قوله هو الصوت الخ) فيه نظر فان العبارة لاتشمل الضمائر المستتره فانها ألفاظ بالقوة ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضاراً لا خفاء فيه ولا تكون صوتاً كما علمت ويمكن أن يجاب بأن المراد بالصوت مطلقه وهو ما يشمل الصوت المصوت بالفعل والصوت المصوت بالقوة فعلم أن لماهية اللفظ أفراداً عتقة وأفراداً مقدرة قال الروداني واستعماله في كل منهما حقيقة لأنه في المقدر مجاز اهـ ومن التحقيق المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة من أنه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيق اما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقدير ما لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضي لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظه المنفصل للتدريب صبان وفيه مخالفة بين مناقشتي التي أجبناعنها مع قوله فانظر ذلك ولا تكن من القاصري الممهم (قوله أيضاً هو الصوت) ان قيل الصوت فعل الصائت لأنه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجيب بأن الصوت يستعمل كما أفاده التعريف الماربعينين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى اسم الفاعل الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا وعبارة الشيخ خالد في شرح الأزهرية والصوت عرض يقوم بمحل يخرج من داخل الرئة الى خارجها مع النفس بفتح الفاء مستطيلاً متمداً متصلاً بمخرج من مخارج حروف الحلق واللسان والشفيتين والمخرج محل خروج الحروف وهي سبعة عشر كما قاله الجودون وفي الجزرية مخارج الحروف سبعة عشر \* على الذي يختاره من اختبر

لكن المجموع أربعة الهواء والحلق واللسان والشفتان كما في الجزرية حيث قال مؤلفها  
فألف الجوف وأختاها وهي \* حروف مد للهواء تنهى

فما قاله الشيخ خالد في شرح الأزهرية كـ بعض أهل الصرف قصور (قوله المشتل) اعترض بنحو واو العطف فانها تسمى لفظاً ولا يقال ان الصوت مشتل على هذا الحرف لأن الشيء لا يشتمل على نفسه فالأحسن في التعريف أن يقال الصوت المشتل على تقطيع وأجيب عنه بأن الصوت فيه جهة عموم وهو كونه صوتاً أعم من أن يكون لفظاً أولاً كما في أصوات الغفل وهو الساذج وجهة خصوص وهو كونه لفظاً فالصوت مشتل من جهة عمومه ومشتل عليه من جهة خصوصه وهو من قبيل اشتمال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه (قوله الهجائية) نسبة الى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت فيها بذكر أسماء تلك الحروف التي هي حروف ابتث وهي يديه تعرف من غير احتياج الى معرفة اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلة كذا والكلمة لفظه كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل كما أفاده يس (قوله كريد) أي كلفظة زيد أي اذا نطق به فيوافق قوله فانه صوت اذ لو كتبت صورة زيد ولم ينطق به لا يسمى صوتاً (قوله فانه) أي لفظه زيد اذا نطق به بصوت كالم (قوله اشتمل) فيه ما مر فانه لو قيل ان لفظ زيد اشتمل على الزاي والياء والدال لامعنى له فانظر المراد هناك (قوله على الزاي الخ) لو قال على زه يه ده كان أوضح ويمكن أن يجاب بأن المراد مسماءها وهي ما ذكرناه (قوله فان لم يشتمل الخ) محترز قوله السابق في التعريف هو الصوت المشتل الخ فأخرج بما في التعريف ما لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية (قوله كصوت الطبل)

هو الصوت المشتل  
على بعض الحروف  
الهجائية كزيد فانه  
صوت اشتمل على  
الزاي والياء والدال فان  
لم يشتمل على بعض  
الحروف كصوت الطبل



تمثيل لما يشتمل على بعض الحروف الهجائية أى مثال ما يشتمل على البعض المذكور صوت الطبل فانه لا يشتمل على البعض المذكور ودخل في الكاف المفيدة للتمثيل أصوات الحيوانات والمزامير والطبل معروف جمعه طبول مثل فلس وفلوس وجاء أطلال أيضاً مثل أفرأخ كافي المصباح (قوله فلا يسمى لفظاً) جواب اذا الناصب لها لانها خافضة لشرطها منصوبة بجوابها كما سيأتى ان شاء الله تعالى أى بل يسمى صوتاً كما أفهمه كلامه أى لأن الصوت كل ما يسمع لكن يقال لغير صوت الانسان صوت الطيور وصوت الطبول وصوت المزامير وانظروا لتكلم الطائر أى صوت بصوت اشتمل على بعض الحروف الهجائية كما حكى الهميري في حياة الحيوان في مادة الدرة عن علي الحريري أنه رأى درة تقرأ سورة يس وعن محمد بن محمد النصيبي كان غراب يقرأ سورة السجدة فاذا جاء الى محل السجدة سجد ويقول سجد لك سوادى واطمان بك فؤادى فهل هو كلام أو لا فانظر ذلك (قوله فخرج الخ) شروع من الشارح في بيان محترزات حد الكلام ولا تكرر مع ما مر لأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بين فيما تقدم حد اللفظ وبين محترزات ذلك الحد فلا يشتهر ذلك الأمر (قوله ما كان مفيداً) ما موصولة فاعل خرج بمعنى الذى أو نكرة موصوفة بمعنى شيء أى فخرج باللفظ الذى كان مفيداً على الأول أو شيء كان مفيداً على الثانى والأولى للشارح أن يقول ما كان مفيداً مركباً بالوضع ليكون أخرج غير اللفظ فقط وإن كان ينظر في جهة الوضعية اذ يمكن أن يكون ما ذكره الشارح من الوضع بمعنى أن الصانع وضعه دلالة على أمر مخصوص تأمل (قوله ولم يكن لفظاً) أى سواء كان صوتاً أو غيره على وفاق ما تقدم في حد اللفظ ولا يقدح ذلك في تمثيل الشارح الغير الشامل للصوت الذى لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية اذ في الكاف أفراد أخر غير مستقصاة كما لا يخفى على كل عاقل (قوله كالإشارة) أى وإن كان يسمى كلاماً عند الفقهاء حيث يصح البيع بها ويحتمل إذا حلف أنه لا يتكلم فتكلم بالإشارة حال كونه أخرس حال الحلف والتكلم فإن كان أخرس حال التكلم فقط فلا حث كما بينا في الذخيرة (قوله والكتابة) أى بأن كتبت لشخص قام زيد فإن المكتوب اليه فهم من الكتاب قيام زيد الذى هو فائدة الخبر وفهم أيضاً ان الكاتب يعلم قيام زيد الذى هو لازم الخبر كما هو مقرر في علم المعاني فلا يسمى ذلك كلاماً عند النحاة (قوله والعقد) اصطلاح عليها القوم في افادة أعداد مخصوصة بالأيدى بجميع أنواعها أى فاتها وإن أفادت إلا أنها غير صوت أى غير لفظ فلا تسمى كلاماً عند النحاة وكذا صوت الطيور الغير المشتمل على بعض الحروف الهجائية ولم يبين الشارح فيها علمه في حد اللفظ (قوله والنصب) بضم النون والصاد وقد تسكن وقد تفتح النون وتسكن الصاد وأما ضم النون مع فتح الصاد فلا أعرفه قاله شارح المارونية قاله عبد المعطى المالكي في حاشيته على شرح الشيخ خالد على الآجرومية وهى مثل المحراب والقبلة والخشبة التى توضع على أبواب المساجد وتخلع النعال عند الوصول إليها الستارة التى على أبواب الحمامات ليفهم أن فيها نساء ونحو ذلك من الأشياء المعروفة والافادة إنما يعرفها أهل البلد التى اعتادوا وضعها وتواطوا على فهمها فانها مختلفة على حسب أحوالهم واختراعاتهم (قوله عند النحاة) جمع ناح جمع تكسير أصله نحوه بضم النون وفتح الحاء والواو قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار نحوه نحا قال ابن مالك فى نحو رام ذواطراد فعله \* وشاع نحو كامل وكلمه

فلا يسمى لفظاً فخرج  
باللفظ ما كان مفيداً  
ولم يكن لفظاً كالإشارة  
والكتابة والعقد  
والنصب فلا تسمى  
كلاماً عند النحاة  
والركب ما تركب من  
كلمتين فأكثر كقام  
زيد وزيد قائم

والمراد أهل النحو المتقدم ذكرهم في أول الكتاب (قوله والركب ما تركب من كلمتين) أى هو أقله ومثل الشارح فيما سيأتى ذلك بقوله قام زيد وزيد قائم ولم يمثل بتركب من أكثر من كلمتين وذلك نحو ضرب زيد عمراً وإن قام زيد قام عمرو (قوله فأكثر) الفاء عاطفة وأكثر معطوف على قوله من كلمتين مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل (قوله كقام زيد) مراد لفظه مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره للحكاية (قوله وزيد قائم)



هذا يصح جعله مثالا لأكثر من كلمتين لأن فيه ثلاث كلمات وهو لفظة زيد ولفظة قائم والضمير المستتر في قائم  
العائد للبند لكن جعله مثالا فيه كلمتان أولى لأن الضمير المستتر في الوصف للمميز بكل حال أى حال  
الافراد وحال الثانية وحال الجمع صار كأنه كلمة واحدة بخلاف الضمير المستتر في الفعل فإن قيل يرد على قولك  
منع نحو زيد قائمان أبواه كما يمنع قائما الزيدان ولا يمنع قامت هند أجيب بأن الوصف لما كان شديداً التشبه  
بالمضارع حيث أعطى المضارع الوصف معنى الاستقبال وأعطى اسم الفاعل الفعل المضارع الاعراب صار  
يمنع في الوصف ما يمنع في المضارع والله أعلم ولعلنا نزيد في باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله والمثال الأول)  
أى وهو قوله قام زيد (قوله وكل فاعل مرفوع) هذه القضية كل يصح استثناءؤه وهو نصب الفاعل في قولك  
خرق الثوب المسار فان الثوب هو المحروق وهو مفعول والمسار هو الحارق وهو فاعل منصوب ويصح أن  
تكون هذه القضية كلية فلا يصح الإخراج عنه وجواب ما أوردناه يأتي في باب الفاعل إن شاء الله تعالى (قوله  
والمثال الثاني) أى وهو قوله زيد قائم (قوله وكل مبتدأ مرفوع) هذه القضية كلية لا محالة وإن وجد المبتدأ  
مجروراً في رب رجل كريم لقيته فلتفتن (قوله مرفوع بالابتداء) هذا أرجح الأقوال الآتية في باب المبتدأ  
والجواب إن شاء الله تعالى (قوله وخرج بالمركب) شروع لاخراج القيد الثاني من حدود الكلام (قوله المفرد)  
فاعل خرج (قوله كزيد) أى إذا نطقت به وقد يقال ان هذا إنما لم يسم كلاماً لأنه غير مفيد ولو أخرج به  
الأعداد المسرودة لكان أولى كما تقدم الكلام عليه في قول المتن المركب فلا تغفل (قوله فلا يقال له كلام الخ)  
أى لأنه غير مركب وغير مفيد كما تقدم الكلام (قوله والمفيد ما أفاد فائدة الخ) منه المعلوم للمخاطب خلافاً لما  
نقل عن سيويه وجرى عليه قوم منهم الشيخ خاله في كتبه كالآشمونى والفاكهى فتحوا السماء فوقنا غير  
كلام عندهم وفي يس على التصريح بكلام وهو قوله قضية جعله يعنى المعلوم للمخاطب غير مفيد أنه غير كلام  
وصحح أبو حيان أنه كلام ومبنى الخلاف أنه هل تشتط الفائدة الجديدة بأن يفيد المخاطب ما يجمله أو تكفى  
الفائدة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فإلا يجمله أحد وقال الأصماني مثل هذا كلام لأنه  
خبر وكل خبر كلام فإن قلت إنما يكون خبراً إذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك أجيب بأن المراد بالمفيد أن  
يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وإن كان حاصله عند السامع ولئن سلم اشتراط عدم حصوله  
عنده لكن في ظن المتكلم لا في نفس الأمر فإن قلت لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الأمور المعلومه  
لكل أحد قلت لا يلزم أن يكون المدركه متقشاً بها دائماً فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين الكلام عدم  
حصوله عند السامع فيخبر به وأيضاً مثل هذه الضروريات عائد إلى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد  
بالنسبة إلى فاقد ذلك الحس الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاماً وليس من شرط الكلام  
أن يكون مفيداً عند كل أحد أو قول قوله وأيضاً مثل هذه الضروريات الخ هل يجزى في مثل الجزء أقل من الكل  
لأنه غير عائد إلى ما ذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة  
انتهى بحروفه وأقول الذى أعتقد أن المفيد لا يشترط فيه الفائدة الجديدة في كل حال لأنه يلزم أن يكون  
التركيب كلاماً من وجه وغير كلام من وجه آخر إذا خطب به من لا يخفى عليه ذلك ومن خفى كما بينا ذلك عند  
قول المتن المفيد على أن المراد بالفائدة في باب المبتدأ ذلك فيصح الابتداء بكل معرفة مطلقاً فافهم (قوله فائدة)  
أى تامة لاخراج نحو غلام زيد فإن فيه فائدة أى فائدة لكن غير تام فلا يسمى كلاماً أيضاً (قوله يحسن  
السكوت) معنى حسن السكوت بحيث لا ينتظر السامع شيئاً آخر انتظاراً تاماً كالوجه به كلام الشارح الآتى  
(قوله من المتكلم والسامع عليها) هذا أحد الأقوال الثلاثة ثانياً أنه من المتكلم فقط وعليه جرى الشيخ  
خالد والثالث من السامع ولم أر من قال به فانظر الكتب التى تصرح بذلك فمن قال بالثاني قال لأن السكوت خلاف  
التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفة له أيضاً قيل ان الخلاف لفظى فحسن السكوت أى

والمثال الأول فعل  
وفاعل وكل فاعل  
مرفوع والمثال الثاني  
مبتدأ وخبر وكل مبتدأ  
مرفوع بالابتداء وكل  
خبر مرفوع بالمبتدأ  
وخرج بالمركب المفرد  
كزيد فلا يقال له كلام  
أيضاً عند الحاجة والمفيد  
ما أفاد فائدة يحسن  
السكوت من المتكلم  
والسامع عليها كقام  
زيد وزيد قائم فإن

سكوت المتكلم يلزمه حسن سكون السامع وبالعكس ومعنى حسن السكوت أن لا يصير السامع منتظر الشيء آخر كما سيأتي في قول الشارح (قوله عليه) أي على تلك الفائدة (قوله أفاد فائدة) أي تامة كما وصفه بقوله يحسن السكوت (قوله وهي) أي تلك الافادة الأخبار بقيام زيد أي في كل من المثالين أي بطلق قيام زيد فان في كل منهما اسناد القيام إلى زيد ولا ينظر هنا إلى قوة القضية الاسمية بالنسبة للقضية الفعلية لأن البحث عنها لا يناسب هنا بل في علم المعاني فلذا جمع قوله وهي الأخبار في المثالين فليفتن (قوله الاخبار) بكسر الهمزة مصدر أخبر خبره وأنت البتة أنظر إلى المرجع ولو ذكره فقال وهو الاخبار مراعاة للخبر المذكر لكان حسناً أيضاً سائلاً (قوله إذا مع ذلك) أي سمع قول القائل قام زيد أو زيد قائم (قوله لا ينتظر شيئاً آخر) أي أن السامع إذا سمع القائل يقول قام زيد أو زيد قائم فهم فائدة الخبر وهو قيام زيد ولا ينتظر شيئاً آخر فافهم ذلك (قوله أيضاً لا ينتظر شيئاً آخر) أي انتظارك تماماً كما لا انتظار الذي يبق مع المسند كقام بدون المسند اليه كزيد ومع المسند اليه كزيد بدون المسند كقام وتقييد الانتظار بالتام ليدخل مجرد الفعل مع الفاعل في الفعل المتعدي فانه كلام مع أنه يبقى انتظار المفعول به وفيه وغيرها من الفضلات مطلقاً أي سواء كان الفعل متعدياً أم لا زماً لكن هذا الانتظار أقل من الانتظار المذكورة فان قيل تعقل الفعل المتعدي موقوف على المفعول به كما صرح به ابن الحاجب في الكافية ومن تبعه فالم يذكر المفعول به لم يفهم معنى المسند فيبقى الانتظار التام فلا بد وان يعد غير كلام بدونه فالجواب أنه ان سلم فالمراد الانتظار التام بعد ما فهم ما ذكر كما في المسند اليه بدون المسند فلا انتظار لفهم المعنى لا يضر كما اذا تكلم بكلام لا يفهم مخاطب معناه والحق في الجواب أن تعقل المتعدي انما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر أن يذكره المتكلم أصلاً وانما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع وبذلك الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول لعلم منه حال الواقع وحصل الارتباط أيضاً فلا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظر أيضاً فيصير الفعل مع المفعول كلاماً تاماً لا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لأجل أن بناء الفعل المبني للفاعل كالأصل في الافادة حتى لو بنى الفعل للمفعول لكن المفعول فقط على أن الفاعل أكثر من المفعول به فان الفاعل له كل فعل لازماً أو متعدياً والمفعول به لا يكون له الا الفعل المتعدي فافهم واحفظ ذلك فانه مهم جداً (قوله يتوقف عليه تمام الكلام) فيه ما قدمناه فلا تغفل (قوله ويحسن سكوت المتكلم) أي الذي هو المقصود الأعظم وفيه نظر على أنه يمكن ان يكون الكلام محذوف العطف أي والسامع كما يعلم مما جرى فيما مر (قوله وخرج بالمفيد) شروع لاخراج القيد الثالث من حدود الكلام (قوله المركب غير المفيد) بنصب غير حال لأن غير بمعنى مغاير وهو لا يعرف بالاضافة قال ابن مالك وان يشابه المضاف يفعل \* وصفا فعن تنكيره لا يعزل

ويجوز أن يقرأ بالرفع نعتاً للمركب وجعل مغاير بمعنى الماضي وهو يعرف بالاضافة واذا أردت تحقيق المقام فانظر ما سيأتي في المعرفة والنكرة ان شاء الله تعالى (قوله من غير اسناد شيء اليه) أما اذا أسند اليه فعل أو وصف بأن يقال جاء غلام زيد أو أسند الى شيء بأن قيل هذا غلام زيد فهو كلام وكذا اذا نون الاسمان وجعل غلام خبر او زيد مبتدأ مؤخر (قوله وان قام زيد) أي يسمى كلمات ولم يذكر المؤلف وكذا لم يذكر الكلمة اتكالا على الشروح والحواشي ولان المقصود هو الكلام وأما الكلمة فهي جزء واذا كملت ثلاثا فهو كلم وفيه يلغز فيقال لنا كلامان نقص زاد وان زاد نقص أي ان زاد لفظه نقص معناه وان نقص لفظه زاد معناه ونظمت ذلك فقلت

يا قارئ النحو ما ان زيد ذا نقصا \* وان أردت كماله فنقص أجب

وقلت عجباً جوابه ان أردت ناقص وترد \* فكمال يا أخى اجتهد وجاهد تصب

(قوله فان تمام الفائدة الخ) قد تفيد هذه العبارة أن قوله ان زيد قام يفيد أي فائدة لكن لا تتم كما هو ظاهر

كلا منهما أفاد فائدة  
يحسن السكوت عليها  
من المتكلم والسامع  
وهي الاخبار بقيام  
زيد فان السامع اذا  
سمع ذلك لا ينتظر شيئاً  
آخر يتوقف عليه تمام  
الكلام ويحسن أيضاً  
سكوت المتكلم وخرج  
بالمفيد المركب غير  
المفيد نحو غلام زيد  
من غير اسناد شيء اليه  
وان قام زيد فان تمام  
الفائدة فيه يتوقف

( قوله على ذكر جواب الشرط ) أى فاذا ذكر الجواب صار كلاما تاما ( قوله كل من المثالين ) أى فى قوله غلام زيد وان قام زيد ( قوله وقوله ) مبتدأ وجمله فسر به بعضهم من الفعل والمفعول والفاعل خبره وقوله بالوضع موضعه نصب مقول القول ( قوله فسر به بعضهم بالقصد ) أى كابن عصفور ومن شرط القصد ابن مالك فى التسهيل وابن هشام فى المعنى والشذور وتبعه الشيخ خالد فى متن الأزهرية زاد فى التسهيل لذاته نخرج جملة الخبر نحو زيد قام أبوه فان قام أبوه وان كانت فى ذاتها تفيد لكها غير مقصودة بالافادة لأن القصد الأخبار بأن زيدا قام أبوه لا بأن أباه زيد قام وان تلازما لأن البحث المعلوم فى الأول زيد وفى الثانى الأب وكذا خرج جملة الصلة نحو جاء الذى قام أبوه فان القصد الأخبار بمجيء من علمت قيام أبيه لا الأخبار بأن أباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله مفيد اذ هو وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم بقى أنه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والتقسم وجوابه أو الكلام انما هو الجواب والشرط انما ذكر للتقسيد والتقسم للتأكيد اختار السيد فى القسم الثانى واختار أن جملة الشرط والجواب هى الكلام لأن الفائدة المقصودة وهى تعليق هذا على هذا انما تؤخذ منهما اه أمير على الشذور ( قوله نخرج غير المقصود ) أى بالذات ليكون موافقا على ما قاله ابن مالك المتقدم فنحو قام أبوه غير كلام فليتأمل ( قوله كلام النائم والساهى ) تبع فيه الشيخ خالد فى التعريف المفهوم من الاخراج فانه قال فى متن الأزهرية وشرحها التصدا لارادة وهى أن يقصد التكلم افادة السامع أى سامع كان نخرج بذلك كلام النائم والساهى ونحوهما وذهب ابن الضائع بمجمعة ثم مهيئة شيخ أبى حيان صاحب البحر والنهر الى أن القصد لا يشترط فانه مستفاد من حصول الفائدة لأن قول النائم قام زيد مثلا لا يستفاد منه شيء والتأخرون على خلاف ذلك منهم الجزولى فى مقدمته وابن مالك فى تسهيله وابن عصفور فى مقربه اه ( قوله فلا يسمى كلاما عند النحاة ) مثله كلام من سبق لسانه حيث لا قصد فيه ( قوله وبعضهم فسر به بالوضع العربى ) أى كابن الضائع قال الشيخ خالد فى شرح المتن وهذا الخلاف له التفات الى الخلاف فى أن دلالة الكلام هل هى وضعية أم عقلية ثم قال الأصح الثانى فان من عرف مسمى زيد مثلا وعرف مسمى قائم وسمع زيدا قائم باعرا به الخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اه أى اذا كان دلالة الكلام وضعية يكون المراد بالوضع الوضع العربى أو عقلية فيكون المراد منه القصد أقول الراجح أن المركبات موضوعة بالوضع النوعى كالحجرات بخلاف المفردات فانها بالوضع الشخصى والفرق بينهما أن الواضع ان وضع ألفاظا معينة لمعان مخصوصة كالقرء للحيض والطهر فهو وضع شخصى لتعلقه بالشخص أى بفرد مشخص من الألفاظ وان وضع قانونا كليا كأن يقول وضعت جملة الفعل والفاعل لنسبة الأول للثانى أو متى اجتمع المضاف والمضاف اليه قدم الأول على الثانى فهو وضع نوعى لتعلقه بالنوع وبه أخرج الشيخ خالد ما أفاد بالفعل كاللفظ المفيد لحياة التكلم من وراء جدار أى فانه لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة وان سمي كلاما بالنسبة لافادة المعنى الذى طريقته الوضع ومن العجب أن الشيخ خالد اجمع جلالته قال فى شرح الأزهرية ولا أى لاحتاج الى ذكر الوضع لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات والكلام خاص بالمركبات ودلالاتها غير وضعية على الأصح مع اخراجه ما ذكره فى الأول أن المراد بالوضع النوعى وهى الشخصى وشارحا العلامة أبقاه الله بالسلامة أطلق الوضع العربى فليحمل على ما ذكرناه لكن المراد أن الوضع على قول شارحنا لغة العرب أى لأنه المقصود فليتأمل ( قوله فخرج كلام العجم ) أى خرج بقيد الوضع العربى كلام العجم وهو بالضم وبالتحريك خلاف العرب ( قوله كالترك والبربر ) دخل فى الكاف أنواع كثيرة كالفرس وغيرهم ( قوله مثال ما اجتمع فيه القيود الخ ) المثال جزئى لايضاح القاعدة ويرد على الشارح بحث وهو أن ما ذكره المؤلف ليس من قبيل القواعد بل من قبيل التعريف لأنه عرف الكلام بأنه هو اللفظ الخ فكيف يحتاج التعريف الى تمثيل لأن المثال انما يكون للقواعد والجواب أن

على ذكر جواب الشرط  
فلا يسمى كل من  
المثالين كلاما عند  
النحاة وقوله بالوضع  
فسره بعضهم بالقصد  
فخرج غير المقصود  
ككلام النائم والساهى  
فلا يسمى كلاما عند  
النحاة وبعضهم فسر به  
بالوضع العربى فخرج  
كلام العجم كالترك  
والبربر فلا يسمى كلاما  
عند النحاة مثال  
ما اجتمع فيه

التعريف الذي ذكره تضمن قاعدة كلية وهو أن كل ما وجد فيه هذه القيود التي ذكرت يسمى كلاما عند النحاة ( قوله القيود الأربعة ) أي هي اللفظ والتركيب والافادة والوضع بتفسيره ( قوله قام زيد ) هو خبر المبتدا الذي هو مثال وإنما أظهر الفاعل لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي كقوله الشيخ خالد في التصريح أن يكون الضمير واجب الاستتار مقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الأصح قال يس فيه نظر قال والظاهر أن ذلك لا يشترط فتحوقام في جواب هل قام زيد أو ما فعل زيد كلام ولا وجه لنفي كلاميته مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه ولما ذكر امام الحرمين أن الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قام قال الجلال المحلى أثبتهم ولم يعد الضمير في قام الراجع الى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة اه أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق على عد الضمير في قائم من زيد قائم انتهى أقول وفي جعل قام جوابا لمن قال هل قام زيد كلاما نظر لما علمت أن نعم لا يسمى كلاما بل يدل على الكلام المحذوف فلم لا يكون هذا كذلك فانظره لكن يمكن الجواب عنه بأنه ظهر الفرق بين نعم وبين قام السالفين لأن نعم إيجاب وقام تصريح لبعض الاسنادية وهو ظاهر بين ( قوله قام زيد وزيد قائم ) انما مثل بالمثالين ليكون قد استوفى أقسام الجمل وهي الفعلية والاسمية ولم يمثل بالجملة الشرطية وهو كقولك ان قام زيد قام بكر وبالجملة الحرفية كقولك ما قام زيد ( قوله فاما الأول ) أي قوله قام زيد وقوله فعل وفاعل ذكر الاعراب أولا وكان حقه أن يذكر وجه كونه جامعا للشروط أولا ثم يذكر الاعراب ( قوله والثاني مبتدأ وخبر ) أي قوله زيد قائم فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدا وفيه مامر ( قوله وكل من المثالين ) أي من قوله قام زيد وزيد قائم ( قوله لفظ ) أي اذا نطقت به لأنك لو لم تنطق به لم يكن صوتا فضلا عن كونه كلاما واذا نطقت به سمى لفظا لكونه صوتا مشتملا على الحرف المجبائي وهو القاف والألف والميم والزاي والياء والدال وقس على ذلك في الثاني ( قوله مركب ) لتركبه من كلمتين في الأول وهو لفظة قام ولفظة زيد ومن ثلاث كلمات في الثاني وهو لفظة زيد ولفظة قائم والضمير المستتر في الوصف على ما بحثناه أولا ( قوله مفيد ) أي لأن كلا المثالين أفاد الأخبار بقيام زيد اذ من عرف مسمى زيد ومسمى قائم أو قام ثم سمع زيد قائم أو قام زيد باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الخبر الذي هو فائدته وفهم أن قائله عالم به الذي هو لازمه ( قوله بالوضع ) أي لأنه مقصود بالاعراب ولأنه باللغة العربية على القولين المتقدمين ( قوله فهو كلام ) أي لأن هذا الحد صادق طردا وعكسا فكل لفظ مركب مفيد بالوضع كلام وكل كلام لفظ مركب مفيد بالوضع ولا يخرج عن الكلامية ما استوفى الأربعة القيود ولا يدخل فيها ما لم يستوفها ( قوله وأقسامه ) الواو للاستئناف البياني وهو الواقع في جواب سؤال مقدر كقولك زيد جاء في جواب من جاء كأن سائلا سأل وقال له ما أجزاء الكلام التي يتألف هو منها فقال وأقسامه أي أقسام أجزائه بخلاف الاستئناف النحوي وهو مالمس واقعا في جواب سؤال مقدر كقولك زيد قائم وعمرو جالس وهو مبتدأ أخبره ثلاثة اه عشاوى ( قوله أيضا وأقسامه ) ان جعل الضمير عائدا على الكلام فهو من تقسيم الكل الى أجزائه كاتقسام السكنجيين الى خل وعسل وان جعل عائدا على اللفظ من حيث هو لا باعتبار التركيب وما بعده فيكون من تقسيم الكل الى جزئياته كاتقسام الحيوان الى انسان وفرس وجمل ونحو ذلك والفرق بين الكل والجزء والكلية والجزئية والكلية والجزئية ان الكل ما فهم منه الاشتراك كأسد والجزء ما لا يكون كذلك كزيد والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا لكل بطريق الالتزام والجزئية الثبوت لبعض الأفراد والكل هو المجموع المحكوم عليه والجزء ما تركب منه ومن غيره كل ومن علامة الثاني أعني تقسيم الكل الى جزئياته صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الأول قال بعضهم

ان صح اخبار بمقسم فذا \* تقسيم كللى لجزئى خذا

أولم يصح فهو كل قد قسم \* بغير ياء أى لأجزاء قد علم

القيود الأربعة قام زيد  
وزيد قائم فاما المثال الأول  
فعل وفاعل والثاني  
مبتدأ وخبر وكل من  
المثالين لفظ مركب  
مفيد بالوضع فهو كلام  
( وأقسامه )

وماوردما ظاهره يوم الصدق فهو مؤول نحو الحج عرفة أى معظم أركانه عرفة ووجه إرادته على ما هنا باعتبار استلزامه للاخبار عن عرفة بالحج وأن يقال عرفة الحج قال يس والافنفس التركيب انما حمل فيه القسم على المقسم ويرد نضالى كون الخاص لا يصح الاخبار به عن العام (قوله ثلاثة اسم وفعل وحرف) وهى الكلمات الثلاث ولا رابع لها وذهب أبو جعفر بن صابر الى أن اسم الفعل قسم رابع ومما خالفة لأنه خلف عن الفعل وهذا القول حدث بعد انعقاد الاجماع على الثلاثة فلا يعتد به اه خالده على الازهرية أقول ابطال قول أبي جعفر من وجهين الأول أنه خرق للاجماع كما صرح به ومفهومه أن خرق الاجماع ممتنع أى بناء على أن اجماع النحاة فى الأمور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ويمتنع خرقه لا كامتناع خرق الاجماع فى المسائل الفقهية والوجه الثانى انما زاده وانسمى بالخالفة لكنه داخل فى أول الثلاثة وهو الاسم كإينادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة على أن الامام ابن مالك صرح باسميته بقوله

والأمر ان لم يك للنون عل \* فيه هو اسم نحو صه وحيل

(قوله اسم) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل وذلك لأن الثلاثة مبهم ففصل بقوله اسم أو هو بدل بعض من كل وذلك لأن الاسم بعض الثلاثة يقال اذا كان كذلك فلا بد من اشتماله على ضمير يعود على المبدل منه كما فى أكلت الرغيف ثلثة لانا نقول ان عل ذلك اذا لم تستوف الأجزاء فان استوفيت كما هنا فلا يحتاج اليه وأيضا يصح أن يقدر الضمير بأن يقال اسم منها ويصح أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره أحدها اسم الخ وأن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى اسم وفيه نظر لأن الرسم المثبت لا يساعده ويمكن أن يجاب بأنه حمل على لغة ربيعة فانهم يسمون المنسوب بصورة المرفوع والمجرورو يوقفونه بالسكون (قوله وفعل) بكسر الفاء اسم لكل كلمة معروفة وأما الفعل بالفتح فهو من الأحداث مصدر فعل ولا يشبهه عليك الأمر لكن المكسور فى اللغة بمعنى المفعول كما ذكره فى الكشف قال تعالى وأوحينا اليهم فعل الخيرات وقدينا ذلك فى شرح حلل الكلام فى علم الصرف (قوله وحرف) عطف على اسم على ما هو القاعدة وهى إن كان العطف بالواو وتكررت المعاطيف تكون معطوفة على الأول بخلاف ما إذا كان العطف ببقية حروف العطف فيعطف كل واحد على ما قبله لكنه لا طائل تحته فافهم (قوله أيضاً اسم وفعل وحرف) قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الفائدة الكلامية من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم و قدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من اليمين لكنه يكون أحد جزأى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام لا يقال ان قولك زيد فى الدار كلام مع أنه لم يوجد فيه غير الأسم والحرف لانا نقول ان التركيب من اليمين فقط قد حصل الفائدة الكلامية فضلا عن كونه مع حرف آخر (قوله أيضاً) وأقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى قال ابن يعيش ان هذه قسمة صحيحة يدل على صحتها السماع والقياس والاجماع فالسماع عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه فيما روى عنه بالأسناد الصحيح أنه قال لأبى الأسود الدؤلى انح لهم نحو اواقم الكلام ثلاثة أشياء اسما وفعل وحرفا جاء لمعنى والقياس أن هذه الثلاثة عبارات والعبارة على حسب المعبر عنه والمعبر عنه لا يخلو من أن يكون ذاتا أو حدثا أو واسطة بين الذات والحدث فالأسماء عبارة عن الذات والأفعال عبارة عن الأحداث والحروف عبارة عن الوسائط والاجماع هو ما أجمع عليه أهل العلم من المتكلمين والعروضيين والنحويين واللغويين وغيرهم أجمعوا على أن الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف جاء لمعنى اه قال ابن هشام فى شرح شذوره قال ابن الجباز ولا يختص انحصار الثلاثة فى الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأن الدليل الذى دل على الانحصار فى الثلاثة عقلى والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات اه (قوله يعنى أن أجزاء الكلام) فى هذا فائدتان الأولى أنه نبه على أن الأقسام بمعنى الأجزاء لا بمعنى الأقسام حقيقة لأن الاسم لا يكون قسما

ثلاثة اسم وفعل  
وحرف) يعنى أن  
أجزاء الكلام التى

للكلام كما يتبادر من عبارة المؤلف فإن أقسام الكلام هو كون الكلام خبراً أو طلباً أو إنشأً فالخبر قسم  
للكلام وكذا الطلب والإنشاء ففي كلام المصنف استعارة مصرحة وأجرائها أن يقال شبهت الأجزاء  
بالأقسام بجامع الاندراج فإن الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ  
الدال على الشبه به وهو لفظ الأقسام واستعمل في المشبه وهو الأجزاء ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاءً فإن  
أجزاء الشيء لا يكون بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحروف كما سيأتي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة  
أجزاءً ويمكن أن يجاب بأن يقال هذا السؤال مسلم لو أريد بالأجزاء حقيقة ونحن لانسلم ذلك بل المراد  
الأجزاء العرفية التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة وهي التي لا يزم من عدمها عدم ما هي  
جزء له ألا ترى أنه يعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل وغير ذلك أجزاءً زائدة مثلاً ومع ذلك لانسلم أن يقال  
بانعدام زيد بانعدام هذه الأجزاء ولذا قال العلامة الشيخ خالد رضي الله عنه في شرح المتن بقوله أي أجزاء  
الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها اه ومعنى كون هذه الثلاثة أجزاءً للكلام أنه يتركب من  
جملتها وهو يصدق من تركبه من كلها كافي هل قام زيد ومن اثنين منها نحو ضرب زيد وزيد في الدار أو من  
واحد نحو زيد قائم وقال أيضاً في شرح الأزهرية معللاً لقوله من جهة مجموعها لا من جميعها ما نصه فإن التركيب  
الواقع بينها على ضرب بين أحدهما غير مفيد فائدة الكلام وهو ستة أقسام أحدها تركيب حرفين نحو ليتما  
والثاني تركيب حرف واسم نحو الرجل والثالث تركيب اسمين إسنادهما بينهما كغلام زيد والرابع تركيب  
فعل وحرف نحو قلما والخامس تركيب فعل واسم نحو جذا والسادس تركيب اسم وحرف نحو ذاك  
والضرب الثاني ما يفيد فائدة الكلام وهو قسمان أحدهما تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حديثاً عن  
الاسم نحو قام زيد وتسمى جملة فعلية والثاني تركيب اسمين على وجه يكون أحدهما خبراً عن الآخر نحو  
زيد عدل وتسمى جملة اسمية ولا مدخل للحرف في ذلك لأنه ليس مقصوداً بالذات وإنما يؤتى به لمجرد الربط  
بين اسمين نحو زيد في الدار أو فعلين نحو ان تضرب أضرب أو فعل واسم نحو مررت بزيد أو جملتين نحو  
ان قام زيد أكرمه اه والفائدة الثانية أنه جعل الهاء في وأقسامه عائداً للكلام وقدمراً أنه من تقسيم الكل  
إلى أجزائه وأنه يجوز أن يعود على اللفظ فله دره (قوله يتألف منها) أي يجمع منها بفتح المنة التحتية  
والفوقية مبنياً للعرف (قوله وهو كلمة) أشار الشارح إلى أن الكلام يتألف من الكلمة فالكلمة جزء من  
الكلام والكلمة معناها قول مفرد والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وبعضهم عرفه بأنه لفظ وضع لمعنى  
مفرد وهو غير واضح في العبارة انظر شرح القطر لمؤلفه (قوله في نفسها) في معنى الباء أي دلت على معنى  
بنفسها أو الظرفية مجاز عن دلالة اللفظ عليها بلا حاجة إلى الغير ومعنى النفس ذكرناه في حواشينا على شرح  
الشارح على رسالة التوحيد (قوله أيضاً في نفسها) المراد أنه لا تحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق المخصوص  
بأن لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه إليه وقول السيد في شرح المفتاح إن الحرف دال  
بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بازاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج  
بالنظر إلى فهمه منه في نفس الأمر وإنما احتاجت من مثالي الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يوضع  
لمفهوم الابتداء المطلق أو المخصوص كلفظهما أي لفظ الابتداء من بل لكل واحد من الابتداءات المخصوصة  
كالكاثن بين السير والكوفة وتخصيص الابتداء بمخصوصية فإلم يكن طرفاه المخصوصان لم يفهم المعنى  
فاحتاجت في الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين إحداها  
الفعل أو شبهه والأخرى ما يذكر بعده لاعتدائه ذكرهما وإنما لم يجوز حذف ما بعده مع القرينة كافي للابتداء  
والخبر وغيره وجوز حذف الفعل أو شبهه لأن معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحقيقاً وتعقلاً فلا ينفك  
لفظه عن لفظ غيره للمحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى بذكر ما بعده لحصول المحاذاة في الجملة دون

يتألف منها ثلاثة أقسام  
الأول الاسم وهو كلمة  
دلت على معنى في نفسها



العكس لأن معنى الفعل كثير أما يكون أمرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالمذكور بخلاف ما بعدها غالبا فهو بالذكر أولى وقد يخفف متعلق بعض الحروف كما في حروف الإيجاب نحو نعم وبلى فإن قيل حيث كان من موضوعا لكل ابتداء مخصوص فهو يدل وضعاً على الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسماً فالحرف كالفعل دال تضمناً على معنى مستقل قلت لم يؤخذ الابتداء في مفهومه مطلقاً أي لا المطلق ولا المقيد من حيث كونه آلة للملاحظة الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث في الفعل والابتداء في لفظ من فلا يفهم منه أصلاً إلا ما كان رابطاً به بحروفه (قوله) ولم يقترن بزمان خرج به الفعل لأنحو أمس فإن مدلوله نفس الزمان لأنه مقترن به (قوله) وضعاً قيداً له منه فإنه لا يمتنع أن يقترن بزمان لئلا يخرج نحو الصبح وهو الشرب أول النهار والغبوق وهو الشرب آخره والتيل وهو الشرب وسطه فإن معناها مقترن بمطلق زمن كالصبح ولا يعلم أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقترن وضعاً بأحد الأزمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لأنه لم يوضع إلا لأحدهما ووضع للآخر بوضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضع الوصف كاسمى الفاعل والمفعول فإن كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث أن الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصل حقيقة الافي حال إطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلاً وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لا قترانها به وضعاً ولذا يثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت إلى معنى الانشاء أو النفي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كأمس لأنه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية وأما وضعه الأصلي فقد انسلخ عنه فتدبر اهـ خ ض (قوله) كزيد وأنا وهذا الأول اسم علم منقول من المصدر تقول زاد زيداً وزياداً فهو من الزيادة والثاني ضمير المتكلم وحده مذكراً أو مؤنثاً والثالث مركب من كلمتين الأول ها التنييه وهو حرف والثاني اسم الإشارة وهو لفظة ذا المذكر القريب (قوله) والثاني أي من الأقسام الثلاثة (قوله) الفعل بكسر الفاء كما قدمنا فلا تغفل (قوله) وهو كلمة دلت على معنى في نفسها) إن قيل إن الأفعال الناقصة مثل كان أما أن تدل على وقوع حدث في زمان أو لا تدل فإن دلت كانت تامة لناقصة لأنه متى دل اللفظ على حصول حدث في زمان معين كان هذا كلاماً تاماً لناقصاً وإن لم يدل وجب ألا يكون فعلاً أجاب الفخر الرازي بقوله الذي أقول به وأذهب إليه أن لفظة كان تامة مطلقاً لأن الاسم الذي يسند إليه لفظ كان قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا كان الشيء بمعنى حدث وحصل وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شيء أو شيء آخر مثل قولنا كان زيد منطلقاً فإن معناه حدوث موصوفية زيد بالانطلاق فلفظ كان ههنا معناه أيضاً الحدوث والوقوع إلا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب والنسبة يتمتع ذكرها الأبعد ذكر المنتسبين لاجرم وجب ذكرها ههنا فكما أن قولنا كان زيد معناه أنه حصل ووجد فكذلك قولنا كان زيد منطلقاً معناه أنه حصلت موصوفية زيد بالانطلاق وهذا بحث عميق عجيب دقيق غفل الأولون عنه اهـ ولقائل أن يقول أسماء الأفعال تدل على ألفاظ دالة على الزمان المعين والدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء فهذه الأسماء دالة على الزمان المعين كما قد يتبادر من المعنى الحاصل منه أوجب بأن المعتبر في كون اللفظ فعلاً دلالة على الزمان ابتداء وهذه الأسماء وإن دلت على المعنى المذكر كور لكن بواسطة وهو المعنى الذي هو فيه من الأمور والماضى ولقائل أن يقول اسم الفاعل والمفعول دالان على الزمان المعين وهو الحال والاستقبال أوجب بما ذكرناه في حد الاسم ثم اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معان أحدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة إلى فاعل ما ولاشك أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي هو آلة للملاحظة طرفها فلا تستقل بالمفهومية أجاب الجامي بأن المراد بمعنى في نفسها ليست تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين أن يكون المراد به الحدث اهـ (قوله) واقترنت في عبارة الشارح نقص لأنه لم يذكر الحدث ويمكن أن يجاب بأن الحدث حاصل في الاقتران فمعناه الحدث مقارن

ولم تقترن بزمان وضعاً  
كزيد وأنا وهذا  
والثاني الفعل وهو كلمة  
دلت على معنى في نفسها  
واقترنت بزمان

لزمان في الوضع أى اصطحابا في الوضع لها فساوى قول بعض المصنفين ما دل على حدث وزمان ولذا قيل ان مثل ما قاله الشارح جزء معنى الفعل ( قوله وضع ) قد تقدم البحث في حد الاسم فلتطالع ثمة ان شئت ( قوله فان دلت ) هذا تفصيل للمجمل وسيأتى بمزيد بحث تقريره في باب الأفعال ان شاء الله تعالى ( قوله على زمن ماض ) وهو الزمن الذى قبل زمانك الذى أنت فيه ( قوله فهى الفعل الماضى ) راعى فى التأنيت فى الكلمة وجاز أن راعى الخبر فهو بما يجوز فيه الوجهان كما علمت ( قوله وان دلت ) معطوف على قوله فان دلت وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على الكلمة ( قوله يحتمل الحال والاستقبال ) أى فى الأصل وخرج به قولك يقوم الآن أو غدا فالأول يختص بالحال والثانى يختص بالاستقبال وسيأتى أنى أبسط الكلام على هذا فى باب الأفعال ان شاء الله تعالى ( قوله والحال والاستقبال ) بالنصب فيها مفعول يحتمل الواقع صفة للفظه زمن ( قوله فهى الفعل المضارع ) راعى فيه المرجع ويجوز أن راعى الخبر كما تقدم فلا تغفل ( قوله نحو يقوم ) أى فان الأصل فيه يحتمل القيام فى الحال والاستقبال أى يحتمل أحدهما والآخر بوضع ثان كما تقدم فى تعريف الاسم ( قوله وان دلت ) أى تلك الكلمة على طلب شئ كالقيام فى مثل قم وهو معطوف أيضا على قوله فان دلت على الكلام المتقدم فى قول المؤلف وهى اسم وفعل وحرف ثم الطلب ان كان من الأعلى الى الأدنى فالفعل يسمى أمرا وان كان من الأدنى الى الأعلى فالفعل يسمى دعاء وان كان من المساوى فالفعل يسمى التماسا ونسب بعضهم هذا التفصيل الى مذهب المعتزلة مع كلام ستقف عليه ان شاء الله تعالى فى باب الأفعال ( قوله فى المستقبل ) أى لأن الأمر طلب حصول الشئ فى المستقبل لأن طلب ما حصل فى الماضى لا يتصور وجوده فهو غير قيد بل لبيان الواقع الا أن يقال قد يتعلق الأمر بما حصل فى نحو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا أو لا أن الايمان حاصل قبل الأمر والالماخو طبا بما يدل على حصوله ولك أن تجيب بأنه الأمر بالدوام وهو غير حاصل قبل ( قوله نحو قم ) أمر من القيام معناه أنشئ القيام الغير الحاصل فى الماضى ( قوله الثالث ) أى من الأقسام الثلاثة ( قوله الحرف ) بفتح الحاء مع سكون الراء ( قوله ) وهو كلمة دلت على معنى ( قال الرازى قالوا الحرف ما جاء لمعنى فى غيره قال وهذا لفظ مهم لأنهم ان أرادوا أن الحرف ما دل على معنى يكون المعنى حاصل فى غيره وحال فى غيره لزيمهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلها حروفا وان أرادوا به أنه الذى دل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى فهذا ظاهر الفساد وان أرادوا به معنى ثالثا فلا بد من بيانه قال الرضى فى المراتب الأولى بأنه لا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بأن يقال ان معنى طويل مثلا فى جاء فى رجل طويل موجد معناه أى الطول فى موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك أن معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالأخراذ الطول قائم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى فى رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لا يقوم به الطول اه كلام الرضى فتدبر وقال أيضا فى المراتب الثانية ان الحرف موجد لمعناه فى لفظ غيره ما مقدم عليه كفاى نحو بصرى أو مؤخر عنه كفاى الرجل والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى أحدثه فيه الحرف مع دلالة على معناه الأصلى الا أن هذا تضمن معنى ثم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودال عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى أحدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد فى هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد فى المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كادل همزة أضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارها اه فافهم ذلك فانه عزيز المثال صعب المنال ( قوله دلت على معنى ) أى وذلك المعنى الذى يدل عليه هو المصادر التى هى النفي والایجاب والتأكيـد والشرط والاستفهام والامتناع لأن كل

وضعا فان دلت تلك الكلمة على زمن ماضى فهى الفعل الماضى نحو قام وان دلت على زمن يحتمل الحال والاستقبال فهى الفعل المضارع نحو يقوم وان دلت على طلب شئ فى المستقبل فهى فعل الأمر نحو قم الثالث الحرف وهو كلمة دلت على معنى



حرف لا بد وأن يكون له معنى ومعناه لا يكون في لفظه إلا مصدرا لأنك تقول لم معناها النفي والنفي لا يكون إلا مصدرا من قولك نفي ينفي نفيًا وتقول إن معناها التأكيدي من قولك أكديؤكديتًا كيذا وعلى هذا القياس سائر الحروف من عامل وغير عامل اه ابن يعيش (قوله في غيرها) أى في لفظ غير هارضى قال في غير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالعرف باللام والمنكر بتثوين التنكير وقد يكون جملة كفى هل زيد قائم لأن الاستفهام معنى فى الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي فى مقام زيد اذ قيام زيد منى اه (قوله على معنى فى غيرها) اعترض بشموله الأسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لأن كلا منهما دال على معنى فى غيره وأجيب بأن الأسماء الموصولة وضمير الغائب وإن احتاجا ضرورة الى لفظ آخر كاحتياج الحروف اليه لكن لا يفيد معناها الذى هو الشئ المبهم ومحدثاه فى ذلك اللفظ فإن لفظه الذى مثلا تفيد معناها الذى هو الشئ المبهم وهو حاصل بنفسها حصول سائر الأسماء فاحتياجها للحصول فى ذلك الشئ المبهم فى صلتها وإنما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعها منها لا لاثبات ذلك الابهام فى الصلة كما مروا وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لا بد لهما من معنى مخصص فلذا عدامن المعارف والكاف الاسمية معناها التل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة فى الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التى هى من معنى رب وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أضرب فإن معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء أى فى الموضعين دالة على ذات وهى معنى مستقل ولا يلتفت الى أن له معنى فى غيرها من جهة أخرى فلم الحد لكن لو زاد الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بقوله فقط كأنها كفى تبعا للجزولى كان أسلم فافهم (قوله نحو الى وهل ولم) فيه إشارة الى أن الحرف ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال وهو هل تقول هل زيد قائم وهل قام زيد ومختص بالأسماء ولا مدخل له فى الأفعال وهو الى وسائر الجارات تقول الى زيد ويبدو مختص بالأفعال ولا مدخل له فى الأسماء وهو لم وسائر الجازمات تقول لم يضرب زيد عمرا (قوله وقوله) مبتدأ وقوله يعنى به خبره والعائد اليه الضمير فى به (قوله جاء ليعنى) هذا التيمم معلوم مما قبله فلا احتياج الى ذكره فأكفى وهل يدخل فيه نحو ليس زيد بقائم وبسم الله اذا جعل مبتدأ حذف خبره فيقال مبدوء به محتمل ولمح المعنى يعضده وكذا ادخال همزة التكلم (قوله جاء) أى وضع ليعنى وفى ذلك وصف الشئ بوصف ناقله لأن المجىء لا يتصف به الحرف بل ناقله أعنى واضعه فافهم (قوله ليعنى) أصله معنى كفتى أصله فتى فتحركت الياء وانفتح ما قبلها قبلت الفاء مع شروط وفوائد جملة ذكرتها فى شرح الحلل وقد أعلننا فى الزلال فانظرهما وجاء ليعنى فى محل نصب حال من حرف باعتبار أنه علم على السكلمة التى دلت على معنى فى غيرها فقط وهل هو من قبيل علم الأشخاص أو الأجناس كل محتمل والظاهر الثانى (قوله يعنى به) أى يقصد بقوله جاء ليعنى لكن من جهة الأعراب لا يصح ارجاع الضمير اليه بل يجب ارجاعه الى وقوله فليستظن (قوله أن الحرف) بفتح الهمزة لأنه واقع موقع مفعول يعنى فهو ساد مسد المصدر قال ابن مالك

وهزان افتح لسد مصدر \* مسدها وفى سوى ذلك اكسر

(قوله دخل فى تأليف الكلام) بفتحين أى انتساب يعنى أن الحرف ليس له فى تأليف الكلام مجال كما يؤخذ من كتب اللغة ونص الصحاح وهم دخل فى بنى فلان اذا انتسبوا معهم وليسوا منهم اه فانظر اليه (قوله فان هل معناها الاستفهام) ان حرف توكيد وهل اسمها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة للحكاية ومعناها بدل من هل بدل اشتال وبدل المنصوب منصوب وقوله الاستفهام خبران ويجوز أن يقال معناها مبتدأ والاستفهام خبره والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبران ثم انظر أيهما أولى قال الزمخشري فى الفصل

فى غيرها نحو الى وهل  
ولم وقوله (جاء ليعنى)  
يعنى به أن الحرف لا  
يكون له دخل فى تأليف  
الكلام إلا إذا كان  
له معنى كهل ولم فان  
هل معناها الاستفهام

عند سيويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لاتقع الألف الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله  
 سائل فوارس يربوع بشدتا \* أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم  
 وسفح الجبل وجهه قال الرضى أن هل تدخل على الجملة الاسمية لكن لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل  
 زيد قام الأعلى شذوذ ذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقيل أهل قال \* أهل عرفت الدار بالغريين \*  
 وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها وقد جاءت  
 على الأصل نحو قوله تعالى هل أتى على الإنسان أى قد أتى فلما كان أصلها قد وهى من لوازم الأفعال ثم  
 تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهدا بالحمل وحنت إلى الألف المألوف وعاقته وان لم تره  
 في حيزها تسلت عنه ذاهلة اه وقول الزمخشري أن تأملته مع قول الرضى بأدنى تأمل وجدت المخالفة بينهما  
 بمخالفة لطيفة (قوله ولم معناها النني) في اعراب هذا كاعراب قوله هل معناها الاستفهام فلا تغفل  
 (قوله فان لم يكن له معنى) هذا عتري قوله الا اذا كان له معنى (قوله لا يدخل في تركيب الكلام) أى بل  
 يدخل في مبانيه (قوله حرف مبني) أى حرف مبني الكلام والمبني هو الذى يدخل في عدد الكلمة سواء  
 كان أصليا أو زائدا (قوله فالاسم) الفاء فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدر كحرف في قوله فاللفظ  
 اعلم أن علامات الاسم ثلاثون علامة تتلخص من أوله وآخره وجملة ومعناه فالتى من أوله سبع علامات وهى  
 الألف واللام وحروف الجر وحروف النداء وحروف النسب ولولا الامتناعية وأما للتفصيل وواو الحال  
 ومن آخره عشر علامات وهى ياء النسب وتاء التانيث والمتنقلة والألف المقصورة والهمزة المدودة للمؤنث  
 وتنوين التمكين فى العربات وتنوين التنكير فى المبنيات وفما لا ينصرف اذا كان معرفة ثم نكر مثل صه  
 وصه وايه وايه وسيويه وسيويه آخر وحروف الثنية والجمع هذه التى من آخره والتى من جملة خمس  
 وهى التنكير والتصغير والاضمار مثل أنا وانت وأتم وما شا كل ذلك والابهام مثل ذا وذا والنقصان مثل  
 الذى وما أشبه ذلك والتى من معناه ثمان وهو كونه فعلا ومفعولا أو خبرا عنه ومنعوتا أو مذكرا أو مؤنثا  
 أو معرفا أو منكرا فهذه جميع علامات الاسم التى حصرها ابن يعيش فى تهذيبه ولم يذكر المؤلف الا خمسة  
 وهى الحذف والتنوين ودخول ال وحروف الحذف وحروف القسم وأربعة اذا جعل حروف القسم من  
 الحروف الجارة كما سيأتى (قوله يعرف) الفرق بين الحد والعلامة أن الحد يحمل على المحدود حمل واطاة  
 ويطرده وينعكس والعلامة لا يلزم انعكاسها لكن ذكر الحد هنا يحتاج الى جنس وفصل وكونه جامعاً مانعاً  
 مطرداً ومنعكساً والجنس اما قريب أو بعيد والفصل وهو ما يعسر على المبتدى كما يخفى فذكر الثانى هنا  
 كالفعل تسبيلا على المبتدى والكتاب جدير بذلك وفى المألوف لم يعرف سيويه الا بقوله الاسم كرجل  
 وفرس والفعل كقال وقام والأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء فبنيت لما مضى ولما يكون  
 ولم يقع ولما هو كائن ولم ينقطع اه قال ابن هشام وهو كلام حسن عال اه قول المألوف (قوله بالحذف)  
 تتبع كلام المؤلف فلم أجده عدل عن الحذف الى الجر غير مرة فى باب الاستثناء وسيأتى أنى أذكر معناه  
 فى الاعراب مستوفى ان شاء الله تعالى وفى التوضيح المراد به الكسرة التى يحدثها عامل الجر اه قال يس  
 قال ابن قديديه نظراً لأن الكسرة التى يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظيا أو تقديرى أو محليا  
 وحينئذ يرد عليه نحو هذا يوم ينفع فان ينفع فى محل الكسر وليس باسم فان قال هو اسم تأويلا قلنا وكذا  
 ان قمت اسم تأويلا ولذا قالوا انه مبتدأ فى قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم قال وأيضا يرد الكسرة فى نحو  
 مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التى يحدثها عامل الاسم  
 وحينئذ يدخل مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه أنه لم يحدثه عامل الاسم اه ونظر  
 فيه فى التوشيح لأن المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام  
 ليميز الاسم من غيره ومعلوم أن الجر التقديرى والمحلى لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك

وم معناها النني فان لم  
 يكن له معنى لا يدخل  
 فى تركيب الكلام  
 كحروف المباني نحو  
 زاي زيد ويائه وداله  
 فان كلامها حرف مبني  
 لاحرف معنى (فالاسم  
 يعرف بالحذف

البتدى أن موضع الجملة جراه قول يس وأقول الحصر في الكسرة قصور لعدم اشتماله الفتحة في صورة الاسم الغير المنصرف والياء في الأسماء الستة والجمع المذكور السالم والثنية ويحاجب بأنه لا يظهر في الفتحة عند فهم المبتدى أنه علامة للاسم لأنه يوجد في الفعل في مثل ضرب وكذا الياء يوجد في الفعل أيضاً في مثل تصر بين وأيضاً الكسر أصل وذكر الأصل كاف (قوله أيضاً بالخفض) اختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوا للاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحداً منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الخفض وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب فليتامل (تنبيه) الخفض يتناول الخفض بالحرف وسيأتى قريباً والاضافة والتبعية وسيأتى في باب الخفوضات والتوهم وسأذكره في ذلك الباب أيضاً أن شاء الله تعالى (قوله والتنوين) أى الغير الغالى والترنم لأنهما لا يختصان بالاسم بل يدخله والفعل والحرف كما سيأتى عند تعرض شارحنا العلامة بقاء الله بالسلامة لذلك (قوله ودخول النخ) أى وجود لانه لا معنى للدخول (قوله أيضاً ودخول الألف واللام) اعترض من ثلاثة أوجه الأول أنه لا يقال للثنائي كهل الهاء واللام وبل الباء واللام وكذلك ههنا الثانى هذا التعبير لا يشمل أم في لغة طيية ومنه الحديث ليس من امبرامصيام في امسفر الثالث أن منه الموصولة فتدخل على الفعل نحو

ماأنت بالحكم الترضى حكومته \* ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

والاستفهامية تقول أل فعلت بمعنى هل فعلت فتدخل على الفعل الماضى حكاية قطرب أجيب عن الأول بأن ذلك مسلم لومشينا على أن المعرف الهمزة واللام أو كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وأما ان مشينا على أن المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل فتعير المؤلف أصل بالنسبة الى من عبر بال أو قلنا ان المعرف اللام والهمزة زائدة معتد بها في الوضع فلا اعتراض عليه لأنه يجوز أن يعرب بال نظر للاعتداد بها وهو الأقيس وبالألف واللام نظراً لزيادتها فليتامل وعن الثانى بثلاثة أجوبة الأول أنه ترك ذلك لعدم شهرته والكلام ههنا فيما اشتهروا أين يعرف المبتدى ما لا يشتهر والثانى أن أم اختص ببعض اللغات وهولغة طيية وتركه ذلك لا ينافى الأولوية لكن لم ينلها بذلك الثالث وهى الحق التحقيق أن العلامة في الحقيقة صحة دخول أل لادخولها بالفعل وأين الكلمة التى يصح دخول أم ولا يصح دخول أل عليها اذ كل ما دخلت أم تدخل أل ضرورة فان جميع العلامات حتى في الفعل المراد بها صحة القبول لا الحلول بالفعل فافهم ذلك فانه مهم وقد صرح بذلك المؤلف رحمه الله تعالى في علامة الحرف وعن الثالث بأن ذلك كما قاله ابن هشام ضرورة قبيحة حتى قال الجرجاني ما معناه أن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ باجماع أى أنه لا يقاس عليه وفيه نظر وسيأتى أنى أذكر الألف واللام بمزيد بحث ان شاء الله تعالى في التعريف مع مناسبة المقام (قوله وحروف الخفض) من اضافة السبب للسبب أى الحروف التى هى سبب في الخفض أى الكسرة التى تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وانما اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة لأنهما توجد الخفض المختص به لا يقال لاحاجة الى ذكرها فان الخفض يعنى عنها لا نأقول عدم الاحتياج اليها غير مسلم لأنه نص عليها لتدخل الأسماء المبنية نحو هذا وهذه وهؤلاء فان الخفض لا يظهر فيها بل هى في محل خفض لأن اعراب المبنى محلى وأين يعرف المبتدى هذا الكلام فاذا قلت مثلاً مررت بهذا الرجل وبهذه المرأة أو بهؤلاء القوم كان كل مبني على السكون في الأول والكسر في الأخيرين في محل جر ولا أثر للخفض هنا ظاهراً للخفض لا يعنى عن ذكر حروف الخفض اذ الذى في محل خفض ليس مخفوضاً فلا يتناوله التعبير بالخفض فيحتاج لذكر حروف الخفض لأجله فان قلت وجدنا حرف الخفض يدل على ما ليس باسم نحو

والله ماليلى بنام صاحبه \* ولا مخالط الليان جانبه

ونحو على بنس العير قلت ان الحرف هنا دخل على اسم محذوف والأصل في الأول ماليلى بليل نام صاحبه

والتنوين ودخول  
الألف واللام وحروف  
الخفض ( يعنى أن  
الاسم يتميز عن الفعل  
والحرف

والثاني نعم السير على غير مقول فيه بئس العير (قوله بالخفض) أى بالخفض هو المميز للاسم من بين قسميه الفعل والحرف (قوله يزيد) قديوجد الخفض والتنوين معافى لفظ زيد فهذا لامعنى لاقتصار الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بأنه دخله الجرو لم يزد على قوله والتنوين وأيضا يدخله الجار فالأولى أن يمثل بنحو مررت بسلام صاحب الدار فان صاحب اسم لدخول الخفض عليه أى وجوده (قوله و غلام زيد) أى الجرو بما جر المعطوف عليه وهذا هو مقصود الشارح بالتمثيل اذ لفظة غلام مجرور ولذا قال لوجود الخفض أى فيهما أعنى لفظة زيد ولفظة غلام فالذى وجد فيه الجر فقط بلا ظهور الجار هو لفظة غلام فليتنظرن (قوله والتنوين) معطوف على بالخفض أى أن الاسم يتميز عن قسميه الفعل والحرف بالتنوين ولو وحده فقوله نحو زيد ورجل أى من قولك جاء زيد وقام رجل ولذا قال لوجود التنوين أى فقط (قوله والتنوين نون ساكنة) هو فى الأصل مصدر نونت الكلمة اذا ألحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون كما يوهمه بعض العبارات ثم غلب حتى صار علما للنون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلي فى نتائج الفكر حيث قال تصحيح العبارة عندى أن يقال التنوين الحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر نونت الحرف أى ألحقته نونا كما أن التنزيل مصدر نعلت الرجل اذا جعلت لها نعلا وليس التنزيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجرد اها وهذا يطرد فى الحروف تقول سينت الكلمة أى ألحقت بها سينا وكفوتها أى ألحقت بها كافا اه قال بعض من كتب على القطر معترضا على جعله علما بالغلبة مانصه وفيه أنه انما يحس كونه علما بالغلبة أن لو كانت النون المذكورة جزئيا من جزئيات المعنى الكلى الذى وضع اللفظ بازائه أعنى الحاق النون المذكورة وليس فليس ولا يرد على هذه العلامة قوله \* ألام على لو \* لان لو هنا على لفظه ولذلك شدد آخرها وجرت كذا فى الحواشى الحقاوية وهو مبنى على أن الكلمة اذا قصد بها لفظها دون معناها كانت علما على ذلك اللفظ لأنها موضوعة بوضع ضمنى لشيء بعينه غير متناول مأشبهه وقد رده السيد السند أفيض عليه رحمة الواحد الأحد فقال فى بحث تكثير المسند اليه من شرح المفتاح فى بحر كلام ذكره وان أريد به اللفظ كان أيضا معرفة لأنه مؤول بهذا اللفظ لا لأنه علم حقيقة بناء على ما توهم من أن وضع اللفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ علما له وانه باطل قطعاه انظر حواشى الفا كهى (قوله ساكنة) أى أصالة والتقييده لئلا يخرج ما حرك لعارض التقاء الساكنين كتين عادا الأولى وانما لم تحذف كما حذفت نون التوكيد الخففة عند ملاقة الساكن لتكون للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل لشرفه وخرج بقيد الساكنة المتحركة نحو النون الأولى فى ضيفن ورعشن الأول للطفيلى الذى يتبع الضيفان والثانى اسم لكثير الارتعاش أى الارتعاد وأما الثانية فتين كمانه عليه شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة فى شرح الألفية (قوله تلحق الآخر) خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر (قوله لفظا) صفة لمصدر محذوف تقديره لحوقا ملفوظا (قوله لا خطأ) لا عاطفة وخطا معطوف على لفظا قال الشارح فى شرح الألفية خرج به تنوين الترنم نحو \* ألقى اللوم عاذل والعتابن \* وهو اللاحق للقوافى المطلقة أى التى آخرها حرف مد عوضا عن مدة الاطلاق وأصله العتاب وكذا خرجت نون التوكيد فى نحو لنسفعلا لأنها تكتب هى أو بدلها وهو الألف اه ومن تأمل كلامه أبقاه الله بالسلامة فى ذلك الشرح بأدنى تأمل يظهر له أن المراد بالخط فى قوله لا خطأ أن تكتب بصورتها أو بوضعها من الألف أيضا ولا يرد عليه زيد فى الوقف حيث تكتب بعضا لأن السقوط خطأ يكفى فى بعض الأحوال كالدرج هنا قال يس فى حواشى الفا كهى لا يرد رأيت زيدا فى الوقف لأنه يسقط رفعا وجرأ وأما سقوطه فى الدرج فلا يكفى فى دفع الإراد المبنى على ثبوته خطأ لما تقرر أن حق الكلمة أن تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها اقتدروا نحو قال زيد بن عمرو والتعريف مبنى على الأعم الأغلب اه وكذا

بالخفض نحو مررت  
زيد و غلام زيد فزيد  
المجور بالباء و غلام  
اسمان لوجود الخفض  
والتنوين نحو زيد  
ورجل فزيد ورجل  
كل منهما اسم لوجود  
التنوين فيه والتنوين  
نون ساكنة تلحق  
الآخر لفظا لا خطأ

في حواشي التوضيح وقوله الأعم الأغلب هو مرادنا بالكفاية في بعض الأحوال واعلم أن أنواع التنوين  
المختصة بالاسم أربعة \* أحدها تنوين التمكين أي التمكين وهو اللاحق للاسم العرب المنصرف غالباً قال  
ابن هشام فائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع  
من الصرف ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجل والذي يدل على  
أن تنوين رجل للتمكن لا للتكثير بقاءه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب قال الشيخ ورد اه أي من  
أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها وفيه نظر فتأمل ثم رأيت الشيخ الرضى قال أنا لا أرى منعاً من أن  
يكون تنوين واحد للتمكن والتكثير معاً فرب حرف يفيد فائدتين كالألّف والواو في مسلمات ومسلمون  
فتقول التنوين في رجل يفيد التكثير أيضاً فإذا سميت به الاسم تمحض للتمكن قال يس فيه رد على من  
استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتكثير ويمكن الاتصاف لابن الحاجب لأن الأصل بقاء  
ما كان على ما كان اه قلت كالدنوشرى يمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتكثير فقط وبعدها  
يخلفه التمكين \* وثانيها تنوين التكثير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها  
تقول سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصاً معيّن اسم ذلك وبه إذا أردت شخصاً ما سيبويه واية بلا  
تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين وبه إذا أردت استزادة من حديث ما فيه بلا تنوين معرفة من  
قبيل المعروف بال عهدية أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو كما قاله الشيخ خالد مبنى على أن مدلول اسم الفعل  
المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات ورده العلامة الدنوشرى \* وثالثها  
تنوين المقابلة أي مقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وفي تفريقه بين رجال  
ومسلمات وقفة ويمكن أن يقال فرق لأن جمع المؤنث السالم مع جمع المذكر السالم في جعل النصب والجر سواء  
فيهما ولا كذلك في جمع التكسير وإنما قالوا انها تنوين المقابلة اذ لو كانت للتمكن لم تثبت في نحو قوله تعالى من  
عرفات ولو كانت للتكثير لم تثبت في الأعلام وليست عوضاً عن المضاف اليه ولا للترتم فلم يبق إلا أن يقال هي  
في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر السالم لأن هذا معنى مناسب ألا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع  
تابعاً للجر كما في جمع المذكر كالمرفالنون في جمع المذكر قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع  
لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك قاله  
الرضى لا يقال قد وجدنا في مفرد المؤنث ما ليس فيه تنوين نحو فاطمة فلم يقل تنوينه عوض عن  
تنوين الاسم المفرد لأنه جعل مقابلاً لجمع المذكر لأننا نقول كما وجدنا ذلك أيضاً في مفرد الجمع المذكر السالم  
ما ليس له تنوين كابرهم فيطبق التقابل قال الرضى أيضاً قال الربيعي وجار الله يعني الزمخشري ان التنوين في  
نحو مسلمات للصرف قال جار الله وإنما لم تسقط في عرفات لأن التانيث فيها ضعيف لأن التاء التي لها كانت  
لحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله نظر لأن عرفات مؤنث ثم قال والأولى عندي أن  
يقال ان التنوين للصرف والتمكن وإنما لم يسقط في نحو من عرفات لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط  
وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذ الكسرية متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف  
للضرورة لم يحذف ما منع هذا اه فانظره \* ورابعها تنوين العوض وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي أو  
زائد أو مضاف اليه مفرداً وجملة فالأول كجوار وغواش فانه عوض عن الياء قال في المغنى وفاقا لسيبويه  
والجمهور لا عوضاً من ضمة الياء وفتحها النائية عن الكسرة خلافاً للمبرد اذ لو صح لعوض عن حركات نحو  
جلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافاً للاخفش وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان  
الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لأن حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل أن الحرف الذي بقي  
أخيراً لم يحرك بحسب العوامل اه والثاني كجندل قال في المغنى فان تنوينه عوض من ألف جندل قاله  
ابن مالك والذي يظهر لي خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا لم يحرك بالكسرة وليس ذهاب الألف التي هي علم

الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواشاه والثالث تنوين كل وبعض إذا قطعاً عن الإضافة نحو وكلا ضربنا له الأمثال فضلنا بعضهم على بعض والرابع اللاحقة لاذ نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضاً عن الجملة التي تضاف إليها والأصل والله أعلم ويومئذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة إيجازاً وتحسيناً فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب بإضافة يوم إليها بقي من أقسام التنوين ما محله في المطولات (قوله ودخول الألف واللام) لو عبر بدخول أل كان أولى وسيأتي الكلام على هذا في المعرفة والنكرة إن شاء الله تعالى وقد سبق بعض ذلك عند قول المتن والتنوين (قوله نحو الرجل والغلام) أي من نحو قولك جاء الرجل والغلام (قوله لدخول أل) أي وجوده إذ لا معنى للدخول كما قدمنا هناك فلا تغفل (قوله عليهما) لو قال عليه عائداً على كل كان أولى (قوله لدخول حرف الحذف) وهو الباء الظاهر في الأول والمقدر في الثاني لعطفه على مجرور فهو مجرور بما جر المعطوف عليه والمراد بالدخول الوجود كما مر آنفاً (قوله عليهما) لو قال عليه كان أولى كما سبق وإنما قال عليهما ولم يقل على الأول لما ذكرناه (قوله ثم ذكر الخ) عطف على متوهم أي قال كذا ثم ذكر ومثله سائغ ونبه الشارح عليه بأن المصنف ذكر ذلك على جهة الاستطراد وهو أن يذكر عند سوق الكلام لغرض ما يكون له نوع تعلق به ولا يكون السوق لأجله وإنما قلنا له نوع تعلق إذ لو لم يكن له نوع تعلق بالمرّة لكان الكلام عن البلاغة مجزئاً ولعلنا نذكر معنى الاستطراد على وجه آخر عند تكلم شارحنا عليه في باب النعت إن شاء الله تعالى ونفنعنا بعلومه في باب المحفوضات مذومندو وأو لاجمعيها كما أفادته العبارة بمن وقد زاد المؤلف رحمه الله تعالى ونفنعنا بعلومه في باب المحفوضات مذومندو وأو رب كما هو لائق بذكرها هناك كما لا يخفى (قوله وهي من) الخبر مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا يشكّل الحمل على حروف الحذف وتقديم العطف والاختبار وذلك بأن يجمع التعدد أولاً في هذه الصورة بأن يعطف أولاً ثم يجعل خبراً فإن قيل في كلام المصنف الاختبار بالحرف والحرف لا يصلح للاختبار به ولا عنه لأنه موضوع النسب مخصوصة لانداتها قلت معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبراً عنه بمجرد لفظه كما أن معنى قولهم الحرف لا يخبر عنه أي لا يخبر عن معناه معبراً عنه بمجرد لفظه وإلا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف في ولا ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض وكذا المعنى إذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه كقولنا بعض ما لا يخبر به معنى في ومعنى ضرب لا يخبر عنه اه شنواني على شرح الشيخ خالد لهذا المتن والحاصل أن كلا من الحرف والفعل إن أريد معناه لا يخبر عنه كما لا يخبر بالحرف وإن أريد لفظه فيخبر عنه كما يخبر بالحرف فإن قيل ما معنى قولهم قد حرف بقصد اللفظ والاختبار بأنه حرف لا يساعده كما تقول ضرب فعل لأن الخبر المألوف عين المبتدأ والاختبار عنهما بأنهما حرف وفعل قد يفيد المغايرة والتفارق بينهما أوجب بأن معناه أعني معنى قولهم قد حرف ما صدق عليه قدم من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا فإنها اسم لارادة لفظها وكذا يقال في مثل ضرب فعل فلتأمل إن كنت ذافهم لأنك إذا تأملت فيه وجدت فيه كلاماً فاسداً (قوله أيضاً من) معناه ابتداء الغاية قال الرضى كثير أما يجري في كلامهم أن من لا ابتداء الغاية وإلى لا انتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة إذ لا معنى لا ابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن لا ابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكاناً نحو سرت من البصرة أو غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد إلى عمرو وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضاً واستدلوا بقوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه وقوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ثم قال وأنا لأرى في الآيتين معنى الابتداء إذ المقصود من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتداء شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة ويكون

ودخول الألف واللام  
نحو الرجل والغلام  
فكل منهما اسم  
لدخول أل عليهما  
وحروف الحذف نحو  
مررت بزيد ورجل  
فكل منهما اسم  
لدخول حرف الحذف  
وهي الباء عليهما ثم  
ذكر جملة من حروف  
الحذف فقال (وهي  
من



الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء المتدخول تورات من فلان إلى فلان وكذا خرجت من الدار لأن الخروج ليس شيئاً متداً اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حديثين ممتدين ولا أصلين للمعنى المتبدل ما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فن في الآيتين بمعنى في وذلك لأن من في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده وعلامة كونها للابتداء أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن معنى أعوذ به ألتجئ إليه وأفر إليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء اهـ يعض حذف واءراب الآية الأولى اللام للابتداء ومسجد مبتداً وأسس في محل رفع نعت لمسجد وهو المسووع لكون المبتدأ نكرة وأحق خبره من أول يوم متعلق به ونائب الفاعل الضمير المستتر في أسس على حذف المضاف أي أسس بنيانه وقد صرح به في أفن أسس بنيانه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأضر (تنبيهان) الأول انما بدأ المؤلف بمن لان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها لأنها أقوى حروف الجر بدليل أنها دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها من سائر الحروف الجارة نحو من عندك وما لازم النصب على الظرفية نحو من قبل ومن بعد والثاني أنها تدخل على الضمير نحو منك والظاهر نحو من نوح ولعلنا نزيد على هذا في باب المحفوظات (قوله والى) قال الرضى تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بخلاف نحو ثم أتوا الصيام إلى الليل والأكثر عدم دخول حدى الابتداء والانهاء في الحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهراً في الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد إلى ظاهره الدخول فيها قبلها فلا تستعمل في غيره إلا مجازاً وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو أكلت السمكة إلى رأسها فالظاهر الدخول والافالظاهر عدم الدخول نحو ثم أتوا الصيام إلى الليل والمذهب هو الأول اهـ قول الرضى وعلل ابن هشام المذهب الأول بأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد فاصل المذاهب في إلى ثلاثة الأول الدخول ان كان من الجنس الثاني الدخول مطلقا الثالث عدم الدخول مطلقا وعلى كل اذا دلت قرينة على الخروج أو الدخول عمل بها وهو الحق الذي لا شك في مثله فتنبه لهذا الموضع والله الحمد (قوله سرت من البصرة إلى الكوفة) قد علمت أنه متى دخل بعد من ما قبلها فهي بمعنى الابتداء وإلى بمعنى الانتهاء فهما هنا كذلك أي سرت مبتدئاً من البصرة منتها إلى الكوفة وعلمت أنه لا يحسن هنا أن يقال لا يدخل الحدود اذ القرينة لا تساعد عدم دخوله فيه فليست فطن (قوله من البصرة) بفتح الباء واذا نسب الشخص إليها قيل البصري بالكسر اهـ شرحى الصغير للألفية لابن مالك (قوله لدخول) أي وجود كما قدمنا (قوله على الأول) أي لفظ البصرة والثاني أي لفظ الكوفة (تنبيه) اعلم أن إلى تدخل على المضمر نحو إليه والظاهر نحو إلى الكوفة (قوله وعن) من معانيها المجاوزة وقال الرضى أي بعد شيء عن المجزور بها بسبب ایجاد مصدر المعدي بها قال ليس نقلاً عن الدنوشرى هي حقيقة في مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل في المعاني على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً شبه انصرف البصيرة عن تأمل ذكره بانصرف المجاوز عما يجاوز اهـ وضنكاً مصدر وصف به فيستوى فيه الذكر والمؤث ومعناه ضيقاً وقرى وضنكى كسكرى ومعيشة اسم ان وله خبرها قال في المغنى ولم يذكر البصريون سواها أي سوى المجاوزة ولعلنا نزيد على هذا في باب المحفوظات ان شاء الله تعالى (قوله رमित السهم عن القوس) أي بعدت السهم عن القوس بسبب الرمي قال الرضى وكذا أطعمه عن الجوع أي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا أدت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علماً وأخذت عنه مجاز كأنك نقلته وقولك جلست عن يمينه أي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن أمره مضمّن معنى يتجاوز وطبقاً عن طبق أي طبقاً تجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقاً وليس المراد طبقين فقط بل المقصود جنس أطباق كل واحد منها أعظم من الآخر فهو

والى (نحو سرت من  
البصرة إلى الكوفة  
فكل من البصرة  
والكوفة اسم لدخول  
من على الأول وإلى  
على الثاني (وعن) نحو  
رमित السهم عن  
القوس فالقوس اسم

مثل الثنية في لبيك قال أبو عبيدة وما ينطق عن الهوى أي بالهوى والأولى أنها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر أي نطقا صادرا عن الهوى فمن في مثله تفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم أو عن جهل أي قولا صادرا عن علم اه وفي يس على التوضيح كلام طويل في مسألة التضمين فانظره فانه مهم جدا (قوله لدخول عن) أي وجوده كما مر غير مرة أي ولوجود أل في أوله (قوله وعلى) من معانيها الاستعلاء أي العلو اما حقيقة نحو زيد على السطح أو مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبته دين كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره قال الرضى ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها ركة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في البارى تعالى نحو توكلت على الله واعتمدت عليه وأما قوله

\* اذا رضيت على بنو قشير \* فيحمل رضيت في التعدى على ضده أي سخطت كما حملت بعث منه على اشترت وقربت منه على انفصلت منه وقولهم فلان على جلالته يقول كذا أي معها وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الركاب لمركو به من قولهم ركبته الديون أي لزمته ومنه سر على اسم الله أي ملتزم به فكأنه مركب يحملك الى مقصودك ومنه قولك مررت على زيد لا يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف معنى مررت به اه وقوله بخلاف مررت به أي ان قولك مررت عليه لا يخالف معنى مررت به بأن زاد عليه بالاستعلاء تأمل (قوله ركب على الفرس) هو استعلاء حقيق كما علم مما تقدم وظاهر كلام المصنف في باب المفعول به مع كلام شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة التسوية بين ركب الفرس وركبت عليه وهو كذلك وفي المصباح ركب الدابة وركبت عليها (قوله لدخول على) أي وجوده كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أي على لفظ الفرس أي مع وجود أل ولكن لم يذكره لوضوحه وللتقريب على مبتدى (قوله وفي) من معانيها الظرفية وهي حلول شيء في شيء حقيقة في الأجسام بأن كان للظرف احتواء وللظروف تحيز مكانية أو زمانية فالمكانية نحو في أدنى الأرض والزمانية نحو في بضع سنين أو مجازية بأن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما فهي على ثلاثة أنواع اما يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رحمة الله أو بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ومعنى أسوة والله أعلم اقتداء وهو اسم كان ولكم خبرها قال الرضى في الحديث في النفس المؤمنة مائة من الأبل معناه أي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال إنها للسببية وقوله تعالى ولأصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في بمعنى على فيه والأولى بمعناها لتكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله

وتركب يوم الروع منافوارس \* بصيرون في طعن الأباهر والكلأ

والأولى أن تكون بمعناها أي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا أيديهم في أفواههم والأولى أن تقول هي بمعناها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى فادخلني في عبادي والأولى بمعناها أي حاصلة في زمرة عبادي أو بمعنى ادخلني أيها الروح في أجسام عبادي وقوله أنت أخي في الله أي في رضا الله أي رضا تعالى مشتمل على مؤاخاتنا لانخرج عنه الى الأغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله اه ببعض حذف (قوله الماء في الكوز) الكوز معروف جمعه كيزان وأكواز وكوزة مثل عود وعيدان وأعواد وعودة قاله في الصحاح فهو بضم السكاف وسكون الواو (قوله لدخول في) أي وجودها كما تقدم غير مرة (قوله عليه) أي على لفظ الكوز مع كونه مجرورا وقد وجد فيه أل أيضا وقد مر غير مرة (قوله ورب) قال الرضى في رب ثمان لغات أشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء

لدخول عن عليه  
(وعلى) نحو ركب  
على الفرس فالفرس  
اسم لدخول على عليه  
(وفي) نحو الماء في  
الكوز فالكوز اسم  
لدخول في عليه (ورب)





يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها مالا لكافة  
 المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد تكون مازائدة  
 فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل اه بزيادة من شرح الجامى عليها والصقيل قال في  
 المصباح صقلت السيف ونحوه صقلا من باب قتل وصقلا أيضا بالكسر جالوته والصقيل صانعه اه (قوله رب  
 رجل كريم لقيته) رب حرف جر شبهه بالزائد ورجل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره  
 منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وكريم مخصص مسوغ لكونه مبتدأ ولقيته  
 فعل وفاعل ومفعول والجملة خبر المبتدأ وكرابن هشام في الغنى أن مجرور رب يجوز أن يكون مفعولا على  
 حد زيدا ضربته قال ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجراه  
 وعلى كل فكريم نعت لرجل وإنما كان مكسورا للجوار كفي قوله تعالى وأرجلكم الى الكعابين عظما على  
 الوجوه والايدي ولذا كانت الأرجل مفعولة لا ممسوحة ويجوز أن يقرأ كريم بالرفع على الأول وعليه فلا  
 اشكال (قوله لدخول رب عليه) أى مع كونه منونا مخفوضا والمراد بالدخول الوجود كمر غير مرة (تنبيه)  
 يدخل رب على النكرة لا غير وباقي الكلام عليها يأتي في باب المحفوظات ان شاء الله تعالى (قوله والباء)  
 ومعناها اللصاق وهو أصل معانيها قال سيديويه وإنما هي للالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في  
 الكلام فهذا أصله قاله في التصريح قال في الغنى ثم اللصاق حقيق كأمسكت يزيد اذا قبضت على شيء من  
 جسمه أو على ما يحبسه من بدأ وثوب ونحوه ولو قال أمسكتة احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف  
 أى الانصراف ومجازى نحو مررت بزيد أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد اه فجعل اللصاق بما  
 يقرب منه كالأصاق ونازع الدمايى في كون اللصاق في صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر  
 أنه مجاز يجعل الصادق الامساك بالثوب الصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة ثم الحقيقى نوعان ما يصل الفعل  
 الابحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء أفادت أن امساكك بزيد كان  
 مباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فانما يفيد منعه الانصراف بوجه ما (قوله نحو مررت بزيد) يحتمل أن  
 الباء للالصاق فالعنى أنه جالس وأنت مررت عليه أوله عية فالعنى أنه مرمعك لكن يحتمل أنه هو الذى حملك  
 على المرور وأنت الذى حملته وجعلته مارا قال في الغنى وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد بدليل  
 وانكم لتمررون عليهم مصبحين وأقول ان كلا من اللصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا  
 الى نفس المجرور كأمسكت بزيد وصعدت على السطح فان أفضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في  
 تأويله بالجماعة وكقوله (وبات على النار النداء والمخلوق) فاذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالا  
 أولى بالتخريج عليه كمررت بزيد ومررت عليه وان كان قد جاء كافى لتمررون عليهم يرون عليها (ولقد أمر  
 على اللثيم بسبني) الا أن امرربه أكثر فكان أولى بتقديره أصلا ويتجه على هذا الخلاف خلاف في المقدر  
 في قوله (تمررون الديار ولم تعوجوا) أهو الباء أم على انتهى (قوله لدخول الباء عليه) أى مع وجود التوین  
 والحفض ففيه ثلاث علامات للاسم والمراد بالدخول الوجود كما سبق (قوله والسكاف) من معانيها التشبيه  
 وهو الحاق ناقص في الشرف أو في الحسة بكامل فيهما هذا أصله فتحو زيد كعمرو مع أنهم متساويان فيهما  
 لعله فرعه قال الرضى ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو الذى جاءنى كزيد فهو مثل الذى فى الدار فان قيل  
 لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف أى الذى هو كزيد أى مثل زيد قلت ان حذف المبتدأ في صلة  
 غير رأى اذا لم تطل في غاية القلة واستعمال الذى كزيد شائع كثيرا فلا يكون اسما ويتعين اسميتها اذا انجرت  
 كما في قوله \* يضحكن عن كالبرد المنهم \* أى الذائب أو ارتفعت بالمفاعلة كما في قوله  
 أنتهون ولن ينهى ذوى شطط \* كالطعن يهلك فيه الزيت والفنل

نحو رب رجل كريم  
 لقيته فرجل اسم  
 لدخول رب عليه  
 (والباء) نحو مررت  
 بزيد فزيد اسم لدخول  
 الباء عليه (والسكاف)

أوعلى الابتداء نحو كذا عندى درهما على ما قال بعضهم واستدل بقولهم ان كذا درهما مالك برفع مالك انتهى وذوى شطط أصحاب ظلم ﴿ تنبيه ﴾ شذ دخولها على الضمير نحو قول الشاعر  
خلى الذنابات شملا كتبنا \* وأم أو عال كها أو أنفرا  
وكقوله ولا أرى بعلا ولا حلائلا \* كه ولا كهن الا حظلا

وباقى الكلام يأتى ان شاء الله تعالى فى باب الحفوضات (قوله زيد كالبدر) هو مثال لالحاق الناقص فى الشرف بالكامل فيه ومثال الحاق الناقص فى الحسة بالكامل فيها زيد كالحمار فان الحمار فى البلادة أكل من زيد فيها ويحتملهما قولك زيد كالأسد اذا شئت شجاعته بشجاعة الأسد فمن قبيل الأول وان شئت بلادته أو عدم حياته به فمن قبيل الثانى فتأمل (قوله فالبدر) يقرأ بالكسر وان كان مبتدأ فهو مرفوع بضمه مقدرة على آخره للحكاية (قوله لدخول الكاف) أى وجوده كما تقدم غير مرة مع وجود أل والكسر (قوله واللام) هى مكسورة مع كل ظاهر نحو زيد ولعمرو والامع المستغاث المباشر ليا مفتوحة نحو يا لله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضمها فهو عارض للابتاع ومفتوحة مع كل مضمّر نحو لئنا ولكم ولهم الامع بياء المتكلم فمكسورة واذا قيل يالك وبالى احتمال كل منهما أن يكون مستغاثا وأن يكون مستغاثا من أجله وقد أجازها ابن جنى فى قوله \* فياشوق ما أبقي وبالى من التوى \* وأوجب ابن عصفور فى بالى أن يكون مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يا دعولى ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ وما كان الله ليعذبهم قاله فى المغنى أى لأن كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء واللام الابتداء فتحقها الفتح لنقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولا مة لموافقة معمولها ولم يكسر كاف التشبيه لأنها تسكون اسما أيضا فجرها اذ ليس بالأصالة وانما أبقى لام الجر الداخلة على المضمّر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولا م جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمّر بذلك لأنها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيًا أو موقوفًا عليه اه رضى على كافية ابن الحاجب ومن معانى اللام الاختصاص والاستحقاق فالأول اما بالملكية نحو المال لزيد أو بغيرها نحو الجمل للفرس اذ لملك للفرس والثانى ما وقع بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله والأمر لله على خلاف فى لله ذكرناه فى شرح المطالب (قوله المال لزيد) قد علمت أن لامة للاختصاص بالملكية ويمكن أن يكون اللام للاختصاص بغير الملكية لو كان زيد عبدا لشخص اذ لملك للعبيد (قوله فزيد اسم) يقرأ بالكسر للحكاية كما تقدم نظيره غير مرة (قوله لدخول اللام) أى وجوده كما مر غير مرة أى مع وجود التنوين والحذف ولو عبر بنحو المال لعثمان لكان أوضح (قوله وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة وهو واليمين والحلف بمعنى (قوله وهى من جملة حروف الحذف) سميت حروف القسم لدخولها على القسم به وأشار به الى أن قول المتن وحروف القسم مرفوع بالعطف على من فالتقدير ودخول حروف الحذف وهى من وحروف القسم ويجوز أن يكون مجرورا معطوفا على الألف واللام أو على حروف الحذف أى ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد العام على الأول ومن عطف الخاص على العام على الثانى والنكتة اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف باقى حروف الحذف فانها جارة ولا تدل على القسم (قوله واستعملت فى القسم) أى سواء صرح بمادة القسم أولا كما سيأتى (قوله وهى الواو والباء والتاء) اقتضاه على الثلاثة هو المشهور وشنوائى قال الرضى اعلم أن الواو والقسم لها ثلاثة شروط أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى أكثر من أصلها أى الباء والثانى أن لا تستعمل فى قسم السؤال فلا يقال والله أخبرنى كما يقال بالله أخبرنى والثالث أنها لا تدخل على

نحو زيد كالبدر فالبدر  
اسم لدخول الكاف  
عليه (واللام) نحو  
المال لزيد فزيد اسم  
لدخول اللام عليه  
(وحروف القسم)  
وهى من جملة حروف  
الحذف واستعملت فى  
القسم (وهى الواو  
والباء والتاء)

الضمير فلا يقال وكما يقال بك واختصاصها بالحكمين الأخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم بأصلها لأن أصلها الالتصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وأبدلت الواو منها لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفويتين ومعنويًا ألا ترى أن في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالتصاق والتاء بدل من الواو في وراث ووراث ووكلة وتكلة واتعد فلذا قصرت عن الواو فلم تدخل الاعلى لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو وحكى الأخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ اه وكان الأولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لأصلاتها وكونها أعم الحروف لأنه لا يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الألسنة وان كانت الباء أصلها كذا قيل ويجاب القسم الذي غير السؤال باللام وان وحرفي النفي أي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قائم أو فعلية نحو والله لأفعلن كذا وان فيها أي في الاسمية نحو والله ان زيدا قائم وما ولا في المنفية اسمية كانت أو فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله فتئتو تذكر يوسف أي لا فتئتو وأما قسم السؤال فلا يتعلق إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرني وبالله هل قام زيد اه ابن الحاجب وشرحه للجامى وتالله التاء تاء القسم والله مجرور بها وفتئتو فعل مضارع مرفوع ناقص لتقدير لا النافية واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وتذكر فعل مضارع هو مع فاعله خبر فتئتو ويوسف مفعول لتذكر أي لا تزال تذكر يوسف ثم ما ذكر من جواز حذف حرف النفي مختص بكونه لا أعني لفظة لا اللفظة ما خلافا لابن معطى قال في المغنى ذكر ابن معطى ذلك في جواب القسم فقال في ألفيته

وان أتى الجواب منفيًا بلا \* أو ما كقولى والسما ما فعلا

فانه يجوز حذف الحرف \* اذ أمن الالباس حال الحذف

قال ابن الحجاز وما رأيت في كتب النحو الا حذف لا وقال لى شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف في لا أكثر من التصرف في ما انتهى وأنشد ابن مالك

فوالله ما نلتهم وما نلت منكم \* بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال أصله ما ما نلتهم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة اه وأقول ان حذف الموصولة أجازة الكوفيين والأخفش والعجب من ابن مالك أنه شرط لجواز حذفه كما حكاه ابن هشام كونه معطوفا على موصول آخر نحو آمنا بالذي أنزل البنا وأنزل اليكم أي والذي أنزل اليكم مع عدم عطفيته هنا فليتأمل (قوله نحو والله) الأولى أن يقول والله لأفعلن كذا مثلاً ليعلم المبتدى أنه واو القسم وكذا يقال في بالله وأما تالله فلا يحتاج الى ذلك توضحه (قوله لدخول حرف القسم) أي التي هي الواو والباء والتاء والمراد بالدخول الوجود كما مر غير مرة (قوله والفعل) بكسر الفاء اسم لكلمة مخصوصة احترازاً من الفعل بفتح الفاء فانه مصدر لكن كون المكسور الفاء اسماً لما ذكر والمفتوح الفاء مصدراً لها هو بحسب الاصطلاح وأما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل قال تعالى وأوحينا اليهم فعل الخيرات بكسر الفاء خلافا لما وقع في بعض التفاسير وقد مر بعض هذا في قول المتن وفعل فلا تغفل (قوله أيضاً والفعل) أي ما صدق عليه هذا اللفظ من الافراد أعم من أن يكون من أفراد الماضي أو المضارع كيفوم أو الأمر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ فعل اسم بل لأفراد هذا المفهوم الكلى ثم ليس المراد جميع الافراد بل بعضها اذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كما فعل به وما أفعاله في التعجب وخلاو عدا وحاشا اذ انصبت وحب من جذاو كفي بهند أن تفعل وقال الشاطبي ان هذه أفعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر الى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لأن العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالأصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل اه من بعض الحواشي (قوله بقد) أي الحرفية لأنها المرادة عند الإطلاق فان قيل فما بال الشيخ خال في شرح المتن

نحو والله وبالله وتالله  
فلفظ الجلالة اسم  
لدخول حروف القسم  
عليه ( والفعل يعرف  
بقد

قيدها بقوله الحرفية فيفيد حشواً وزيادة في النفيد أجاب الشنواي بأن القيد لبيان الواقع ودفع الإيهام  
وحينئذ لا حشو ولا زيادة وإنما الحشو والزيادة ما جرى به لا لواحد من أمور ثلاثة الافادة والاخراج وبيان  
الواقع وإنما اخضعت قد بالفعل حتى صح أن تجعل علامة لأنها إنما تستعمل لتفريب الماضي إلى الحال ولتقليل  
الفعل أو تخفيفه وشيء من ذلك لا يتحقق إلا في الماضي فإدخالنا قام زيد لا يفهم منه قيام زيد بزمان قريب  
إلى أخبارنا بل قديمهم منه القيام به و زمان بعيدا به فلما قلنا قد قام زيد أفهم أن القيام بزمان قريب إليه قال  
في المعنى الاسمية على وجهين اسم فعل وهي مرادفة ليكني يقال قد زيد ادرهم وقدنى درهم كما يقال يكني  
زيد ادرهم ويكنى درهم وقوله \* قدنى من نصر الحبيبين قد \* تخمّل قد الأولى أن تكون مرادفة  
لحسب على لغة البناء وأن تكون اسم فعل وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح والثاني على أن النون  
حذفت للضرورة كقوله

عددت قومي كعديد الطيس \* إذ ذهب القوم الكرام ليسى

والطيس الرمل الكثير ويحتمل أنه اسم فعل لم يذ كر مفعوله والياء للاطلاق والكسرة للساكنين واسم  
مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقدر الحرفية في لفظها ولكثير من  
الحروف وضعها ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدنى بالنون حرصا على بقاء السكون لأنه الأصل  
فيما بينون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدنى درهم بغير نون كما  
يقال حسبي انتهى قال الدمامي وجه الاعراب ما عارض وجه تحتم البناء من ملازمتها للاضافة وهو مشكل  
لأن الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فما وجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قلت لو صح  
كونه دافعا للبناء لم يبن في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى وأجيب بأن ملازمتها للاضافة  
ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز اعرابها اه شنواي (قوله والسين وسوف) هذان اللفظان  
اسمان للحرفين الداخلين على المضارع إلا أن سوف تحكى عن الفتح اسما وأما السين فمعرّب غير محكى ولما  
انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف بل حكى على  
صورته تحقيقا للشبه اه فاكهي وفيه أنه انما قيل والسين لعدم جواز الاخبار بحرف واحد ولذا لم يقل في  
اعراب صنت تفاعل ولعلنا نزيد على هذا في قول المصنف ولا في النهي ان شاء الله تعالى (قوله والسين)  
قال في المعنى هي حرف تختص بالمضارع وتخلص للاستقبال وتنزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع  
اختصاصه به وليس منقطعاً من سوف خلافاً للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً  
للبصريين ومعنى قول العربيين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك أنها قبلت المضارع من الزمن الضيق  
وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الرّمحشري وغيره حرف استقبال  
وزعم بعضهم أنها قد تاتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى ستجدون آخرين واستدل عليه  
بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي وعدنا أن ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال  
جاءت السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند اليه من  
أنها نزلت بعد قولهم ما ولاهم غير موافق عليه اه (قوله وسوف) قال في المعنى هي مرادفة للسين أو أوسع  
منها على الخلاف وكان القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرّد ويقال فيها  
سف بحذف الوسط وسو بحذف الأخير وسى بحذف وقلب الوسط ياء ومبالغة في التخفيف حكاه صاحب  
الحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وبأنها قد تفصل بالفعل  
الملغى كقوله

وما أدري وسوف أخال أدري \* أقوم آل حصن أم نساء

(قوله وتاء التأنيث الساكنة) في أواخر الفعل حرف وضع علامة للتأنيث وقيل إنها اسم وما بعده بدل عنه  
فقامت هندان التاء فاعل وهند بدل منه وهو خرق للاجماع مع أنه يرد عليه أن البدل يصح الاستغناء به عن

والسين وسوف وتاء  
التأنيث الساكنة )

المبدل منه فنحو قام زيد أخوك يصح أن يقال قام أخوك ولم أر من يجوز نحو قام هند بخذف المبدل منه وهو التاء (قوله التانيث) أي تانيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة من سكنهما فان قيل الفاعل من قام به الفعل أو وجد منه الفعل أو نفي عنه ويستدل من رد زعم حرفية ليس بلحاق تاء التانيث مع أن قولك ليست هند قائمة ليست التاء فيه تاء التانيث للفاعل بالمعنى المتقدم لعدم دلالة ليس على الحدث بل هي تاء من نفي عنه الخبر ولوسلم أنها للنفي بشكل جعلها فعلا لأن النفي معنى في الاسناد أوجب بأن المراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وبعض جعل معناها ثبوت الانتفاء أي انتفاء وصف ما أسندت إليه فلا يشكل (قوله أيضا وتاء التانيث الساكنة) إنما اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل حتى دلت عليه لأنها تدل على تانيث فاعل أو نائب عنه فلا يلحق الإيمالة ذلك والصفات استغنت عنها لما يلحق من التاء المتحركة الدالة على تانيث فاعل وتانيث مرفوعها فلا جرم اختصت بالفعل شنواني (قوله الساكنة) المراد بالساكنة وضعا وإن تحركت لعارض كالنقاء الساكنين في نحو وقالت امرأة فرعون وضربتا وقالت أمة بالنقل ويدل على عروضها حذف الألف في رمتا بخلاف المنحركة وضعا بحركة اعراب فتخص بالاسم كقائمة أو بناء فقد تدخل الاسم كلاحول ولا قوة عند بنائهما على الفتح وقد تدخل الحرف كربت وثمت في لغة من سكنهما وإنما سكنت تاء التانيث للفرق بين تاء الأفعال نحو تضرب وثبت وتاء الأسماء نحو بيت ولم يعكس لثلاث ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل اه شنواني بزيادة ﴿تبيين﴾ الأول المراد من العلامات المذكورة صحة الحلول لا الحلول بالفعل فلو قيل قام فعل لصح ذلك واستدل على فعليته بصحة حلول تاء التانيث الساكنة على ذلك فيقال قامت وإذا علمت ذلك فلا يحتاج إلى قول بعضهم المراد بالعلامات المذكورة على جهة المجموع لا الجميع وفيه نظر لأنك لو تركت التأويل الثاني وتقول إن قام فعل لصحة حلول تاء التانيث الساكنة لا يخلو عن اعتراض الأول في التأويل أن تقول المراد بالعلامات المذكورة صحة حلول بعض العلامات وقد مر بعض ذلك عند تعرض المصنف لحروف الجر وهو اللام فلا تغفل الثاني أن ما ذكره المصنف من العلامات للماضي والمضارع فقط فهي ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما وهو قدوسياتي وما اختص بالمضارع وهو السين وسوف وتقدم بجهما وما اختص بالماضي وهو تاء التانيث الساكنة أصالة ولم يذكر المؤلف علامة الأمر فضلا عن ذكر ما اختص به وهو دلالة على الطلب وقوله يا أيها الخطاب كاضربي أونون التأكيذ مخففة أو مشددة نحو اضربين واقعدن ولعله تركها لعسرها على المبتدى بسبب أنها مركبة من شيئين كما علمت مما ذكرناه أولاً أنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل على قسمين ماض ومضارع وأن الأمر قطعة من المضارع فأصل اضرب لتضرب حذفت اللام والتاء واجتلبت همزة الوصل ليصح الابتداء بالساكن وفيه نظر من وجهين الأول أنه ذكر في باب الأفعال أن الأفعال ثلاثة وقال ماض ومضارع وأمر كما سيأتي والثاني أن ما يكون علامة للمضارع لا يكون علامة للامر والله تعالى أعلم (قوله يعني أن الفعل) أي يقصد المصنف أن الفعل الذي هو اسم لكلمة مخصوصة وقوله يتميز بالبناء للفاعل والجملة خبر أن والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ليعني (قوله عن الاسم والحرف) أي اللذين هما قسيان للفعل ولكل من الاسم والفعل والحرف قسيم وقسم (قوله بدخول قد عليه) متعلق بيميز أي وجودها في أول الفعل (قوله وتدخّل على الماضي) قال في المعنى وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه شيء اللهم إلا بالقسم كقوله

أخالد قد والله أوطأت عشرة \* وما قاتل المعروف فينا يعنف

وقول آخر فقد والله بين لي عنائي \* بوشك فراقهم صرد يصيح

وسمع قد لعمرى بت ساهرا وقد والله أحسنت وقد يحذف بعدها كقول النابغة

أفد الترحل غير أن ركابنا \* لما تزل برحالتنا وكأن قدى

يعنى أن الفعل يتميز  
عن الاسم والحرف  
بدخول قد عليه  
وتدخّل على الماضي

أى وكان زالت ولها خمسة معان أحدها التوقع تقول قد يقدم الغائب اليوم الثانى تقريبا الماضى من الحال  
تقول قام زيد فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد فإذا قلت قد قام اختصت بالقريب الثانى التقليل نحو قد  
يجود البخل وقد يصدق الكذب الرابع التكثير نحو قولك قد يجود الكريم الخامس التحقيق نحو قد  
أفلح من زكاه انتهى باختصار وحذف ﴿ تنبيه ﴾ من خواص قد أنها يجوز دخول لام الابتداء على فعل  
متصرف ماض معها تقول ان زيد القدام ولو قيل ان زيد القدام كان غير جائز قال ابن مالك

ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا \* ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يلها مع قد كان ذا \* لقد سما على العدا مستحوذا

(قوله أيضا وتدخل على الماضى) قال فى المعنى أيضا أثبت الأكثرون التوقع مع الماضى قال الحليل يقال قد  
فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لأن الجماعة منتظرون لذلك وقال بعضهم تقول  
قد ركب الأمير لمن ينتظر ركوبه وفى النزول قد سمع الله قول التى تجادلن لأنها كانت تتوقع اجابة الله  
سبحانه وتعالى لدعائها وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى وقال التوقع انتظار الوقوع والماضى قد وقع  
وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضى كان قبل الاخبار به متوقعا لأنه الآن  
متوقع والذى ظهر لى قول ثالث وهو أنها لانفيد التوقع أصلا انتهى قال الفقير الذى اعتقد أنها تفيد التوقع  
أى توقع اللقاء الخبر اليه ولعله هو الصواب بل هو هو ولكن لو تأملت قول ابن هشام ان الفعل الماضى كان قبل  
الاخبار به متوقعا مع قولى هنا بآدنى تأمل وجدتهما سواء والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله نحو قد قام زيد)  
يحمل أن يكون معناها التوقع ان كان خبر قيام زيد منتظرا اليه وأن يكون لتقريب الماضى من الحال وأن  
يكون للتحقيق فليتأمل (قوله وعلى المضارع) وتفيد التحقيق نحو قد يعلم الله أو التقليل نحو ان الكذب  
قد يصدق ﴿ تنبيه ﴾ علم مما مر أن قد لا تدخل فى الأمر كالسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة وأنها تستعمل  
علامة للماضى أو المضارع (قوله لدخول قد عليه) أى وجودها كما تقدم فى مبحث علامات الاسم (قوله  
والسين وسوف يختص بالمضارع) يجوز فى هذا أن يكون السين وسوف مبتدأ وقوله يختص خبره ويجوز  
أن يكون السين وسوف بالجر عطفا على قد ويختص حال من السين وسوف (قوله لدخول السين وسوف  
عليه) أى دخول السين على الأول وسوف على الثانى والمراد بالوجود الدخول كما تقدم غير مرة (قوله وتاء  
التأنيث الساكنة تختص بالماضى) تقدم البحث عليه وسيأتى بمزيد بسط باقى بحثه فى باب الأفعال ان شاء  
الله تعالى ثم أعلم أنه يجوز فى هذا التركيب أن يكون تاء مرفوعة على أنه مبتدأ وجملة تختص خبره ويجوز أن  
يكون تاء مجرورة معطوفا على قوله قد وتختص حاله أى حال كونها مختصة بالماضى وهو أو لى ليكون على  
نسق ما تقدم فى بحث علامات الاسم (قوله نحو قامت هند) قامت فعل ماض والتاء علامة التأنيث ولا تحسبها  
ضميرا لوجود الفاعل وهو لفظ هند وهو أعنى لفظ هند مرفوع بضمه ظاهرة فى آخره بلاتوين لكونه  
منوعا من الصرف والمانع منه كونه علما مؤنثا ويجوز صرفه لكونه ثلاثيا ساكن الوسط ليس منقولا من  
علم رجل بخلاف زيد علما لامرأة لثقله بالنقل وسيأتى بحثه عند تعرض المصنف للاسم الغير المنصرف  
فى باب الاعراب ولعلنا نبسط هذا الكلام عند تعرض المؤلف للفظه هند وهو مذكور فى باب الفاعل ان شاء  
الله تعالى (قوله للحوق التاء) عبر بالحقوق دون الدخول كما سبق فى مواضع للناسبة أعنى كون التاء تلحق  
آخر الفعل ولما كانت التاء عارضة لاحقة زائدة على مبنى أصل الكلمة عبر بما ذكر بخلاف التوين فإنه  
لما كان الحرف الأصلى غير زائد بل انما هو فى الحرف الأخير من الكلمة عبر بالوجود كما تقدم وكذلك  
الحفص فليفتن ولعمري لقد أجاد الشارح أبقاه الله بالسلامة فى توضيح المبتدى نفعنا الله بعلمه (قوله  
والحرف) هو لغة الطرف قال تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف فان أصابه خير اطمان به وان

نحو قد قام زيد وعلى  
المضارع نحو قد يقوم  
زيد فكل من قام  
ويقوم فعل لدخول قد  
عليه والسين وسوف  
يختص بالمضارع نحو  
سيقوم زيد وسوف  
يقوم زيد فيقوم فعل  
مضارع لدخول السين  
وسوف عليه وتاء  
التأنيث الساكنة  
تختص بالماضى نحو  
قامت هند فقام فعل  
ماض للحوق التاء  
عليه (والحرف



أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة وكأنه تعالى وهو أعلم بما مراده بين المعنى الخفي في العبادة على الحرف ومثله قوله تعالى ان الانسان خلق هلو عا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا والله در البيتوشى حيث قال لاحمد من يعبد ربه على \* حرف فان وان كما قد أنزلا

والحرف اصطلاحاً مامر في تقسيم الكلام (قوله) ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل) ان قيل هذا التعريف بالأعم لصدقه على الجملة فانها لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة قلت ما عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف من أقسام الكلمة فخالصه أن الحرف كلمة لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل وتفسير ما بكامة يندفع أيضاً لخط ونحوه فان قيل ان أراد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المصنف فمقطور لأننا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وان أراد ما ذكره المصنف وما لم يذكره فهو احوال على مجهول قلت نختار الأول وغاية ما يلزم هذا التعريف أنه من قبيل التعريف بالأعم وقد أجازوه المتقدمون لأنه يستفيد به التمييز في الجملة ونختار الثاني ونقول ان المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدى وهو لا يستفيد بالافادة والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف فان قيل ما ذكره المصنف لا يحسن التعريف به لأنه يقتضى أن المبتدى لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الأمور التي تدل على الاسم وعلى الفعل ويعلم عدم صلوح الكلمة بحسب اللغة لها وفي هذا من العسر ما لا يخفاء فيه قلت الجواب أن المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدى انما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن استفادته منها في الوجه الكامل وغالب الالفاظ التي لا يصلح معها شيء من العلامات المذكورة حرف في استفادته حرفيته أكثر من الالفاظ بانتفاء العلامات المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد حرفية بعض الالفاظ بانتفاء العلامات ظاهراً لقلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو أخطأ في غير ذلك فان المبتدى مظنة الخطأ اذا استقل بالأخذ على أن المبتدى قطعاً لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب والتوقيف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة مع عدم حرفيتها ومن يستحضر ما اعتاده أهل الفنون والمقصود فيها من المساعات بأمثال ذلك وبما هو دون ذلك كما هو معلوم لمن تتبع في فهم أنه لم يستفد شيئاً مما تقرر اه شنوانى بطوله (قوله) يعنى أن الحرف أى يقصد المصنف أن الحرف جملة أن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول يعنى كما أسلفنا فى غير ما موضع (قوله) يتميز عن الاسم والفعل) أى اللذين هما قسيان للحرف كما علمت مما تقدم فتفطن (قوله) بأن لا يقبل شيئاً الخ) قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف لأنه يلزم منه الدور أى لأن الحرف متوقف على عدم الحرف ومعلوم أن عدم الحرف يتوقف عليه لأن عدمه يتوقف تعقله على الملكة كما قالوا ان العمى عدم البصر فيتوقف تعقل العمى على تعقل البصر أجاب شارح الباب بأن الحرف له جهتان جهة كونه حرفاً وجهة كونه لفظاً معلوماً ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لأن الأولى فلا دور وأجيب بأن لا نسلم الدور لأنه يمكن معرفة الحروف التي يعلمها الاسم والفعل والحرف ولا يعلم أنها حروف عبادة على الشذور (تنبيه) قال يس قال اللقاني كان عليه أن يزيد قيداً آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفي الحرفية دليل أى كأن تقع الكلمة أحد ركبي الاسناد فانها حينئذ تنفى عنها الحرفية وتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل والالحاق به عند التردد أولى اه قال الفقير حقه بعفو اللطيف الخير يمكن أن يحابها بما قدمنا هناك تأمل (قوله) كهل وفي (لم) معنى الأولين تقدم في التقسيم وسيأتى ان شاء الله تعالى معنى لم في الجازمات للفعل المضارع والكاف استقصائية من جهة التقسيم فان هل مشتركة بين الأسماء والأفعال وفي غنصة بالاسماء ولم غنصة بالأفعال ومن وجد رابعا فعليه بالحقه لهذا الموضع وتمثيلية من جهة الافراد ولاخفاء (قوله) فانها أى الثلاثة (قوله) لا تقبل شيئاً من ذلك) أى من علامات الاسم ومن علامات الفعل (قوله) فعلامته (أى علامة الحرف الفاء

ملا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل) يعنى أن الحرف يتميز عن الاسم والفعل بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم ولا شيئاً من علامات الفعل كهل وفي ولم فانها لا تقبل شيئاً من ذلك فعلامته



واقعة في جواب شرط مقدر أي فإذا علمت ما تقدم فعلامات الخ (قوله عدم قبول العلامات) من إضافة المصدر للمفعول أي عدم قبوله العلامات أي عدم قبول الحرف (قوله قال العلامة الحريري) استدل به على تصريح عدمية العلامات كأنه قال وصرح بإقنا قول العلامة الحريري والحريري هو تلميذ العلامة أبي اسحاق الشيرازي صاحب المذهب والتبني في الفقه مشهورين (قوله في ملحّة الاعراب) هو كتاب النحو صغير الجرم كبير العلم شرحه وفد من العلماء كالفاكهى وغيره واشتهر أنه بنت ليلة وفيه من الوعظ في الأمثال كثير فمنه قوله جاهدوا يا قوم حتى تغنموا \* وقاتلوا الكفار كيما يسلّموا ولو لم يكن فيها إلا قوله واقتبس العلم لكيما تكربا \* وعاص أسباب الهوى لتسلما لكفهاها غفراً على نظائرها كيف لا وهو صاحب المقامات (قوله والحرف ما ليست له علامة البيت) أي علامة وجودية كما بينه الشارح (الاعراب) الواو بحسب ما قبله الحرف مبتدأ ما اسم موصول بمعنى الذي يقع على الكلمة أو نكرة موصوفة بمعنى شيء ويقع عليها أيضاً كما لا يخفى وعلى كل هو خبر المبتدأ ليست فعل ماض على الأصح للحوق تاء التأنيث والياء علامة التأنيث وله اللام جارة والماء المضمومة مجرور بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم وعلامة بالرفع في الأصل اسم ليس مؤخر لكنه الآن موقوف فقس الفاء سببية محضة مثل إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك قس فعل أمر من قاس يقيس فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت على قولى جار ومجرور متعلق بقس تكن فعل مضارع مجزوم جواباً للامر ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت علامه بتشديد اللام خبر تكن منصوب في الأصل وهو الآن موقوف وقد علمت مما قررنا أنه لا إبطاء في البيت لأن لام علامه في الشرط الأول مخفية وفي الشرط الثاني مشددة (قوله علامة موجودة) أي قول الحريري على حذف نعت وساغ ذلك للقرينة على حد قوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا أي صالحة واما قدر الشارح إبقاء الله بالسلامة لأن الحرف لا بد له من علامة أي علامة (قوله بل علامته عدمية) أضرب عن كلامه المنفى السابق قال بعضهم انما لم يجعل له علامة وجودية كقسيميه الاسم والفعل لأنه في نفسه علامة فلو جعل له علامة لزم الدور أو التسلسل وهنا هنا فان قيل العدمي لا يكون علامة للوجودي أجيب بأن العدم قسمان عدم مطلق وهو الذي لا يكون علامة للوجودي وعدم مقيد وهو علامة له واما هنا من الثاني لأن المراد عدم علامة الأسماء والأفعال لا العدم مطلقا فإذا عرضت عليك مثلاً كلمة وسئلت عنها أهى اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها شيئاً من علامات الاسم فان قبلت فهي اسم كأحمد فانك لما عرضت عليه الباء علمت أنه يقبلها فيقال مررت بأحمد وإلا فاعرض عليها شيئاً من علامات الأفعال فان قبلت فهي فعل كأحمد فانك إذا عرضت عليه السين فانه يقبلها فتقول \* سأحمد ربى طاعة وتعبداً \* وإلا فاحكم بحرفيتها إذ لا تخرج عن ذلك كإدلاله عليه الاستقراء التام لأن علماء الفن تتبّعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو وجدوا رابعاً لغروا عليه وقد مر (قوله ونظير ذلك) أي نظير ما ليست له علامة موجودة بل علامته عدمية الجيم الخ (قوله والحاء) هذا محل الشاهد (خاتمة) نسأل الله حسنها أعلم أن أحسن ما يضبط الحرف بالعدل أن الحروف محصورة وهى واحد وسبعون حرفاً بطرح المشترك ثلاثة عشر أحاد الهمزة والألف والياء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والماء والواو والياء \* وأربعة وعشرون ثنائية أو وأم وان وأن وأى واى وعن ومن وفى ولو ولا ولم وبل وقد وكى ولن وما ومع على رأى وأل وها وهل ووا ووى ويا \* وتسعة عشر ثلاثية أجل ونعم وجير واذن والى والا واما وان وأن وايا وبلى وثم وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت وهيا \* وأربعة عشر رباعية الا وألا واما وأما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل واذا ولولا وهلا ولوما ولكن \* وخمسة واحد وهو لكن فقط

عدم قبول العلامات  
التي للاسم والفعل قال  
العلامة الحريري في  
ملحّة الاعراب  
والحرف ما ليست له  
علامة  
فقس على قولى تكن  
علامة  
أي ما ليست له علامة  
موجودة بل علامته  
عدمية ونظير ذلك الجيم  
والحاء والحاء فالجيم  
علامتها نقطة من  
أسفلها والحاء علامتها  
نقطة من أعلاها والحاء  
علامتها عدم وجود  
نقطة من أسفلها أو  
أعلاها والله سبحانه  
وتعالى أعلم

وإذا أردت بيان كل من هذه وغيرها فعليك بالمغنى فإنه المتكفل بذكرها وقد ألف الامام العالم أبو محمد عبد الله البيتوشى كتاباً فى معانى الحروف وسماه كفاية المعانى إذ قال فيه :

فها كها كفاية المعانى \* فى حفظه لأ حرف المعانى  
وفيه ستمائة بيت واثنان وسبعون بيتاً كما قال

أبياتها محكمة رصينه \* مجموعها لؤلؤة ثمينه

٦٧٢

فطالع فيه ان شئت والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿ باب الاعراب ﴾

هذه ترجمة وهى كلتان الثانية منهما مجرورة لاحالة لاضافة الأولى الى الثانية وسيأتى بحث المضاف والمضاف اليه ان شاء الله تعالى فى باب المحفوضات وأما الأولى وهى لفظة باب فيجوز فيها ثلاثة أوجه الاعراب الرفع وهو أولها لأن فيه ابقاء أحد ركنى الاسناد وفيه وجهان الأول أن يكون خبر المبتدأ محذوف تقديره هذا باب الاعراب فيها حرف تنبيه وذا اسم اشارة مبتدأ وباب خبره والثانى أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره باب الاعراب هذا عمله فباب الاعراب مبتدأ وهذا مبتدأ ثان وعمله خبره والجملة خبر المبتدأ الأول والأول أولى لأن الخبر محل الافادة كما تقول زيد قائم فانك أخبرت عن قيام زيد لا أنك أخبرت عن زيد بأنه قائم ولى ههنا وقفة فان التركيب فى زيد قائم خبرى وأى فرق بين الاخبار بقيام زيد ويزيد بكونه قائماً ثم رأيتنى فى شرح المطالب عند قولى وبعد ما فى بدئه معلوم \* قال أبو حمزة أى معصوم

ذكرت ما يناسب المقام مبسوطاً فانظره ان شئت وقيل الثانى أولى لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره تأمل والثانى من أوجه الاعراب النصب وهو بلى الأول وهو مفعول لفعل محذوف تقديره خذ أو افهم أو اقرأ أو تعلم ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هاك لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف على الأصح والثالث الجرو وهو أضعف الكل على أن الجمهور منعه لأن الجار لا يعمل محذوفاً إلا شذوذاً مع أن الجار اذا حذف نصب المعمول لكن قال ابن مالك

﴿ باب الاعراب ﴾

وقد يجر بسوى رب لدى \* حذف وبعضه يرى مطرداً

والباب لغة ما يدخل منه الى غيره ويقال هو ما يتوصل به من داخل الى خارج ومن خارج الى داخل ويقال أيضاً هو فرجة فى ساتر يتوصل بها من خارج الى داخل وعكسه قيل هو بيان لما فى العبارة التى قبلها ويطلق الباب لغة على القيم على القوم يقال فلان باب على القوم اذا كان عميدهم والقيم عليهم فهو حقيقة فى الأجسام مجاز فى غيرها الشامل للألفاظ ثم صار حقيقة عرفية فى الألفاظ ومنه يقال فى كل زاوية أو رباط له أبواب وانظر قولهم فى التناجى الهى بابك مفتوح واصطلاحاً ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المختصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة قال الشنوائىسمى مبدأ كل كلام مفصول باباً لأنه يدخل منه الى المقصود ثمسمى نفس ذلك الكلام باباً للوصول منه الى المعانى أو بمعنى البوب وأصل باب بوب تحركت الواو وافتح ما قبلها فقلت ألفافهم وواوى لقولهم فى الجمع أبواب وفى التصغير بوب وب و اضافته الى الاعراب من اضافة الدال للدلول أى باب دال على الاعراب أى على حقيقة وهو قوله وهو تغيير الخ وأقسامه وهو قوله وأقسامه أربعة الخ لأنه تكلم عليها فيه (فائدة) قال الزمخشري بوبت الكتاب لأن القارى اذا ختم باباً وشرع فى آخر كان أنشط وأبعث كالمسافر اذا قطع فرسخاً وشرع فى آخر فانه أهون عليه من أن يقطع مسافة بلا عدولاً كان القرآن سوراً وسوراً وفى الشنوائى قال أستاذ شيخنا ولأنه أسهل فى وجدان المسائل والرجوع اليها وأدعى لحسن الترتيب والنظم والالزام تذكر المسائل منتشرة

فانهم اه والاعراب لغة مصدر أعرب يقال لمعان منها الابانة تقول أعرب الرجل عن حاجته أى أبان عنها ومنها الاجالة تقول عربت الدابة جالت في مرعاها وأعربها صاحبها أجالها ومنها التحسين تقول أعربت الشيء أى حسنته ومنها التغير تقول عربت معدة البعير أى تغيرت وأعربها الله غيرها ومنها ازالة الفساد تقول أعربت الشيء أى أزلت عنه (١) أى فسادته وتتعدى هذه الخمسة بالهمزة كعامت إلا الأول فيتعدى بعن ويأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أو صار له خيل عراب أو ولد له ولد عربي اللون أو تكلم بالفحشة أو أعطى العربون أو لم يلحن في الكلام أو تحبب الى غيره ومنه العروبة المتجبة الى زوجه فلهذا اثنا عشر معنى وجعله في الاصطلاح منقولاً عن سائر هاصحيج والحكم بنقله عن واحد معين ترجيح بلا مرجح لكن الانسب نقله عن التبيين لان الكلمة اذا أعربت ظهر معناها وبان وعن التغير لأن الكلمة تتغير عن حال الوقف وعن التحسين لأن الكلمة تحسن بالاعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها وعن ازالة الفساد لأن الاعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل الى حال العلم وفي ذلك ازالة الفساد أو عن التكلم بالعربية وهو ظاهر أو عن تاليه وهو مناسب اذا لحيل العراب خلاف البراذين فمن أعرب فكأن له كلاما غير كلامه وهو العربية وكذا الاخيران وانظر في الاثنين قبلهما ولا أرى تناسبا في هذا والله أعلم (قوله الاعراب) أى في اصطلاح النحويين فالعهد الذهني ولا يتأتى في الضمير من قوله هو تغير الى آخره الاستخدام تأمل (قوله هو) ضمير فصل فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد واجب أن فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره أو هو مبتدأ تغير خبره والجملة خبر الاعراب قاله الزحشري في تفسير قوله تعالى وأولئك هم المفلحون وقد تقدم غير هذا في أول الكتاب فراجع ان شئت (قوله تغير أو آخر الكلام) أورد عليه أن التغير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذي هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبني للمفعول واستشكل البعض قول الموردين الاعراب وصف للكلمة وتأويل المحيب التغير بما يصح وصف الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحاً فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مبينة لها فالذي ينبغي ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل منه وأنا أقول يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحاً على القول بأنه معنوي بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذي هو وصف للكلمة قطعاً بالازام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبنى على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحاً وصفاً للكلمة لدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب كذلك وحيث يكون التغير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحاً منقولاً من وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجري على الأصل من أخصية المعاني الاصطلاحية اذا لم تتم قرينة على خلافه كما هنا نعم ان أول اللزوم في تعريف البناء بالازام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل الاعراب والبناء وصفاً للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أغنى القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلامنا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب والبناء على فعل الفاعل كما في قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم في أنه لفظي ومعنوي اذ فعل الفاعل معنوي قطعاً هذا هو تحقيق المقام والسلام صبان وسيأتي أن شارحنا عنى بالتغير التغير فان قيل ان التعريف لا يصدق في قام زيد بالرفع فقط ولم يتقدم عليه ذكر النصب ولا الجر ولم يتأخر عنه لأنه لا يوجد التغير فلا يتحقق الاعراب في قولك قام زيد إلا بعد ذكر النصب أو الجرور في لفظ زيد وأوضح منه نحو سبحان اللزوم النصب على المصدرية فان التعريف لا يشمله أجيب

(الاعراب هو تغير  
أو آخر الكلام

(١) قوله أى فساد  
في المصباح أى اتهامه  
اه

بأن المراد بالتغير بالمعنى المتقدم الانتقال ولو من الوقف الى الرفع فانه كاف في اسمية التغير لا يقال لاوقف في نحو الفتى لأننا نقول كما يوجد التغير في الرفع يوجد أيضاً في الاعراب ولقائل أن يقول من أين يعرف مبتدئ حاله ووقفه وحالية اعرابه وأجيب اعتبرنا التوقيف حينئذ كما أسلفنا في علامة الحرف (قوله) أو آخر الكلام جمع آخر وأقله ثلاث فيلزم أن لا يتحقق الاعراب إلا بتغير ثلاثة أو آخر والأمر بخلاف وقد أسلفناه قلت في الجواب الاضافة ترد لما يرد له التعريف وقد صرح أهل الأصول والتفسير بأن التعريف الذي للجنس يبطل معنى الجمعية فالاضافة هنا للجنس قال الشنواني ولعل التعبير بصيغة الجمع للاشعار بتعداد أنواعها ونوع التغير بتنوعها وقد يجاب بحذف مضاف أى أحد أو آخر الكلام اه واعترضا قول المصنف مع قول الشيخ الشنواني بأنه يلزم أن لكل كلمة أو آخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد فمقتضى كلام الشنواني أن للكلمة أو آخر يتحقق الاعراب بتغير واحد منها وهو يديهي الفساد والجواب الثاني ١ من أصله أن في العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحاداً (قوله أيضاً أو آخر الكلام) المراد بالآخر هو الآخر حقيقة أو ما ينزل منزلة الحقيقة فدخلت الأفعال الخمسة فإن اعرابها بالنون وحذفها وهي ليست بآخر حقيقة وإنما الآخر آخر الكلمة أصلياً كالضرب أو زائداً كالسلقى والنون وحذفها بعد الفاعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر والمراد بالتغير المار ما يعم التغير ذاتاً بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الأسماء الخمسة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكماً كما في المثنى المنصوب والمجرور فإن نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لا يغير حقيقة وإنما يغير حكمه فإن الأصل رأيت زيداً وزيداً ومررت بزيد وزيد على أن الجواب في قولنا ان المراد بالتغير الانتقال ولو من الوقف الى الرفع اذا نظرته وجدته ناقصاً لما ذكرنا وصفه بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كافي جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكماً كما فيه في حال النصب والجرح على الكلام المار (قاعدة) انما جعل الاعراب كلبناء في الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله) لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لثلاثا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه اه ملاحظي على أن الجواب المتقدم في التغير يخلصه فلا تغفل والمراد بالاختلاف الوجود اطلاقاً للزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعر به على أن الجواب المار في التغير يخلصه أيضاً (قوله العامل الداخلة عليها) العوامل جمع عامل وهو ما به يقوم المعنى المقتضى للاعراب أى شيء ملفوظ أو مقدر أو معنوي يتحصل به معنى من المعاني المقتضية للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذلك نحو جاء في جاء زيد فانه به تحصلت الفاعلية فان زيدا انما صار فاعلاً في هذا المثال لاسناد الفعل اليها فتكون فاعليته بسبب الفعل وهي تقتضي الرفع لأنه عاملها ونحو ضرب من ضربت زيدا فانه به تحصلت المفعولية فان زيدا انما صار مفعولاً في هذا المثال لايقاع الفعل عليه فتكون مفعوليته بسبب الفعل وهي تقتضي النصب لانه عاملها ونحو الباء في نحو مررت بزيد فانه بها تحصلت الاضافة أى اضافة الفعل الى ما بعده المقتضية للجر لأنه عاملها ويعنى بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجواهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً اليها وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة المضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجود كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجود لعلامة هذه المعاني هو المتكلم ومن النحاة من جعلوا الآلة كأنها هي الموجودة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلها سميت الآلات عوامل اه شنواني ورضي فان قيل العامل الزائد في بحسبك درهم هل يتناوله التعريف أجيب نعم يتناوله لأن الباء فيه حصل بها كون الشيء مضافاً اليه حكماً وصورة

لاختلاف العوامل  
الداخلة عليها

فان قيل يبقى الاعتراض في عامل الفعل لأن المعنى المقتضى للاعراب لا يوجد فيه قلنا انه ان قبل اعراب الفعل بطريق الاصلة وأن المعاني المفتقرة للاعراب تتوره وأنها أعم من الفاعلية والمنعولية والاضافة وغيرها فيشمل الحد المعنى الذي من الفعل كالنهي عن كلا الأمرين أو عن الجمع بينهما أو عن الأول دون الثاني في نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن بجزمهما في الأول أو جزم الأول فقط مع نصب الثاني في الثاني أو مع رفعه في الثالث ﴿ تنمة ﴾ الأصل في العامل أن يكون من الفعل لأن العامل إنما يعمل لاقتناره الى غيره والفعل أشد اقتناراً لأنه حدث يقتضى صاحباً وعلاو زماناً وعلة ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد من جهة واحدة ولا يحمل عاملان على معمول واحد وما قيل ان المبتدأ والابتداء عاملان في الخبر نذكره في باب المبتدأ ان شاء الله تعالى وأما قوله تعالى فان لم تفعلوا فمجزوم ان جملة لم تفعلوا ولا يتمتع أن يكون له معمولات وقد تنتهي معمولات الى نحو العشرة اذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والأصل تخالفه مع معمول في النوع فان كانا من نوع واحد فشابهة العامل مالا يكون من نوع معمول كعمل اسم الفاعل أو لتضمن العامل معنى لا يكون من نوع معمول كعمل المضاف في المضاف اليه والصحيح في الاعراب أنه زائد على ماهية الكلمة وقيل انه جزء منها فيما لا يعرب بالحروف وانه مقارن للوضع اه فاكهي ويس عليه (قوله لفظاً أو تقديرًا) منصوبان على نزع الخافض أى في اللفظ أو في التقدير أو على المصدرية فيكونان نعتين لمحدوف تقديره تغيير أو آخر الكلم تغييراً ملفوظاً أثره أو ما يدل عليه وهي الحركات وما ناب عنها لأن نفس التغيير ليس ملفوظاً بل مقدراً أثره أو ما يدل عليه ويجوز أن تقول على هذا الوجه تغييراً لفظاً أو تقديرًا أى تقديرًا يظهر في اللفظ ويدرك أو يتعلق باللفظ بأن يتغير اللفظ أو تغييراً يرجع للتقدير بأن يقدر وهذا الوجه يرجع الى الأول أعنى على نزع الخافض ويجوز أن يكونا تمييزين محولين عن المضاف أى تغيير لفظ أو آخر الكلم أو تقديرها ويجوز أن يكونا حالين فالتقدير تغيير أو آخر الكلم حال كونه لفظاً أو تقديرًا أى ملفوظاً أو مقدراً على ما أسلفنا وصدربه العلامة الشيخ خاله في شرحه (قوله أيضاً لفظاً أو تقديرًا) قيل الأولى أن يكونا راجعين الى تغيير واختلاف العوامل ووجهه أنه ليدخل التغيير لفظاً كما في زيد وعمر وتقديراً كما في الفتى ووجود العامل لفظاً كما في قام زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد وتقديراً كما في زيداً ضربته اذا جعلناه منصوباً وان جعلناه مرفوعاً فالمر ظاهر أو في قولك زيداً اضربه والمراد بالمقدر ما ينوي من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى والضمّة والكسرة في نحو القاضى وكما تنوى الواو في مسلمى رفاعاً أصله مسلمون الى ثم حذفت الجارة وأضيفت الصفة الى ياء المتكلم وحذفت النون لأجل الاضافة وحركت الياء بالفتحة فصار مسلموى ثم قلبت الواو ياء لأن الواو والياء اذا اجتمعا في كلمة واحدة وكانت الأولى منهما ساكنة سواء كانت المتقدمة أو أو ياء قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء الى مثله فصار مسلمى بضم الميم ثم كسرت الميم لتصح الياء فصار مسلمى بكسر الميم وكانت نوى النون في نحو لتبلون أصله لتبلون وحذفت النون الأولى لتو الى الأمثال ثم أدغمت (١) الواو الأولى لالتقاء الساكنين وكما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقرأ اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به أما اذا اعتد به فالاعراب ظاهر وهو حذف الألف (قوله أو تقديرًا) ان قيل المبني يتغير آخره تقديرًا لاختلاف العوامل الداخلة عليه أجيب بالمنع لأن الاعراب التقديرى أن يقدر الاعراب على محله وهو الحرف الأخير لما منع من الظهور كالتعذر في الفتى والاستتقال في القاضى والاشتغال في غلامى والمبنى لا يقدر على آخره لأن المانع في جملته وهو مناسبة الحرف لآخره نحو هؤلاء وأمس وقد يكون في آخره أيضاً كما في جملته نحو هذا فلها يقال في نحو هؤلاء في محل الرفع أى في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في نحو جاءني الفتى فانه يقال فيه ان الرفع مقدر في آخره هذا محقق الرضى وتوضيحه أن المبني لما منع قد زال عنه استحقيقه للاعراب وصلاحيته له بذلك المانع فلا يقدر في آخره اعراب بل يقال هو في محل اسم آخر له اعراب وأما المقصور مثلاً

(١) صوابها حذفت

لفظاً أو تقديرًا

كما في الفتي فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر في آخره ولا يحتاج ههنا الى تقدير اسم آخر فان قيل قام أبوه من قولك زيد قام أبوه يقدر الرفع في جملته لا في آخره فقط فما الفارق بين هذا وبين ما تقدم أجب بأننا لا نرى منعاً من أن يقدر الاعراب في آخره والمانع من ظهوره التعذر وهو تعذر الحرف الأخير من ظهور الاعراب بسابقة عامل مقتض لعدم الظهور فلي تأمل (قوله) يعني أن الاعراب أي يقصد المصنف أن الاعراب والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى ضمير يعنى لصاحب المتن (قوله) وهو أي الاعراب وهو حرف اذا أعرب فصلا وقتنا لا موضع له من الاعراب خلافاً لمن قال انه مع ذلك اسم كما قال الأخفش في نحوه ونزال اسماً لا محل لها من الاعراب حكاه في المغني وقد أشرنا لمثل هذا في موضعين فراجعه ان شئت (قوله) تغيير) فيه ما أسلفنا فلا تغفل (قوله) أحوال) جمع حال وهو الصفة وأشار به الى أن المراد بتغيير الأواخر تغيير حالها وصفتها والآخر الكلمة ما في آخرها من الحروف وهو لا يتغير مثلاً قولك قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزیدان آخره وهو الدال لا يتغير وإنما يتغير حال آخره من وقف الى ضمة ومنها الى فتحه ومنها الى كسرة ويحاجب عن المؤلف بأنه لا حاجة الى ما ذكره الشارح لأن المراد بما ذكر تغيير أواخر الكلم ذاتاً بأن يدل حرف من حرف حقيقة كافي المثني والجمع حالي النصب والجر أو حكماً كافيهما حالة الرفع لأن الألف والواو فيهما صار الشيتين بعد أن كانا لشئ واحد أي صار علامتين للمثنى والجمع وعلامتين للاعراب بعد أن كانا للأول فقط لأنهما يقدران بعد الاعراب مغايرين لهما قبله لأدائه الى تقدير حذف علامة الثنية والجمع أو صفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقة كافي زيد حالة النصب والجر أو حكماً كافي أحمد حالة جره بعد نصبه مثلاً حينئذ يعترض على الشارح بأن تقديره بالأحوال لا يشمل ما كان الاعراب فيه بالحروف ويمكن أن يحاجب بأنه إنما قيد بالأحوال نظراً الى أن الأصل في الاعراب أن يكون بالحركات وما يعرب بالحروف فرع لا يلزم أن يشمل الحد للفرع فيمكن أن يكون ذلك مراد الشارح أطال الله بقاءه لكن المراد لا يدفع الإيراد فالجواب الشافي بل الراد على أصل الإيراد أن تقول ان كلام المؤلف وهو تغيير أواخر الكلم المراد منه غير ظاهره كقدمنا بل المراد الأحوال ولا يعترض فيما كان معرباً بالحروف لأنه بتغيير أحوال أواخر ما كان معرباً بها فكما تقول ان آخر زيد مثلاً يتغير حاله من ضمة الى فتحة تقول في مثل الزيدون والزيدون فله يتغير آخره وهو الدال من أن ما بعده واو الى ياء فتأمل والله أعلم (قوله) أواخر الكلم) أي حقيقة كافي آخر زيد أو حكماً كما في آخره لأن الأصل يدي بزنة فعل ساكن العين تحذف الياء اعتباراً وصارت نسباً منسيا وكألف اثنا عشر لأن عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكلاهما لا يخرج ما قبله عن كونه آخراً فكذا ما حل محله وإنما كانت لفظة عشر حلت محل النون لأن الأصل في اثنا عشر اثنان وعشر تحذف النون وأضيفت الى عشر مع حذف الواو والنون في المثني عوض عن التنوين في الاسم المفرد كما سيأتي فعلى هذا تقول في حالة الرفع جاء اثنا عشر رجلاً فاثنا عشر مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثني عشر رجلاً فاثني عشر منصوب بالياء ومثله مررت باثني عشر رجلاً فاثني عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين في الاسم المفرد وفي المثني والمجموع ان التغيير فيهما في الحقيقة لا في الحكم لأن النون بمنزلة التنوين وهو لا يمنع أخرى ما قبله لأن التنوين كذلك كما ذكرنا (قوله) الكلم) المراد به الاسم المتمكن وهو الذي لم يشبه الحرف بأنواع الشبه وهو الشبه الوضعي في اسمي جئنا والشبه المعنوي كما في هنا وفي متى والنيابة عن الفعل بلاتأثر للعامل كترال ودراك بمعنى انزل وأدرك والافتقار كأسماء الموصولات نحو الذي والتي وفروعها والاهالي كفواتح السور كذا قيل والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شئ من نون الانات في نحو النساء يرعن المفتون ومن نون التأكيد المباشر نحو ليس جنن وليكونا وخرج بالمباشر ما فصل بينه وبين الفعل فاصل ملفوظ به في هل تضر بان يازيدان أو مقدر في هل تضر بن يازيدون بضم الباء وهل تضر بن ياهند بكسرهما هذا هو المشهور وقيل ان المتصل بنون الانات

يعنى أن الاعراب هو  
تغيير أحوال أواخر  
الكلم



معرب باعراب مقدر وأن ما اتصل بنون التوكيد مبنى مطلقا وقيل معرب مطلقا (فائدة) الاسم قسما متمكنا وغير متمكنا فغير المتمكن هو المبنى والمتمكن قسما متمكنا أمكن ومتمكنا غير أمكن فالتتمكن الأمكن هو الذى ينصرف والغير الأمكن هو الذى لا ينصرف فالاسم اذا لم يشابه الحرف والفعل يسمى متمكنا أمكن كزيد واذا شابه الحرف يسمى مبنيا كهذا وقدموا وان كان يشابه الفعل يسمى متمكنا غير أمكن كأحمد وسيأتى بزيد بسط ان شاء الله تعالى فى الاسم الذى لا ينصرف (قوله بسبب) أشار بذلك الى أن اللام فى قول المصنف لاختلاف الخ للسمية وهو ما فى أكثر الكتب منها متن القطر فى تعريف العرب وشرح الأزهريه للشيخ خالد وغيرها قال الشيخ خالد فى شرح المتن ان قول المصنف لاختلاف متعلق بتغيير على أنه علة له أى فالتقدير على هذا القول لأجل اختلاف العوامل الى آخره وما قدره شارحنا العلامة أبقاء الله بالسلامة أولى والمعنى واحد فافهم (قوله دخول العوامل) أى وجودها وتعاقبها واحدا بعد واحد كما أسلفنا فنحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد انما يتغير آخره وهو الدال أى أحواله بسبب وجود عامل الرفع فى الأول فيضم وعامل النصب فى الثانى فيفتح وعامل الجر فى الثالث فيكسر (قوله المختلفة) أى كالرفع أو الناصب أو الخافض أو الجازم (قوله وذلك) أى التغيير المار وهو مبتدأ وقوله نحو خبره وكلمة ذلك مجتمعة من ثلاث كلمات الأولى زاوية التى تكون مبتدأ والثانية اللام وهى حرف سيقى للبعد والثالثة الكاف وهى حرف أيضا سيقى لتدل على الخطاب (قوله فانه) أى لفظ زيد (قوله قبل دخول العوامل) أى على لفظ زيد (قوله موقوف) هذا من الميثب للواسطة لعدم مقتضى الاعراب وسبب البناء وهذا اختيار أبى حيان والميثب للواسطة أدخل فيه ما يضاف الى ياء التكلم فانه لا معرب ولا مبنى فى قوله وسماه خصيا أى لا ذكر ولا أنثى ومنه أيضا ما حركته اتباع أو حكاية ليس معربا ولا مبنيا فى قول وقيل ان الأسماء قبل التركيب مبنية وهو يخرج على قول من قال ان من الأسباب المقتضية للبناء السبب الالهالى كما قدمنا وهو قول أبى مالك والحاجب وقيل انها معربة حكما أى قابلة للاعراب بالخلاف بينه وبين من قال انها موقوفة لفظى أى فالخلاف بينهما انما هو فى التسمية وعدمها أى فالقائل بانها موقوفة أجاز الاعراب لأنه لا ينفىه ولا تكون معربة بالفعل ولا مبنية بالفعل لأنه لا يصرح بهما فعلى هذا الخلاف رجع الى قولين وهو أنها مبنية لما أسلفنا وأنها معربة بالمعنى الاصطلاحى أى المصطلح عليه فى المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فالظاهر أن للمعرب معينين أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثانى مقابل المبنى فيبن المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل لعدم والملكة وبين المبنى والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما كذا قيل قال العلامة الجامى فى شرح الكافية اعلم أن صاحب الكشف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القادر واعتبر المصنف يعنى ابن الحاجب حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب فى تعريفه يعنى قول ابن الحاجب المعرب المركب الخ وأما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة انتهى وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته (قوله ليس معربا) ليس فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر والاسم ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائدا على زيد قبل دخول العامل أى ان زيد قبل دخول العامل ليس معربا بالفعل فيوافق قول الزمخشري لكن قوله موقوف لا يساعده لأنه الأول من قول من لا يثبت الواسطة والثانى من قول من يثبتها (قوله ولا مبنيا) أى لمن يثبت الواسطة وقد علمت الخلاف فيما مر (قوله ولا مرفوعا ولا غيره) هذه الجملة تضران قلنا بالميثب للواسطة وان قلنا بالبناء فقوله ولا مبنيا لا يساعده الا ان جعلنا قوله ولا مرفوعا معطوفا على ليس معربا من عطف الخاص بعد العام وجعلنا المفهوم من قوله ولا غيره يشمل النصب والجر المنفيين والسكون بسكون البناء فافهم بزيد اعتناء (قوله فاذا دخل عليه) أى على

بسبب دخول العوامل  
الختلفة وذلك نحو زيد  
فانه قبل دخول العوامل  
موقوف ليس معربا  
ولا مبنيا ولا مرفوعا  
ولا غيره فاذا دخل  
عليه العامل



لفظ زيد أى وجد العامل (قوله فان كان) الفاء جوابية واسم كان ضمير مستتر يعود على العامل (قوله يطلب  
الرفع) أى يطلب المرفوع أو كان أل عوضا عن المضاف اليه أى يطلب رفع الاسم بعد العامل (قوله رفع)  
بالبناء للمفعول جواب ان ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ما يعود عليه ضمير عليه وهو لفظ زيد (قوله  
نحو جاء زيد) أى جاء من نحو جاء زيد ليصح المعنى في قوله فانه فعل لأنا لو أبقيناه على ظاهر هذه العبارة  
لم يصح المعنى اذ المعنى على هذه فان جاء زيد فعل وهو فاسد كما لا يخفى فافهم (قوله فعل) أى ماض تام مبنى  
للفاعل اذ يصدق عليه قولك وكل ما هو كذلك يطلب فاعلا ولا يصح أن يقال كل فعل يطلب فاعلا لأن المبنى  
للمفعول لا يطلب فاعلا بل يطلب النائب عن الفاعل والفعل الناقص يطلب اسما وقديقال ان القضية كل يصح  
الاستثناء منه فتقدير الكلام وكل فعل يطلب فاعلا الالمبنى للمفعول والفعل الناقص ولك أن تقول من أين  
تعرف أن القضية كل اذ كلامه محتمله والكلية فتخصيصها بالكون كلاترجيح بلا مرجح فتأمل (قوله  
فيكون زيد مرفوعا بجاء) قال الرضى بعد كلام طويل مانصه ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو  
التكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعاني  
بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم فتقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به  
صار أحد جزأى الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء  
اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب  
على الأصل المذكور اذ باسناد أحدهما الى الآخر صار فضلة فهما معاسبب كونها فضلة فيكونان أيضا سبب  
علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس يبعد لأنه جعل الفعل الذى هو الجزء الأول بانضمامه  
اليه كلاما فصا غير من الأسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات  
وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل المهد المذكور وجعل الحرف الموصل لأحد جزأى الكلام الى  
الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ سببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة اه وقوله صار  
فضلة أى صار ماعدا من متعلقات الفعل كالمفعول به والمطلق وغيرها وقوله فهما معاسبب كونها فضلة  
أى سبب كون الفضلة فضلة (قوله على أنه) أى على أن لفظ زيد فاعله أى فاعل جاء وهو متعلق بقوله  
مرفوعا (قوله وان كان العامل) معطوف على قوله فان كان وأظهر الاسم مع أن المقام مقام اضمار بعده  
ولدفع الالتباس عن أفهام المبتدئين ويطلب خبر كان وفيه اشكال وهو ان قوله نصب مابعد يشعر بأن  
العامل مجموع الفعل والفاعل ولا معنى للبعدية في قولك ضرب عمر ازيد اذ المنصوب متوسط بين الفعل والفاعل  
والغرض أنهم معا سبب في النصب وان قلنا ان الشارح جرى على مذهب البصريين القائلين ان الناصب  
الفعل وحده قلنا ماثم به الشارح في نحو رأيت يكون مابعد العامل الذى هو الفعل هو الفاعل وهو مرفوع  
باتفاق وان قلنا ان التاء من فرط اتصاله بالفعل صار كالكمة الواحدة فلا يعتد بكون وقوعه بعد الفعل يرد  
أيضا قولك ضرب عمرو زيدا اذ لا اتصال في هذا المثال ويجاب بأن المؤلف مشى على مذهب الكوفيين  
القائلين بأن ناصب الفضلات الفعل مع الفاعل والبعدية منحصرة فيماثل به الشارح وهو قوله رأيت زيدا أى  
ونحوه من ضربت عمرا وجعل البعدية أغلبية في المثال المذكور لكن فيه تكلف فليتأمل (قوله نصب  
مابعد) بالبناء للجهول جواب ان ولو حذف قوله مابعد كان أوضح ليكون جاريا على نسق ما قبله وهو  
قوله رفع واندفع الاعتراض المذكور آنفا ولأنه من تنمة جواب اذ فى قوله فاذا دخل عليه العامل فان كان  
وان كان فافهم (قوله مابعد) نائب فاعل نصب وما اسم موصول والظرف صلته والأصل ما هو بعده حذف  
صدر الصلة وهو جائز على الدور لعدم طول الصلة قال ابن مالك

فان كان يطلب الرفع  
رفع نحو جاء زيد فانه  
فعل يطلب فاعلا  
والفاعل مرفوع  
فيكون زيد مرفوعا  
بجاء على أنه فاعله وان  
كان العامل يطلب  
النصب نصب مابعد  
نحو رأيت زيدا فان  
رأيت

وفيذا الحذف أى غير أى يقتضى \* ان يستطل وصل وان لم يستطل \* فالحذف نزر  
(قوله نحو رأيت) أى وذلك نحو رأيت الخ كما صرح به فيما مضى ولكن ليس بلازم (قوله فان رأيت) الأولى

أن يقول فإن رأى من رأيت فعل كما لا يخفى (قوله فعل) أى ماض تام وقد أسلفناه (قوله والتاء) بالنصب معطوف على اسم ان ويصح أن يقرأ بالرفع مبتدأ أى والتاء المضمومة فاعله ان قرأنا رأيت بضم التاء ويصح أن يقرأ بغير الضم (قوله وزيدا مفعوله) ان قلنا انه مرفوع فيقال فى الاعراب انه مرفوع بضمة مقدرة على آخره للحكاية وان قلنا انه منصوب عطفا على اسم ان فيقال انه منصوب بفتح مقدر على آخره للحكاية أيضا والأولى اجراء النصب على ظاهره (قوله والمفعول) الواو والواو الحال (قوله وان كان) أى العامل وهو معطوف على قوله فان كان وأضمر هنا لأن المقام مقام اضمار وما جاء على أصله لا يسأل عنه (قوله جر مابعد) بالبناء للمفعول جواب ان وقوله مابعد الأولى حذفه ليكون جاريا على نسق ما قبله وقد يقال لأمانع هنا اذ لا يكون الجار متأخرا عن المجرور فافهم وفي اعراب مابعد ما تقدم سابقاً (قوله نحو الباء) أى وذلك نحو الباء لكن ليس بلازم كما قدمنا (قوله فزيد) يقرأ بالكسر وان كان مبتدأ فرفعه بضمة مقدرة للحكاية (قوله فتغير الآخر) هكذا في بعض النسخ وهو اشارة الى أن التغير في كلام المؤلف بمعنى التغير وقد أسلفناه فلا تغفل وقوله الآخر أى وهو الدال في هذا المثال أى أحواله (قوله من رفع) لو قال من وقف الى رفع ومنه الى نصب ومنه الى جر أو نحو ذلك لكان أولى (قوله هو الاعراب) هو ضمير فصل على الأصح لمحلله من الاعراب كما مر في مواضع (قوله وسببه دخول العوامل) خرج به نحو الضمة في النون في قوله تعالى فمن اوتى كتابه في قراءة ورش بنقل حركة همزة أو تى الى ما قبلها واسقاط الهمزة والفتح في دال قد افلح على قراءته أيضا بالنقل والكسر في دال الحمد لله في قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وان كانت ظاهرة في آخر الكلمة لكنهم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست اعرابا وقل في آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها فان قلت بل قد وجد ذلك في غير امرى وابنه ألا ترى أنهما اذا دخل عليهما الرفع ضم آخرهما وما قبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنه واذا دخل عليهما النصب فتحتهما فتقول رأيت امرأ وابنا واذا دخل عليهما الحافض كسرهما فتقول مررت بامرئ وابنه قال الله تعالى ان امرؤ هلك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه قلت اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون انهما معربان من مكانين واذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما في الحد وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الأخيرة هي الاعراب وما قبلها اتباع لها وعلى قولهم لا يصح ادخالهما في الحد وارتفاع امرؤ في الآية الأولى على أنه فاعل بفاعل محذوف والتقدير ان هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافا لهم ولا تخفى لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية وانتصابه في الآية الثانية لأنه خبر كان وانجراره في الثالثة بالاضافة اه ابن هشام في شرح شذوره وقوله أهل البلدين أى البصرة والكوفة وقوله بل يجب ادخالهما أى بالنظر للغالب أى بالتقيد لبيان الواقع وقوله لا يصح ادخالهما في الحد أى بالتقيد للاحتراز (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله يعنى به والعائد اليه ضمير به وضمير الفعل للمتن (قوله أن الآخر) مفعول يعنى والمراد بالآخر حاله كما فسرته الشارح أو لاى أن حال الآخر (قوله يتغير) أى بتلك العوامل الداخلة (قوله لفظا) أى ملفوظا محسوسا مسموعا في الملفوظ ومرثيا في المكتوب (قوله كما رأيت في الأمثلة المذكورة) وهى قوله جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد أى من الوقف الى الضم في الأول والى الفتح في الثانى والى الكسر في الثالث وكانت ملفوظة (قوله أو تقديرا) معطوف على لفظا أى مقدرا بأن لم يكن محسوسا بامر (قوله كما في الاسم) أى وذلك كالذى في الاسم الذى آخره ألف فموصولة وفي الاسم جار ومجرور صلة ما أى كالذى ثبت في الاسم أو كالذى هو في الاسم (قوله الذى آخره ألف) أى لازمة في اسم معرب ويسمى معتلا مقصورا لكونه ضد الممدود وهو الاسم العرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة كحمراء وصفراء بخلاف ما كان ألفه أصليا ككساء ورداء وسمى مقصورا

فعل والتاء فاعله وزيدا  
مفعوله والمفعول  
منصوب وان كان  
يطلب الجر جر مابعد  
نحو الباء في نحو مررت  
بزيد فزيد مجرور  
بالباء فتغير الآخر من  
رفع الى نصب أو جر هو  
الاعراب وسببه دخول  
العوامل وقوله لفظا أو  
تقديرا يعنى به أن الآخر  
يتغير لفظا كما رأيت في  
الأمثلة المذكورة أو  
تقديرا كما في الاسم  
الذى آخره ألف

لأنه محبوس عن المد لأن معنى القصر الحبس أو عن ظهور الاعراب قال الشيخ خالد المقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى سعى مقصورا وإن كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لأنه ليس في الأفعال ممدودا والمراد باللزوم أن يلزم وجودها لفظا أو تقديرا ولو باعتبار ما بعد الابدال كفى مقرر اسم مفعول أصله مقرا وخرج بقيد اللزوم ما لا يلزم وجودها نحو رأيت أخاك فإنه تغير بحسب الاعراب وخرج بذلك الاسم الفعل وقد دخل فيما ذكرنا آفا والحرف نحو طى وبذلك العرب نحوذا وإنما يسمى معتلا لأن آخره حرف علة وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى في جزم ما يعتل آخره معنى المعتل وبيان حرف العلة ﴿ تنبيه ﴾ لوسمى شخص بالفعل الذى آخره ألف كسعى ويخشى أو بالحرف كذلك نحو حتى فهل يسمى كلاهما مقصورا أولا والظاهر نعم إلا أن فرعا على من يحكى في اعرابه في نحو قول الشاعر \* نبئت أخوالى بنى زيد \* (قوله نحو الفتى) هذا في الألف الظاهرة ونحو فتى في الألف المحذوفة فالتقدير في الأول على الألف الظاهرة وفي الثانى على الألف المحذوفة (قوله أوياء) أى فى اسم معرب وقبلها مكسور سواء كانت الياء أصلية كالمرتقى أو عوضا عن الواو كالداعى وسواء كان منصرفا كامرا أو غير منصرف كجوار الآنه فى جوار تقدير الفتحة فى حالة الجر نيابة عن الكسرة ولم تظهر الفتحة مع خفتها لأنها ثابتة عن الكسرة فاستقلت لنيابتها عن المستقل أعنى أقيمت على حالة الاستقلال ويسمى ما آخره الياء معتلا منقوصا مسمى معتلا لما مروى منقوصا لأنه نقص منه بعض الحركات وظهريه بعضها أولاً لأنه تحذف لاه لأجل التنوين قال الشيخ خالد وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الأول فلأن نحو يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثانى فلأن نحو الفتى حذف لاه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصا أه أجاب الشيخ بس ناقلا عن شرح الحدود للفاكهى بأنه لا يلزم ذلك لأن المناسبة لا يلزم اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لقوى الماء فيها أى اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزير ونحوه قارورة أه فخرج بذلك الاسم الفعل نحو يرمى والحرف نحو فى وبذلك العرب نحو ذى اسم إشارة وبذلك اللزوم نحو مررت بأخيك وباشتراط كون ما قبل الياء مكسورا ما كان قبلها ساكنا نحو ظي ودخل بقيد اللزوم ما قدمناه وهو ما يعتبر بعد الابدال فى نحو المقرى فان الياء فى الأصل عوض عن الهمزة ولو سمي شخص بصورة الفعل الذى آخره واو فهل يجرى فيه الاعراب أولا يجرى الظاهر الثانى لما سبين فى الاعراب عند الكلام على المعتل الآخر وهو أنه لا يوجد اسم آخره واو وقبله مضموم إن شاء الله تعالى أو سمي بصورة الفعل الذى آخره ياء كيرمى حذفت الياء فى حالتى الرفع والجر تقول جاء يرم مررت يرم وتظهر الفتحة فى حالة النصب فتقول رأيت يرمى واعراب قولك مررت يرم مررت فعل وفاعل والباء جارة ويرم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدره لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل فيثند عومل معاملة جوار (قوله نحو القاضى) هذا فى الياء الظاهرة ونحو قاض فى الياء المحذوفة فالتقدير فى الأول على الياء الظاهرة وفى الثانى على الياء المحذوفة وما أحسن قول بعضهم فى القاضى

واذا فزت بقاض مسعف \* عادل فى الحكم خير منصف

فتأمل حكمة السر الخفى \* ان للنقص والاستقلال فى

\* لفظة القاضى لو عطا ومثل

(قوله فان الألف اللينة يتعذر تحريكها) جعل هذا تعليلا لما قبله أى فى سكونها لأنها هوائية تجرى مع النفس لا اعتمادها فى الفهم والحركة تمنع الحرف من الجرى وتقطعه عن الاستطالة فلم يجتمعوا ولهذا لو فرض تحريكها انقلبت حقيقتها وصارت همزة (لطيفة) قال ابن هشام فى شرح الشذور ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص الى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله يشوق اليه ويشكوله نحوه فقال : سلم على المولى البهاء وصفه \* شوق اليه وأنى مملوكة

نحو الفتى أو ياء نحو  
القاضى فان الألف

أبدأ بحركتي اليه تشوق \* جسي به مشطوره منهوك  
لكن نخلت بعده فكأنتي \* ألف وليس بممكن تحريكه

والمشطور من البيت ماحذف نصفه والمنهوك ماحذف ثلثاه استعمل للضعيف (قوله اللينة) بسكون الياء وتشديدها مكسورة مع فتح اللام فيهما كالميتة والميتة كما يؤخذ من القاموس (قوله فيقدر فيها) أى وان كان كذلك فيقدر فيها (قوله الاعراب) أى جميعه وهو الرفع والنصب والجرح (قوله نحو جاء الفتي) مثله جاء فتي ففتى فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر وأصل فتي فتي تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان الألف والتتوين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار فتي ومنه أيضاً نحو المقرى اسم مفعول من أقرت الضيف فيقدر فيه جميع حركات الاعراب وأصله مقر بألهمزة قلبت الهمزة ألفا شذوذا اذ هو الاغلب فيها همزته ساكنة نحو رأس وانظر كتابنا في صناعة الاعلال فانه مراتع الأطفال (قوله على الألف) أى الموجودة كاهو ظاهر وان كان كتابته بالياء على القاعدة الخطية (قوله منع) بالبناء للفاعل والتعذر فاعل لمنع ومن في قوله من ظهورها زائدة لأن قوله من ظهورها مفعول لمنع (قوله التعذر) وهو عدم وجود الاعراب في الألف كما أسلفنا (قوله ورأيت الفتي) مثله رأيت فتي ففتى منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين كما تقدم (قوله على الألف) فيه مامر (قوله ومررت بالفتي) مثله مررت بفتي بالياء حرف جر وفتي مجرور بها بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (تنبيه) قال الفاكهي في شرح القطر وشرح المتمة واعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه أما غير المنصرف منه كموسى وجبلى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح اليمنى الى تقديرها أيضاً فيه لأنها انما امتعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير اه (قوله ونحو جاء القاضي) مثله جاء قاض ومنه قوله تعالى لا ينكحها إلا زان أو مشرك فان فاعل لا ينكح مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصل زان زانى بزنة فاعل استثقلت ضمة الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الياء والتتوين فحذفت الياء فصار زان (قوله على الياء) أى الموجودة (قوله الثقل) بكسر ففتح كعظم وصغرو ما ثقل لا يتعذر لامكان الاظهار كقوله

لعمرك ما تدرى متى أنت جائي \* ولكن أقصى مدة العمر عاجل

لكن لعله على حسب الرواية والافتديصح بالاسكان اذ لا ينكسر به الوزن فلا ضرورة فيه فلا يستشهد به تأمل (قوله ومررت بالقاضى) مثله مررت بقاض فقاض مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل (قوله وأما في حالة النصب) مدخول أما محذوف التقدير أما لا عراب للقاضى في حالة النصب كما هو ظاهر (قوله فتظهر الفتحة على الياء) ومن العرب من سكن الياء في النصب أيضاً قال شاعرهم

ولو أن واش باليامة داره \* ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضروريات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجرا ثمونى وقوله من أحسن الخ أى لأن لغة ربيعة كذلك كذا ظهر لى (قوله أيضاً فتظهر الفتحة على الياء) أى لحقتها سواء مما كان فيه الياء الموجودة كالقاضى أو المحذوفة كقاض وتظهر الفتحة أعنى فتحة النصب في جوار وغواش أيضاً وانما قلنا فتحة النصب لأن فتحة الكسرة فيهما لا تظهر كما أسلفنا قال ابن مالك وزا اعتلال منه كالجوارى \* رفعا وجرا أجره كسارى

قال السيوطى في شرحه ونصبا كدراهم في فتح آخره من غير تنوين نحو سيروافها ليا لى انتهى (تنبيه)

اللينة يتعذر تحريكها  
فيقدر فيها الاعراب  
نحو جاء الفتي فالتقى  
فاعل مرفوع بضمة  
مقدرة على الألف منع  
من ظهورها التعذر  
ورأيت الفتي فالتقى  
مفعول به منصوب  
بفتحة مقدرة على  
الألف منع من ظهورها  
التعذر ومررت بالفتي  
فالتقى مجرور بالياء  
بكسرة مقدرة على  
الألف منع من ظهورها  
التعذر ونحو جاء  
القاضى فالتقى فاعل  
مرفوع بضمة مقدرة  
على الياء منع من  
ظهورها الثقل ومررت  
بالقاضى فالتقى  
مجرور بالياء بكسرة  
مقدرة على الياء منع  
من ظهورها الثقل  
وأما في حالة النصب  
فتظهر الفتحة على  
الياء للنفخة

قال يس في حاشية التصريح مانصه وتقدر أيضا عليها في المركب المزجي اذا كان أول الجزء الأول ياء والعرب اعراب المتضايين نحو قال تالو معد يكرب قال في الجمع بلا خلاف وهل لو قدر أن الجزء الأول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم بقي أن ألف لدى تقلب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الألف المتقلبة ياء الظاهر الثاني هربا من تخلف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوله نحو رأيت القاضي) مثله رأيت قاضيا وهو ظاهر (قوله فالفرق) مبتدأ خبره قوله أن ما آخره ألف الى المتن (قوله بين) ظرف مكان متعلق بالفرق (قوله ما آخره ألف) ما اسم موصول مضاف اليه وآخره ألف مبتدأ وخبر والجملة صلة الموصول وهو ما ويكتبان منفصلين ولا يكتبان متصلين ﴿تنبيه﴾ اذا كان لفظة ما زائدة كقافة عن العمل فاما أن يكون المعمول رفعا فلا تتصل الا في ثلاثة أفعال قل وكثر و طال تقول قلما وكثرا وطالما أو نصبا وهي المتصلة بان وأخواتها تقول انما الله الله واحد أو جرا وهي تتصل بأحرف وظروف تقول بما موضع وبيننا نحن جلوس وتكتب متصلة في جميع ما ذكر وأما ما التي في كلام شارحنا هنا في زائدة ولذا تكتب منفصلة كما قدمنا (قوله أن ما آخره ألف) بفتح همزة أن يكون خبرا (قوله يتعذر) بالبناء للفاعل (قوله رفعا لالح) حال أي حال كونه مرفوعا أو غيره فالصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وما آخره) الواو للعطف وما مبتدأ وخبره قوله لا يتعذر ويجوز أن يكون ما في محل نصب معطوفا على مدخول ان ففيه العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز بالاجماع ﴿تنبيه﴾ بقي في العرب بالاعراب التقديرى أشياء الأول ما يضاف الى ياء التكلم فانه يقدر فيه جميع الحركات الثلاث وهو الضم والفتح والكسر تقول قام غلامي رأيت غلامي مررت بغلامي الأول مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وكذا في الثاني وأما في الثالث فتقدر فيه الكسرة عندهم وذهب ابن مالك الى أنه تقدر فيه الضمة والفتحة فقط وتظهر الكسرة في حالة الجر واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول العامل الجار قال الشيخ خالدي في شرح الازهرية وله أن يدعى أن كسرة المناسبة ذهبت وخلفها كسرة الاعراب كما قالوا في شرب اذا بنوه للمفعول أن الكسرة فيه غير الكسرة في المبنى للفاعل اه الثاني ما سكن آخره وقفا وتقدر فيه الحركات للثقل لا للتعذر وانما قلنا لا للتعذر لأن الوقف بالسكون ليس متعينا لأنه قد يكون بالروم وهو الاثنيان ببعض الحركة الثالث ما سكن آخره تخفيفا وتقدر فيه الحركات للثقل أيضاً الرابع ما اشتغل آخره بحركة الاتباع كذلك الخامس ما سكن آخره للادغام في الفعل في نحو يضرب بكر لا في نحو لم يضرب بكر لاستيفاء الجازم مقتضاه ولا يقال ان سكون الآخر حاصل قبل وجود الجازم لأننا تقول مر في مررت بغلامي آتفا السادس ما سكن آخره للتخفيف نحو وينصرم في قراءة السكون السابع الفعل المعتل الآخر فان فيه ما يقدر رفعا ونصبا وهو يخشى ويرمى ويدعى البناء للمجهول في السكل أو للفاعل في الأول وما يقدر رفعا فقط في نحو يرمى ويدعو بالبناء للفاعل ﴿تمة﴾ ما مشى المصنف عليه في حد الاعراب هو على القول بأنه معنوى اختاره الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وقيل انه لفظي فتعريفه ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف واختاره ابن مالك ونسبه الى المحققين قيل ان الأول أقرب الى الصواب وحكى الاهدل عن المرادى أن الثاني أقرب الى الصواب فكيفية الاعراب على الأول أن تقول في قام زيد قام فعل ماض وزيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة وعلى الثاني أنه مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة (قوله وأقسامه) شروع في بيان ألقاب الاعراب قال أستاذ شيخنا النوع والضرب والصنف والقسم متقاربة المعنى أو متحدته عندهم يعنى أن بعض أفرادهم مسمى بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجر فلا حاجة الى اثبات كونها أنواعا منطقية اه قال شيخنا رحمه الله تعالى كأن مراده أن كونها أنواعا منطقية يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالضمة والواو والألف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين هذه الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ أي على القول بأن الاعراب لفظي ليس بتمام حقيقتها وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الأربعة

نحو رأيت القاضي  
فالقاضي مفعول به  
منصوب بفتحة ظاهرة  
فالفرق بين ما آخره  
ألف أو ياء أن ما آخره  
ألف يتعذر اظهار  
اعرابه رفعا ونصبا  
وجرا وما آخره ياء  
لا يتعذر ولكنه  
يستقل رفعا وجرا  
(وأقسامه أربعة رفع  
ونصب وخفض وحزم)  
يعنى أن أقسام الاعراب

فرعا واحدا قال وما يدل على أنه ليس المراد بالألوان المنطقية قولهم ان الضمة رفع أصلى بخلاف الألف مثلا  
اذ لا يعقل في النوع بالمعنى المنطقى الاصاله والفرعية اللهم الا أن يقال الممتنع تفرع بعض أفراد النوع عن  
بعض من حيث كونها أفرادا لذلك النوع والمراد بالاصالة هنا أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالا أو  
أغلب أو أرجح في نظر الواضع أو نحو ذلك ومثل هذا معقول في الأنواع فلي تأمل اه شنوانى (قوله أيضا  
وأقسامه) أى من حيث هو أو بالنسبة للاسم والفعل أى مجموعها لأنه لو أراد به أقسام اعراب الاسم فقط أو  
الفعل فقط لكانت ثلاثة ولو أراد أقسام اعرابها لكانت ستة ولم ينبه على هذا شارحنا بقاء الله بالسلامة وقد  
نبه عليه الشيخ خالد في شرح المتن **(تنبيه)** الأقسام هنا مستعملة في حقيقتها وهى الجزئيات بخلاف  
ما تقدم في الكلام فلا تغفل (قوله أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاحمال والتفصيل  
ولأنه يحتمل الزيادة والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال وللإشارة الى أن الخبر مجموع  
رفع وما عطف عليه كما مرّت الإشارة لنظيره يس فان قيل ان ثلاثة منها ثبوتيات وواحدة عدمى لأنه عدم  
تلك الثبوتيات وما يكون عدميا لا يشترك في النوعية مع الوجودى فاذا ليست أنواع الاعراب أربعة وقد  
ذهب الى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازنى على أنه روى عنه أنه قال الجزم ليس باعراب انما  
هو عدم الاعراب وأن الجازم للفعل المضارع الصحيح الآخر يحذف الحركة ويأثر من حذفها السكون  
فالسكون يوجد عند دخول الجازم لابه والآخر على القول بأن الاعراب لفظى حقه أن يكون بالعامل أجيب  
عن الأول بأن ذلك لجرد الضبط لا لجمع بين الوجوديات والعدميات وجعلهما احدا مع أننا لو قلنا الرفع عدم  
قسيمه قياسا على الجزم لاجواب لك والقول بأن الجزم ليس باعراب مردود كما يعلم في ضابط الاعراب وعن  
الثانى بأن السكون لما كان لازما لحذف الحركة فكان السكون أثر العامل فلي تأمل (قوله رفع ونصب الخ) قال  
الرضى اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة الاثنان بعده بلا فصل ببعض  
الواو وكسره الاثنان بعده بجزء من الياء وفتحه الاثنان بعده بشئ من الالف والا فالحركة والسكون من  
صفات الاجسام فلا تحل الأصوات لكنتك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المدسمى  
الحرف متحركا كأن حركة الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذا بعد  
الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده بلا فصل فاذا أشبعت الحركة وهى بعض حرف  
المد صارت حرف مد تاما تهى (قوله يعنى أن أقسام الاعراب) أشار الى أن الهاء في قول المؤلف وأقسامه  
راجع للاعراب لأنه من وظيفة الشرح والى أن الأقسام في المتن تستعمل في حقيقتها بخلاف ما مر في الكلام  
كما نبهنا أولا فلا تغفل (قوله نحو يضرب زيد) نحو خبر مبتدأ محذوف أى وذلك نحو ويجوز أن يكون مفعولا  
لفعل محذوف تقديره أعنى وقوله يضرب زيد مراد لفظه مجرور المحل باضافة نحو اليه وأما باعتبار المعنى فسيأتى  
في كلام الشارح (قوله ونصب) معطوف على قوله رفع (قوله لن أضرب عمرا) مراد لفظه مجرور المحل  
باضافة نحو اليه (قوله زيد في الأول) جواب شرط مقدر تقديره اذا عرفت معرفة وجوه التمثيل فزيد في  
الأول أى في قوله يضرب زيد (قوله مرفوع يضرب) أى بلفظ يضرب وهو اظهار لفائدة التمثيل وقديقال  
لم أظهر الفائدة فزيد وقدي يوجد في يضرب أيضا فلاولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول فيضرب وزيد  
مرفوعان لأن الرفع لاسم وفعل فافهم ذلك (قوله واضرب الخ) الواو عاطفة أضرب مبتدأ مرفوع بضمة  
مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية وهو الآن اسم لارادة اللفظ (قوله فى الثانى) أى فى المثال  
الثانى من قوله لن أضرب عمرا وقوله فعل مضارع أى صحيح الآخر تام متصرف وقوله منصوب بلن أى  
وعلامه نصبه الفتحة الظاهرة (قوله وعمرا) الواو عاطفة عمر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من  
ظهورها حركة الحكاية (قوله منصوب بأضرب) أى بلفظ أضرب وهو الآن اسم على ارادة اللفظ وأظهر

أربعة رفع نحو يضرب  
زيد ونصب نحو لن  
أضرب عمرا وخفض  
نحو مررت بزيد وجزم  
نحو لم أضرب فزيد في  
الأول مرفوع ييضرب  
على أنه فاعله وأضرب  
في الثانى فعل مضارع  
منصوب بلن وعمرا  
منصوب بأضرب على  
أنه مفعول



الشارح هنا فائدة التمثيل من الاسم والفعل خلاف ما تقدم في الرفع فلا تغفل (قوله وزيد في الثالث) أي في المثال الثالث وهو قوله مررت بزید وقوله مجرور بالباء أي وهذا أعنى فائدة التمثيل لا يشمل مررت بخلاف سابقه (قوله وأضرب) بالجزم وقوله في الرابع أي في المثال الرابع وهو قوله لم أضرب ولم يذ كر في هذا المثال المفعول به (قوله ولن تسمى حرف نفي ونصب) سيأتي ان شاء الله تعالى أني أبين ذلك في باب الأفعال (قوله لأنها تنفي الفعل) تعليل لقوله حرف نفي أي انما سميت حرف نفي لأنها تنفي الفعل (قوله وتنصبه) تعليل لقوله ونصب أي انما سميت حرف نصب لأنها تنصب الفعل المضارع (قوله وتصيره) تعليل لقوله واستقبال أي انما سميت حرف استقبال لأنها تنصب الفعل مستقبلا (تنبيه) تصير بتشديد الياء من صير يصير تصيرا وهو من صار الناقص يرفع الاسم وينصب الخبر فلما عدى بالتشديد صار له مفعولان وأظن أنه خرج من الناقصة إذ الناقص ماله اسم ولا يكون الاسم إلا مرفوعا وهما منصوب لكن المفعول الثاني هنا في الأصل خبره والمفعول الأول اسمه والفاعل هو الذي يؤخذ من التشديد اذا صار التركيب بعد التصير وصار مستقبلا فافهم ذلك قال ابن مالك وهب تعلم والتي كصيرا \* أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قوله ولم تسمى الخ) سيأتي أيضا ان شاء الله تعالى (قوله لأنها تنفي الفعل) تعليل لقوله حرف نفي أي أنها سميت حرف نفي لأنها تنفي الفعل وهو بفتح المثناة الفوقية من نفاء المتعدى (قوله وتجزمه) تعليل لقوله وجزم أي انما سميت حرف جزم لأنها تجزم الفعل (قوله وتقلب معناه) تعليل لقوله وقلب أي انما سميت حرف قلب لأنها تقلب معناه وهو بتشديد اللام من قلب يقلب تقليبا (قوله فيصير) باسكان الياء من صار أي لا من صير المشدد والالقاء فتصير بتأنيته على نسق ما قبله (قوله فللاسماء) الفاء للتفصيل واللام جارة والأسماء مجرور هاتمعلق بمحذوف وذلك المحذوف خبر مقدم على الخلاف الآتي في باب المبتدا وزعم الوالد أبقاه الله بالسلامة أن من الحروف الجارة ما يجز الاسم ويرفع الخبر وهو غير معلوم في كتب النحو فيما طالعهنا وقوله الرفع مبتدأ مؤخر قدم الخبر للاهتمام بشأنه (قوله أيضا فللاسماء) أي معربة كانت أو مبنية فالمعربة اعرابها على أولها ظاهرا أو مقدر أو المبنية اعرابها بالحلية أي انها في محل كذا (قوله من ذلك) أي من ذلك المذكور وهو قوله رفع ونصب الخ قال الشنواني قال السعد التفتازاني كغيره يجوز أن يكتب باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكتب عن أفعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير الآن في الإشارة أكثر وأشهر اه (قوله الرفع) أي ظاهرا في قام زيد وجاءني الزيدان أو مقدر في جاءني الفتى أو علا في يعجنني أن تقوم وأن تصوموا خيرا كم (قوله والنصب) أي ظاهرا في رأيت زيدا أو مقدر في رأيت غلامي أو محلا في رأيت أن تقوم (قوله والحفض) أي ظاهرا في مررت بزید أو مقدر في مررت بالفتى أو علا في رغبت في أن تدرس الكتب (قوله ولا جزم فيها) لانه لا نافية للجنس جزم اسمها بالانوين وفيها جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن فيها فكان خبر لا مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (قوله يدخلها الرفع) أي يوجد فيها الرفع كما مر في مواطن كثيرة (قوله نحو جاء زيد) مثال للرفع الظاهر لجاء فعل ماض زيد فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (قوله والنصب) معطوف على قوله الرفع (قوله نحو رأيت زيدا) مثال للنصب الظاهر رأيت فعل وفاعل زيدا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (قوله نحو مررت بزید) مثال للحفوض الظاهر الاعراب ومررت فعل وفاعل يزيد جار ومجرور متعلق بمررت (قوله ولا يدخلها الجزم) أي لا يوجد في الأسماء الجزم (قوله ولا أفعال) الاعراب هنا كالأعراب فيما مرثمة فان قيل لم جمع الأفعال مع أن الفعل المعرب واحد وهو المضارع الخالي من النونين نون التوكيد المباشر ونون الاناث أجيب بأن المصنف جمعها لمقابلة الأسماء أو

وزيد في الثالث مجرور بالباء وأضرب في الرابع فعل مضارع مجزوم ولم ولن تسمى حرف نفي ونصب واستقبال لأنها تنفي الفعل وتنصبه وتصيره مستقبلا ولم تسمى حرف نفي وجزم وقلب لأنها تنفي الفعل وتجزمه وتقلب معناه فيصير ماضيا (فللاسماء من ذلك الرفع والنصب والحفض ولا جزم فيها) يعني أن الأسماء يدخلها الرفع نحو جاء زيد والنصب نحو رأيت زيد والحفض نحو مررت بزید ولا يدخلها الجزم (وللافعال)



بالنظر لافرادها الذهبية وترك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلمة قيد المعربة اذ الكلام فيها وانما قيد الشيخ خالد رضي الله عنه في شرحه هنا وتركه في الأسماء لأن الأكثر في الأسماء الاعراب وفي الأفعال البناء قال بعضهم والحرف مبنى بكل حال \* وغالب البناء في الأفعال

(قوله من ذلك) أي المذكور وهو قوله رفع ونصب الخ (قوله الرفع) أي ظاهرا كما في يقوم أو مقدرنا نحو يدعو ويخشى ويرمى (قوله والنصب) أي ظاهرا في لن يقوم أو مقدرنا كما في قوله تعالى ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى (قوله يدخلها الرفع) أي يوجد فيها الرفع (قوله نحو يضرب) لا يمكن اعرابه لخلوه من المسند اليه فلو قال بدل نحو تقول كان أولى (قوله ولا يدخلها الحذف) أي لا يوجد فيها الحذف أي لأن الحذف من علامات الاسم ولذا التزم نون الوقاية مع الفعل قبل ياء التكلم في نحو يضربني وأنا لا أرى منعا من أن يكسر آخر الفعل مع عارض اذ المنفي في الفعل الحذف أعني به خفض اعراب لا مجرد الكسر والالورد عليه نحو ليسى بناء على الأصح أنه فعل (قوله يشترك) بكسر الراء والاسم والفعل فاعله (قوله ويختص الاسم بالحذف) ان قيل يلزم عليه التكرار فإنه ذكر أولا أن الاسم يعرف بالخفض فيستفاد منه أن الحذف يختص بالاسم ثم ذكر هنا ما يوافقّه أجيب بأن الغرض مختلف فذكر هناك لغرض التمييز وإن لزم منه الاختصاص وذكر هنا لغرض كونه نوعا من الاعراب ومختصا بالاسم وإن لزم ما هنا الباء في الحذف داخل على المقصور يعني أن الحذف مقصور على الاسم لا يتجاوز الى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الحذف بل يتعداه الى الضم والفتح واعلم أن الباء بعد الاختصاص يجوز دخولها على المقصور والمقصور عليه باتفاق وانما الخلاف في الغالب فذهب السعدان الغالب دخولها على المقصور كما يشهد به غير موضع من مختصره وعكس السيد فالنظم المشهور

والباء بعد الاختصاص يكثر \* دخولها على الذي قد قصروا

وعكسه مستعمل وجيد \* ذكره الخبر المهام السيد

حقه ابدال السيد بالسعدان الأمير (قوله والفعل بالجزم) فيه مامر ﴿فائدة﴾ انما اختص الجر بالاسم والجزم بالفعل لقصد التعادل لأن الاسم أخف من الفعل لكون مدلوله بسيطا بخلاف الفعل لدلالته على الحدث والزمان والسكون أخف من التحريك فأعطى الثقل للثقيل والخفيف وله توجيه ثان وهو أن الجر بالإضافة أو بالحرف وهي تفيد الملك أو الاستحقاق ولل فعل معنى لا يوصف بذلك والجزم قد يكون بلم وهي للنفي والاسم قد يكون ذاتا وهي لا تنفي وله توجيه ثالث وهو أن يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله اذ هو الحرف أو بالإضافة فلم يكن أهلا لأن يحمل عليه ووجه اختصاص الجزم بالفعل أن عامله لا يكون الانفيا أو تشكيكا وذلك لا يكون الا فيما يقبلهما والاسم لا يقبلهما وأما اشتراكهما في الرفع والنصب فلنحو عاملهما وحمل الاسم على الفعل فيهما اه من حواشي الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب معرفة علامات الاعراب﴾

من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجاني في مسمى الكتب والأبواب والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أي هذا دال معرفة الخ أو من اضافة العام الى الخاص كشجر أراك وعلم النحو بناء على أنه المسائل وهي بمعنى اللام على كلا التقديرين والمراد بالمعرفة الادراك واطافة الباب اليها من اضافة السبب للسبب أي باب هو سبب حصول معرفة الخ ولا ينافي ما تقدم من أنه من اضافة الدال للمدلول لأن ذلك بالنظر لمدلوله أي الباب وهو علامات الاعراب وهذا بالنظر للمعرفة ثم اعلم أن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لا تنقل الا لادراك الجزئيات كزيد وعمر والبسائط وهي ما لا يقبل الانقسام كفاية النقطة فكان الأولى للمصنف أن يعبر بالعلم لأنه يقال للكل حيوان والانسان أو المركب كالنسبة في نحو زيد قائم ويقال عرفت الله دون علمته وأيضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم أو للاخير من

من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها يعني أن الأفعال يدخلها الرفع نحو يضرب والنصب نحو لن أضرب والجزم نحو لم أضرب ولا يدخلها الحذف فالرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل ويختص الاسم بالحذف والفعل بالجزم (باب معرفة

الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بأن أدرك أولاً ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانياً والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال له عارف ويحاج عنه بأنه جرى على مذهب الأكثر من أنهما بمعنى واحد أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير الذي جمع المؤنث السالم وهو من جموع القلة منزلة الجزئى الذى لا تكثريه أو نزلها منزلة الجزئى تسهلاً على الطالب حتى كأن ادراكها وان كانت كلية كادراك الجزء فى السهولة وقرب التناول وبأنه لما كانت المعرفة تشعر بسبق الجهل فهى تناسب المعانى المقصودة بوضع هذه المقدمة بأنه يمكن أن يقال المراد بالمعرفة إمكانها وبالعلامات كل فرد من العلامات بمعنى أى فرد يوجد منها كما قاله بعض الأفاضل فان قيل يلزم للمصنف أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئاً وهو علامات الاعراب التى عقد لها الباب ولم ترجم له أجيب بأن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب أضافه إليها إضافة السبب للسبب كما تقدم لأن من طالع المسائل التى يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات الاعراب والإضافة تصح لأدنى ملازمة وبعضهم أجاب بأن التعريف كما يكون بالحد والعلامة يكون بالتقسيم ولا شك أن المصنف عرف هذه العلامات بالتقسيم حيث قسم الرفع الى أصلى وفرعى والنصب والحفض والسكون كذلك (قوله علامات الاعراب) ان قيل ان العلامات التى ذكرت ليست علامات للاعراب المطلق والتركيب مشعر بأن العلامات تدل على اعراب مطلق أى كانت تدل على الحقيقة والماهية لخصوص الافراد والأمريلى كذلك اذ الضمة مثلاً تدل على خصوص الرفع لا على عموم الاعراب أعنى النصب والحفض ويدل عليه قول المؤلف فأما الضمة الخ أجيب بأن فيه حذف مضاف أى علامات أقسام الاعراب كما قدره الشيخ خالد فى شرح المتن والفاكهى فى شرح المعتمعة وأزال الشبه فى الشرح المذكور بقوله بعد قول المتن للرفع وهذا هو القسم الأول من أقسام الاعراب واعتراض على من قدر المضاف بأن لنا اعراباً لا يكون فيه الا علامتان وهو الجزم ولو أبقيناه على ظاهر المتن لكان أولى اذ لا يرد فيه اعتراض بأن قسمنا العلامات لقلتنا للرفع كذا وللنصب كذا وللحذف كذا وللجزم كذا والمجموع علامات وأجيب بأن الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهى ممكنة التحقق فى افراد الفعل المعرب وفيه نظر اذ يلزم عليه أن المراد ما يدخله العلامات لا ذكر العلامات والترجمة تأباه ويمكن أن يجاب أيضاً بأن من قدر المضاف استعمل الجمع فيما فوق الواحد على حد قوله تعالى أولئك مبرؤن أى عائشة وصفوان رضى الله عنهما على أن الإضافة تتال ما ينال المعرف بأل (قوله أيضاً علامات الاعراب) العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل اهـ تصريح ورد الأول بأنه ان أراد علم الجنس لم يمنع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع أنه مصروف قطعاً أو علم الشخص لم يمنع ذلك مع عدم تناولها لسائر افراد الرفع أو بأن الضم ٧ كما قاله اللقائى فى حواشى التوضيح صدق حد النكرة وهى ما دل على شيء لا بعينه ورد الثانى بمقالة الدنوشى بأنه غلط من الشيخ رضى الله عنه فانه لو كان جمع علم لقليل علامات لعلامات لأن الألف والتاء يزدان على المفرد والقرص أن مفردة علم ثم هذه المقولة بالنسبة لمن قال ان الاعراب لفظى وان قلنا ان الاعراب معنوى كما عليه المؤلف فعلامات جمع علامة بمعناها فافهم فانا حررنا لك صيانة لاعتراض القائل بأن الاعراب لو قيل على مذهب من جعله لفظياً ﴿ تنبيه ﴾ ان للاعراب علامات أصولاً وعلامات فروعاً فالأصول هو الضم للرفع والفتح للنصب والكسر للجر والسكون للجزم وغيرها فروع قال ابن مالك

فارفع بضم وانصبن فتحاً وجر \* كسراً كذكر الله عبده يسر

واجزم بتسكين وغير ما ذكر \* ينوب نحو جا أخو بنى نمر

وهذا على سبيل التصريح ولقد أحسن من نظم ألقاب الاعراب على سبيل التلويع

لقد فتح الرحمن أبواب فضله \* ومن بضم الشمل فأنجيز الكسر

ومسكن القلب انتصبت لشكره \* لجزمى بأن الرفع قد جره الكسر

(قوله للرفع) معنى الرفع لغة العلو والارتفاع ومنه الرفع واصطلاحاً على القول بأن الأعراب لفظي نفس الضمة وماناب عنها وعلى أنه معنوي كما عليه المصنف تغيير مخصوص علامته الضمة وماناب عنها وسمى رفعاً لارتفاع الشفة السفلى به وهذا ظاهر في الضمة والواو ودون الألف والنون ودخول الأصل في المناسبة كاف وقيل سمي رفعاً لارتفاعه على أخويه لكونه أعراب العمدة على القولين الآتي بينهما في الفاعل إن شاء الله تعالى. ولذا قدم على غيره (قوله أيضاً للرفع أربع علامات) للرفع جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وقوله أربع علامات مبتدأ مؤخر والمراد به أن للرفع من حيث هو لا بقيد كونه في الاسم فقط لأنه ثلاثة أوفى الفعل فقط لأنه اثنان أو فيها جميعاً لأنه خمسة (قوله الضمة) على الأصل وقوله الواو والألف والنون نيابة عن الضمة كما تقدم وقدم الضمة لصالتهما وثني بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت فهي بثنتها وثلاث بالألف لأنها أخت الواو في الدوالين وختم بالنون لضعف شبهها بجروف العلة في الغنة عند سكونها ولا يخفى ما في كلام المصنف من الحسن من حيث أنه بدأ بالأمر وثني بالثبوت وثلاث بالأخت فقدم البنات على الأخوات وكان النون أجنبية عنها (قوله أيضاً الضمة) بدل من أربع بدل مفصل من مجمل وهل هو بدل كل أو اشتغال إن نظرنا إلى الجميع فهو بدل كل وإن نظرنا إلى كل فرد فهو بدل مفصل من مجمل (١) والأول هو التحقيق اهـ عبد المعطى على الشيخ خالد فيلحرر (قوله يعني أن الكلمة الخ) أعم من أن تكون فعلاً أو اسماً فالاسم يدخله الضمة والواو والألف والفعل يدخله الضمة والنون (قوله واحد) أشار به إلى أن كلام المصنف كذلك لا لم نجد كلمة أعرابها اثنان أو أكثر من ذلك (قوله من أربع علامات) ذكر العدد لأن المعدود وهو علامات مؤنث قال ابن مالك ثلاثة بالتاء قل للعشره \* في عدا ما آحاده مذكرة

وهو حل ما ألغز به الحريري في مقاماته \* أي موضع يلبس الذكران \* براقع النسوان \* وتبرزبات الحجال \* بعمامة الرجال \* (قوله اما الضمة) بكسر همزة واما هي غير عاطفة باتفاق لا اعتراضها بين العامل والمعمول في مثل قام إما زيد وإما عمرو وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخرة في نحو رأيت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى إذا رآوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها وما هنا من هذا التنبيل وسيأتي باقي البحث في العطف إن شاء الله تعالى (قوله مرفوع بالضمة) لا يناسب ما ذهب إليه المؤلف لأن هذا مبني على القول بأن الأعراب لفظي فالأولى للشارح أن يقول فعلا رفعه بالضمة قال الرضي الباء في الضمة بمعنى مع ويجوز أن يكون المعنى ملتبساً بالضمة اهـ أي فتكون الباء للاتصاف (قوله أو الواو) قد نزل أو منزلة اما الثانية وأوهنا للتفصيل وهو أعني التنزيل شائع في عبارة المتأخرين خلاف قانون المتقدمين (قوله مرفوع بالواو) أي مع الواو أو ملتبس بالواو على ما قدمنا عن الرضي (قوله أو الألف) أو منزل منزلة اما الثالثة وقد قدمنا (قوله بالألف) لوقال وعلامة رفعه بالألف كان أولى ليكون جارياً على ظاهر ما ذهب إليه المصنف كما أسلفنا (قوله فاما الضمة) الفاء فاء الفصيحة وتقدم نظيرها وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيداً ما كونهما شرطاً فبدليل لزوم الفاء بعدها قال ابن مالك

أما كمهايك من شيء وفا \* لتلو تلوها وجوبا ألف

وقد بينت في غير ما تأليف فلو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا يقول به أحد ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها مع أنهم ألزموها بعدها فإن قلت فما بالها حذفت في قوله تعالى وأما الذين أسودت وجوههم أ كفرتم بعد إيمانكم وفي قوله ﴿أما القتال لا قتال لديكم﴾ وقول حسان رضي الله عنه من يفعل الحسنات الله يشكرها \* والشر بالشر عند الله مثلاًن

قلت حذفتها تبعاً للقول المحذوف التقدير فيقال لهم أ كفرتم وحذفها في الشعرين للضرورة على أن بعضهم قال الرواية في بيت حسان ﴿من يفعل الخير فالرحمن يشكره﴾ وأما كونها بالتفصيل فلا لأنه غالب حالها

قال تعالى أما السفينة أما الغلام أما الجدار الآيات وأما كونها للتوكيد فقال في المغنى مانصه ولم أر من أحكم شرحها غير الزغشري فانه قال ﴿فائدة﴾ أما في الكلام تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصد توكيد ذلك وأنه لا عالة ذاهب وأنه يصد الذهاب وأنه منه على عزيمة قلت أما زيد فذاهب ولذا قال سيويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط انتهى ثم ذكر أنه مسموع أما العبيد فذو عبيد بالنصب وأما قريشا فأنا أفضلها وفيه عندي دليل على أمور أحدها أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالحل إذا التقدير هنا مهما ذكرت والثاني أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به والثالث أنه يجوز أما زيدا فاني أكرم على تقدير العمل المحذوف اه والمعجب منه أنه ذكر أن أما مفسرة بمهما ثم ذكر أن أما لا تعمل مع أنها يمكن أن تعمل في المحذوف لكن إذا نظرت شرحنا على الحل وجدت الجواب ببعض تأمل وانما ذكرناها هنا لأن المؤلف رحمه الله تعالى لم يتعرض لها في الجواز فينبغي أن يلحق الكلام هنا بما هناك (قوله فتكون علامة للرفع) الفاء واقعة في جواب أما كما تقدم وجملة تكون واسمها وخبرها خبر الابتدأ وهو لفظة الضمة (قوله في أربعة مواضع) يحتمل أن يكون الظرف متعلقا بعلامة فالظرف لعلوكون العامل فيه خاصا ويحتمل أن يكون نعتا متعلقا بمحذوف تقديره علامة كائنة في أربعة مواضع فالظرف مستقر لكون العامل فيه عاما واجب الحذف وقد يعبر بعبارة أخرى كما في عبد المعطى على الشيخ خالد وهو أن يقال الفرق بين الظرف اللغوي والمستقر اللغوي يتعلق بالمذكور قبله من فعل أو ما أشبهه وغير اللغوي يتعلق بشيء محذوف بحسب ما يقتضيه الحال وهذه العبارة أوضح من الأولى وفي باب الابتداء والخبر ما فيه كفاية للبتدي أن شاء الله تعالى وإنما ذكرنا هذا لأجل حل كلام المؤلف (قوله أربعة مواضع) بتأنيث العدد لأن معدوده مذكر كما قدمنا وهي ثلاثة مواضع من الأسماء وموضع في الأفعال وهو الفعل المضارع وأربعة مضاف ومواضع مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من قوله في أربعة مواضع بدل البعض من الكل أو بدل مفصل من مجمل وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة فخرج بعدم كونه مثنى نحو الزيدان وبعدم كونه مجموعا نحو الزيدون وبعدم كونه ملحقا بالمثنى والمجموع نحو كلا وكلتا وعشرون وبابه وبعدم كونه من الأسماء الخمسة نحو أبوك وأخوك وما أشبه ذلك فلا يسمى كل منها مفردا وإنما قلنا هنا لأن المفرد في باب الابتداء ما ليس جملة ولا شبيهها وفي باب النادى ما ليس مضافا ولا شبيهها به وستمر بهما في باهما أن شاء الله تعالى (قوله أيضا في الاسم المفرد) مذكرا كان أو مؤنثا للعاقل أو غيره نكرة أو معرفة منصرا أو غير منصرف ذاتا أو صفة علما شخصيا أو جنسيا مرتجلا أو منقولا أو غير علم كزيد وفاطمة وأم عريط وأسامة ورجل وامرأة وهلال وشمس والرجل والمرأة والهلال والشمس وأحمد وهند وثمود وعالم وأحمر وحائض وقوم وجماعة وأدد وماء ونار وصاهل وما أشبه ذلك (قوله وجمع التكسير) قال للرضى أعرب اعراب المفرد أى بجميع الحركات إذا كان منصرفا لمشابهة المفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة للصيغ وأيضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون اه والأولى في التعبير أن يقول والجمع المكسر كما هو عبارة الأقدمين (قوله وجمع المؤنث السالم) أن قيل قد يكون مكسرا كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد وقد يكون مفردا كعرفات وقد يكون مذكرا كحجرات واصطبلات أوجب بأن جمع المؤنث السالم صار لقباً لكل ما جمع بالالف وتاء مزيدين وسياى بمثته (قوله الذى لم يتصل) الذى موضعه رفع نعت للفعل المضارع ولا يتوهم أنه مع صلته نعت له قال في المغنى وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلحقن أصحابه أن يقولوا ان الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بأنهما كلمة واحدة قال

فتكون علامة للرفع  
في أربعة مواضع في  
الاسم المفرد وجمع  
التكسير وجمع المؤنث  
السالم والفعل المضارع  
الذى لم يتصل

والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقم أيهم في الدار ولأكرم من أيهم عندك  
وامرر بأيهم هو أفضل وفي التنزيل ربنا أرنا الذين أضلنا قال \* فحسبي من ذى عندهم ما كفاني \*  
وقال \* نحن اللذون صبحوا الصباحا \* وقال \* هم اللاؤن فكوا الغل عني \* اه يبعث تغيير  
لكن قوله فحسبي من ذى لعله في بعض الروايات والافالدى عليه أكثر الكتب فحسبي من ذوبالواو على كل  
حال (قوله لم يتصل بآخره شيء) لم حرف نفي وجزم وقلب ويتصل فعل مضارع مجزوم ولم وأصل يتصل يتوصل  
لأنه مثال واوى من الوصول قلبت الواو تاء للقاعدة الصرفية ثم أدغمت التاء في التاء فصارت يتصل كما ذكرنا  
في الزلال في الاعلال وبآخره متعلق به شيء فاعل يتصل والجملة صلة الذى (قوله شيء) أى من نون التوكيد  
المباشر لفظا وتقدير او من نون الأنثى ومن الألف والواو والياء كالمصريح بها شارحنا أبقاه الله بالسلامة  
(قوله في هذه المواضع) أى الأربعة (قوله رفعها) أى رفع المواضع الأربعة (قوله لفظا أو تقدير) أى  
أوعلا ويمكن أن يقال المحلى داخل تحت المقدّر (قوله نحو جاء زيد) أى نحو زيد من جاء زيد كما هو ظاهر  
عبارته ودخل في نحو ما قدمنا ومهدنا لك (قوله زيد والفتى) أشار به الى أن الضمة في المفرد قسمان قسم  
لفظى وقسم تقديرى فاللفظى في زيد والتقديرى في الفتى (قوله مرفوع بالضمة) الأولى للشارح أن يقول  
وعلمة رفعه الضمة ليكون جاريا على طريقة المتن (قوله المقدرة) أى على الألف وقوله للتعذر أى لأن  
الألف لا تقبل الحركة كما قدمنا هناك فلتراجع (قوله وجمع التكسير) مبتدأ وقوله نحو جاء الى آخره خبره  
وقوله وهو ما تغير عن بناء مفردة جملة اعتراضية فاصلة بين المبتدأ والخبر والذى يدل عليه عبارته قبل فالاسم  
المفرد ٧ ولا يجوز غيره فافهم ذلك (قوله وهو ما تغير عن بناء مفردة) هذه العبارة أولى من تعبير الشيخ  
خالد في شرحى المتن والأزهرية بقوله ما تغير فيه بناء مفردة لأن المتغير هو الجمع لا مفردة كما يعلم بالتأمل وأولى  
من عبارة الشارح أبقاه الله بالسلامة ما في شرح الألفية تبعا للأشعرون بقوله هو الاسم الدال على أكثر  
من اثنين بصورة تغيير لصيغة مفردة لفظا أو تقدير لأنهما يلزم أن لا يستعمل الاعلى أكثر من اثنين قال  
الأشعرون وانما قلنا بصورة تغيير لأن المفرد باق على أصله فالحرركات التى في الجمع غير الحركات التى في المفرد  
في الحقيقة انتهى بالمعنى (قوله أيضا ما تغير عن بناء مفردة) أى جمع تغيير عن بناء مفردة وهو ما دل على أكثر  
من اثنين أى فى الأصل فلا ينافى استعماله فيما فوق الواحد الصادق بالاثنتين وقوله عن بناء مفردة أى عن صيغة  
واحدة فالمراد بالمفردة ما قابل المركب أى تغير لغير اعلال بخلاف نحو قاضون ومصطفون فانهما جمعا  
تصحيح وتغير عن بناء واحدهما بالاعلال والالحاق علامة جمع بخلاف نحو الزيدون فانه تغير عن بناء  
مفردة لالحاق علامة جمع ونحو هندات لالحاق ما مر ولا يعرب بالحروف بخلاف سنون وأرضون فانه تغير عن  
بناء مفردة ولكنه يعرب بالحروف وفيه دور لأنه يلزم الجواب اذا سئل لم أعرب بالحركات الجمع المكسر أن  
يقال فيه لا يعرب بالحروف ولم أستحضر الجواب الآن فتأمل فانه مشكل (قوله عن بناء مفردة) وذلك  
التغير فى ستة أقسام الأول التغير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو صنو وصنوان وهو فرع الشجر  
والثانى التغير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة بضم التاء وفتح الحاء المعجمة وتخم وهو ثقل  
المعدة بسبب كثرة الطعام حتى ضفت عن هضمه فيحدث منه الداء وأصل تائه الواو لأنه من الوخامة وقديو وجد  
نظيره وهوترات من الوراثه كما ذكرنا فى كتابنا الزلال والثالث التغير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا  
نقص نحو أسد بفتحين للمفرد وأسد بضميتين للجمع والرابع التغير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل  
كرجل بفتح الراء ورجال بكسرها والخامس التغير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسول  
بضميتين والسادس التغير بالزيادة والنقص عن المفرد وتغيير الشكل نحو غلام بضم الغين المعجمة وغلما  
بكسرها فانه نقص عن مفردة الألف التى بين اللام والميم وزاد عليه الألف والنون فى الآخر ﴿ فائدة ﴾ المجموع  
المكسرة على قسمين جموع قلة وجموع كثرة فالقلة مجموعة فى قول ابن مالك

بآخره شيء) يعنى أن  
الضمة تكون علامة  
لرفع فى هذه المواضع  
أى يعرف رفعها بوجود  
الضمة فيها لفظا أو  
تقدير فالاسم المفرد  
نحو جاء زيد والفتى  
زيد فاعل مرفوع  
بالضمة الظاهرة والفتى  
فاعل مرفوع بالضمة  
المقدرة للتعذر وجمع  
التكسير وهو ما تغير  
عن بناء مفردة

أفعلة أفعلم فعمله \* تمت أفعال جموع قلبه وماعدها من جموع الكثرة (قوله نحو) خبر المبتدا وهو قوله وجمع التكسير كما قدمنا لك (قوله جاء الرجال) وهو جمع كثرة كالوَحْثَا لك ومنه قوله تعالى الرجال قوامون على النساء الرجال مبتدأ قوامون خبره وعلى النساء جار ومجرور متعلق بقوامون ومثال جمع القلة جاء فتية ومماثل به الشارح هو ما تغير عن بناء مفردة بزيادة وهو الألف وابدال الشكل وهو كسر الراء بعد فتحها في المفرد (قوله والأسارى) بضم الهمزة وفتحها ابن فارس وليست المفتوحة بالعالية قاله الشنواني والأسارى جمع أسرى بفتح الهمزة كسكارى وسكرى وقيل هو جمع أسير قيل ان الأسارى أشد من الأسرى لأن الأول الذى فى وثاق والثانى الذى فى اليد فعلى الأول أعنى أن الأسارى جمع الجمع لأن أسرى جمع أسير كقتيل وقتلى وجريح وجرحى بمعنى المفعول وعلى الثانى فهو جمع وعلى كل فهو مشتق من الاسار وهو التقاد الذى هو السير الذى يخصف به النعل ومنه قوله تعالى وان يأتوكم أسارى تفادوهم يأتوكم أسارى فعل ومفعول وفاعل والفعل شرط ان وتفادوهم جوابها (قوله فالرجال فاعل) أى لجامع أنه جمع مكسر وهو محل فائدة التمثيل ولو عبر أولا بقوله وجمع التكسير وهو ما تغير عن بناء مفردة كالرجال والأسارى فى قولك جاء الرجال والأسارى كان حسنا (قوله بالضممة الظاهرة) قد علمت فيما قدمنا أن هذا مبنى على القول بأن الاعراب لفظى ومعلوم أن المصنف جرى على أنه معنوى فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول وعلامة رفعه الضمة كما قدمنا فى غير ما موضع (قوله والأسارى فاعل) أى لفعل محذوف تقديره جاء كما أفاده العطف ولو عبر به لكان أولى فافهم (قوله مرفوع بالضممة) فيه مامر (قوله المقدرة) أى على الألف منع من ظهورها التعذر وهو أن الألف لا يقبل الحركة (قوله وجمع المؤنث) جمع مبتدأ خبره نحو كما قدمنا لك (قوله السالم) بالرفع نعت للجمع لأن السالم هو الجمع لا المؤنث ويجوز قراءته بالكسر للجوار وان كان نعتا للجمع قال عبد المعطى كالعلامة الشنواني يجوز أن يكون نعتا للمؤنث لأنه الموصوف بالسلامة حقيقة لأنه واقع على المفرد اهـ ولعلنا نزيد فى الفصل ان شاء الله تعالى (قوله وهو ما جمع) جملة اعتراضية بين البتداء وهو قوله وجمع والخبر وهو قوله نحو كما ممر (قوله ما جمع بألف وتاء مزيدتين) أى جمع تحققت وحصلت جمعيته فلهذا اندفع ما قيل ان ذلك يلزم تحصيل الحاصل ان وقعت ما على جمع لأن ظاهر المعنى جمع جمع بألف الخ ولم يقل ما جمع وأنت بهما لأن التاء حصل قبل الجمع وفيه نظر فان مفرد هذا الجمع قديكون مذكرا كحما وحمامات واصطبل واصطبلات كما قدمنا عند تعرضنا لقول المصنف هناك (قوله بألف وتاء) قال الدمامي أى لأولو يتهمابه من حيث ان كلامهما جاء للتأنيث والجماعة اما مجيء الألف للتأنيث فى نحو حبلى وأما الجمع فى نحو رجال وأما مجيء التاء للتأنيث فظاهر وأما فى الجمع فى نحو كماء فانها جمع كمء وكماء وعكس تخمة وتختم انتهى وفى شرح الناظم للراعى قال بعض الشيوخ وانما دلوا على الجمع فى هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمع والتأنيث المجازى فيه ولأن كلامنا الحرفين قديدل على كل من المعنيين كما فى رجال وسلمى وضاربة والجملة قلت أمانى التأنيث فسلم وأما فى الجمع فغير مسلم لأن التأنيث يكون بالتاء وبالألف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الألف وانما يفهم من أبنية الجموع انتهى وذكر المصنف فى الحواشى للتاء اثني عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة للجمعية لكن فى المصباح فى مادة جمل وجمعه جمال وأجبال وأجمل وجالة بالهاء ويأتى قريبا ما يؤيده هذا وقد قدم المصنف الألف على التاء لتقدمها فى اللفظ وفيه إشارة الى أن الناظم انما قدمها للضرورة اهـ يس على التصريح وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته فله الحمد (قوله مزيدتين) أخرج نحو بيت وأبيات وميت وأموات فان التاء فيها أصلية وقد يقال لا يرد عليه ذلك لأن المعنى ما دل على جمعيته بهما وما ذكر ليس كذلك ولذا قال العلامة عبد المعطى المالكى فى حاشيته على الشيخ خالد انه لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله نحو) خبر المبتدأ كما سبق (قوله جاءت الهندات) يجوز فى نونه ثلاث لغات الاتباع وهو الكسر والاسكان والفتح لأنه يجوز فى العين بعد الفاء المكسورة الاتباع وهو الكسر هنا والاسكان والفتح قال

نحو جاء الرجال  
والأسارى فالرجال  
فاعل مرفوع بالضممة  
الظاهرة والأسارى  
فاعل مرفوع بالضممة  
المقدرة للتعذر وجمع  
المؤنث السالم وهو ما جمع  
بألف وتاء مزيدتين  
نحو جاءت الهندات  
فالهندات فاعل مرفوع



ابن مالك والسالم العين الثلاثى اسما أنل \* اتباع عين فاء بما شكل  
ان سا كن العين مؤثا بدا \* مختما بالتاء أو مجردا  
وسكن التالى غير الفتح أو \* خفقه بالفتح فكلا قد رواوا

(قوله بالضمّة الظاهرة) قد تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل ﴿ تنبيه ﴾ يطرد هذا الجمع في خمسة أمور  
الأول ما فيه تاء التأنيث مطلقا علم مؤنثا أو غيره أو غير علم والثاني ما فيه ألف التأنيث مطلقا مقصورة أو  
مدودة والثالث العلم المؤنث ولم يكن فيه علامة التأنيث كهند والرابع مصغر مذكر ما لا يعقل كدريهمات  
والخامس وصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبي رحمه الله تعالى فقال  
وقسه في ذى النانوخذ كرى \* ودرهم مصغر وصحرا  
وزينب ووصف غير العاقل \* وغير دا مسلم للناقل  
والأولى أن يقول وغيرها ويستثنى من الأولى أربعة أسماء لا يجمع هذا الجمع وان كان فيها التاء وهى امرأة  
وأمة وشاة وشقة استغناء بكسبرها عن تصحيحها ونظم المستثنيات الدنوشرى ولم يذكر امرأة وزدت  
على ذلك فى الآخر استكمالاً للمستثنيات فقال

وكل ما أنث بالتاء يجمع \* بألف والتاء قول متبع  
واستثنى من هذا الذى قد ذكرنا \* ثلاثة ألفاظها لن تنكرا  
شاة ولفظ أمة ثم الشفة \* فجمعها بما مضى لن نعرفه  
لفظ نساء نسوة قد يغنى \* عن جمع امرأة بنظر عيني

(قوله والفعل المضارع) الفعل مبتدأ والمضارع صفة له وخبره قوله بعد نحو كما يشهد لذلك قوله السابق فلا سم  
المفرد نحو جاء زيد والأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ نحو  
الح ليكون موافقا للكلام المؤلف وان شرحه بعد لأن تركه هنا مضى فى صناعة الشروح فتأمل (قوله يضرب  
زيد الخ) الأول لما اعرابه بالضمّة الظاهرة والثاني لما يقدر اعرابه على الألف والثالث لما يقدر اعرابه على  
الياء ولم يثقل لما يقدر اعرابه على الواو كيدعو خالد مع أنه من وظيفته وقد يجاب بأن يقال ان الشارح قدمثل  
بما يقدر للتعذر وبما يقدر للثقل والتثميل بالواحد كافى في قياس عليه كل ما يقدر للثقل (قوله مرفوع) أى  
لتجرده من الناصب والجازم (قوله بالضمّة) فيه ما أسلفنا (قوله المقدرة للتعذر) أصل يخشى يخشى بزنة  
يفعل تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصارى يخشى (قوله المقدرة للثقل) اذ أصل يرمى يرمى بزنة يفعل  
استقلّت ضمة الياء فسكنت طلبا للتخفيف فصارى يرمى (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله احتراز (قوله عما)  
أى عن الفعل (قوله ألف الاثنين) أى الألف العائدة الى الاثنين أى المتنى (قوله يضربان) للمذكرين  
الغائبين وقوله وتضربان للمؤنثين الغائبتين تقول الهندان تضربان وللمخاطبتين تقول أنتما يازيدان  
تضربان وللمخاطبتين تقول أنتما ياهندان تضربان (قوله أو واو الجماعة) أى الواو العائدة للجمع (قوله  
يضربون) لجمع المذكور الغائبين تقول الزيدون يضربون وقوله تضربون لجمع المذكور المخاطبتين تقول  
تضربون يازيدون (قوله أوياء المؤنثة) أى الياء العائدة الى المؤنثة المخاطبة تقول تضربين ياهند (قوله  
فانه) أى فان ماذا انصل الى ما ذكره يرفع الخ (قوله كاسيأتى) أى فى المتن عند تعرضه للأفعال الخمسة  
(قوله واحتراز) عطف على قوله أولا احتراز عما (قوله أيضا) مصدر آض بمعنى رجح أى رجعت رجوعا  
(قوله عما) أى عن الفعل المضارع (قوله اذا اتصلت) أنث الفعل لأن فاعله مؤنث وهو قوله نون الخ  
(قوله نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة) هما نونان يؤكدا الفعل بهما ويلحقان فعل الأمر نحو اضربن واضربن  
أو مضارعا ظلم نحو ليقومن ولا تقومن أو شرطان لا ماضيا نحو فامترين أو مثبتاتى جواب قسم مستقبلا متصلا

بالضمّة الظاهرة والفعل  
المضارع نحو يضرب  
زيد ويخشى عمرو  
ويرمى بكر فيضرب  
فعل مضارع مرفوع  
بالضمّة الظاهرة ويخشى  
بالضمّة المقدرة للتعذر  
ويرمى بالضمّة المقدرة  
للتثقل وقوله الفعل  
المضارع الذى لم يتصل  
بآخره شئ احتراز عما  
اذا اتصل به ألف الاثنين  
نحو يضربان وتضربان  
أروا الجماعة نحو  
يضربون وتضربون  
أوياء المؤنثة المخاطبة  
نحو تضربين فانه يرفع  
بثبوت النون كاسيأتى  
واحتراز أيضا عما اذا  
اتصلت به نون التوكيد  
الخفيفة أو الثقيلة



نحو وتالله لا كيدن أصنامكم وحرك آخر الفعل المؤكد قبل مضمرين بما جانس ذلك المضمر فيجانس  
الألف الفتح والواو الضمة والياء الكسرة مع حذف غير الألف نحو اضر بن يازيدون وتضر بن ياهند ولا  
تتبعان ﴿ تنبيه ﴾ لا تلحق الخفيفة الثني وما فيه نون الاناث بل يلحقهما الثقيلة ويزاد بعد نون الاناث  
الألف فقول هل تضر بنان يانساء (قوله نحو ليسجنن) مثال لنون التوكيد الثقيلة واعرابه اللام داخله في  
جواب قسم مقدر تقديره والله يسجنن فعل مضارع مغير الصيغة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد  
الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جواز تقديره هو (قوله وليكونن) اعرابه اللام داخله في جواب قسم مقدر  
تقديره والله يكونن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ناقص متصرف يرفع الاسم  
وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو وخبره جملة من الصاغرین (قوله فانه يبني على الفتح)  
أى فيما مثل به الشارح اذ لا يعم كل مادخله نون التوكيد بل انما يبني على الفتح اذا كانت النون مباشرة لفظا  
وتقديرا وأما اذا لم تكن مباشرة لفظا وتقديرافأعرب لكن اعرابه بالاضمة اذ هو غير موجود فجوهر  
تضر بان يازيدان وهل تضر بن يازيدون وهل تضر بن ياهند معرب بالحروف وهى النون وعلى ما حررنا  
كان الأولى للشارح أن يقول فانه لا يرفع بالضمّة كما لا يخفى اذ هو شامل لأن يبني على الفتح كما مثل به  
الشارح ويعرب بغير الضمة مثل ما ذكرناه ﴿ تنبيه ﴾ قال الأثموني ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة  
وغيرها هو المشهور والنصور وذهب الأخفش وطائفة الى البناء مطلقا وطائفة الى الاعراب مطلقا اه  
(قوله نون النسوة) أى النون العائدة الى جماعة الاناث فى الوضع وان استعملت فى الدكور مجازا كفى قوله  
يمرون باللهنا خفافا عياهم \* ويرجعن من دارين بجر الحقائق

والدهناء موضع يلاذتم بمد ويقصر والعياب جمع عيبة ما يجعل فيه الثياب والحقائب معلق فى مؤخر الرحل  
للافاقة سواء كان ضميرا نحو أنتن تقمن أو حرفا نحو النساء يقمن لجواز ظهور الفاعل فى يقمن النسوة ٧ (قوله  
والوالدات يرضعن) الاعراب الواو للعطف والوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة  
وهو جمع المؤنث السالم ومفرده والدة أى الأمهات ويرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون  
النسوة ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ والعائد الى  
المبتدأ نفس الضمير (قوله فانه يبني على السكون) أى رجوعا للأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم  
المقتضى لاعرابه باتصاله بالنون التى لاتصل بالالفعل وبني على السكون لأنه الأصل فى البناء وحمله على  
الماضى المتصل بها وما قاله الشارح هو الأصح وذهب ابن طلحة والسهلى وابن درستويه وطائفة الى أنه مع نون  
النسوة معرب لبقاء موجب الاعراب فيه فهو يقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهرا قال يس قال ابن جماعة  
وعلى هذا يكون اعرابه مقدرامنع من ظهوره التزامهم السكون فى محل الاعراب وقال فى حاشية الفا كهى  
منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى (قوله وأما الواو) الواو للاستئناف كما قاله عبد المعطى وعندى  
أنه حرف عطف والجملة معطوفة على قوله ثمة فأما الضمة وهو ظاهر وفى اعرابه ما قدمناها كفلانعيده قصدا  
للاختصار (قوله أيضا وأما الواو) أى المضموم ما قبلها لفظا كالزيدون أو تقديرا كالمصطفون اذ أصله  
المصطفون قلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين على ما بينا فى كتابنا الزلال فلتطالع فانه كتاب صغير  
عملته للطلبة واجتهدت فى تسهيله على الطالبين لينتفعوا به (قوله علامة للرفع) أى على الرفع فاللام بمعنى  
على أى أمانة على الرفع على سبيل النياحة اه من بعض الحواشى (قوله فى موضعين) أى أصالة فلا يرد عليه  
مألحق بجمع المذكر السالم من نحو أولو وغيره فزاد عليهما بطريق الفرعية وذكر الأصل فى العدد كافى على  
ما يأتى (قوله فى جمع المذكر السالم) أى من تغيير مفردة ان قلت كان الأولى أن يعرب بالجمع بالواو والنون ليعم جمع  
المذكر السالم وما ألحق به نحو أراضين وستين بل كان الأولى التعبير بجمع المذكر السالم وما ألحق به ليشمل أيضا

نحو ليسجنن وليكونن  
فانه يبني على الفتح أو  
اتصلت به نون النسوة  
نحو والوالدات يرضعن  
فانه يبني على السكون  
(وأما الواو فتكون  
علامة للرفع فى موضعين  
فى جميع المذكر السالم

ما لحق به من أسماء المجموع نحو أولو وعشرون وأخواته قلت يجب أن التعبير جرى على الغالب فلا مفهوم له وبأن المراد بجمع المذكور السالم بالجمع بالواو والنون مجازا بطريق ذكر اللزوم وإرادة اللزوم اه شنواني وقد يقال إن جمع المذكور السالم صار علما على ما ذكره فلا يرد عليه ذلك تأمل ولا يخفى أن الجمع مصدر والمعنى ضم اسم إلى مثليه فأكثر بالشرط الآتي لكن المراد بالجمع اسم المفعول المجموع المذكور السالم على ما مر وكثيرا ما يستعمل المصدر في كلام العرب بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ والخلق بمعنى المخلوق يعرفه الصادر والوارد فاستعمل من مر لما تقدم على ما سبق شاهد فلا يرد عليه هنا ما يرد عليه في قوله تغيير فليفتن (قوله وفي الأسماء الخمسة) هو علم باللبة على هذه الامثلة كالعبادة على عبادة بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير والشيخين على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما (قوله وهي أبوك وأخوك وحموك) قدم الأب لشرفه وبليه الأخ ثم اللحم لأنه أقارب الزوج المذكور أباً كان أو أخاً أو غيرهما ويكسر الكاف وجوبا لأن الخطاب المرأة فيقال حموها ولا يقال حموه وقد يقال على أقارب الزوجة وعليه فيضاف للذكر ويفتح الكاف ويقال حموه وأسقط المصنف الهن تبعاً للفرقاء والزجاجي فإن الأصح في الهن إذا استعمل مضافا للنقص بأن تحذف اللام فيعرب بالحركات الثلاث فتقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وفي الحديث في الجامع الصغير إذا رأيتم الرجل تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوا بهن أيه ولا تكنوا حم ت عن أبي وتعزى أي انتسب واتسمى وأعضوا أي قولوا له اعضض على هن أيك أي على ذكر أيك استهزاء ولا تحيوه وقد يحوز النقص أيضا في الأب والأخ واللحم ندورا قال الشاعر

بأبه اقتدى عدى في الكرم \* ومن يشابه أبه فما ظلم

وقد يقصرون وهو أولى قال ابن مالك

وفي أب وتاليه ينسدر \* وقصرها من نقصهن أشهر

قال الشاعر ان أبها وأبا أبها \* قد بلغا في المجد غايتها

وحكى أن أباً عمرو بن العلاء سأل أباً حنيفة عن القتل بالمثل هل يوجب القود قال لا على قاعدة مذهبه خلافا للشافعي فقال له أبو عمرو ولوقته بجحر المنجنيق فقال أبو حنيفة ولوقته بأباقيس يعني الجبل المثل على مكة قيل لأن أباً حنيفة من أهل الكوفة والقصر لفة الكوفيين قاله الدميري في حياة الحيوان الكبرى (قوله أيضا وهي أبوك وأخوك وحموك) شرط في اعرابها أن تكون مضافة فإن تجردت عنها أعربت بالحركات نحو له أخ فإن له أباً وبنات الأخ وأن يضمن لغيره المتكلم فإن كانت للياء المذكورة أعربت بالحركات المقدرة كغلامي نحو هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ومررت بأبي وحمى وأن تكون مفردة فلوثنين أعربن كما في اعراب المثنى تقول قلم أبواي ورأيت أخوي ومررت بحمي وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو جاء أوبي زيد ورأيت أوشي عمرو ومررت بحمي بكر ويكتب بعد ألف أوبي وأوشي بالواو قال ابن مالك

وشرط ذا الاعراب أن يضمن لا \* لليا كما أخو أيك ذا اعتلا

وقال العلامة العمري في نظم هذا المتن

كما أنت في الخمسة الأسماء \* وهي التي تأتي على الولا

أب أخ حم وفو وذو جرى \* كل مضافا مفردا مكبرا

(قوله وفوك) قال ابن مالك كذلك ذوان صحبة أبانا \* والفم حيث الميم منه بانا

فعلم أن الأصل فيه فهو أنه يشترط في اعرابه بالحروف مع ما مر حذف الميم وفي يس على التصريح مانصه أنها أي المقولة لا تستقيم لو جهين أحدهما أن الفم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم لأن الموجود مع مفارقة

وفي الأسماء الخمسة وهي  
أبوك وأخوك وحموك  
وفوك

الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخرا أن المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظة الفم نفسها  
والعرب الاعراب المذكور لفظة أخرى هي المتعاقب عليها الأحوال الثلاثة أعني فولك وفلك وفلك فالمحكوم  
عليه شيء لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما أخواته الخمسة فإن هذا الاعراب ثابت لها  
وأوجب بأن المراد بالقلم ما يدل على مساء وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها إذا غادت إليه العين  
وفي شرح الراعي أن هذه مناقشة لفظية وأنه إذا فهمت المعاني لا مشاحة في الألفاظ انتهى وسقناه هنا لأنه كلام  
نفيس فإن لم يحذف الميم أعرب بالحركات قال صلى الله عليه وسلم خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك  
اعرابه اللام موطئة للقسم للتأكيده وخلوف مبتدأ مضاف وفم مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو  
محل الشاهد وفم مضاف وللصائم مضاف إليه وأطيب خبر المبتدأ وعند الله ظرف متعلق بأطيب ومن ريح  
المسك جار ومجرور متعلق به أيضا وأصل فم فوه على وزن فعل بفتح فسكون بدليل جمعه على أفواه (قوله  
وذو مال) يشترط فيه أن يكون بمعنى صاحب وخرج ما كان ذو بمعنى الذي وهو ذو الطائفة قال ابن مالك

ومن وما وأل تساوي ما ذكر \* وهكذا ذو عند طيء شهر

فانه يقدر فيه الحركات نحو جاء ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذوقام أي الذي قام قال شاعرهم

فاما كرام موسرون لقيتهم \* فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

وقد يعرب بالحروف الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً وروى ابن جني الشعر بالياء معرباً ولفظ اما بالكسرة رأى فالناس  
اما كرام حسبي مبتدأ وما كفاني خبره والعكس أولى ﴿ تنبيه ﴾ ان ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك  
ولامها ياء ومذهب الخليل أن وزنها بالاسكان ولا ماها وافي من باب فوه وأصله ذو وقال ابن كيسان يحتمل  
الوزنين جميعاً اه أشبوني وقوله من باب فوه أي من باب ما عينه ولا مه واو لقطع النظر عن حركة الفاء اه  
صبان عليه (قائدة) لا تضاف ذو التي بمعنى صاحب الى الضمير الا في لغة قليلة قال الحريري في مقاماته

ثم مات ابنه وقد علقت من يده خجاءت بآبن يسر ذويه

قال الشريشي في شرحها وأضاف ذوى الى المضمرو هي لغة قليلة ومنعها بعضهم وجوزها جماعة من أئمة اللغة  
وقال أبو علي الفارسي اللهم صل على محمد وذويه حملوا ذوى على الأحاب قال الأزهرى سمعت غير واحد  
من العرب يقول كنا مع ذوى عمرو يعني مع أصحاب عمرو وهو كثير في كلام قيس ومن جاورهم وقال  
الحريري في الدرة ويقولون رأيت الأمير وذويه فيه حملون فيه لأن العرب لم تنطق بذى الذى بمعنى صاحب  
الامضافا الى اسم جنس كقولك ذو مال وذو نوال فأما اضافته الى الأعلام أو الى أسماء الصفات المشتقة من  
الأفعال فلم تسمع بحال ولهذا لحن من قال صلى الله على محمد وذويه وكلمة يقولوا ذواً أبى ولا ذواً أبى واقتصروا على  
اضافته الى الجنس ولهذا لم يرفع السبب لأنه ليس بمشتق فلا يقال مررت برجل ذى مال أخوه وتصحيحه ذو  
مال أخوه لأن النكرة تختص بأن توصف بالجملة اه كلام الشريشي (قوله أن جمع المذكر السالم) نصب  
السالم صفة لجمع أى السالم من التغير وبالجر صفة للمذكر لأن المراد به المفرد لا الجمع المذكر وعلى هذا يكون  
مجروراً لا محالة وعلى ما تقدم الجر أيضاً وان كان نعتاً للجمع كما قدمناه وكسر للجوار كما قرئ في قوله تعالى  
وأرجلكم عطفاً على الوجوه لأنه مغسول فهو للجوار ولا يجوز القطع (قوله والأسماء الخمسة بالنصب)  
لا محالة عطفاً على جمع (قوله يعرف رفعها) يعرف فعل مضارع مبنى للمجهول ورفعها نائبه والجملة خبر أن  
والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول يعنى (قوله بوجود الواو) لافرق بين أن تكون الواو  
ظاهرة في جمع المذكر السالم كجاء الزيدون أو مقدرة كقولك جاء مسلمى فان أصله مسلمون لى حذفت  
اللام للتخفيف والنون للاضافة فصار مسلموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالسكون  
فقبلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار مسلمى بضم اليم الثانية ثم قبلت الضمة كسرة لمناسبة الياء  
فصار مسلمى وهو فاعل مرفوع ورفع الواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة ومسلمى

وذو مال) يعنى أن جمع  
المذكر السالم والأسماء  
الخمس يعرف رفعها  
بوجود الواو

مضاف وياء المتكلم مضاف اليه مبنى على السكون في محل جر اه عشاوى ( قوله فتكون مرفوعة بالواو )  
فيه التسامح المار فان مذهب المؤلف كون الاعراب معنويا وانما قال تكون بالتأنيث اعتبارا بمجموع  
جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة ( قوله نيابة عن الضمة ) حال من الواو أى حال كون الواو نيابة عن الضمة  
أى نائبة فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ( قوله عن الضمة ) أى الكائنة في مفردة ( قوله والمراد بجمع المذكر  
السالم ) مبتدأ خبره قوله اللفظ الدال أى سواء كان مفرد ذلك الجمع علما أو صفة ويشترط في العلم أن يكون  
خاليا من تاء التأنيث فلا يجمع هذا الجمع نحو طلحة فلا يقال طلحون بل طلحات مراعاة للفظ ثانيا وبالعرض  
فان قيل قد يعتبر في العدد التذكير فيؤنث العدد أوجب بأن ما في العدد من نحو طلحات ليس فيه ما يمنع من  
مراعاة المعنى وانما المعتبر عندهم أولا وبالذات اذا لم يوجد المانع وههنا موجود وهو التاء واحترز بكون  
التأنيث بالتاء عن التأنيث بالألف كجلبى وحمراء علمين لرجلين فيقال في جمعهما الحمراون والجلون  
بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا ويشترط أيضا أن يكون لمذكر فلا يجمع هذا الجمع زينب علما لامرأة  
وزيد كذلك وان كانا علمين لمذكرين يجمع هذا الجمع وأن يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علما للكلب  
وأن لا يكون مركبا تركيب اسناد كبرق نحره بفتح الراء أو مزج كمعد يكرب ويقال في جمعهما يجمع ذو في  
المذكروذات في المؤنث فتقول جاء ذوو برق نحره وذلك لأن المحكى لا يغير ومعدى كرب شبيه بالمحكى  
وأن يكون منكرأ أى يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو فلان ( تنبيه ) لا يجمع العلم باقيا على علميته فاذا  
أردت جمعه فنكره بأن تريد به شخصا مسمى بهذا الاسم وقد ألغى البدر الدمامنى مخاطبا لأهل الهند فقال

أيا علماء الهند لازال فضلكم \* مدى الدهر يمدو في منازل سعده  
ألم بكم شخص غريب لتحسنوا \* بارشاده عند السؤال لقصده  
وهاهو يسدى ماتعسر فهمه \* عليه تهدوه الى سبل رشد  
فيسأل مأمرا شرطم وجوده \* لحكم فلم ترض النجاة برده  
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلًا \* منعتم ثبوت الحكم الا بفقده  
وهذا لعمري في الغرابة غاية \* فهل من جواب تنعمون برده  
( وأجاب بعض الفضلاء كما في العطار بقوله )

أيا من على أفراس أفكاره غدا \* يصيد عزيز الشاردات يجده  
فهاك جوابا للسؤال موضحا \* يفوق فريد الدر في نظم عقده  
قد اشتطوا في مفرد علمية \* لجمع على نهج المثنى وحده  
فلما رأو تعريف ذاك محققا \* أبوا جمعه الا بآببات ضده  
ويدفع ذا الأشكال أن شيوعه \* لصحة جمع لاغنى عن وجوده  
وتعريفه شرط لاقدام حاذق \* عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ويشترط في الصفة الثلاث الأول فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة بتشديد اللام كما لا يجمع علامات التأنيث وهى  
التاء والتذكير وهى الصيغة ولا نحو حائض ولا نحو سابق صفة لفرس وأن تقبل التاء كضارب أو تدل على  
التفضيل كافضلون بخلاف جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران وأحمر وشذ قوله

فما وجدت نساء بنى تميم \* جلائل أسودين وأحمرين

وقوله منا الذى هو ما ان طر شار به \* والعاسون ومنا المرد والشيب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرًا كان أو أنثى بلاتاء وفعل بمعنى فاعل كعليم  
بمعنى عالم للمذكر وعليمة للمؤنث فيجمع هذا الجمع فيقال العالمون واعلم أن ما لم يكن علما ولا صفة لا يجمع

فتكون مرفوعة  
بالواو نيابة عن الضمة  
والمراد بجمع المذكر  
السالم اللفظ الدال على

هذا الجمع كرجل فلا يقال رجلون نعم ان صغرجاز فيقال الرجلون لأنه حينئذ صار صفة (قوله) بواو ونون في آخره) في ذكر النون نظرتأمل (قوله في حالة الرفع) الظاهر أنه متعلق بواو ونون (قوله) وباء ونون) في ذكر النون نظر كما تقدم (قوله) نحو جاء الزيدون) مثل به العلم ومثله جاء القائمون في الصفة (قوله) ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين) بكسر الدال في المثالين وذكرهما هنا استطرادي وسيأتي البحث عنهما في علمهما ان شاء الله تعالى (قوله) مرفوع بالواو) فيه التسامح المارفان مذهب المؤلف رحمه الله تعالى أن الاعراب معنوي والشارح يقول انه لفظي (قوله) والنون عوض عن التنوين) قال الرضى أما نون المثني والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وأنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع افادتهما هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتذكير ولا يسقط النون معها لأنها لا تكون وكذا أسقط التنوين للبناء في يازيد ولارجل بخلاف النون في نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لأنها ليست للتتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لأنها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الأخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح اه ولم يقل ان النون عوض عن التنوين فان المنزل منزلة الشيء غير عوض لذلك الشيء (قوله) والأسماء الخمسة) بالجر عطفًا على جمع المذكر السالم في قوله والمراد بجمع المذكر الخ قوله نحو جاء أبوك خبر مبتدأ محذوف تقديره والمراد بالأسماء الخمسة نحو الخ ويصح أن يكون الأسماء مرفوعا على الابتداء ونحو خبره وكلا الوجهين مردودا بمراد لفظ جاء ولفظي الكاف ومال في ذومال فان المراد بالأسماء المذكورة غير ماركب من نحو جاء أبوك فايراد جاء مضر اللهم الا ان كلنا نحذف المضاف بأن نقول في التقدير ومثال الأسماء الخمسة البحوثه هنا نحو جاء أو نقول والأسماء الخمسة هي أبواؤ نحو الخ في نحو جاء أبوك وأخوك الخ (قوله) بالواو) فيه التسامح السابق (قوله) نية عن الضمة) حال من الواو أي حال كون الواو نائبة عن الضمة أي الذي في الاسم المفرد (قوله) وكل) مبتدأ أول وقوله من جمع الى آخره بيان لكل وقوله له جار ومجرور خبر المبتدأ الثاني وهو قوله شروط والجملة خبر المبتدأ الأول (قوله) من المطولات) قد مضى على التطويل والله الحمد (قوله) وأما الألف) في اعرابه ما قدمناه فلا تغفل (قوله) في ثنية الأسماء) اعترض بأن الألف علامة في المثني لا في الثنية التي هي فعل الفاعل وهو ضم شيء الى شيء وأوجب عنه بأن كلامه من اطلاق المصدر واردة اسم المفعول كالحلق بمعنى الخلق واللفظ بمعنى المفوظ كما سلفنا في غير ما موضع فلاضافة الى الأسماء من اضافة البعض الى الكل فهي على معنى من أي في المثني من الأسماء أو من اضافة الصفة للموصوف أي في الأسماء المثناة وقوله الأسماء لا يعتز لها لأن غيرها لا يثنى كما أن خاصة كذلك (قوله) خاصة) بمعنى خصوصا فهو من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية ومنه قمت قائما أي قياما وهو منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخض ثنية الأسماء بكون الألف علامة لرفعها خصوصا بناء على ما هو المشهور من جواز حذف عامل المؤكد خلافا لابن مالك حيث قال

وحذف عامل المؤكد امتنع \* وفي سواه لدليل متسع

قال الشارح أطال الله بقاءه في شرح الألفية عند تعرضه لشرح هذا البيت ونازع الشارح ابن النازم والده في ذلك وأطال في بيان جواز حذف عامل المؤكد وقال ان ذلك مسموع في قوله أنت سيراسيروا ما أنت الاسيرا وضربا زيدا وغير ذلك فكل ذلك عاملة محذوف جواز او هو من المصدر المؤكد وقال ان الحذف لا ينافي التوكيد لأنه اذا جاز أن يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقرينة الأولى ونوزع في ذلك بما يطول ذكره وأيد الشاطبي كلام النازم وابن هشام كلام ابنه ورجحه كثيرون اه والنفس أميل الى مذهب ابنه

الجمية بواو ونون في آخره في حالة الرفع وباء ونون في حالي النصب والجر نحو جاء الزيدون ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين فالزيدون في قولك جاء الزيدون فاعل مرفوع بالواو والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والأسماء الخمسة نحو جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك وذومال فكل واحد منها فاعل مرفوع بالواو نية عن الضمة وكل من جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة له شروط تطلب من المطولات (وأما الألف فتكون علامة للرفع في ثنية الأسماء خاصة)

قال العلامة الشنواني لا يجوز أن يكون حالا انتهى (قوله المراد من تثنية الأسماء المثنى) قد تقدم فراجعه ان  
بشت (قوله والمراد منه) أي من المثنى الذي أراده المؤلف أي من تثنية الأسماء المراد منه المثنى (قوله مادل)  
أي اسم دل على اثنين مخرج مادل على أقل منهما كسكران ورمان أو أكثر كغلمان وصنوان ومخرج  
المثنى المسمى به علما كالبحرين لبلد أو اسم جنس ككلبتي الحداد فانه ملحق بالمثنى في اعرابه لامثنى حقيقة  
ثم اعلم أن هذا الحد ناقص فالتام أن يقول مادل على اثنين بما ذكره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فخرج  
نحو شفع لأنه لا ألف ولا نون رفعا ولا ياء ولا نون نصباً وجرا وخرج أيضاً اثنان فإنه لا يصح اسقاط الزائدة عنه  
فلا يقال اثنان وخرج القمران لأنه لا يعطف عليه مثله بل يعطف عليه مغايره نحو قمر وشمس وهو ما يغايره في  
الحروف ونحو قوله ﷺ اللهم أعز الإسلام بأحب العمرين إليك أي عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو  
ابن هشام فغلب من سبقت له السعادة وهو يغايره في الوزن يس (قوله بألف) منه ألف مافي قول بعضهم  
ملغزا \* أئانا عبيد الله في محن داره \* فأئانا مثنى أئان وهي الأئني من الحمر الأهلية لافعل مع مفعوله  
ومنه الألف المقدرة في نحو \* لقد قال عبد الله قولاً عرفته \* وقوله

لقد طاف عبد الله بالبيت سبعة \* وحج منى الناس الكرام الأفاضل

فبعبده الله في البيت مفتوح الدال تثنية عبد الله وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (قوله ونون) لاجابة  
الى ذكره كاعلمت (قوله أيضاً بألف ونون) اعلم أن شرط ما يثنى ثمانية شروط الأول الافراد فلا يثنى المثنى  
ولا المجموع على حده ولا الجمع المتناهي ولا الجمع المؤنث السالم الثاني الاعراب فلا يثنى المبني وأماذان وتان  
واللذان والثلاثان فصيح موضعاً للثنتين وليست من المثنى حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين وأما  
قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو يازيدان ولا  
رجلين لأن البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبني الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب  
تركيباً اسنادياً باتفاق ولا مزجياً على الأصح فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مسمى بهما أضيف إليهما  
ذوا أو ذواتا والجوزون تثنية المزجي قال بعضهم يقال معديكران وسيويهان وقال بعضهم يحذف عجز  
المختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيان كما يقال في جمعه سيون وأما العلم الاضافي فانما جزؤه الأول على  
الصحيح الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقياً على علميته بل ينكر ثم يثنى مقروناً بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون  
كالعوض من العلية وفيه جرى الغز السابق فيقال جاء الزيدان ويازيدان مثلاً ولهذا لا تثنى كنيات  
الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير كما مر الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للآب والأم والتعمرين  
للسمس والقمر والعمرين لعمر وعمر وفتغليب كما قدمناه السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مراد به  
حقيقته ومجازاً ومراد به معناه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم القلم أحد اللسانين  
فشاذ لأن اطلاق القلم على اللسان مجاز قيل ان الأصح الجواز قياساً على العطف ولوروده في واله آباءك إبراهيم  
واسماعيل واسحق أي على الاطلاق وقيل يجوز بقيد الاتفاق في المعنى الموجب للتسمية نحو الأحمران  
للذهب والزعفران السابع أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى  
فقالوا سيان لاسوا أن أي في القياس ولا ينافي محيئه شذوذاً وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو  
بملحق من المثنى نحو أجمع وجمعا فانهم استغنوا عن تثنيتهما بلفظ كلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة  
فانهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية الثامن أن يكون له تان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر وأما  
قولهم القمران فتغليب وقد تقدم ولا يفهم أن الشرط الخامس مع الشرط الثامن متحدان لأن الخامس  
بفرض وجود تان وهنا ليس كذلك وهذا كله أفاده في التصريح مع زيادة ونظمها بعضهم في بيتين وذيل  
الشيخ الأمير بيتاً في الآخر فقال شرط المثنى أن يكون معرباً \* ومفرداً منكراً ماركباً

المراد من تثنية الأسماء  
المثنى والمراد منه مادل  
على اثنين بألف ونون

موافقا في اللفظ والمعنى له \* مماثل لم يغن عنه غيره

ولم يكن كلا ولا بعضا ولا \* مستغرقا في النفي نلت الأمل

وقول الأمير ولا مستغرقا في النفي وذلك في قولك أحد فان ذلك لما أفاد الاستغراق لامعنى لتثنيته لوجود التعارض (قوله في حالة الرفع) متعلق بقوله بألف ونون (قوله وياء ونون) معطوف على قوله بألف ونون وقوله في حالتي النصب والجر متعلق بقوله ياء ونون (قوله نحو) خبر مبتدا محذوف تقديره وذلك نحو (قوله فالزيدان الخ) لم يتعرض للمثالين الأخيرين لأن عليهما في النصب والجر (قوله وعلامة رفعه الألف) فيه قصر صريح للانتصار بما ذهب اليه المصنف (قوله نيابة) حال من الواو أي حالة كونها نيابة عن الضمة (قوله والفرق الى آخره) لما كان الفرق بين المثني والجمع في حالتي النصب والجر على سؤال المبتدئ بينه الشارح أطال الله بقاءه اعانة على فهمه فيمكنني بمطالعة هذا الكتاب عن مطالعة غيره من الكتب ونظمت ما في الشرح فقلت والفرق بين المثني ثم ان جمعا \* في حالة النصب والجر كما علما فالخالد بن بفتح الدال اذ ثنيا \* والنون مكسورة بعد اذا رقا واجمه بالكسر في الدال افتحن نونه \* فخالدين اقرآن حالا كما رسما يارب صل على المختار من مضر \* محمد وعلى الآل كذا سلما (قوله مكسور مابعداها) المراد به النون وقد جاء ضمها بعد الألف وهو لغة كقوله

يا أبتا أرقى القذان \* فالنوم لآتألفه العينان

والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذذ وهو البرغوث وقد جاء فتحها بعد الياء وهو لغة أيضا كقوله على أحوذيين استقلت عشية \* فما هي الالهة وتقيب وبعد الألف كقوله أعرف منها الجيد والعينانا \* ومنخرين أشبها ظيبابا (قوله مفتوح مابعداها) قد تكسر شذوذ كقوله

عرفنا جعفرا وبني أبيه \* وأنكرنا زعانف آخرين

وماذا تبغى الشعراء مني \* وقد جاوزت حد الأربعين

وقوله هذا ما قاله ابن عقيل وأما ابن مالك فسوى بين فتح المثني وكسر المجموع حيث قال

ونون مجموع ومابه التحق \* فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ماثي والمملق به \* بعكس ذلك استعملوه فانتبه

وجعل ولده أن كسر نون المجموع ضرورة وتبعه في التوضيح ولم يتعرض شارحنا العلامة بقاءه بالسلامة في شرحه لذلك البيت (قوله عوض عن التنوين) ﴿ تنبيه ﴾ قيل لحقت النون والمثنى والمجموع عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الاضافة نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم تحذف أل وان كان التنوين يحذف معها نظرا الى التعويض بها عن الحركة وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة في نحو جاء في خليلان موسى وعيسى ومررت بينين كرام ودفع توهم الافراد في نحو جاء في هذان ومررت بالمهتدين وكسرت مع المثني على الأصل في التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ساكن ثم خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة اه شرح الألفية للشارح ونعيد الكلام بأبسط من هذا في النصب ان شاء الله تعالى (قوله وأما النون) اعرابه كاعراب قوله فأما الضمة فلا نعيده هنا (قوله اذا اتصل) اعلم أن اذا للجازم وان لغير الجازم وهي حرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه واتصل فعل ماض مبني على فتح في آخره واصله او اتصل قلبت الواو تاء ثم أدغمت في التاء وقوله ضمير الخ فاعل اتصل والجملة من الفعل والفاعل في محل جر باضافة اذا اليها وجواب اذا محذوف دل عليه ما قبلها أي اذا اتصل به الخ

في آخره في حالة الرفع  
وياء ونون في حالتي  
النصب والجر نحو جاء  
الزيدان ورأيت  
الزيدين ومررت  
بالزيدين فالزيدان في  
قولك جاء الزيدان  
فاعل مرفوع وعلامة  
رفع الألف نيابة عن  
الضمة والفرق بين  
المثني والجمع في حالتي  
النصب والجر أن الياء  
التي في المثني مفتوح  
ما قبلها مكسور  
مابعداها وفي الجمع  
مكسور ما قبلها مفتوح  
مابعداها والنون  
عوض عن التنوين  
في الاسم المفرد في كل  
من التثنية والجمع  
(وأما النون فتكون  
علامة للرفع في الفعل  
المضارع اذا اتصل به



فالنون تكون علامة لرفعها والجملة من المحذوف لا موضع لها من الاعراب على فهم الفقير وهي التي تنصب ادا  
وأشد بعضهم ملغزا في مسألة ان واذا فقال:

سلم على شيخ النحاة وقل له \* هذا سؤال من يحبه يعظم  
أنا ان شككت وجدته مني جازما \* واذا جزمت فاني لم أجزم

هذا سؤال غامض عن كلمتي \* شرط وان واذا مراد مكلم  
ان ان شككت بها فاني جازم \* واذا اذا أثبتتها لم أجزم

واذا لما قطع الكلام بفهمه \* بخلاف ان فافهم أخى وفهم

جوابه

(قوله ضمير ثنية) ان كانت الثنية بمعنى المثنى فيعترض من وجهين الاول أن الضمير لا يشمل ما كان حرفا في  
لغة اكلوني البراغيث والثاني أن المثنى لا يشمل نحو زيد وعمر ويضربان والجواب عن الأول أن المراد  
بالضمير مجرد التسمية فلا ينافي كونه حرفا في بعض المواضع لأنه في الأصل ضمير أول أنه لا يالي بحرفيته وعن  
الثاني المراد به ضمير المثنى في الغالب والمراد به ألف الاثنين (قوله يفعلان) بالتحانية أي اسما أو حرفا للغائبين  
تقول الزيدان يفعلان ويفعلان الزيدان (قوله وتفعلان) بالفوقانية اسما يصح للمخاطبين تقول أتما يازيدان  
تفعلان وللمخاطبتين تقول أتما ياهندان تفعلان وللغائبتين تقول الهندان تفعلان وتفعلان الهندان في  
استعماله حرفا (قوله أو ضمير جمع) أي واو جماعة كما مر البحث فيه ليشمل نحو زيد وعمر ووكبري ضربون  
(قوله نحو يفعلون) بالتحانية اسما أو حرفا تقول الزيدون يفعلون ويفعلون الزيدون (قوله وتفعلون)  
بالفوقانية اسما فقط وهو للمخاطبين تقول أتم تفعلون (قوله أو ضمير المؤنثة المخاطبة) هذا القيد لبيان  
الواقع اذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون متصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة يحترز عنه (قوله تفعلين) بالفوقانية  
لا غير ولا تكون الياء فيه الا اسما تقول أنت ياهند تضرين (قوله تسمى الأفعال الخمسة) قال ابن هشام في  
شرح الملححة الاحسن أن تعد ستة اه ويقال على قياسه تكون سبعة نظرا للغائبتين وقد تزيد المعاني  
على السبعة بالنظر الى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث وحاضر على غائب وبالعكس والى انقسام المؤنث الى  
حقيقي ومجازي وماتانيته باعتبار اللفظ وماتانيته بالتأويل نحو الكتابان تحيان على تأويلهما بالصحيفتين  
وتزيد الصيغ أيضا بالنظر الى كون الألف والواو واسمين أو حرفين على لغة اكلوني البراغيث التي منها  
\* وقد أسلماه مبعد وحميم \* (قوله بثبوت النون) عبر بالثبوت لمقابلته بالحذف فيما يأتي وتكون  
النون مكسورة بعد الألف على أصل التقاء الساكنين لأن الساكن اذا أريد تحريكه حركه بالكسر وانما  
كان أصلها ساكنا لأنها تنوين أي عوض عنه وربما ضمت وقد قرئ شاذا أتعدانني بضم النون الأولى  
وطعام ترزقانه بضم النون ونقل بعضهم أن بعض العرب يفتحها وأنه قرئ شذوذا أتعدانني بفتحها وتكون  
النون مفتوحة بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم ولثقل اجتماع الواو والكسرة والياء والكسرة  
وسايتي بقية البحث في الفصل ان شاء الله تعالى (قوله فتقول الزيدان يضربان) مثال لكون الألف اسما  
كما سيندكره الشارح ومثال اختلاف المعاني الذي لوحناه فيما مريضربان الزيدان بجعل الألف حرفا وأنت  
ياخالد وزيد يضربان بتغليب الغائب على المخاطب وأنت ياهند وزيد يضربان بتغليب الغائب المذكور على  
المخاطبة وهند وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء والنار يقتربان بتغليب المذكور على المؤنث  
المجازيين ويقومان زيد وهند بتغليب المذكور على المؤنث مع جعل الألف حرفا يقتربان الماء والنار بتغليب  
المذكور على المؤنث المجازيين مع الجعل المذكور وزيد وعمر يضربان بجعل الألف عائدا الى اثنين لا الى  
المثنى ويضربان زيد وعمر بجعل الألف حرفا وفاقله اثنان لامثنى وفاطمة وزيد يضربان بتغليب الغائب  
على الغائبة والماء والعسل يقتربان وهذا مثل زيد وعمر يضربان لكن هذا في المذكورين لغير العاقل  
ويقتربان الماء والعسل وهذا مثل يضربان زيد وعمر كالذي قبله وهذه ثلاثة عشر (قوله مرفوع بثبوت

ضمير ثنية) نحو يفعلان

وتفعلان (أو ضمير

جمع) نحو يفعلون

وتفعلون (أو ضمير

المؤنثة المخاطبة) نحو

تفعلن هذه الأوزان

تسمى الأفعال الخمسة

وتكون النون التي

في آخرها علامة على

رفعها فهي مرفوعة

بثبوت النون نيابة عن

الضمة فتقول الزيدان

يضربان فيضربان

مرفوع بثبوت

النون) أى مرفوع ومعلم بثبوت النون لكون الاعراب معنوا عند المؤلف (قوله وكذا أتما تضربان) أى مذكرا ومؤنثا فى الأول أتما يازيدان تضربان وفى الثانى أتما ياهندان تضربان ومثال اختلاف المعانى الذى لوحناه فيما مرالهندان تضربان وتضربان الهندان يجعل الألف حرفا على اللغة المتقدمة وأنت ياهند وزيد تضربان بتغليب المخاطبة على الغائب وأنت يارجل وزيد تضربان بتغليب المخاطب على الغائب وهند وزيد تضربان بتغليب الغائبة على الغائب والنار ان تقرران للغائبتين والتأنيث مجازى والماء والنار تقرران بتغليب الغائبة على الغائب وتأنيثه مجازى وتقومان زيد وهند بتغليب المؤنث على المذكور وجعل الألف حرفا وتقرران الناران للتأنيث المجازى ويجعل الألف حرفا وتقرران الماء والنار بتغليب المؤنث المجازى على المذكور ويجعل الألف حرفا وفاطمة ودعد تقومان وهولالتين لا المثنى وجهن ولظى تقرران وهومثل الأول الآن التأنيث هنا مجازى وفاطمة وزيد تقومان بتغليب الغائبة على الغائب والكتابان تحيان بتأويل الصحيفة أى الصحفتان والكتاب والقلم تحيان بتغليب ما يؤول بمؤنث بالتأويل المار على المذكور وتحيان الكتاب والقلم وهذا مثل الأول الآن هنا جعل الألف حرفا وهذه ثمانية عشر (قوله والزيدون يضربون) ومثال مالوحنا أولا يضربون الزيدون يجعل الواو حرفا وزيد وعمر ووخالد يضربون لجماعة لا للجمع وزيد وعمر وفاطمة يضربون بتغليب شخصين غائبين على غائبة زيد وفاطمة ودعد يضربون بتغليب الغائب على شخصين غائبتين ويضربون زيد وعمر ودعد يجعل الواو حرفا وتغليب المذكورين على مؤنث ويضربون زيد وفاطمة وحفصة بتغليب المذكور الواحد على مؤنثتين ويجعل الواو حرفا ويضربون زيد وعمر ووخالد يجعل الواو حرفا لجماعة لا للجمع وأنت والزيدان يضربون بتغليب المثنى الغائب على المخاطب وأنت ياعائشة وهند وزيد يضربون بتغليب الغائب على المخاطبة والغائبة وأنت ياعائشة وزيد وعمر و

النون نيابة عن الضمة وكذا أتما تضربان والزيدون يضربون وأتم تضربون وأنت تضربين فكل هذه الامثلة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون والألف فى الأول والثانى فاعل والواو فى الثالث والرابع فاعل والياء فى الخامس فاعل (وللنصب

يضربون بتغليب المذكورين على المخاطبة ويضربون زيد وعمر و وأنت ياعائشة بتغليب المثنى المذكورين الغائبين على المخاطبة وجعل الواو حرفا ويضربون الزيدان وأنت ياعائشة بتغليب المثنى المذكور على المخاطبة وجعل الواو حرفا وهذه ثلاثة عشر (قوله وأتم تضربون) مثال مالوحنا أولا أنت والزيدان تضربون بتغليب من خوطب على من غاب مذكرين وكان الغائب المثنى وأنت والهندان تضربون بتغليب من خوطب مذكرا على من غابتا وأنت وزيد وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على الغائب والغائبة وأنت يابكر وأنت ياهند وزيد تضربون بتغليب المخاطب على المخاطبة والغائب وأنت وزيد وعمر و تضربون بتغليب المخاطب على الغائبين وأنت وهند وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على اثنتين مؤنثتين فهذه سبعة (قوله وأنت) بكسر التاء تضربين ومنه أنت يانارتا جبين فهذه اثنتان فالجملة ثلاثة وخمسون فاذا نظر الى ما حذف فاعله صارت الجملة مائة وستة وانما ذكرت جميع ما مرلشدة احتياجا للمبتدى الى مثل هذا (قوله فكل هذه الأمثلة) أى الخمسة مرفوعة وكذا كل ما مثلنا أولا مرفوعة أيضا وأنت الخبر مع أن المبتدأ لفظة كل وهو مذكر نظرا الى المضاف اليه مع كون المضاف أهلا للحذف أى صالحه فالتأنيث مكتسب من المضاف اليه قال ابن مالك وربما أكسب ثان أولا \* تأنيثا ان كان لحذف موهلا

(قوله وعلامة رفعها ثبوت النون) أى النون الثابتة فهو من اضافة الصفة الى موصوفها (قوله والألف فى الأول والثانى فاعل) أشار به الى أنها اسم لاحرف وان كان تصيرها حرفا جزاء لأن الشارح لا ينظر لهما هو واقع قليلا على أنه قد يمتنع فى قولك يضربان الزيدان كون الزيدان فاعلا بل هو مبتدأ وهو على نية التقديم والتأخير ولعلنا نريد على هذا فى بابى الفاعل والبدل بما يشى الغليل ان شاء الله تعالى (قوله والواو فى الثالث والرابع) أى فى قوله يضربون وتضربون فاعل (قوله والياء فى الخامس) أى فى قوله تضربين فاعل (قوله وللنصب) أى من حيث هو لا بقيد كونه فى الفعل فقط أو فى الاسم فقط أو فيها لأنه على الأول اثنان وعلى الثانى أربعة وعلى الثالث ستة كإقدامنا وهو لغة الاستواء والاستقامة تقول فلان منتصب أى مستو مستقيم واصطلاحا على

القول بأن الاعراب لفظى نفس الفتحة وماناب عنها وعلى القول بأنه معنوى تغير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وتسمى نصباً لا تنصب الشفتين عند النطق به وهذا ظاهر في الفتحة والألف دون الكسرة والياء وحذف النون وهذا معطوف على قوله للرفع أربع علامات فهو من عطف الجمل (قوله خمس علامات) مبتدأ مؤخر خبره تقدم وهو قوله أولاً وللنصب والمراد متعلق الجار والمجرور (قوله الفتحة) هي وما عطف عليها بدل مفصل من مجمل ويجوز أن تكون خبراً مبتدأ محذوف أى منها الفتحة اهـ عبدالمعطى بفعل محذوف تقديره أقصد الفتحة ويجوز أن تكون مبتدأ خبرها محذوف أى منها الفتحة اهـ عبدالمعطى (قوله والألف) أى وقعت بعد فتحة ظاهرة لآحالة بخلاف الواو فإنها قد تقع بعد صفة مقدرة كما قدمنا هناك (قوله وحذف النون) هل وقع العلامة على النون المحذوفة أو حذف النون وعلى الثانى الماتن وعلى الأول العمريطى فى نظم هذا المتن حيث قال: للنصب خمس وهى فتحة ألف \* كسر وياء ثم نون تنحذف (قوله علامات النصب خمسة) الأولى خمس لأن أسماء الأعداد تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر قال تعالى ثلاث ليال لكن كلام الشارح مجرد اعن الإضافة يجوز ذلك (قوله أصلية) أى فلا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرهما فلذا قدمها (قوله وأربعة نائبة عنها) أما الألف فلائها تنشأ عنها اذا أشبعت فقامت مقامها ولذا نئى بها وثلت بالكسرة لأنها تنوب عنها فى جمع المؤنث السالم كما أن الفتحة تنوب عن الكسرة فى الاسم الذى لا ينصرف وربيع بالياء لأنها تنشأ عنها وختم بحذف النون لبعده المشابهة وانما كان نائبا عن الفتحة لأنه لما كان النون علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب (قوله وهى) أى الأربعة النائبة عنها الألف (قوله نحو رأيت الزيدىن والزيدىن) الأول مفتوح الدال لكونه مثنى والثانى مكسورها لكونه جمعا (قوله فأما الفتحة) الفاء فاء الفصيحة وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد على ما مر فى قول المؤلف فأما الضمة ولا يحتاج الى اعادته هنا فافهم ان كنت ذكيا والافاليلد لا يفيد التظويل ولوليت عليه التوراة والانجيل (قوله فى ثلاثة مواضع) فى حرف جر ثلاثة مجرور متعلق بتكون مضاف مواضع مضاف اليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله فى الاسم المفرد) بدل من ثلاثة مواضع بدل مفصل من مجمل أو بدل الشيء من الشيء نظرا اليه وما عطف عليه أو بدل البعض من الكل على ما قررنا لك (قوله وجمع التكسير) أى الجمع المكسر عن مفرده وقد تقدم الكلام عليه فى الرفع (قوله والفعل المضارع) أى سواء كان صحيح الآخر كيضرب أو معتله كيدعو ويغشى ويرمى الا أنه يقدر فى نحولن ترضى لامطلقا ونحولن يرمى ولن يدعى للمجهول فقط ويكتب بالياء وان كان الأصل فيه الواو بخلاف دعا وذلك لأن الواو وقعت رابعة ولم ينضم ما قبلها على ما بيناه فى زلال الأمثال (قوله اذا دخل عليه ناصب) لاحاجة اليه لأن الشيء لا ينصب الا بنصبه لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره فى نظائر هذا الموضوع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار وان كان الأولى ذكر مثل هذا فى أول الكلام فى قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع فى الاسم المفرد بأن يقول هناك والفعل المضارع اذا خلا عن ناصب أو جازم وفى آخره فى قوله وأما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر بأن يقول ثم اذا دخل عليه جازم لكنه فات الأولى وهو ذكره فى أول الكلام ثم اكتفى به فى نظائره (قوله ولم يتصل بآخره شيء) أى من نون التوكيد المباشر لفظا وتقديرا ومن نون النسوة ومن الألف والواو والياء وهذا القيد لم يذكره الشارح أبقاء الله بالسلامة اكتفاء بما ذكره المصنف وبما مر فى شرح قوله اذا لم يتصل فان الشارح ذكره هناك (قوله يعنى أن هذه المواضع) تبع فيه المصنف حيث جمعه باعتبار الأفراد الشخصية والافالألف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الاموضع واحد والياء لها موضعان لا ثلاثة لا يقال يحجب بالمراد بالجمع ما قابل الواحد لأننا نقول ان سلم ذلك فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولا يجرى ذلك الجواب فى الألف والكسرة

خمس علامات الفتحة  
والألف والكسرة  
والياء وحذف النون)  
علامات النصب  
خمس واحدة منها  
أصلية وهى الفتحة  
نحو رأيت زيدا  
وأربعة نائبة عنها  
وهى الألف نحو رأيت  
أباك والكسرة نحو  
رأيت الهندات والياء  
نحو رأيت الزيدىن  
والزيدىن وحذف  
النون نحو لن يضرىوا  
(فأما الفتحة فتكون  
علامة للنصب فى ثلاثة  
مواضع فى الاسم  
المفرد وجمع التكسير  
والفعل المضارع اذا  
دخل عليه ناصب  
ولم يتصل بآخره شيء)  
يعنى أن هذه المواضع

والخذف لما عرفت من أنه ليس لكل منها الاموضع واحد قاله في بعض الحواشي (قوله اذا نصب) يجوز في التاء الاسكان ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي عائد للموضع ويجوز أن تفتح على ارادة الخطاب على عادة المؤلفين ومفعوله محذوف تقديره اذا نصبها والأول أظهر ولكنه موقوف بالرواية ولعل الرواية أن يكون الأول (قوله بالفتحة) أي ولو مقدرة كفي الفتى ويحتمل (قوله فالاسم المفرد) ولا فرق فيه بين كونه مضافا أو غير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدرة للتعذر أو للنسبة منصرفا أو غير منصرف وذلك نحو يا قومنا أجيوا داعي الله وأكل الكمثرى موسى ورأيت غلامى واذا ابتلى إبراهيم ربه وشارحنا أشار الى مثال واحد وهو ما كان منصرفا ظاهر الاعراب غير مضاف (قوله نحو رأيت زيدا) ان أبقيناه على ظاهره فسد المعنى ولا بد من تأويل اما بأن يقال فمثال التي في الاسم المفرد نحو رأيت زيدا أو يقال فالاسم المفرد نحو زيد في رأيت زيدا (قوله فزيدا مفعول) زيدا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية (قوله بالفتحة) الباء ليست للتصوير بناء على ما ذهب اليه المؤلف من أن الاعراب معنوية كما تقدم في غير ما موضع ولعلنا نزيد في الفصل ان شاء الله تعالى (قوله وجمع التكسير) مبتدأ خبره قوله نحو رأيت الرجال ويعمم فيه بمثل ما قبله فتدبر (قوله نحو رأيت الرجال) يؤول فيه ما أول به قوله هناك نحو رأيت زيدا بأن قيل ومثال الضمة التي في جمع التكسير نحو رأيت الرجال أو وجمع التكسير نحو الرجال في رأيت الرجال (قوله والفعل المضارع) مبتدأ خبره قوله نحو لن أضرب (قوله نحو لن أضرب) فيه التأويل المذكور فتدبر (قوله فأضرب) مبتدأ لكونه امما حينئذ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله منصوب بـ) الباء حرف جر لن مجرور وهو حينئذ اسم على ارادة اللفظ وقد تقدم في صدر الكتاب (قوله وأما الألف) الواو حرف عطف وما بعده معطوف على قوله فأما الفتحة (قوله في الأسماء الخمسة) هو علم بالغلبة على الأمثلة التي ذكرها المصنف كما مر فلا تغفل (قوله نحو رأيت أباك الخ) أي وتلك الأسماء الخمسة المنصوبة بالفتحة لفظ أبي نحو رأيت أباك (قوله وما أشبه ذلك) ان قلت أي فائدة في هذا العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيز نحو المقتضى لعدم الانحصار في المذكورين وليس فيه تعيين المعطوف كاللدى قبله ليفيد زيادة على ما أفاده نحو قلت فائدة الاتيان به بيان عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر لأنه بقي لها ثلاثة أسماء من الأسماء الخمسة وأما وقوع المعطوف عليه في حيز نحو فلا يفيد ذلك لأنه يحتمل أن يكون تنظيرا أي نحو رأيت أباك أو ضربت أباك أو علمت أباك ولا يخفى أنه أتى بنحو في جميع المثل ولك أن تقول جعل قوله نحو رأيت أباك وأخاك من باب الكناية عن رأيت أباك وأخاك فيكون المقصود هو المجرور وقد شاع مثل هذا منه قولهم مثلك لا يدخل ومثلك يجرود أي أنت لا تبخل وأنت تجود وهذا كلام حسن ولدقته لا يناسب ما هنا فالجواب الأول أحسن (قوله تكون حالة النصب) لاحاجة الى هذا فإنه حال رفعه يحكم بأن نصبه بالألف وأيضا لا يتأتى النصب الا في حالة كونه منصوبا وقد عرفت الجواب فيما مر آتفا عند قول المصنف رحمه الله تعالى اذ دخل عليه ناصب ويمكن أن يقال ان ذلك لبيان الواقع مع قصد الاظهار للمبتدى فتدبر (قوله نيابة عن الفتحة) حال من الألف أي حال كون الألف نائبة عن الفتحة (قوله نحو رأيت أباك) لا يلزم أن تكون مضافة الى الكاف الدالة للخطاب فإنه يجوز أن تضاف الى غيره فتقرأ يا أبانا (قوله وما أشبه ذلك) فيه ما تقدم (قوله وهي حماك وفاك) الأولى الاتيان بضمير المذكر فيقول وهو وهذه العبارة أولى من عبارة الشيخ خالد في شرح هذا الموضع بقوله مبينا لما من نحو رأيت أباك وأخاك لأنه لا فائدة في إعادة نحو هنا وان أجب عنه محشيه ﴿ تنبيه ﴾ لا يحكم في أن أباه من قول الشاعر

ان أباه وأبا أباه \* قد بلغا في المجد غايتاه

انه منصوب بالألف كما هو ظاهر لأن لغة الشاعر قصر الأسماء الخمسة ولم أر من ننبه عليه (قوله أيضا وهي حماك وفاك وذا مال) أي من رأيت حماك فخماك وما بعده خبر هي مرفوعة وعلامة رفعها ضمة مقدرة على الألف

الثلاثة اذا نصبت تكون منصوبة بالفتحة فالاسم المفرد نحو رأيت زيدا فزيدا مفعول منصوب بالفتحة وجمع التكسير نحو رأيت الرجال والفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب نحو لن أضرب فأضرب فعل مضارع منصوب بـ ( وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك) يعني أن الأسماء الخمسة تكون في حالة النصب منصوبة بالألف نيابة عن الفتحة نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك وهي حماك وفاك وذا مال

منع من ظهورها التعذر للحكاية أو هي لفظ حماك الى آخره (قوله فكلمها) أى الثلاثة التى هي قوله حماك أو هي مع ما مر وهو أظهر (قوله نيابة) حال من الالف أى نائبة عن الفتحة لأنهم فى الأسماء الخمسة (قوله) وأما الكسرة) الواو حرف عطف أما الكسرة معطوف على قوله فأما الضمة خلافا لعبد المعطى حيث جعلها للاستثاف (قوله فتكون) بالتأنيث أى الكسرة (قوله فى جمع الخ) جار ومجرور متعلق بتكون والسالم نعت لجمع أو للمؤنث على ما قدمنا أولا وجمع المؤنث السالم مرتعيفه (قوله نحو خلق الله السموات) أى وذلك نحو أو أقصد نحو أو نظرت الى نحو الى غير ذلك من أوجه اعراب نحو وهذا لا يخفى (قوله واعرابه) أى اعراب قوله تعالى خلق الله السموات فى الأمير فى حاشية الشذور أى تطبيقه على القواعد العربية كما فى الفيشى ونص عليه الدمامى على المغنى ومواد الأزهرية ومن فساد الزمان أنى قررت حال اقراى الشيخ خالد على الآجرومية سنة أربع وسبعين بعد المائة والالف أن الاعراب يطلق على التطبيق المذكور وأنه هو المراد فى نحو أعرب جاء زيد فينصب على المركب ليس الا فسمعه بعض أهل الأزهر فاستغربه وشد على التكثير فيه وصار يتحدث به فى المجالس حتى بلغنى وأعجب منه أن بعض كبار المشايخ الرؤساء فى الأزهر أنكروه أيضا حين عرضت عليه الواقعة فلما الله وأنا ليه راجعون ثم لما عرضت المسألة على غير واحد من العارفين واقفى فله الحمد اه رحمه الله (قوله خلق فعل ماض) خلق مبتدأ على ارادة اللفظ وفعل خبره وماض صفة لفعل والجملة من مبتدأ والخبر فى محل رفع خبر قوله واعرابه فان قيل حيث جعلنا خلق هنا مبتدأ حكما بأنه اسم والاخبار بأنه فعل لا يساعده لأن الخبر المألوف عين المبتدأ والاخبار عنه بأنه فعل قديفيد الخالفة والمغايرة أوجب بأن قولنا خلق فعل ماض صدق عليه لفظ خلق من الأفراد الواقعة فى غير هذا التركيب من قوله تعالى خلق الله السموات لا خلق الواقعة فى كلام شارحنا هنا فانها اسم لارادة الكلمة فليتأمل ذلك وقد سبق السؤال والجواب لمثل هذا فى صدر الكتاب عند كلام المؤلف وهى من فليتنظر هناك (قوله فاعله) أى من جهة الاعراب فان الخالق الفاعل الموجد هو الله تعالى لالفظ الجلالة فليفتطن (قوله والسموات) بكسر التاء مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها حكاية اللفظ (قوله والسموات مفعول به) أى عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمد بن زنجشى وأبى عمرو ابن الحاجب وصوبه الموضح فى المغنى ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاد وان كان ذاتا لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعا اه وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال فى أسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذى كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذى لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضاً والله أوجده وخلصه من عدم فكان المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور الداهيون الى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أولها أنا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى الابدليل منفصل وللعالم مغاير للجهول فاذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما أنه موصوف بخالقية العالم وثالثها أن نقول العالم ممكن فلم يوجد إلا أن الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان إيجاد العالم واحداً نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لأن الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لأنه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفى للصانع قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل اه تصریح (قوله منصوب بالكسرة) انما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم فى حمل نصبه على جره وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذف لاهه ومنه قول بعض العرب سمعت لغاتهم بفتح التاء

فكلمها منصوبة بالالف نيابة عن الفتحة (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب فى جمع المؤنث السالم) نحو خلق الله السموات واعرابه خلق فعل ماض ولفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والسموات مفعول به منصوب بالكسرة

حكاك الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاك ابن سيدة هذا اذالم ترداليه في الجمع وأما اذا ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أو سنهات بالكسراه أشموني والتصريح (قوله نيابة عن الفتحة) أشار به الى أن كسرة هذا الجمع كسرة اعراب وذهب الاخفش والمبرد الى أن كسرة هذا الجمع حالة النصب كسرة بناء كما قال في فتحة ما لا ينصرف حالة الجر وذهب الجمهور الى أنها حركة اعراب كذا في شرح التسهيل اه عبد المعطى (قوله لأنه) أى لأن لفظ السموات (قوله سالم) نعت جمع ويجوز قراءته بالرفع على الأصل وبالجر للجروار ويجوز أن يكون نعتا مؤنثا وعليه فلا يجوز غير الجر (قوله وأما الياء) معطوف على قوله فأما الفتحة (قوله فتكون) بالفوقية ضميره عائد للياء (قوله في الثانية) أى المثني كما عرفت فيما ذكرنا فلا تغفل (قوله والجمع) يعنى جمع المذكر السالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثني فاذا ذكر الجمع مع المثني انصرف الى جمع المذكر السالم لأنه أخوه في الاعراب بالحروف اه شيخ خالده في شرح هذا المتن (قوله نحو) أى وذلك نحو أو أعنى نحو بالرفع والنصب (قوله فالأول) يعنى قوله رأيت الزيد بن منصوب بالياء (قوله الفتوح ما قبلها) المفتوح يقرأ بالجر نعتا على قوله بالياء وما نائب فاعل للفتوح وقبلها ظرف وهو صلة ما ان جعلناها بمعنى الذى وان جعلناها بمعنى شئ فالظرف نعت لما قام معرفة على الأول نكرة على الثانى وترك فتح ما قبل الياء في المثني ابقاء على الحركة الثابتة في الرفع مع عدم الثقل وإشارة الى أن الياء منقلبة عن الألف وأما تعليل الشيخ خالده في التصريح بأن بالنون في المثني كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء فيرد بوجهين الأول اجتماع الكسرتين غير موجود في حالة الاضافة والثاني أنه غير موجود أيضا بلغة من فتح نون المثني ومن ضمها فليتامل (قوله المكسور ما بعدها) هذا غير لازم وكان حقه حذف هذه العبارة لأنه اذا أضيف لم يبق لما بعد الياء كسرة كما راذالنون محذوفة لدى الاضافة تقول رأيت غلامى زيدو يمكن الجواب عن الشارح بأنه أجرى على هذا المثال أى المكسور ما بعدها في هذا المثال وما يشابهه فلا اعتراض عليه (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه مثنى (قوله والثاني) معطوف على قوله فالأول يعنى في قوله والزيد بن مثال لجمع المذكر السالم (قوله منصوب بالياء المكسور ما قبلها) اعرابه كالذى تقدم في المثني وانما كسر ما قبل الياء ولم يضم لأن الضم قبل ياء الجمع ثقيل لو أقيمت الياء ولا تنبسط الرفع بغيره لو قبلت الياء لضممة ما قبلها واوامع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحروف فارتفع التباس المجموع بالمثني بسبب كسرة ما قبل الياء للمجموع ان حذف نوناهما بالاضافة اه رضى فان قيل قد لا توجد الكسرة في نحو مصطفىين أوجب بأن الكلام هنا على الأصل فأصل مصطفىين مصطفىين قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف والياء فحذف الألف لذلك فصار مصطفىين (قوله المفتوح ما بعدها) تقدم الاعتراض عليه والجواب عنه فلا تغفل (قوله نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم أى لأنه جمع المذكر السالم (قوله أيضا) (تنبيه) أيضا من أض اذا رجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يحذف وجوبا سماعا ويجوز كونه حال حذف عاملها صاحبها وقد يقع بين العامل ومعموله كيقوم زيدو يقوم أيضا عمرو أى أرجع الى الاخبار عنك بذكر قيام عمرو رجوعا أو أخبر بما تقدم من قيام زيد حال كونى راجعا الى الاخبار عنك بقيام عمرو ووقد لا يقع كما في قولك قام زيد وقام بكر أيضا أى أرجع الى الاخبار عنك بقيام بكر رجوعا فعلم أنها لا تستعمل الامع شيئين ولو تقدير بخلاف جاء زيد أيضا وبينهما توافق في العامل بخلاف جاء ومات أيضا ويمكن استقلال كل منهما بالعامل بخلاف اختصم زيدو عمرو أيضا قاله ابن حجر في شرح المنهاج في آخرباب الوقف بالمعنى فعمل أن قول الشارح هنا أيضا مفعول مطلق أو حال والعامل قوله نيابة عن الفتحة أى أرجع الى الاخبار بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة رجوعا أو حال كونى راجعا الى الاخبار عنك بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة (قوله عوض عن التنوين فيهما) قد وعدت في الرفع أن أبسط الكلام

نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (وأما الياء فتكون علامة للنصب في الثانية والجمع) نحو رأيت الزيد بن والزيد بن فالأول منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة والثاني منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة أيضا والنون عوض عن التنوين فيهما



في النون ههنا فذكرت وفاء بالهداء علم أن النون في جمع المذكر جى بهالدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده وقيل لرفع توهم الاضافة في مررت بينين كرام وورفع توهم الافراد في نحو المهدين وحمل مالا توهم فيه على ما فيه توهم وقيل عوض عن حركة المفرد ورد بأن الواو والياء نائبتا عنها وقيل عوض عن التنوين في الاسم المفرد لأن الحركة عوض عنها الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شيء فجاء بالنون عوضا عن التنوين وعليه ما قاله شارحنا بقاء الله بالسلامة في مواضع من هذا الكتاب ورد بأن النون جى بهافي المثني الذي لا تنوين في مفرده لكونه غير منصرف نحو أحمدان فان مفرده أحمد بلا تنوين وقيل عوض عن الحركة والتنوين معافي الاسم المفرد وجري عليه لسان العربين ورد بأنها اذا لم تكن عوضا عن أحدهما فأولى هما معا وأيضا قد ثبت النون في الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان وقفاهذا الخلاف مما لا طائل تحته اه عباد على الشذور بزيادة يسيرة وتغيير (قوله فيهما) أى في المثني والجمع (قوله وأما حذف النون) معطوف على قوله فأما الفتحة وهذا لا يكون في الأسماء كما لا يكون سابقا في الأفعال بخلاف الفتحة فانها في الأسماء والأفعال (قوله فيكون) بالتحية لأنه عائد لقوله حذف النون لا للنون (قوله في الأفعال) المراد بها الأمثلة الخمسة ولذا وصفها بقوله التي الخوفي أكثر نسخ المتن اثبات الخمسة فيه وهو غير أولى ولعله من زيادة النسخ اذا لوصف يغنى عنه (قوله والتي رفعها بثبات النون) التي اسم موصول نعت للأفعال وورفع مبتدأ مرفوع بالابتداء مضاف وهامضاف اليه عائد لثابتات الباء جارة وثبتت مجرور بالباء مضاف والنون مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بكائن أو استقر خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر لا موضع لها من الاعراب صلة الموصول وهو التي (قوله نيابة) حال من حذف النون (قوله في الأفعال الخمسة) الأولى الأمثلة الخمسة لأن المرفوع بالنون لا ينحصر في الخمسة بل زاد على المائة كما قدمنا لك (قوله نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به ألف الاثنين (قوله ولن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به واو الجماعة (قوله ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة (قوله منصوب) أى بلى (قوله وعلامة نصبه) ذكر الضمير لكونه عائدا الى كل (قوله والألف فاعل) أى في مثل هذا التركيب وأشار به الى أنها اسم وأما في قولك يضربان الزيدان فالألف حرف كما قدمنا (قوله في الأول والثاني) أى في لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله في الثالث والرابع) أى في لفظ لن يفعلوا ولن تفعلوا (قوله في الخامس) أى في قوله لن تفعلوا (قوله وللخفض) خبر مقدم وثلاث مبتدأ مؤخر وقدم علامات الخفض على علامات الجزم لأنها من خصائص الأسماء ومعلوم أن الاسم أشرف من الفعل فما اختص بالاسم ينبغي أن يقدم على ما اختص بالأفعال تقدما للأشرف على غيره وفي بعض الحواشي أن اللام بمعنى على وهو غير أولى والأولى أن اللام بمعنى الملك أعنى الاختصاص وان أجيب عنه بأنه نظر الى لفظ علامات لأن المراد من كلام المتن أن الثلاثة التي ارتكبتها المصنف مختصة للخفض فلي تأمل والخفض لغة الخضوع والتذلل وما أحسن قول البوصيري في مدح خير البرية

خفضت كل مقام بالاضافة اذ \* نوديت بالرفع مثل المفرد العلم

واصطلاحا على القول بأنه لفظى هو نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى القول بأنه معنى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وسمى خفضا لانخفاض الشفة السفلى عند النطق به (قوله أصلية) ولكونها أصلا لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذر (قوله وهي الكسرة) وهي من ألقاب البناء والخفض من ألقاب الاعراب وسمى كسر الانكسار الشفة السفلى عند النطق به ولكونها أصلا قد منها اذ تقديم الأصل على الفرع واقع طبعاً فقدم وضع (قوله نحو مررت بزيد) مامثل به الاسم المفرد والمنصرف (قوله واثنان نائبان عنها) أما الياء فلا تنهاتنشا عن الكسرة عند اشباعها لأن المكسور اذا أشبع يتولد منه الياء فقامت مقامها ولذا ثنى بها لكونها بابتها وأما الفتحة فلا تن الكسرة نابت عنها في جمع المؤنث السالم فتعارضتا في نيابة كل عن الأخرى ولذا ثلث بها واثنان مبتدأ والمسوغ لكونه نكرة (١) وناثبان خبره وهما في عنها عائدة الى الكسرة

(وأما حذف النون) فيكون علامة للنصب في الأفعال التي رفعها بثبات النون (يعنى أن حذف النون يكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأفعال الخمسة نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلوا فكل واحد من هذه الأمثلة منصوب وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة والألف فاعل في الأول والثاني والواو فاعل في الثالث والرابع والياء فاعل في الخامس (وللخفض ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة) علامات الخفض ثلاثة واحدة منها أصلية وهي الكسرة نحو مررت بزيد واثنان نائبان عنها وهي الياء نحو مررت بأخي

(١) لم يذكر المحشى المسوغ



(قوله والزيد والزيد) فالأول بفتح الدال للمثنى والثاني بكسر هاء الجمع المذكر السالم (قوله فأما الكسرة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وتقدم معنى الثلاثة في الرفع فلا نعيدها هنا (قوله للخفض) اللام بمعنى على كافي عبد المعطى وقد مر (قوله في ثلاثة مواضع) جار ومجرور متعلق بتكون ثلاثة مضاف مواضع مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله في الاسم المفرد) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل (قوله المنصرف) أى حقيقة أو حكماً والأول كزيد والثاني هو ما لا ينصرف إذا أضيف أو اقترن بأل بناء على أنه باق على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم البرد والسيرافي وابن السراج إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً أي زالت منه علة أو لم تزل قيل وهو الأقوى فحائل هذا إما أن يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر في مثل الاحمد ومساجدكم لوجود أل أو الإضافة ويحتمل أن يقول الصرف هو الجرب بالكسرة وسيأتي كلام الشارح أطال الله بقاءه وتعرض لبسط كلامه هناك إن شاء الله تعالى قال العلامة الأشموني واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم وإن بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم اه ومراده بزوال أحد علتيه العلمية فيما مثل به (قوله وجمع التكسير المنصرف) التكسير مضاف إليه والمنصرف نعت لجمع واحترزنا بالمنصرف عن غير المنصرف كمساجد ودراهم فإنه يحذف بالفتحة ولم يقل في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرف لزيادة الإيضاح للبدي ولأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعها وأن هذا من باب التغليب أى تغليب المفرد على الجمع أو عكسه اه عبد المعطى (قوله وجمع المؤنث السالم) ولا يكون إلا منصرفاً ولذا لم يقيد المنصرف رحمه الله تعالى المؤنث السالم بالمنصرف كما فعل فيما قبله قال العطار لا يصح تقييده بذلك لما علمت في مبحث التنوين أن تنوينه للمقابلة لا للتكمين والصرف هو تنوين التكمين (قوله فالاسم المفرد) الأولى أن يقول فالاسم المفرد المنصرف إذا لداعي إلى حذفه هنا وصرفه هنا حقيقة كما مثل به الشارح أو حكماً فدخل غير المنصرف مضافاً نحو اعتكفت في مساجدكم أو مقرونا بأل نحو وأتم عاكفون في المساجد ولا فرق بين أن يكون الأعراب فيه ظاهراً أو مقدرًا أو مقدرًا للتعذر أو للثقل أو للنسبة نحو مررت بالقاضي وغلami والشارح مثل للأولين (قوله مررت بزيد والفتى) الأول مثال لظاهر الأعراب والثاني لمقدره (قوله وجمع التكسير) الأولى أن يقول وجمع التكسير المنصرف إذا لداعي إلى حذفه هنا وصرفه هنا حقيقة كما مثل به الشارح أو حكماً فدخل غير المنصرف مضافاً نحو اعتكفت في مساجدكم أو مقرونا بأل نحو وأتم عاكفون في المساجد ولا فرق بين أن يكون الأعراب فيه ظاهراً أو مقدرًا أو مقدرًا للتعذر أو للثقل أو للنسبة نحو مررت بالجوارى ودخلت في يوتى والشارح مثل للأولين (قوله نحو مررت بالرجال والأسارى والهنود) الأول مثال لظاهر الأعراب مع كونه مذكراً والثاني للمقدر مع كونه مذكراً أيضاً وتقديره للتعذر والثالث لظاهره مع كونه مؤنثاً ومعنى الأسارى تقدم مبسوطاً في الرفع فليراجع (قوله وجمع المؤنث السالم) ما لم يكن علماً فإذا كان علماً جاز فيه الصرف وهو التنوين وعدمه نحو عرفات وهو علم لموضع معروف وأذرعات وهى قرية من قرى الشام واختلف العرب في كيفية أعراب هذا النوع المسمى به على ثلاثة فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لأنه في الأصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه أعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويحذفه بالفتحة مراعاة للتسمية فالأول راعى الجمعية فقط والأخير راعى التسمية فقط والمتوسط بين الأمرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه اه عبد المعطى وأبو النجاشي قد روى بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس تنورتها من أذرعات وأهلها \* يثرب أدنى دارها نظر على ومعنى تنورتها نظرت إلى نارها بقلبي وأدنى مبتدأ ونظر خبره (تنبيه) محل جواز الأوجه الثلاثة في هندات إذا كان علماً لمؤنث فما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من أنه لا فرق حيث مثل له بهندات علم رجل

والزيد والزيد  
والفتحة نحو مررت  
بإبراهيم (فأما الكسرة  
فتكون علامة  
للخفض في ثلاثة  
مواضع في الاسم  
المفرد المنصرف وجمع  
التكسير المنصرف  
وجمع المؤنث السالم)  
فالاسم المفرد نحو  
مررت بزيد والفتى  
وجمع التكسير نحو  
مررت بالرجال والأسارى  
والهنود وجمع المؤنث  
السالم

أوامرأة محل نظر كما قاله الشنواني ويس على الفا كهي ( قوله نحو مررت بالهندات ) أى باقيا على علميته كما قدمنا لكن لما كان الشارح مثل به مصحوبا بأل لا جرم أنه لافرق بين جعله علما أو كونه باقيا على علميته ( قوله والمنصرف معناه الذى يقبل الصرف ) أى التنوين كما بينه الشارح فيما بعد واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن ولا متمكن ولا أمكن فالأول المنصرف والثاني غير المنصرف والثالث المبني ومعنى المتمكن أنه عار عن شبه الحرف ومعنى أمكن الزيادة في التمكين وهو العارى عن شبه الفعل وعلامته أن يحجر بالكسرة مطلقا ويدخله التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمككه قال الشنواني اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن فانه اسم تفضيل من التمكين وبناءه شاذ ورد بأنه مسموع من كلامهم مكن مكانة والبناء قياس جار على القاعدة ولاشذوذ فيه اهـ ( قوله والصرف هو التنوين ) أى عند المحققين وقيل الصرف هو الجر والتنوين وعلى الأول قول ابن مالك

الصرف تنوين أتى مبينا \* معنى به يكون الاسم أمكنا

واختلف في اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهو الصوت لأن في آخره التنوين وهو صوت قال النابغة \* له صريف صريف القعوب بالسند \* أى صوت صوت البكرة بفتح الكاف بالجل والقعو خشبتا البكرة وبكرة البئر التى يستقى عليها والمسد الجل وقيل من الانصراف أى الجريان في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل الى أصله وقيل من الصرف وهو الفضل لأن له فضلا على ما لا ينصرف ( قوله وللأسماء ) جار ومجرور خبر مقدم ومبتدؤه قوله علامات والى اسم موصول نعت للأسماء وجملة تقبل التنوين صلته ( قوله تطلب من المطولات ) تتكفل بتطويل ما ذكره ان شاء الله تعالى ( قوله وأما الياء ) أمحرف شرط وتفصيل والياء مبتدأ والجملة بعده خبره وعلامة أى أمانة وهو خبر تكون على ما تقدم ( قوله مواضع ) بالفتح لأنه غير منصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع ( قوله في الأسماء الخمسة والثنية والجمع ) مر الكلام على الثلاثة في الرفع والنصب فلا نعيده هنا ( تنبيه ) تقدير الاعراب للتعذر أو للاستئصال كما يكون في المعرب بالحركات كما ذكره الشيخ في باب الاعراب يكون في المعرب بالحروف أيضا مثال التقدير للاستئصال في جميع الأحوال جاءني أبو الحسن ورأيت أبا الحسن ومررت بأبي الحسن وجاءني صالحو القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم وجاءني صالحا القوم اهـ شنوانى وضابطه أنه اذا كان الاعراب بالحروف وافقه ما قبله ولا قسا كفا بواو الحسن اعرابه بالواو وافقه ما قبله وهو الضمة فخرج مالم يوافقه ما قبله نحو جاءني مصطفىو القوم والمثنى الغير المرفوع فلا يحذف الواو في الأولى ولا الياء في الثانى لعدم ما يدل عليهما وأما المثنى المرفوع فيحذف منه حرف الاعراب لدلالة الفتحة عليه ويكون اعرابه مقدر او يدخل في الضابط المتقدم ( قوله ان هذه المواضع ) هذه اسم ان والمواضع بالنصب امانعت واما عطف بيان قال في المعنى في بحث آل تنبيه قال ابن عصفور أجازوا في نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه اذا قدر بيانا قدرت آل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول آل والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت آل فيه للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المهود بيتنا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيويه اهـ ( قوله علامة على الخفض ) فيه اشارة الى أن كلام المؤلف رحمه الله تعالى فتكون علامة للخفض أن اللام بمعنى على وهو ما قال أبو النجبا وعبد المعطى وقد وجهناه فيما مر عند قول المؤلف وللخفض ثلاث علامات فلتراجع ( قوله نيابة ) حال من الياء أى حال كون الياء نائبة عن الكسرة ( قوله فالأسماء الخمسة نحو الخ ) هذا الكلام غير ظاهر الا أن يقال ان في هذا حذفاً بأن يقال فتعال الياء في الأسماء

نحو مررت بالهندات والمنصرف معناه الذى يقبل الصرف والصرف هو التنوين وللأسماء التى تقبل التنوين أو لا تقبله علامات تعرف بها تطلب من المطولات ( وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع في الأسماء الخمسة والثنية والجمع ) يعنى أن هذه المواضع الثلاثة تكون الياء فيها علامة على الخفض نيابة عن الكسرة فالأسماء الخمسة نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال فكلها

الجمسة نحو الخ (قوله محرورة) أنه مع كون المبتدأ لفظ كل لا كسابه من المضاف اليه التانيث (قوله والثنية) أي مطلقا مذكرا كما مثل به أو مؤنثا نحو مررت بالهين وهو مبتدأ وقوله بعد نحو مررت خبره (قوله بمعنى المثني) أي فيه اطلاق المصدر واردة اسم المفعول كما مر غير مرة (قوله فالزيدين) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله المكسور ما بعدها) أي فيما مثل به وإنما قلنا ذلك لأنه لا يلزم أن يكون ما بعدها موجودا أبدا بدليل سقوطه عند الاضافة نحو نظرت الى عيني رجل (قوله والنون عوض عن التنوين) قد تقدم الكلام على ذلك في مواطن كثيرة (قوله والجمع) مبتدأ خبره قوله نحو (قوله فالزيدين) بكسر الدال مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مر (قوله المفتوح ما بعدها) هذا غير لازم وقد قدمنا (قوله وأما الفتحة) أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد والفتحة مبتدأ وقوله فتكون الفاء واقعة في جواب أما تكون فعل مضارع ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي عائد للفتحة وعلامة خبر تكون والجملة خبر المبتدأ وهو قوله الفتحة (قوله للخفض) اللام بمعنى على كما تقدم هناك (قوله في الاسم الذي لا ينصرف) أي لا ينون مطلقا أي مفردا كان أو جمع تكسير (قوله) إنما يعرف خفضه (ان قيل لاجابة اليه لأن الشيء لا يكون مرفوعا لالعامالرفع ولا يكون منصوبا لالعامالنصب ولا يكون مخفوضا لالعامالخفض فكان هذا الكلام لافائدة فيه أجيب بأن دعوى عدم الفائدة فيه غير مسلم اذ المبتدأ لما رأى الاسم الغير المنصرف مفتوحا في الحالتين النصب والجر قد تشابه عليه حاله فبادر لتدارك فهمه ليرتقى الى درجة العلم فقال إنما يعرف خفضه لديه اذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة (قوله بالفتحة) متعلق ببعض (قوله نيابة) حال من الفتحة أي حال كون الفتحة نائبة عن الكسرة (قوله بأحمد) وهو علم مع كونه على وزن ما يخص بالفعل وهو أفل (قوله وإبراهيم) وهو علم مع كونه أعجميا لأن غالب أسماء الأنبياء أعجمية وللعطار نظم في بيان أسماء الأنبياء والملائكة وأسماء الشهور نذكره هنا قال:

وكل أسماء النبيين العلا \* في عجمة لها انتظام وولا  
واستثن منها أربعا ستسرد \* هود شعيب صالح محمد  
أسماءهم مصروفة ومثلها \* لوط ونوح ثم شيث كلها  
وذا للفقد علة في الأول \* وقد شرط عجمة فيمن ولي  
واستثن من أسماء أملاك السما \* رضوان ثم مالك المعظما  
ومنكرا ثم نكيرا للعرب \* أسماءهم منسوبة نلت الأرب  
واحكم لرضوان بمنع الصرف \* حكم الجميع والثلاثة أصرف  
لكنه بعلة الزيادة \* مع علم وفي السوى بالعجمة  
واصرف لأسماء الشهور ما عدا \* شعبان ثم رمضان الصاعدا  
كمثل رضوان وفي جمادى \* لألف التانيث ع المرادا  
ورجب مع صفران عينا \* فامنعهما الصرف والانونا  
والمنع فيهما أتى بالعدل \* مع علمية فحز للفضل

(قوله فكل منهما) أي من قوله أحمد وإبراهيم (قوله مجرور بالباء) أي مجرور بالباء في الأول وبالتبعية في الثاني اذ العطف على المجرور بحرف مجرور بذلك الحرف أيضا على طريقة التبعية (قوله اسم لا ينصرف) المانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل في الأول والعلمية والعجمة في الثاني كما تقدم (قوله لأن الصرف هو التنوين) تعليل لكون قوله لا ينصرف مفسرا بكونه لا ينون وقد تقدم الكلام عليه (قوله والاسم الذي لا ينصرف) الاسم مبتدأ والذي اسم موصول نعت له وجملة لا ينصرف صلة الموصول وخبره

محرورة بالياء نيابة عن  
الكسرة والثنية بمعنى  
المثني نحو مررت  
بالزيدين فالزيدون  
مجرور بالياء وعلامة  
الجر فيه الياء المفتوح  
ما قبلها المكسور  
ما بعدها نيابة عن  
الكسرة والتنوين عوض  
عن التنوين في الاسم  
المفرد والجمع نحو مررت  
بالزيدين فالزيدين  
مجرور بالياء وعلامة  
جره الياء المكسور  
ما قبلها المفتوح ما بعدها  
والنون عوض عن  
التنوين في الاسم  
المفرد (وأما الفتحة  
فتكون علامة  
للخفض في الاسم الذي  
لا ينصرف) يعني أن  
الاسم الذي لا ينصرف  
أنما يعرف خفضه اذا  
دخل عليه عامل الخفض  
بالفتحة فيكون  
مجرورا بالفتحة نيابة  
عن الكسرة نحو مررت  
بأحمد وإبراهيم فكل  
منهما مجرور بالياء  
وعلامة جره الفتحة  
نيابة عن الكسرة  
لأنه اسم لا ينصرف أي  
لا ينون لأن الصرف هو  
التنوين والاسم الذي  
لا ينصرف

قوله أقسام كثيرة فإن قيل المبتدأ وهو قوله الاسم مفرد والخبر وهو قوله أقسام جمع ولا يخبر عن المفرد بأنه كثير فكما لا يقال زيد كثير لا يقال هنا أجيب بأنه على حذف مضاف والأصل وأنواع الاسم الذي لا ينصرف أقسام كثيرة أو بأن يقال والاسم الذي لا ينصرف ذو أقسام كثيرة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو يقال والاسم الذي لا ينصرف له أقسام كثيرة فأقسام مبتدأ ثان وخبره قولنا له وحذف للعلم به وكثيرا ما يحذف الخبر مثل قوله تعالى سلام قوم منكرون أى سلام عليكم أتم قوم منكرون أو نحو ذلك فليتدبر (قوله أقسام كثيرة) حاصله أنه قد قدمنا أن الأسماء على ثلاثة أقسام قسم متمكن أمكن وقسم متمكن غير أمكن وقسم غير متمكن وغير أمكن بالأولى وسبب كون بعض الأسماء متمكنا أمكن عدم مشابهته بالحرف فيبنى وعدم مشابهته بالفعل فيمنع من الصرف نحو زيد علما لمذكر ورجل كذلك وسبب كونه غير متمكن مشابهته بالحروف التي ذكرها ابن مالك بقوله كالشبه الوضئ في اسمي جئتنا \* والمعنوى في متى وفي هنا وكتابة عن الفعل بلا \* تأثر وكافتقار أصلا

وسبب كونه متمكنا غير أمكن لمساботه الفعل قال الحريرى

هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف \* خبره كمنصبه لا يختلف

وليس للتوئين فيه مدخل \* لشبهه الفعل الذى يستثقل

وحاصله أن الاسم المشابه للفعل إنما كان ذلك بأشتماله على علتين فرعيتين مرجع أحدهما للفظ والأخرى للمعنى من العلل التسع المجموعة في قول بهاء الدين بن النحاس

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة \* ركب وزد عجمة فالوصف قد كمالا

أقسام كثيرة

أو واحدة تقوم مقام العلتين وأما صار اجتماع اثنين من هذه التسعة مانعا من الصرف لأن كل واحد منهما فرع والفعل فرع من الاسم فإذا حصل للاسم سببان من هذه التسعة صار ذلك الاسم شبيها بالفعل في الفرعية وتلك المشابهة تقتضى منع الصرف ونبيين وجه ذلك بكلام نفيس في الفصل ان شاء الله تعالى ونذكر ههنا بيان ما أردناه من موانع الصرف فنقول بالجمع فرع الواحد لأن الكثرة فرع عن الوحدة ووزن الفعل فرع عن وزن الاسم وذلك لأن الفعل فرع الاسم وفرع الفرع فرع العدل فرع المعدول عنه لأن العدول عن الشيء إلى غيره مسبوق بوجود ذلك الأصل وفرع عنه والتأنيث فرع التذكير لأن كل لفظة وضعت لماهية فانهاتقع على الذكر من تلك الماهية بلا زيادة وعلى الأنثى زيادة علامة التأنيث وأيضا الذكر كمال من الأنثى والكمال أصل مادونه فرع أى فى الغالب فلا يعترض وجود المؤنث أشرف من المذكور كما قيل

وما التأنيث عيب لاسم شمس \* ولا التذكير غفر للهِلال

لأنه نادر والتعريف فرع التذكير لأن العلمية هو المراد من التعريف بعد وجود المعلوم أى لأن وضع الاسم للشيء لا يمكن إلا بعد صيرورته معلوما والشيء فى الأصل لا يكون معلوما ثم يصير معلوما والتركيب فرع عن الافراد لكون الوحدة أصلا والزائد عليه فرع والزيادة فرع المزيد عليه لأن الألف والنون مثلاً فى سكران زائدتان على جوهر الكلمة والزائد فرع والعجمة فرع العربية اذ حق كل لسان أن لا يخاطبه لسان آخر والوصف فرع الموصوف وهذا ظاهر والمراد بقولنا أو واحدة تقوم مقام العلتين هى منتهى الجموع والمؤنث بالألف الممدودة أو المقصورة أما وجه قيام الجمع مقام العلتين فلأن كونه جمعا بمنزلة علة وهى من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهى من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وأما وجه قيام المؤنث بما ذكرناه من زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ماهية فيه فلا يقال فى حمراء حمرو ولا فى حلى حبل فالتأنيث بمنزلة علة وهى من جهة المعنى والضرورة بمنزلة علة أخرى وهى من جهة اللفظ فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع وهى صيغة مفاعل أو مفاعيل لكن لا يشترط فى

الصيغة أن يكون أولهما إذا المعتبر موافقتهما في الهيئة والزنة في الحروف وقد يقال لهذا الجمع التناهي والجمع الذي لا نظير له في الآحاد أعني لا مفرد عريال على وزنه وما جاء على هذا الوزن سراويل قال ابن مالك

ولسراويل بهذا الجمع \* شبه اقتضى عموم المنع

قال ولده في شرح هذا البيت ان سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على مثال مقاعيل فشبهوه به ومنعوه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه الى آخر ما قال وقد ألغز العلامة الحريري رحمه الله تعالى في مقاماته في هذا اللفظ فقال \* أي اسم يتردد بين فرد حازم \* وجمع ملازم \* قال في شرحه قال بعضهم هو واحد وجهه سراويلات فعلى هذا القول هو فرد وكفى عن ضمه الحصر بأنه حازم وقال آخرون بل هو جمع واحد سر وال مثل شلال وشماليل وسربال وسرايل فهو على هذا القول جمع ومعنى قوله ملازم أي لا ينصرف اه ولعل ابن الناظم أراد بقوله خلافا لمن زعم الحريري وأما الجوارى فقد ذكرناه في باب الاعراب قبل قوله وأقسامه بورقتين فلتراجع وأما وزن الفعل فالمراد به أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كفعل بالتشديد وفعل بالبناء للجهول وانفعل ونحوه من الأفعال المبدوءة بهمزة الوصل اذا سمى بشيء من ذلك ويكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مشارك للفعل في وزنه كأفعل ونفعل ويفعل وتفعّل وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية اما تحقيقا كفعال بضم أوله ومفعّل بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه اذا بنى عليه العدد من واحد الى عشرة فانها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة واما تقديرها كالأعلام التي على وزن فعل بضم ففتح فهي معدولة عن فاعل تقديرا وأما التأنيث فهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف مطلقا وتأنيث بالتاء وتأنيث بالمعنى وأما التعريف فالمراد به العلمية وأما التركيب فالمراد به التركيب المزجي المختوم بغير يه وأما الزيادة فهي زيادة الألف والنون وأما العجمة فالمراد أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية وأما الصفة فشرطها مع الألف والنون أن يكون على وزن فعلان بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن فعلانة ومع وزن الفعل أن تكون على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء فالجمع مثاله كالب وهو جمع أكلب وهو جمع كلب وأناعم جمع أنعام وهو جمع نعم بفتحين ومساجد جمع مسجد ومصاييح جمع مصباح وقد مضى وجهه فالتال الأول جمع الجمع والمثال الثاني جمع المفرد ولا زائد على جمع الجمع سوى كلمة واحدة وهي أصائل جمع آصال وهي جمع أصل بضمين وهي جمع أصيل فأصائل جمع جمع الجمع وقد ألغز بعضهم في ذلك كما قاله بعض المحشين للقطر فقال

أفدنى أيها النحوى جمعا \* له جمع يحىء بالاطراد

وجمع الجمع يجمع وهو أمر \* غريب ليس للاذواق باد

وقد مر وجهه ومثال وزن الفعل مع العلمية أحمد ويزيد وتغلب ونرجس الثالث علم على قبيلة والابع علم على نبت وشمر علم لفرس للحجاج بن يوسف الثقفي وضرب علما فكل منها ممنوع من الصرف للعلمية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ ومع الوصف نحو أحمر وأصفر وأبيض فان مؤنثها حمراء وصفراء وبضياء فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ والعدل مع العلمية نحو عمرو وزفرو زحل فانها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية التي هي الراجعة الى المعنى قدر وافيها العدل وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل فالعدل علة راجعة الى اللفظ ومع الوصفية نحو أحادوم وحدثاء ومثنى وثلاث ومثلث ورابع ومربع وهكذا مع العشرة بادخالها في الفاية فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية وهي علة راجعة الى المعنى والعدل لأنه معدول عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وهي علة راجعة الى اللفظ وأما التأنيث فمثاله بالألف الممدودة نحو صحراء وحمراء وزكرياء وأشياء والمقصورة نحو حبلى ومرضى وذكرى وقدمر وجهه والتأنيث بالتاء مع العلمية سواء كان علما لمذكر كطلحة أو لمؤنث كفاطمة والتأنيث المعنوي مع العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة

أحرف كسعاد وزينب أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر أو أعجميا كجور أو منتقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة لا اسم رجل فيمنع من الصرف لأن كونه علماعلة راجعة الى المعنى وكونه مؤنثاعلة راجعة الى اللفظ وخرج بما ذكرنا نحو هندودعديجوز الصرف وعدمه وهذا أحسن فرار عن الغاء العلتين وهما العلمية والعجمة والصرف بسبب نقصان الشرط ومعلوم أن الاثنين يغلبان الواحد ولعلنا نزيد على هذا عند قول المتن وقامت هند في باب الفاعل ان شاء الله تعالى واعلم أنه ان كان التأنيث المعنوي ثنائيا كيد علما جاز فيه الوجهان أيضا والمنع أرجح واذ اسمى مذكر بمؤنث الأصل فان كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركة كعين وقدم علمين منقولين من اسم الجارحتين وأما أسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ماسع عدم انصرافه ومنها ماسع انصرافه قال العلامة الحريري

وليس مصروفا من البقاع \* الانواح جئن في السماع

نحو حنين ومنى وبدر \* ودابق وواسط وحجر

ومنها ماسع فيه الأمران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فعلم الانصراف باعتبار اسم القبيلة أو القرية أو البقعة والانصراف باعتبار أنها اسم الحى أو المكان والتركيب مع العلمية نحو بعلبك علم بلدة مركب من بعل وهو صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جملا اسموا واحدا وحضر موت علم لقطر من اليمن فيمنع من الصرف للعلمية وهي علة راجعة الى المعنى والتركيب وهو علة راجعة الى اللفظ وكان الاعراب على الجزء الأخير منه وأما الجزء الأول فيفتح آخره اذا لم يكن معتلا ولا نونا فان كان آخره معتلا نحو معدى كرب أو نونا كباذن جانة فيسكن آخرها والزيادة مع العلمية كعمران وعثمان فيمنعان من الصرف للعلمية وهي علة راجعة الى المعنى والزيادة وهي علة راجعة الى اللفظ وأما عفان فان كان من العفة منع من الصرف وان كان من العفونة لم يمنع منه لأنه على الأول النون زائدة فيه وعلى الثاني أصلية وألغزب في هذا فقلت

أيا علماء العصر لازال فضلكم \* سهاوان أشرقت بكم حق في عرف

أبينوا فما لفظ اذا كنت مادحا \* به فالجميع يتنعون من الصرف

وان كان مهجوا به فاصرفه \* بما شئتمو هذا يخالف للعرف

ومع الصفة نحو سكران وعطشان ومؤنثهما سكرى وعطشى فيمنعان من الصرف للوصفية وهي علة راجعة الى المعنى والزيادة وهي علة راجعة الى اللفظ قال الأهدل وبنو أسد تؤنث باب سكران بالتاء فيقولون سكرانة وعطشانة فينصرف وهو قبيح اه والعجمة مع العلم كإبراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب فهي ممنوعة من الصرف للعلمية وهي علة راجعة الى المعنى والعجمة وهي علة راجعة الى اللفظ ويشترط في العجمة أن يكون الاسم علما في العجمة ولذلك صرف لجام ونحوه وأن يكون زائدا على الثلاثة فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع من صرفه لحقته نحو نوح ولوط مع كونهما اسمين أعجميين ﴿ تنبيه ﴾ ما أسلفناه اذا لم يكن مضافا ولا دخلت عليه أل فان كان مضافا أو دخلت عليه أل صرف نحو مررت بأحمدكم وصلت في المساجد كما قدمنا ثم ان الشاعر لما اضطر الى صرف ما لا ينصرف لأجل الوزن ساع ذلك له وقد يصرف لأجل التناسب قال ابن مالك

ولا اضطرار أو تناسب صرف \* ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف

وقال الحريري وجائز في صنعة الشعر الصلف \* أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف

ومعنى الصلف الميل عن الاعتدال فمثال الاضطرار قول امرئ القيس

ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة \* فقالت لك الويلات انك مرجلى

والحدر بكسر الحاء المودج ومرجلى أى مصيرى راجلة ومثال التناسب نحو سلاسل وأغلالا في قراءة من

نون سلاسل لمناسبة أغلال وذكر الشارح في شرحه للالفية عن بعضهم



قد منعتم صرف الدنانير عنى \* ولكم في لوري هبات كثيرة  
وأنا شاعرو في شرع نظمي \* صرفها جائز لأجل الضرورة

والصروف قد لا ينصرف كقوله وما كان حصن ولا حابس \* يفوقان مرداس في مجمع  
هذا وقال الكوفيون السبب الواحد يمنع الصرف فيئذ يمكن أن يخرج النظم على مذهبهم قال الرازي يجب  
عنه بأن الرواية الصحيحة في البيت يفوقان شيخي في مجمع اه (خاتمة) قال الأشموني قال في شرح الكافية  
ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا  
وينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منه مصغرا  
فالأول نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق وأحمر ويزيد لما لا يعدم سبب المنع في تكبير  
ولا تصغير والثاني نحو عمر وشمس وسرحان وعلقي وجنادل أعلاما بما يزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها  
عمير وشمير وسريحين وعلقي وجنيدل بزوال العدل ووزن الفعل وألف سرحان وعلقي وصيغة منتهى  
الجمع والثالث نحو تحلي وتوسط وترتب وتهبط أعلاما بما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تحلي  
وتوسط وترتب وتهبط على وزن مضارع يبطر بالتصغير كمل لحاسب المنع فغنت من الصرف فيه دون  
التكبير فالوجه في التصغير بيا معوضة محاذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل والرابع نحو هند وهندة  
فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا الامنع الصرف والله أعلم اه بحروفه (قوله وله حدود) له جار  
ومحور خبر مقدم وحدود مبتدأ مؤخر والحد من أنواع المعارف وهو قسمان تام وناقص فالحد التام ما فيه  
جنس قريب وفصل كقولك الانسان حيوان ناطق والحد الناقص ما فيه فصل قريب كقولك الانسان ناطق  
أو مع جنس بعيد كقولك الحيوان الجسم الناطق قال في السلم

فالحد بالجنس وفصل وقعا \* والرسم بالجنس وخاصة معا  
وناقص الحد بفصل أو معا \* جنس بعيد لأقرب وقعا

وكثيرا ما يستعمل النحاة الرسم وأطلقوا عليه الحد تسامحا (قوله وعلامات) قد قدمنا في الباب معنى  
العلامات (قوله تطلب من المطولات) قدمضي عمل التطويل فله الحمد (قوله يكفيه) فعل ومفعول عائد  
للمبتدئ والجملة من أن ومعمولها في محل رفع فاعل يكتفي والجملة من يكفيه من الفعل والمفعول والفاعل في محل  
رفع خبران المكسور الهمزة في قوله فان المبتدئ (قوله أن يتصور) التصور هو ادراك المفرد ولما كان  
التصور مقدما بالطبع ذكره أولا بالوضع والمعنى أن المبتدئ في أول تعلمه يكفيه أن يتصور ما ذكر أولا أراد  
الشارح أبقاه الله بالسلامة أن ما ذكره على جهة التصور وأراد أن الذي بسطناهم من جهة التصديق وأراد  
أن من أراد أن يترقى من درجة الابتداء إلى درجة العلم ينبغي أن يطالع في غير هذا الكتاب فقصد الشارح  
بوضع هذا الشرح التمرين في أول أمر المبتدئ لاسيما والمتن جدير بذلك (قوله وللجزم علامتان)  
للجزم خبر مقدم وعلامتان مبتدأ مؤخر ولا مدخل فيه للأسماء كما قدمه المؤلف رضي الله عنه والجزم معناه  
لغة القطع تقول جزمت الجبل أي قطعتة واصطلاحا على القول بأنه معنوي تغيير بخصوص علامته السكون  
وما ناب عنه وعلى القول بأنه لفظي هو نفس السكون وما ناب عنه وسمى جزما لا لقطع الحركة عند النطق  
به وهو من ألقاب الاعراب (فائدة) لما كان الاسم أشرف من الفعل والفعل دونه في الشرف جعل  
العلامة المختص بالفعل مذكرا فالسكون مذكر والحذف كذلك للتعادل والله أعلم (قوله السكون) بدل  
من علامتان بدل مفصل من مجمل وبدل المرفوع مرفوع وان نظرت إليهما معا يمكن أن يكون بدل الشيء  
من الشيء (قوله والحذف) معطوف على السكون والمراد حذف حرف العلة أو النون كما سيأتي (قوله)  
فالسكون علامة أصلية) أي ولذا قدمه (قوله فيضرب) بسكون الباء مبتدأ على إرادة اللفظ  
مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله فعل مضارع)

وله حدود وعلامات  
يعرف بها تطلب من  
المطولات فان المبتدئ  
يكفيه في أول الأمر أن  
يتصوره اجمالا والله  
سبحانه وتعالى أعلم  
( وللجزم علامتان  
السكون والحذف )  
فالسكون علامة أصلية  
نحو لم يضرب زيد  
فيضرب فعل مضارع  
محزوم بلم وعلامة



كون لفظ يضرب مبتدأ إشارة الى أنه اسم والاخبار بأنه فعل مضارع يقتضى بأنه غير اسم لأن الخبر هو ما عليه المبتدأ وههنا قد يفيد التغاير بين المبتدأ والخبر فالجواب ما قدمنا عند قول المصنف وهى من والى فلترجع نمة (قوله والحذف) مبتدأ وقوله ينوب فعل وفاعل خبر المبتدأ أى ولذا أخره عن الأصل (قوله حذف الألف) أى نيابة عن السكون (قوله مجزوم) أى بلم (قوله حذف الألف) أى نيابة عن السكون (قوله فأما السكون) الفاء فاء النصيحة السكون مبتدأ وجملة فيكون علامة للجزم خبره والسكون لغة ضد الحركة واصطلاحاً هو حذف الحركة فإن قيل حيث كان السكون اصطلاحاً حذف الحركة كان المناسب للمصنف أن يقول وللجزم علامة واحدة وهى الحذف ويكون الحذف شاملاً لحذف الحركة وحذف الحرف أعنى حرف العلة والنون أجيب لما كان وضع هذا المتن لتسهيل المبتدى أراد التصريح بالمقصود فإن قيل حيث كان معنى السكون اصطلاحاً حذف الحركة ومعنى الجزم اصطلاحاً كذلك وقد قال المصنف فأما السكون فيكون علامة للجزم فجعل الشئ علامة لنفسه وأنه غير جائز أجيب بأن هذا الاشكال ساقط سواء جعلنا الاعراب معنوياً أو لفظياً أما الأول فظاهراً وأما الثانى فالتغاير بالاجمال والتفصيل (قوله فيكون) بالتذكير اسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود على السكون (قوله الصحيح الآخر) أى اذا لم يتصل بآخره شئ يوجب بناءه أو ينقل اعرابه من نونى النسوة والتوكيد لأن الجازم اذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبني على السكون محله جزم أو على ما فيه نون التوكيد المباشرة فانه يبنى على الفتح محله الجزم وفيه خلاف ذكر مستوفى فى الرفع والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن فى آخره ألف أو واو أو ياء فنحو يخشى ويدعو ويرمى غير صحيح كما سيأتى (تنبيه) واذ تعرض المصنف للفعل المضارع الصحيح الآخر تتعرض لأقسام الأفعال فتقول اعلم أن الأفعال على أربعة أقسام صحيح عند النحويين وعند الصرفيين نحو يضرب وينصر ومعتل عند النحويين وعند الصرفيين كيرمى ويدعو ويخشى وصحيح عند النحويين ومعتل عند الصرفيين أو غير سالم عندهم كيمد ويقرأ ويقوم ومعتل عند النحويين وصحيح عند الصرفيين كيسلنقى فاما يقوم فهو مجزوم بالسكون لكونه صحيحاً عند النحويين تقول لم يقم عمرو وأما يقرأ فسيأتى بيانه فى العلامة الثانية ان شاء الله تعالى وأما يمد فهو مجزوم بالسكون نحو لم يمدد ويحوز أن يدغم نحو لم يمد بالفتح ولم يمد بالضم ولم يمد بالكسر والأول يفتح لكون الفتح أخف الحركات والثانى يضم بعالين مضارعه ولذلك لم يحز الضم فيفرو يمد من أمد لعدم الضم فى العين والثالث يكسر لأن الساكن اذا حرك حرك بالكسر نحو قالت امرأَةٌ وقد بينا ذلك مستوفى فى زلال الأمثال فينبغى أن يراجع ذلك الكتاب فى الباب الثانى عند الكلام على المضارع من هذا الباب (قوله المراد بالصحيح الآخر) هذه العبارة غير واضحة اذا المعنى على هذه أن المراد بالصحيح الآخر هو عدم كون الألف والواو والياء فى الآخر وهو غير ظاهر لأن عدم ذلك لا يكون صحيحاً بل هو سبب كون الفعل صحيحاً فالأولى أن يعبر بما عبر به الشيخ خالد فى شرح المتن بقوله والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن الخ فمواقعة على المضارع اذا الصحيح هو المضارع لا لعدم المذكور وان كان الاعراب صحيحاً بوجود العائد فتدبر (قوله أن لا يكون فى آخره) لو أسقط الشارح أبتاء الله بالسلامة لفظة فى لكان أخصر وأنسب وأظهر لأن اثباتها يوهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك واذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على اثباتها أن يكون الشئ ظراً لنفسه فتدبر وانما قل المراد الخ إشارة الى أن الصحيح الآخر ما تنفى عن آخره هذه الحروف الثلاثة وان كان آخره همزة أو حرف علة كيقراً ويمد فانه يقال فيه صحيح الآخر كما قدمناه (قوله ألف أو واو أو ياء) هذه الثلاثة تسمى حروف الاعتلال وحروف المد واللين قال الحريرى

والواو والياء جميعاً والألف \* هن حروف الاعتلال المكتنف

(قوله نحو يخشى ويدعو ويرمى) هذا مثال لما فيه حروف العلة داخلة فى النفى لادخاله فى المراد (قوله مثال

جزمه السكون والحذف  
ينوب عن السكون  
نحو لم يضرباً ولم يخش  
زيد فيضرباً فعل  
مضارع مجزوم بلم  
وعلمة جزمه حذف  
النون ويخشى فعل  
مضارع مجزوم وعلمة  
جزمه حذف الألف  
(فأما السكون فيكون  
علامة للجزم فى الفعل  
المضارع الصحيح الآخر)  
المراد بالصحيح الآخر  
أن لا يكون فى آخره  
ألف أو واو أو ياء نحو  
يخشى ويدعو ويرمى  
مثال

(الصحيح الخ) مبتدأ مضاف الصحيح مضاف اليه وقوله يضرب خبره (قوله) فاذا دخل عليه جازم) أشار به الى أنه لو سكن الفعل مع عدم وجود الجازم لم يكن مجزوماً بالسكون وهو ما سكن عند الوقف وهو ظاهر (قوله) وأما الحذف) هو لغة الاسقاط والقطع واصطلاحاً اسقاط حرف العلة أو النون للجزم وإنما قلنا للجزم احترازاً من نحو سندع الزبانية لأن الواو حذفت في الخط تبعاً لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالي النونات والأصل لتبلون بواوين ونون خفيفة بوزن ترحمون حذفت ضمة الواو الأولى للثقل فالتقى ساكنان حذفت الواو الأولى التي هي لأم الفعل لالتقاء الساكنين وإنما لم تحذف الواو الضمير لأنها نابتة عن الفاعل فهي عمدة والعمدة أحق بالانبات بخلاف لام الفعل فانها جزء كلمة لا كلمة بخلاف الواو الثانية فصار لتبلون فأدخلت عليه نون التوكيد المشددة وهي بنونين على نون الرفع فاجتمع حينئذ ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت نون الرفع التقي ساكنان الواو والنون المدغمه فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم لعدم إمكان حذفها حينئذ فصار لتبلون حينئذ علم أن حذف نونه لا للجزم فلم يدخل في هذا الباب أعني باب الحذف الذي يكون علامة للجزم (قوله) فيكون) بالتذكير عائد على قوله الحذف وهو مصدر مذكور بخلاف نحو الفتحة فانه مؤنث لفظاً والنون فانه مؤنث معنى (قوله) علامة) أى أماره وهو خبر يكون رفيه مامر (قوله) للجزم) أى عليه كما قدمنا (قوله) المعتل الآخر) نعت للمضارع باضافة المعتل الى الآخر ويغفروصل أل للمضاف لكونه اسم صفة مع كونها واصله للمضاف اليه قال ابن مالك ووصل أل هذا المضاف مغتفر \* ان وصلت بالثان كالجمع الشعر وهذه الاضافة لفظية أى الذى اعتل آخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على أن اضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الآخر قال ابن مالك

وذى الاضافة اسمها لفظية \* وتلك محضة ومعنوية

فالمضاف على هذا باق على نكرته وقد صرح ابن مالك بقوله

وان يشابه المضاف يفعل \* وصفاً فعن تنكيره لا يعزل

وهل تفيد الاضافة الاختصاص خلاف والأشبه نعم وقد ذكرناه في شرح الألفية فراجع ان شئت (تنبيه) عبر بالمعتل دون المعل لأن المدار على كون آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعل كيدعو ويرى (قوله) لم يخش زيد) مثال لما فيه ألف (تنبيه) لا يوجب فعل آخره ألف الانعكاسية عن الواو نحو يدعى مبنياً للجهول أو عن الياء نحو يخشى مطلقاً (قوله) والفتحة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا حذفت الألف فما الدليل على أن المحذوف الألف فأجاب بأن فيه دليلاً على ذلك وهو فتح ما قبلها لأن الألف تقتضى فتحة ما قبلها فاذا حذفت ولم يعرف أصل المحذوف كان أثر المقتضى كافياً في الدلالة (قوله) ولم يدع) مثال لما آخره واو (فرع) لم يوجب اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وخرج بالمعرب ذو الطائية فانها مبنية وخرج بكون الواو فى الآخر ما كان فى الوسط وان كان محذوف الآخر كما فى ياء ومنادى مرخم ولذا لو أعرض عن الكلمة الأخيرة قيل يائى وخرج بكون الواو لازمة نحو ذوبعنى صاحب لكون الواو انقلبت ألفاً للنصب وياء للجرو وخرج بكون ما قبلها ضمة نحو ذولوفانه مسكن ما قبل الآخر ولذا لو جمع على وزن أفعل بضم العين صار الوزن أدل بقلب ضمة اللام كسرة لعدم وجود المتقدم وقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ثم حذفت كما حذفت فى رام (قوله) والضمة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر كما مر (قوله) ولم يرم) مثال لما آخره ياء (تنبيه) مامر من حذف حرف العلة للجزم فهو ما اذا كان أصلياً فاذا كان حرف العلة عارضاً بأن كان بدلاً من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا ومكسور ما قبلها نحو يقرى مضارع أقرا ومضموم ما قبلها نحو يوضو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الابدال بعد

الصحيح الآخر  
يضرب فاذا دخل عليه  
جازم يكون مجزوماً  
بالسكون نحو لم يضرب  
زيد (وأما الحذف  
فيكو علامة للجزم  
فى الفعل المضارع المعتل  
الآخر) نحو لم يخش  
زيد فيخش فعل مضارع  
مجزوم بلم وعلامة جزمه  
حذف الألف نيابة عن  
السكون والفتحة قبلها  
دليل عليها وزيد فاعل  
ولم يدع زيد فيدع فعل  
مضارع مجزوم بلم  
وعلمة جزمه حذف  
الواو نيابة عن السكون  
والضمة قبلها دليل  
عليها وزيد فاعل مرفوع  
ولم يرم زيد فيرم فعل  
مضارع مجزوم بلم  
وعلمة جزمه حذف  
الياء نيابة عن السكون  
والكسرة قبلها دليل  
عليها وزيد فاعل

دخول الجازم فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي ويمتنع حينئذ الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال وان كان الابدال قبله فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة ويجوز حينئذ مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر في كلامهم وعليه الأكثرون وما ذكر من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى أن الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل تمتنع لأن تسهيل الهمزة كتثقيفها اه توضيح بزيادة من التصريح ثم على القول بعدم الاعتداد كما قاله يس عن الدنوشري الاعراب حينئذ مقدر لكن هل يقال ان السكون مقدر على الألف أو الهمزة المقلوبة ألفا مثلاً قال يس والظاهر الأول بل لوجه للثاني اه قال الفقير بل الوجه للثاني نظرا الى عدم الاعتداد والله أعلم (قوله وفي الأفعال) معطوف على قوله في الفعل المضارع وقوله التي اسم موصول نعت له ورفعها مبتدا ببنات جار ومجرور خبر المبتدأ والجملة لاموضع لها من الاعراب صلة الموصول (قوله هي الأفعال الخمسة) إشارة الى أنها هي المرادة للمصنف وفي بعض نسخ المتن اثبات لفظ الخمسة وهو غير أولى كما هو ظاهر (قوله تكون حذف النون) حذف بالنصب لأنه خبر تكون واسمها عائد الى علامة (قوله نحو لم يضربا ولم تضربا) مثالان لما فيه ألف الاثنين (قوله حذف النون) أي نيابة عن السكون (قوله والألف فاعل) أي فيهما وأشار به الى أنه جعلها اسما (قوله ولم يضربوا) الأول بالياء المثناة تحت والثاني بالمشطة فوق مثالان لما فيه واو الجماعة (قوله كذلك) جار ومجرور متعلق بمجزومان الى آخر كلامه (قوله وعلامة جزمه حذف النون) أي نيابة عن السكون (قوله والواو فاعل) أي فيهما وأشار به الى أنه جعلها اسما (قوله مجزوم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهو مجزوم (خاتمة) حاصل ما ذكر في هذا الباب أربع عشرة علامة فانه ذكر للرفع أربعة وللنصب خمسة وللخفض ثلاثة وللجزم اثنتين فأربعة من هذه المذكورات أصول وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض والسكون للجزم وباقي العلامات فروع الألف في المثني رفعا وفي الأسماء الخمسة نصبا والواو في الأسماء الخمسة رفعا وفي جمع المذكور السالم رفعا والياء في المثني وجمع المذكور السالم نصبا والواو في الأسماء الخمسة جرا والفتحة فيما لا ينصرف جرا والكسرة في جمع المؤنث السالم نصبا والنون في الأفعال الخمسة رفعا والحذف في الفعل نصبا وجزمها لكونها في الحقيقة عشرة فقط الحركات الثلاث والسكون والألف والواو والياء وحذفها من آخر المضارع المعتل جزمها والنون وحذفها نصبا وجزمها ومواضع العلامات الفرعية سبعة الأسماء الخمسة والمثنى والجمع والأفعال الخمسة وما لا ينصرف وجمع المؤنث السالم والنعل المضارع المعتل الآخر وتسمى عندهم أبواب النيابة والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) هولة الحاجز بين الشئيين واصطلاحا كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة عند السيد والمعنى الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة وقد مضى شرحنا في باب معرفة علامات الاعراب مبسوطا وحي بها للفصل لما بعدهما عما قبلها وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا فصل ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره فصل هذا محله ويجوز أن يكون مفعولا للفعل محذوف تقديره اقرأ فصل لكن الرسم لا يساعده على اللغة المشهورة ويساعده على لغة ربيعة لأنهم يقفون على الاسم المنون المنصوب بغير ألف فيقولون رأيت زيد بسكون آخره من غير ألف ويرسمون أيضا المنصوب بصورة المرفوع والمجرور وقد تكلم النبي ﷺ مع كونه أفصح العرب بشهادة القرآن والحديث بما يوافق لغتهم فقال لا وتران في ليلة وسياي أتى أذكره ان شاء الله تعالى في هذا الفصل ويجوز جره أيضا على شذوذ قال ابن مالك وقد يحمر بسوى رب لدى \* حذف وبعضه يرى مطردا

كما تقدم في باب الاعراب قال الشنواني قيل ان هذا ان ذكر بعده ما يتعلق به والافه مبني فيقرأ ساكنا

(وفي الأفعال التي

رفعها ببنات النون)

هي الأفعال الخمسة

يعنى أن علامة الجزم

فيها تكون حذف

النون نحو لم يضربا ولم

تضربا فهما مجزومان

بلم وعلامة جزمهما

حذف النون والالف

فاعل ولم يضربوا

ولم تضربوا كذلك

مجزومان بلم وعلامة

جزمهما حذف النون

والواو فاعل ولم تضربا

مجزوم بلم وعلامة جزمه

حذف النون والياء

فاعل والله سبحانه

وتعالى أعلم

(فصل) هذا الفصل

يذكر فيه جميع ما تقدم

كهذا الفصل في عبارة المصنف وفيه نظر لأن مقتضى البناء هنا ليس الا عدم التركيب على ماداعاه وهو ممنوع لأن التركيب وان قد مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شائع ذائع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه اهـ (تنبيه) الفصل مصدر محتمل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول والمعنى على الأول هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني الخاصة فاصلة ما بعدها عما قبلها التمييز هاهنا وعلى الثاني مفصولة عنهما وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشبراملسي والافهم من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الأصل فلا حاجة الى جعله بمعنى فاعل أو مفعول اهـ من بعض الحواشي (قوله في الباب السابق) أى من أول باب معرفة علامات الاعراب الى هنا (قوله لكنه) استدراك عما يوهم التكرار وأنه معيب فكان قائلاً يقول اذا ذكر المصنف ما في الباب السابق فإمراده بذكره هنا فاستدرك ذلك الابهام بقوله لكنه والهاء عائد للماتن وهو اسم لكن وقوله في الباب جار ومجرور متعلق بذكره وذكره فعل وفاعل للماتن ومفعول عائد لجميع ما تقدم (قوله والتقص) أى قصد المصنف وقوله بذكره أى جميع ما تقدم في الباب السابق وقوله هنا أى في هذا الفصل (قوله وهذه عادة المتقدمين) دفع به ما يتوهم أن المصنف رحمه الله تعالى ابتكره واختاره من عند نفسه فكانه قال ان المصنف لا يخترع ذلك وإنما هو عادة المتقدمين فالمصنف تبع لهم (قوله يذكرون الكلام أولاً مفصلاً) أى لاستيفائه الأحكام من الشيء (قوله ثم يذكرونه مجملًا) أى ان عادتهم أنهم يذكرون الشيء أولاً مفصلاً لاستيفائه الأحكام منه ثم ثانياً مجملًا لسهولة استحضار الجواب عنه عند السؤال ولا يرد على هذا قولهم ان ذكر الشيء مجملًا مفصلاً أوقع في النفس لأن هذا في حق المنتهى اهـ عبد المعطى (قوله تمرينا) مفعول مطلق لقوله والتقص بذكره هنا مجملًا على ما فهمه الفقير لا لقوله وهذه عادة المتقدمين إذ قوله تمرينا من تنمة شرح هذا الفصل والمعنى أن المصنف ذكر ذلك لتمرين المبتدى أى يمرنه ويعوده فبما يعلمه من قولهم مرن على كذا مرونا ومراثة تعوده واستمر عليه ولذلك كان <sup>عليه السلام</sup> يكرر الحديث مرة بعد أخرى كي يفهم عنه (قوله للمبتدى) بالهمز لأن فعله مهموز وهو ابتداء مبتدى ويحوز أخذه من ابتداء بلا همز فيكون بالياء عبد المعطى (قوله كالجمع عند الحساب) فيسهل على المبتدى أى بخلاف عادة المتأخرين رحمهم الله تعالى فانهم يذكرون الشيء أولاً مجملًا ثم يذكرونه مفصلاً وهذا أوقع في النفس ولا يخفى أن المصنف جرى هنا على عادة المتقدمين وسيأتى أنه جرى على عادة المتأخرين في باب المرفوع والنصب والخفوض لأنه ذكر المرفوعات والنصب والخفوضات اجمالاً ثم ذكرها تفصيلاً فله دره حيث شرب من الكأسين (قوله العربات قسمان) العربات مبتدأ وقسمان خبره واستشكل بأن العربات جمع وقسمان مثنى فلا يصح الاخبار بالمثنى عن الجمع ضرورة أنه لا يقال الزيدون قزمان وأجيب عن ذلك بجوابين الأول أن في الكلام مضافاً مخذوفاً وذلك المخذوف اما يقدر قبل المبتدأ فتقدره مثنى والتقدير نوعا العربات قسمان وان قدرته قبل الخبر فتقدره جمعا والتقدير العربات ذوات قسمين خذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارفع ارتفاعه والثاني أن الألف واللام للجنس واذا دخلت لام الجنس على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصح الاخبار بالواحد والمتعدد ويحاجب أيضاً بأن محل وجوب المطابقة اذا لم يكن المثنى في معنى الجمع كقوله تعالى فاذا هم فريقان يختصمون وهنا كذلك ومنه وان طافتان من المؤمنين اقتتلوا حيث رجع الضمير على الطائفتين مجموعاً لأنه لو طابق لقليل في غير التنزيل اقتتلا اهـ عبد المعطى (قوله أيضاً العربات) أى جنس العربات من حيث هي لا بقيد كونها معربة بالحركات ولا بكونها معربة بالحروف ولا يانزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره حينئذ كونها قسمين بالاستقراء من العرب ولو وجدوا ثلثاً لغروا عليه وهل الاستقراء من قبيل كونه حقاً من الشهود أو من الجلاء الذين في قول زهير

فان الحق مقطعه ثلاث \* يمين أو شهود أو جلاء

كل محتمل والثاني للنفس أوقع (قوله قسم) بدل من قسمان ويجوز أن يكون مبتدأ وجملة يعرب خبره أى

في الباب السابق لكنه  
في الباب السابق ذكره  
مفصلاً والتقص ذكره  
هنا مجملًا وهذه عادة  
المتقدمين يذكرون  
الكلام أولاً مفصلاً ثم  
يذكرونه مجملًا تمرينا  
للمبتدى فيكون كالجمع  
عند الحساب (العربات  
قسمان قسم

قسم منها وهو المسوغ لكون المبتدأ نكرة (قوله يعرب بالحركات) بالبناء له جهول وهو نائب فاعله نعت لقسم أو خبر عنه وقوله بالحركات متعلق بـ يعرب أى يعرب بالحركات وجودا وعدما (تنبيه) قال الرازى اعلم أن الحركات أبعاض من حروف المدواللين ويدل عليه أن حروف المد واللين قابلة للزيادة والتقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان ولا طرف لهما في التقصان الا هذه الحركات وأيضا ان هذه الحركات اذا مددناها ظهرت حروف المدواللين فعلم أن هذه الحركات ليست الا أوائل تلك الحروف اهـ (قوله يعرب بذلك) هكذا تذكر الاشارة والأولى أن يؤتى عائدة الى الحركات ويمكن أن يجاب بأنها راجعة الى القسم فكان في كلامه حذف والتقدير يعنى بذلك القسم العرب بالحركات العرب بالضمه والفتحة الخ وتحقيق المقام مرعند قول المصنف فللاسماء من ذلك عن العلامة الشنوائى فلتراجع ثمة (قوله الضمة) بالنصب مفعول لقوله يعرب وان كان الأصل على ما قدرنا مجرورا وكذا يقال فيما بعده (قوله ويلحق بها السكون) لاحاجة اليه مع قولنا ان المراد بالحركات وجودا وعدما اللهم الا أن يقال أراد الشارح العلامة أبقاء الله بالسلامة مطلق المغايرة ضرورة أن الحركة خلاف السكون فتم المراد بقوله ويلحق بها السكون وحيث أن فلا اعتراض على شارحنا أبقاء الله بالسلامة بل ما ذكره هو المتعين والصواب والتعليل بأن السكون يقال له اعراب هو عين الرد على من ادعى بحمل المتن له اذ هو خلاف الحركة كما أسلفنا فليفتطن قال عبد المعطى وقوله العربات قسمان قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف عبارة صحيحة ولا يرد عليها أن العربات أربعة أقسام قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالسكون وقسم يعرب بالحروف وقسم يعرب بالحذف كما يعلم من كلامه لأن مراده بقوله قسم يعرب بالحركات ما يعرب وجودها وعدما وبقوله وقسم يعرب بالحروف ما يعرب وجودها وعدما والجزم بالحذف عدم الحرف الذى كان قبل وجود الجازم وكذا النصب بالحذف كما في الأفعال الخمسة اهـ (قوله وقسم يعرب بالحروف) أى وجودا وعدما كما تقدم وقسم معطوف على قوله قسم وقوله يعرب الجملة من الفعل ونائب الفعل نعت لقسم أو خبر عنه والمسوغ لكون المبتدأ نكرة ذكره في معرض التقسيم (قوله يعرب بها) أثبت هنا الضمير لكونه عائدا الى الحروف خلاف ما صنع في الذى تقدم وقد تكلمنا فيه فلتراجع ثمة (قوله الواو) بالنصب مفعول لقوله يعرب وكذا يقال فيما بعده (قوله ويلحق بها الحذف) أى حذف حرف العلة أو حذف التثنية لكن لا حاجة الى ذكره لكونه عدما وقد مر أن المراد بقوله الحروف وجودا وعدما ويحجب عنه بما أجبنا عنه في الحركات (قوله فالذى يعرب) الفاء فاء الفصيحة والذى اسم موصول مبتدأ محل رفعه وقوله يعرب بالبناء للجهول هو ونائب فاعله صلة الموصول لا موضع لهما من الاعراب (قوله بالحركات) الباء ليست للتصوير لأن جاعلها يقول ان الاعراب لفظي والمصنف يقول انه معنوي فعلى هذا يكون تقدير كلامه فالذى يعرب ويعلم اعرابه بالحركات وقدرنا في مواضع شتى معترضا على شارحنا أبقاء الله بالسلامة ولا جرم بذكره هنا وهو أن كلام شارحنا تابع لكلام المصنف هنا فالأولى أن ينبه أن الباء في مواضع من كلام الشارح ليست للتصوير وحيث أن فالأولى لمن تمذهب بمذهب القائل ان الاعراب لفظي أن يقول مثلا عند الاعراب مرفوع ورفع كذا ولمن تمذهب بمذهب القائل ان الاعراب معنوي كالمصنف أن يقول مثلا عند الاعراب مرفوع وعلامة رفعه كذا وقد نبهنا على كلام شارحنا في مواطن كثيرة فان كلامه يحتمل المذهبين وأنه لا ينبغي على من قصده تمرين المبتدئ وأصل الكتاب وضعه كذلك والله أعلم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة أبواب أو لفض أنواعا ثلثا كيدول لمبادرة الى بيان أن المراد بقوله أربعة الأنواع لا افراد لأن الافراد أكثر من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله على التفصيل حيث لم يكتف بقوله فالذى يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجمل أولا حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل اهـ أبو النجاء (قوله في الاسم المفرد) أى مذكرا كان أو مؤنثا لا ماعلا أو غيره نكرة أو معرفة منصرف أو غير منصرف ذاتا

يعرب بالحركات) يعرب بذلك الضمة والفتحة والكسرة ويلحق بها السكون) وقسم يعرب بالحروف (يعرب بها الواو والألف والياء والنون ويلحق بها الحذف فالذى يعرب بالحركات أربعة أنواع الاسم المفرد

أوصفة علما شخصيا أو جنسيا مرتجلا أو منقولاً أو غير علم كأم في الرفع وسواء في ذلك ظاهر الاعراب كزيد أو مقدره للتعذر كالفق كالتقاضي أو للتناسب كغلامي أو للحكاية كيزيد حيث ضم الدال في جميع الاعراب (قوله كزيد) تمثيل لمذكر عاقل معرفة بكونه علما منقولاً شخصيا وكون اعرابه ظاهرا الاما لحق من الاسم المفرد بالثنى ككلا وكتنا فانه مفرد اللفظ ألحق بالثنى في اعرابه ان أضيف لمضمر وسيأتي (قوله وجمع التكسير) مر تعريفه في أول الباب وسواء في ذلك ظاهر الاعراب أو مقدره منصرفا أو غير منصرف والمقدر للتعذر أو للاستثقال أو للنسبة كأم في الاسم المفرد (قوله كالرجال) مثال للصحيح الآخر ومثله الأسارى والجواري في الممنوع من الصرف والموالي في المقدر للاستثقال وغلما في المقدر للنسبة ويستثنى من ذلك نحو سنون وبابه وأرضون بفتح الراء فانه وان كان جمع تكسير في الأصل لكن ألحق بجمع المذكر السالم في اعرابه ولذا أشار ابن مالك الى أنه شاذ وسيأتي (قوله وجمع المؤنث السالم) معطوف على الاسم المفرد والسالم بالرفع نعت للجمع ويجوز قراءته بالجر للجوار على ما تقدم سواء كان في ذلك علما نحو عرفات وبركات أو صفة كالمسلمات والمؤمنات أو كان محمولا عليه كولات أو ماسمى به كالذى مثلنا وقد تقدم بحث ما جمع بألف وتاء مزيدتين (قوله كالمهندات) لم يذكر ههنا اسم الجنس ولا اسم الجمع ولا في أول الباب لدخولها في قوله الاسم المفرد لأن لفظهما لفظ المفرد نحو قوم ورهط وجند وتمر (قوله لم يتصل بآخره شيء) أي مما يوجب بناء أو ينقل اعرابه من الحركات الى الحروف فالأول نون التوكيد المباشرة في ليسجن وليكونا نون النسوة نحو الولادات يرضعن والثاني ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة نحو يقومان ويقومون وتقومون وتقومين فهذه كلها لا تدخل تحت قول المصنف يعرب بالحركات اذا الأول مبنى على خلاف والثاني معرب بالحروف لا بالحركات (قوله نحو يضرب) مثال للصحيح الآخر وهو لا يختص به بل كلام المصنف شامل لمعتله كيدعو ويخشي ويرمى وهو داخل في قول شارحنا نحو اذهو لا يفيد كون ما ذكر مختصا فيما مثل به (قوله وكلها) المراد الكل المجموعى اذا نظرنا الكلام المصنف بقطع النظر عما استثناء بأن يراد بضمير كلها ما يشمله وانما كان من الكل المجموعى لا مكان التخلف عن الحكم المذكور في بعض الأفراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى وبقطع النظر المذكور فيكون من الكل المجموعى وأما اذا نظرنا لكلام المصنف مع اخراج المستثنيات من أول الأمر بأن يكون المراد بالضمير جميع ما لم يستثنى فيكون من الكل الجمعي لأنه ليس هناك أفراد مادخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور لعدم دخول ما تخلف تحتها وما ذكرناه هو المعنى عند المنطقيين بالكل والكلية قال في السلم الكل حكما على المجموع \* ككل ذاك ليس ذا وقوع

وحينما لكل فرد حكما \* فانه كلية قد علما

فالفرق بين الكل المجموعى المعبر عنه عندهم بالكل والكل الجمعي المعبر عنه عندهم بالكلية أن الكل المجموعى الحكم فيه على كل مجموع الأفراد مثل كل يحملون الصخرة العظيمة والكل الجمعي الحكم فيه على كل فرد فرد مثل كل رجل يشبعه رغيفان أي غالبا قال الشيخ الشنواني ويصح أن يراد بالجمعي ولا يضر التخلف الذي ذكره الشارح يعني الشيخ خالدا لأن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتي وخرج الخ (قوله ترفع بالضمة) أي ترفع وتعلم بالضمة أو ترفع ويعلم رفعه بها ولا يجوز أن تكون الباء للتصوير لأن جاعلها له انما يقول ان الاعراب لفظي والمؤلف يقول انه معنوي وقد تقدم مبسوطا فلا تغفل وأنت الفعل مع كونه خبر الكل لا كتساب التأنيث من المضاف اليه (قوله وتجزم بالسكون) نقل بعضهم عن المازني أنه قال الجزم ليس باعراب قال ابن هشام وليس بشيء (قوله وسيأتي يستثنى) الوو للاستثقال وسيأتي فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جواز ايعود على الماتن وقوله يستثنى حال من ضمير سيأتي والعامل فيه الفعل قال ابن مالك وذات بدء بمضارع ثبت \* حوت ضميرا ومن الواو خلت

كزيد (و جمع التكسير)  
كالرجال (و جمع المؤنث السالم)  
كالهندات (والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) (نحو يضرب وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون) وسيأتي يستثنى



(قوله من ذلك) أى مما يفهم من لفظ كلها ترفع الخ (قوله جمع المؤنث) بالنصب مفعول يستثنى (قوله والرجال والمسلمات كل منهما فاعل) الأولى أن يقول معطوف على زيد والمعطوف على المرفوع مرفوع ولك أن تقول المعطوف على الفاعل فاعل فكان قوله فاعل صحيحا أيضا تأمل (قوله والفاعل مستتر) أى ضمير مستتر بكسر التاء الثانية على صيغة اسم الفاعل أى مستتر فيه (قوله وزيدوا الرجال) مبتدأ مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مر وقوله كل منهما مبتدأ ثان والجملة منه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول (قوله فكل منها) بتأنيث الضمير عائدا للثلاثة (قوله وجر بالكسرة) أى وعلامة جره أى جر كل من الثلاثة بالكسرة (تنبيه) الوقف على نحو مررت بزيد بالسكون والتلفظ به محركا بالكسرة لحن لكن تسوّمح فيه فى مقام التعليم وإذا وقف عليه بالسكون فهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لأجل الوقف انتهى دلجوني اه عبادة (قوله وخرج عن ذلك) أى خرج عن ذلك الأصل وهو الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والحذف بالسكون والجزم بالسكون لكنه لم يذكر مما خرج عما يرفع الضمة اذ هو غير موجود فى العرب بالحركات (قوله ثلاثة أشياء) ثلاثة فاعل خرج ثلاثة مضاف وأشياء مضاف اليه وهو بالمد غير مصروف جمع شىء أو اسم جمع والراجع فى تصريفه أن أصله شياء على وزن حمراء فقلبت همزته الأولى وهى التى كانت فى المفرد وهى لام الكلمة الى موضع الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنه لفعاء فمنعت من الصرف لألف التأنيث الممدودة وقد نظم بعضهم الخلاف فى وزنها فقال

أشياء لفعاء فى وزن وقد قلبوا \* لاملها وهى قبل القلب شياء  
وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب \* منهم وهذا لوجه الرد اماء  
أو أشيئا وحذف اللام من ثقل \* وشىء أصل شىء وهى آراء  
وأصل أسماء اسما وأكمل كسا \* فاصرفه حتما ولا تترك أسماء  
واحفظ وقل للذى يبنى العلاسفها \* حفظت شيئا وغابت عنك أشياء  
وقوله وأصل أسماء امما وجواب عن سؤال مقدر تقديره لم صرفت أسماء ولم تصرف أشياء مع أنهم فى الشكل متحدان فأجاب به وقد نظمت مامر فقلت

واختلفوا فى وزن أشياء على \* خمسة أقوال وكلا اقبلا  
فقليل ذا اسم جمع شىء فالأصل \* شياء حدا فاعتراه النقل  
بذاك سيويه والخليل \* والمازنى كذا سواهم قالوا  
والثان للفراء كان عرفا \* جمع لوزن هين قد خففا  
والأصل أشيئا ثم اعتلا \* بالقلب والحذف بوزن أفلا  
وقيل جمع شىء كفلس جملا \* الجمع للاخفش مثل أفعلا  
وقيل كالآليات للكسائى \* كذا أبو حاتم هذا نائى  
اذ فقد المانع للصرف وقيل \* الأصل اشياء جمع كعقيل

(قوله جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء من يدين فخرج بيت وآيات وميت وأموات فان التاء فيها أصلية فينصبان بالفتحة وخرج نحو قضاة ورماة لأن الألف أصلية متقلبة من الياء فينصبان بالفتحة أيضا وما ألحق به من نحو أولات وما سمي به من نحو أذرعات وعرفات وقد أشبعنا الكلام على هذا فيما تقدم فى غير ما موضع (تنبيه) هل ذوات التى هو كاللائى معربة اعراب هذا الجمع فيه حكايان فبعضهم قال هى مضمومة مطلقا أى رفعوا ونصبا وجرا كما فى التسهيل تقول رأيت ذوات قمن بالبناء على الضم وحكى أبو جعفر النحاس الحلبي اعرابه اعراب هذا الجمع فتقول رأيت ذوات قمن بالكسر قاله فى التصريح (قوله ينصب بالكسرة)

من ذلك جمع المؤنث فى حالة النصب والاسم الذى لا ينصرف فى حالة الجر والفعل المضارع المعتل الآخر فى حالة الجزم فمثال الرفع لما ذكره يضرب زيد والرجال والمسلمات فيضرب فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والرجال والمسلمات كل منهما فاعل مرفوع بالضمة ومثال النصب لن أضرب زيدا والرجال فأضرب فعل مضارع منصوب بلن والفاعل مستتر تقديره أنا وزيدوا الرجال كل منهما مفعول منصوب بالفتحة ومثال الحذف مررت بزيد والرجال والمسلمات فكل منها مجرور بالباء وجره بالكسرة (وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة)



من العجيب ما حكاه صلاح الدين الصفدى فى شرح لامية العجم من أنه رأى جماعة من الفضلاء يكتبون بخطهم نظم الملوك أبيات قال فإذا أنكرنا ذلك عليهم يقولون قال الشيخ جمال الدين بن مالك رضى الله عنهما \* وما تناو ألف قد جمعا \* البيت فأقول لهم الشيخ قال وما جمع بالألف والتاء وهذا ليس منه لأنها فى المفرد أصل فيقولون وكذلك مسلة التاء فيه أصلية فأقول التاء الأصلية فى مسلة حذفت فى الجمع لأن أصله مسلمات فاستقل الجمع بين علامتى التائيت فحذفت الأولى اه كلامه ولعمري لقد أخطأ هؤلاء الفضلاء وأخطأ هو معهم أما خطوهم فمن وجهين الأول أنهم جعلوا اعراب الجمع المكسر المنصرف بالكسرة فى حال النصب مستدلين عليه ببيت الألفية مع أنه غير دال عليه لأن الباء من قوله بتامتعلقة بجمع على معنى أن الجمعية حصلت بالألف والتاء فتكون هذه الباء للاستعانة مثلاً فى كتب بالقلم ولا شك أن قضاة وأبياتاً إنما حصلت جمعيتهما بالصيغة لأنهما جمعاً تكسيران ولم تحصل بالألف والتاء بخلاف مسلمات فإن الجمع إنما هو بالألف والتاء الثانى دعواهم أن التاء فى مسلة أصلية نظيرها فى بيت وذلك مما يضحك منه فإن الأصلى عندهم ما كان فى مقابلة الفاء والعين أو اللام والتاء فى بيت كذلك لأنها لام الكلمة وأما التاء فى مسلة فهى زائدة للتأنيث ليست فى مقابلة فاء ولا عين ولا لام وكثير من الأطفال يتقن هذا المحل ويتقنه فى أول تعلمه لعلامات الاعراب فمن يصدر منه هذا الجهل العظيم كيف يصح اطلاق اسم الفاضل عليه وأما خطوهم هو فمن جهة موافقتهم على أصالة الهاء فى مسلة وقد تبين أن القول بذلك جهل عظيم نسأله سبحانه أن يعصمنا من الزلل ويوفقنا لحسن القول والعمل اه بعض من كتب على القطر قال الفقير لا يحوجه الى الوقعة فى مثل الصلاح الصفدى من التخطئة اذ كان مراده بالأصلية الثابتة قبل الجمع ولا أرى من ذلك منعا والله أعلم (قوله نحو خلق الله السموات) مثال لجمع المؤنث السالم ومثال ما ألحق به نحو قوله تعالى وان كن أولات حمل فان حرك شرط جازم يحزم الفعلين كن كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والنون اسمه وأولات خبره منصوب بالكسرة ﴿ تنبيه ﴾ اذا اجتمع فى الكلمة علامتا تأنيث فان كانتا من جنس واحد حذفت احدهما مطلقاً نحو مسلمات أصله مسلمات كما مر وان كانتا من غير جنس واحد فان كانتا فى الفعل حذفت احدهما للتقليل كفى ضربن أصله ضربتن بسكون التاء كما ذكره صاحب المراح وان كانتا فى الاسم أبقيتا نحو جليلات (قوله والسموات) بالكسر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية (قوله مفعول) لم يبين المفعولية هل هو مفعول به أو مفعول له لكن الأول هو مراد الشارح أطال الله بقاءه اذ هو صرح به فى المنصوب هناك وقد أشبعنا الكلام عن صاحب التصريح فلترجع ثمة (قوله والاسم الذى لا ينصرف) أى ما يصدق عليه هذا الاسم نحو أحمد لا نفسه أى لفظ الاسم الذى لا ينصرف لأنه ليس فيه من موانع الصرف والمراد ما لم يصف ولم يتلأل فان كان مضافاً أو تالال لم يخرج عن قضية الكل وقد مرفى الحفص من الباب السابق فلا تغفل والاسم بالرفع معطوف على قوله وجمع المؤنث السالم والذى اسم موصول صفة للاسم وجملة لا ينصرف صلته (قوله يخفض بالفتحة) أى لأنه لما ثبت أن الموصوف بأمرين من تلك الأمور التسعة يكون مشابهاً للفعل فى الفرعية ومخالفه فى كونه اسماً فى ذاته والأصل فى الفعل البناء كلسيأتى فى باب الافعال وهو عدم الاعراب فوجب أن يحصل فى مثل هذا الاسم الشبيه بالفعل أثران بحسب كل واحد من الاعتبارين المذكورين وطريقه أن يبقى اعرابه من أكثر الوجوه وينع من اعرابه من بعض الوجوه ليتوفر على كل واحد من الاعتبارين ما يليق به فمنع التنوين والجر لأجل أن التنوين يدل على كمال حال الاسم بدليل أنه جعل علامة له فاذا ضعف الاسم بحسب حصول هذه الفرعية أزيل عنه ما دل على كمال حاله وأما الجر فلأن الفعل يحصل فيه الرفع والنصب وأما الجر فغير حاصل فيه فلما صارت الأسماء مشابة للفعل فلا جرم سلب عنها الجر الذى هو من خواص الأسماء والتنوين كذلك أيضاً (قوله نحو مررت بأحمد) مر فعل ماض والتاء المضمومة فاعل والباء حرف جار وأحمد مجرور بها وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم

نحو خلق الله السموات  
فلفظ الجلالة فاعل  
مرفوع بالضمة  
والسموات مفعول  
منصوب بالكسرة  
(والاسم الذى لا ينصرف  
يخفض بالفتحة) نحو  
مررت بأحمد

لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل ﴿فائدة﴾ ألغز الحريرى فى مقاماته فى لفظة صيارفة  
 فقال \* أية هاء اذا التحقت أمطت الثقل \* وأطلقت المعتقل \* فقال فى شرحها هى الهاء اللاحقة  
 للجمع الذى على وزن مفاعل كقولك صيارفة وصياقلة فينصرف هذا الجمع عند التحاق الهاء به لأنها قد  
 أصرته الى مثال الآحاد نحو رفاهية وكراهية فخفف بهذا السبب وصرف لهذه العلة وقد كنى فى هذه الاحجية  
 عملا ينصرف بالمعتقل اه يعنى أن لفظة صيارف وصياقل ممنوعة من الصرف والمانع لها من الصرف  
 صيغة منتهى الجموع فلما لحقت بها الهاء صرفت لما ذكره (قوله والفعل المضارع) بالرفع معطوف على قوله  
 جمع المؤنث السالم والمراد ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشى ويرمى لان نفسه لأن لفظ الفعل المضارع  
 لا يخرج عن الذى ذكره فضلا عن كونه يحزم بالحذف (قوله المعتل الآخر) ان قيل لاجابة الى تقييد المعتل  
 بكونه الآخر فلا فائدة له اذ المعتل فى اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة سواء كان لا ما نحو يدعو  
 ويدعى مبنا للمجهول ويدعى بتشديد الدال أو زائد عن الأصل نحو يسلمتى ويسرندى ويغرندى والتعميم  
 اصطلاح صرفى كما بينا فى الذى تقدم أجيب باننا سلم ما ذكره ونمنع دعوى عدم الفائدة اذ فيما ذكره فائدة أى  
 فائدة وهى أن التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز كما علمت (قوله يحزم بحذف آخره) أى وكان حقه أن يحزم  
 بالسكون اذ هو يقطع النظر عن الاخراج دخل تحت قوله وكلها الخ ثم القول بأن علامة الجزم فيه حذف حرف  
 العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمّة فى حالة الرفع  
 والفتحة فى الألف فى حالة النصب وعلل ذلك بأن الاعراب فى الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم  
 وجعل الجازم كالءاء السهلان وجد فضلة أزالها والأخذ من قوى البدن وذهب سيويوه الى تقدير الاعراب  
 فيه فعلى قول سيويوه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والرفوع  
 واحدة فارقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لابه وعلى قول ابن السراج الجازم  
 حذف نفس حرف العلة اه تصريح (خاتمة) قد ثبت حذف حرف العلة مع الجازم فى قوله

وتضحك منى شيخة عبشمية \* كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

وقوله ألم يأتيك والأبناء تنمى \* بما لاقت لبون بنى زياد

وقوله اذا العجوز غضبت فطلق \* ولا ترضاها ولا تملق

وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا \* من هجوز بان لم تهجو ولم تدع

ف قيل ضرورة وعليه فحزم الفعل باسقاط حرف علة مقدر منع من ظهور السقوط ضرورة لأجل الوزن وقيل  
 بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى تروترض فنشأت ألف على حد

أخوك أخو مكاشرة وضحك \* فحيالك الاله فكيف أتتا

وأشبعت الكسرة فى يأتك فنشأت ياء والضمّة فى تهيج فنشأت واو قال فى التوضيح وأما قوله تعالى انه من  
 يتقى ويصير فى قراءة قبل قليل من موصولة وتسكين يصبرا ما لتوالى حركات الباء والراء والفاء والهمزة واما  
 على أنه وصل بنية وقف واما على العطف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها اه كذا  
 فى شرح الشذور (قوله لم يخش) مثال لما فيه ألف وقوله ولم يدع مثال لما فيه واو وقوله ولم يرم مثال لما فيه ياء  
 (قوله فالأول) أى لفظ لم يخش مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها (قوله والثانى) أى لفظ يدع  
 مجزوم بحذف الواو والضمّة قبلها دليل عليها (قوله والثالث) أى لفظ يرم مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها  
 دليل عليها (قوله والذى يعرب بالحروف) الذى اسم موصول معطوف على قوله فالذى يعرب بالحركات وهو  
 مبتدأ وجملة يعرب بالحروف صلته وقوله أربعة خبره (قوله أعنى الواو) وهو فى الأسماء الخمسة وجمع المذكر  
 السالم حالة الرفع والألف فى التثنية حالة الرفع والأسماء الخمسة حالة النصب والياء فى التثنية والجمع حالتى النصب

(والفعل المضارع المعتل  
 الآخر يحزم بحذف آخره)  
 نحو لم يخش ولم يدع  
 ولم يرم فالأول مجزوم  
 بحذف الألف والثانى  
 بحذف الواو والثالث  
 بحذف الياء (والذى  
 يعرب بالحروف)  
 أعنى الواو والألف

والجرو والأسماء الخمسة حالة الجر كاستأني (قوله ويلحق بها النون) أي اثباتا وحذفا فالأول في الأفعال الخمسة حالة الرفع والثاني فيها حالتي النصب والجزم (تنبيه) لا معنى لاحقاق النون بالحروف الثلاثة اذ هي من الحروف المرادة للمصنف لأن المصنف ذكر ما يعرب بالحروف على الإطلاق أعني سواء كان اسما أو فعلا وعليه فكان الأولى للشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة اسقاط قوله ويلحق بها أو أن يقول على عادته بعد قوله والياء والنون ويلحق بها حذف النون فتدبر ثم أخبرني من أثق به أن النسخة التي بخط الشارح هكذا والنون ويلحق بها الحذف وهو موجود في قوله هناك عند شرح قول صاحب الجرومية وقسم يعرب بالحروف (قوله أربعة أنواع) بتأنيث العدد لضافته إلى مذكر كما أسلفنا (قوله التنبيه) أي سواء كان للعاقل نحو الزيدان أو لغير العاقل نحو القمران فإن قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل أجيب بأن المثنى لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لأكثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحدا في المثنى ولم يحتج إلى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فإنه يحتمل الثقل والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالثقل من العاقل دون جمع المؤنث فلماذا اختلفت صيغة الجمع اهـ يس على التصريح (قوله يعنى المثنى) لما كانت التنبيه غير مرادة هنا اذ هي فعل الفاعل وهو لا يعرب فضلا عن كونه معربا بالحرف أجاب الشارح بأن المراد المثنى ويحجب عن المصنف بأنه لما كثرت في كلام العرب استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملقوظ والخلق بمعنى الخلق لا جرم كانت التنبيه بمعنى المثنى وقد مر في غير موضع من هذا الكتاب (قوله وجمع المذكر السالم) أي على المشهور وقيل يعرب بحركات مقدرة على الأحرف فيرفع بضمة مقدرة على الواو وكسرة أو فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ورد بأنه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على الياء وأجيب بأنهم حملوا حالة النصب على حالتي رفعه وجره وقيل معرب بحركات مقدرة على ما قبل الأحرف فهو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الواو ومنصوب أو مجرور بفتحة أو كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهور تلك الحركات حركة مناسبة الواو والياء ورد الاعراب بأن لا يكون إلا آخر اهـ عبادة على الشذور (قوله السالم) بالرفع نعت لجمع أو بالكسر على ما تقدم في غير ما موضع (قوله والأسماء الخمسة) بالرفع معطوف على قوله التنبيه والمراد ما تصدق عليه لاهي نفسها وإنما كانت هذه الأسماء بالشروط السابقة معربة بالحروف لأن الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها ففكره استبعاد المثنى والمجموع الفرعين على المفرد بالاعراب الأقوى فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالأصل وهو الحركة والأقوى وهو الحرف وخصوا هذه الأسماء لمشابتها المثنى والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للاعراب وفي استئزاج كل منهما ذاتا فالأخ لاخ والأب لابن وأما نحو ابن فهزمة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسبة نحو ابني وبنوي فكان لا مهال يست حرف علة وخصوا ما ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك الذات الملازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لاصالتها بافراد اهـ شنواني وهذا يخالف ما سنقل فيما بعد عن الأشموني (قوله والأفعال الخمسة) الأولى والأمثلة الخمسة كما بسطنا الكلام فيما أسلفنا (قوله وهي يفعلان) يفعلان وما عطف عليه خبر هي مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حكايته في تركيب غير هذا أي هذه الالفاظ التي يقاس عليها ما وازنها ويحتمل أنها مقولة لقول محذوف هو الخبر أي وهي قولك يفعلان الخ فافهم اهـ حامدى على الكفراوى (قوله بالمشاة تحت) أي بالياء المشاة تحت وهو لمذكرين على ما بسطنا فيما هناك (قوله وتفعلا) وهو مؤنث سواء كان حقيقيا أو مجازيا وسواء كان الألف اسما كما في أمتا تفعلا أو حرفا كما في تفعلا الهندان (فائدة) إذا قلت هما تفعلا تعنى امرأتين فهل يفتح الفعل بتاء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعا للمعنى أو يباء تحتيه رعا للفظ فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين الأول قول ابن أبي العافية تلميذ الأعلم

والياء ويلحق بها  
النون (أربعة أنواع  
التنبيه) يعنى المثنى  
(وجمع المذكر السالم  
والأسماء الخمسة والأفعال  
الخمسـة وهى يفعلان)  
بالمشاة تحت (وتفعلا)  
بالمشاة فوق  
(ويفعلون) بالمشاة  
تحت (وتفعلا)  
بالمشاة فوق  
(وتفعلين) بالمشاة  
فوق لا غير

وهو الراجح الذي ورد به السماع والثاني قول ابن الباذش قاله الدماميني صبان على الأشموني (قوله فأما  
الثنية فترفع بالألف) قال يس على التوضيح ان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة  
وأتم أجزم في الأسماء الستة والثني والمجموع حصولها خطا قبل تمام حروفها فالجواب أن حق اعراب  
الكلمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفي آخرها لما تقدم من أن الاعراب دال على صفات الكلمة  
فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد أن يكون على حرفها الآخر وعمل الحركة بعد الحرف فتكون  
الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما اذا كان بالحروف التي هي من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف  
آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لأنها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت  
كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل وقوله وعمل الحركة بعد  
الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوي في نوניתه

والشكل سابق حرفه أو بعده \* قولان والتحقيق مقترنان

اه (قوله نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه الألف (قوله) وتنصب وتخفض  
بالياء (أى نيابة عن الفتحة والكسرة) (تنبيه) في المثني وما ألحق به لغة تعربه اعراب المقصور ولوسمى  
بالمثني في اعرابه وجهاً أحدهما اعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الألف ويمنع الصرف  
وقيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشيباين لم يحز اعرابه بالحركات والاشيباين  
الستنان اللتان ليس فيهما مطر ثنية اشيباب انتهى أشموني بزيادة اه عبادة (قوله نحو رأيت  
الزيدين) بفتح الدال وكسر النون وكذا قوله مررت بالزيدين (قوله) وأما جمع المذكر السالم (أى ما يصدق  
عليه لاهو نفسه اذ لفظ جمع المذكر السالم لا يرفع بالواو كما هو ظاهر والسالم بالرفع (قوله) فيرفع بالواو (أى  
المضموم ما قبلها ولو تقديرا في نحو هؤلاء المصطفون بفتح الفاء أصله المصطفون قلبت الياء ألفا لتحركها  
وانفتاح ما قبلها فصار بعد ذلك القلب المصطفون فالتقى ساكنان الألف المتقلبة عن الواو والواو التي هي  
علامة الرفع حذفت الألف لذلك فصار المصطفون وقد قدمنا ذلك في الرفع فليراجع ثمة (قوله) وينصب  
ويخفض بالياء (بالياء متعلق بيخفض لقربه وهو اختيار البصريين ويقدر في نصب مثله أو متعلق  
ينصب لتقدمه وهو اختيار الكوفيين ويقدر في خفض مثله وكذا يقال فيما قبله قال ابن مالك

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل \* قبل فلو واحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصرة \* واختار عكسا غيرهم ذائسره

(خاتمة) اذا سمى بجمع المذكر وما ألحق به ففيه خمسة أوجه اعرابه كما كان قبل التسمية واعرابه كغسلين  
بالحركات الظاهرة الثلاثة على النون مع لزوم الياء مع التنوين واعرابه كعربون بالحركات الثلاث مع  
التنوين ومع لزوم الواو واعرابه اعراب الممنوع من الصرف مع الواو في الاحوال الثلاثة والاعراب على  
النون وعلة منع الصرف العلمية وشبه العجمة واعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل  
والنون عوض عن التنوين ويلزمه الواو في الاحوال الثلاثة والنون مفتوحة في الاحوال الثلاثة وهذه  
الأوجه مرتبة في القوة كما ذكرنا وعمل الأوجه الأربعة الأخيرة ما لم يجاوز سبعة أحرف والاعتين الوجه  
الأول كاشيباين اسم للسنين التي لامطر فيها اه عبادة (قوله) أما الأسماء الخمسة (أى على المشهور باسقاط  
الهن ولكون الهن غير مشهور لم يطلع عليه الفراء ولا الزجاجي فادعيا أن العرب بالحروف خمسة أسماء  
وأنكر الفراء جواز الاتمام وهو محجوج بحكاية سيديويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ  
وقد مر في الرفع (قوله) فترفع بالواو الخ) قال الأشموني انما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لاعراب  
المثني والمجموع على حده به وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين

(فأما الثنية فترفع  
بالألف) نحو جاء  
الزيدان (وتنصب  
وتخفض بالياء) نحو  
رأيت الزيدتين ومررت  
بالزيدين (وأما جمع  
المذكر السالم فيرفع  
بالواو) نحو جاء  
الزيدون (وينصب  
ويخفض بالياء) نحو  
رأيت الزيدتين ومررت  
بالزيدين (وأما الأسماء  
الخمس فترفع بالواو)

المفرد فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس الطبع فاذا انتقل الاعراب بها الى المثني والمجموع لم ينفر منه لسابق ألفه وانما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظا ومعنى أما لفظا فلائها لاتستعمل كذلك الامضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخا والحلم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما وذولكونه بمعنى صاحب يستلزم مصحوبا والقم يستلزم صاحبه وانما اختيرت هذه الأحرف لما بينهما وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة اه بزيادة من الصبان وقد مر هذا الكلام مع مخالفة بينهما (قوله نحو جاء أبوك) مثله أبوزيد وأخوه وحموها وفوه وذومال (قوله وتنصب بالألف) قد قدمنا أن قول الشاعر ان أباه ليس ألفه علامة النصب اعتبارا بلغته (قوله نحو رأيت أباك) أي وما أشبه ذلك (قوله وأما الأفعال الخمسة) قد تقدم أن الأولى أن يعبر بالأمثلة الخمسة لكن يجاب بأن الأفعال الخمسة صار علما لما على وزن يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وقد قدمناه هناك (قوله فترفع بالنون) أي بثبوتها كما عبره هناك في المنصوب والمجزوم من باب معرفة علامات الاعراب فيحمل ما هنا على ما هناك اذ هو الظاهر بمراده قال يس قال الدنوشري وقد تحذف النون لغير ناصب ولا جازم كقوله أيت أسرى وتبقى تدل على \* شعرك بالعبر والمسك الذكي وانما حذفت لأنها فرع عن الضمة والضممة تحذف تخفيفا في بارئكم وينسركم وما يشعركم فلم تحذف النون مع أنها فرع لكنت آمنة من حذف لما يامن منه الأصل صرح بذلك النون في كتاب له سماه رموس المسائل انتهى وقال المصنف يعني ابن هاشم في الحواشي وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدك عن آيات الله وأما ترين وأما يبلغن عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أغير الله تأمروني فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا انتهى وقوله لنون الوقاية أي بناء على أن المحذوف نون الرفع لنون الوقاية وهو الأصح اه (قوله نحو يضربان وتضربان الخ) أي فكلا مرفوع بالنون نيابة عن الضمة والألف في الأول والثاني فاعل والواو في الثالث والرابع فاعل والياء في الخامس فاعل ان جعلناها أسماء وان جعلناها حروفا فالألف علامة التثنية والواو علامة الجمع والياء علامة المؤنثة المخاطبة وقد أشبعنا الكلام على هذا في الرفع من باب معرفة علامات الاعراب فلترجع ثمة ان شئت (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) أي بحذف النون وقوله بحذفها متعلق بتجزم أو بتنصب على سبيل التنازع فان قيل قوله تعالى الا أن يعفون أن يعفون منصوب بأن والنون لم تحذف وقد تقدم أن الأفعال المتصل بها واو الجماعة تنصب بحذف النون أوجب بأن الواو لام الكلمة لضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لانون الرفع والفعل معها مبني على السكون نظير يترصدن ووزنه يفعلن بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير المذكرين نظير يقومون والنون علامة الرفع فتحذف مع الجازم أو الناصب قال تعالى وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعلوا وأصله تعفوا وبواو بين الأولى لام الكلمة والثانية ضمير المذكرين (قوله نحو لن يضربا ولم يضربا) مثال للمنصوب والمجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله ياء وقوله ولن يضربا ولم يضربا مثال لما هو منصوب وما هو مجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله تاء مشناة فوق وقوله ولن يضربا ولم يضربا مثال لدخول الناصب والجازم مما اتصل به واو الجماعة وأوله ياء مشناة تحت وقوله ولن تضربي ولم تضربي مثال لما ينصب ويجزم مما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة فكلا منصوب ومجزوم بحذف النون والله أعلم ﴿تنبيه﴾ ما ذكره من رفعها بالنون ونصبها وجزما بحذفها هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن اعراب هذه الأمثلة بفتحة وضمة وسكون مقدرات على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة فعلا لعل الرفع ضمة مقدرة على ما قبل الالف والواو والياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وعلامة النصب فتحة مقدرة كذلك

نحو جاء أبوك (وتنصب بالألف) نحو رأيت أباك (وتخفف بالياء) نحو مردت بأبيك (وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون) نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين (وتنصب وتجزم بحذفها) نحو لن يضربا ولم يضربا ولن تضربا ولم تضربا ولن يضربوا ولم يضربوا ولن تضربوا ولم تضربوا ولن تضربي ولم تضربي والله سبحانه وتعالى أعلم

وعلاوة الجزم سكون مقدر كذلك اه عبادة على الشذور والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿ باب الأفعال ﴾

أى هذا باب بيان حقائق الأفعال الاصطلاحية وانما قدرنا حقائق لأن المصنف رحمه الله تعالى ذكر الأفعال بالمثال بقوله نحو ضرب الخ اذا قلنا ان التعريف يفاد بالمثال وقد تسامعوا بذلك وقد فعل ابن مالك في ألفيته حيث قال في باب المبتدا \* مبتدأ زيد وعاذر خبر \* خلاف قوله في الكافية في ذلك الباب أيضا

مبتدأ مرفوع معنى ذو جبر \* أو وصف استغنى بفاعل ظهر

والظاهر عندي أنه غير حد لاختلاله عن شروطه لاتام ولاناقص وانما قلنا الاصطلاحية لاجراها اذا كانت لغوية وهى التى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعوداً ونحو ذلك ويعتذر لصاحب المتن حيث ترك القيد المذكور بوجهين الأول أن المتن قسمها الى ثلاثة والأفعال اللغوية لا تنحصر والثانى أن كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم فالفيه للعهد الذهبى وقد صرح ناظم هذا المتن بقوله

أفعالهم ثلاثة لا رابع \* ماض وفعل الأمر والمضارع

كما صرح فى الكلام حيث قال (كلامهم لفظ مفيد مسند) وقدم الأفعال خلاف ما تقدم فى صدر الكتاب من تقديم الاسم على الفعل لقلة أفراد الأفعال وأحكامها وهناك لشرف الاسم وأيضا قدم الأفعال ههنا لأنها عاملة فى الفاعل ونائبه واسم كان وخبرها ومفعولى ظننت والحال والتمييز أى فى الأصل وغير ذلك ورتبة العامل التقديم فقدم وضعها ليكون الطالب على بصيرة ولأن الأفعال كالوسيلة بالنسبة الى الأسماء والوسائل مقدمة على المقاصد فهو يخالف عادة المتقدمين كالزمن فى الفصل وابن الحاجب فى كافيته (قوله الأفعال) أى باعتبار أنواعها لا باعتبار صيغها اذ هى لا تنحصر فى ألف فضلا عن كونها منحصرة فى ثلاثة بحسب زمانها لا بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة والتمام والنقصان والصحة والاعتلال وعدل عن مقام الضمار الذى هو مقتضى الظاهر للايضاح والتعليل المذكور يكفى فى دفع عدم كون الكلام بليغا عند البلغاء وهو جمع فعل بكسر الفاء وهو جنس تحته ثلاثة أنواع (قوله ثلاثة) خبر المبتدا وانما كانت الأفعال منحصرة فى الثلاثة لانحصار الزمان فى ذلك لأن الفعل الذى هو الحدث اما متقدم على زمان الأخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالأول هو الماضى والثانى هو المضارع والثالث هو الأمر ويدل على أن الزمان ثلاثة قوله تعالى له ما بين أيدينا يعنى المستقبل وما خلفنا يعنى الماضى وما بين ذلك يعنى الحال وقول زهير

وأعلم علم اليوم والأمس قبله \* ولكننى عن علم ما فى غد عمى

﴿فائدة﴾ الثلاثيات فى هذا الفن كثيرة منها أنواع الكلام والكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف ومنها أن أقسام الاسم ثلاثة مظهر ومضمر ومبهم ومنها أن أقسام الفعل ثلاثة كما هنا ومنها أن أقسام الحرف ثلاثة قسم مشترك بين الأسماء والأفعال وقسم مختص بالأسماء وقسم مختص بالأفعال ومنها أن للاسم ثلاثة رفعاً ونصباً وجراً ومنها أن للفعل كذلك ومنها أن الجر بثلاثة بالحرف وبالإضافة وبالتبعية ومنها أن معنى المفرد فى باب الاعراب غير ما فى باب المبتدا والخبر وما فى باب لا والنادى ومنها أن انتظام الكلام بوجود الفعل والفاعل والمفعول وأوسع الثلاثيات ما قاله الشيخ اسحاق السهارانى رحمه الله تعالى الفاعل مرفوع والمرفوع مفعول عليه والمفعول منصوب والممنسوب مفعول عليه والمضاف اليه مجرور والمجرور مفعول عليه انتهى (قوله أيضا ثلاثة) أى عند جمهور البصريين واثنتان عند الكوفيين والأخفش باسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع الذى فى أوله تاء الخطاب فهو عندهم معرب بلام الأمر مقدرة قال فى المعنى وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذف حذفاً مستمراً فى نحو قوم واقعدوا أن الأصل ليقيم وليقعدهم حذف اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهى ولم يدل

( باب الأفعال الأفعال )  
ثلاثة



عليه الا بالحرف ولأن الفعل انما وضع لتفصيل الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارجا عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله لتقم أنت يا ابن خير قريش \* فلتقض حوائج المسلمين وكقراءة جماعة فبذلك فلنفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولأنك تقول اعر واخس وارم واضربا واضربوا واضربني كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يسجد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته فاذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل اه وخالف هو نفسه فنبع البصريين في التوضيح والقطر والشذور وتبعهم المصنف في هذا الكتاب وسنين ان شاء الله تعالى في مبحث الأمر (قوله ماض) بدل من ثلاثة وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير أحدها ماض ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف والتقدير منها ماض وانما قدم الماضي على المضارع ثم المضارع على الأمر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولا الماضي وثانيا المضارع وثالثا الأمر فقال انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن (قوله وهو) أي الماضي خصوصا لأن الشارح حدد لخصوص الماضي كما سيحد لخصوص المضارع والأمر (قوله مادل على حدث مضى وانقضى) ما واقعة على الفعل فهو جنس تحته ثلاثة أنواع وقوله دل على حدث مضى وانقضى فصل أخرجه المضارع والأمر وان جعلنا ما واقعة على الكلمة فالحدث غير تام اذ نقول ان ما الواقعة على الكلمة جنس تحته أفراد كثيرة وقوله دل على حدث فصل أول أخرجه بنحو زيد وعمر ووبكر ويدخل بنحو يضرب وقائم وقوله مضى وانقضى فصل ثان أخرجه به الأمر والمضارع ودخل بنحو رب العالمين وغيره من اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فالأولى له أن يزيد قيد الوضعية كما فعل في تعريف الفعل في صدر الكتاب (قوله أيضا مضى وانقضى) أي مضى زمنه بأن كان قبل زمان التلفظ به لا على وجه الحكاية فلا يعترض بنحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد بعد غد خرجت أمس فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به اذا أمسيت ما بعد الغد صار غدا لأنك حاك وخرج أيضا بنحو أخرجه في قولك اليوم قال زيد أول من أمس أخرجه غدا فخرج غير ماض وان دل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك اذ غدوية أول من أمس صار أمس لأنك حاك (تنبيه) قال الرضى وأكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعى من أمثلة الفعل هو الماضي بنحو بعث واشترت والفرق بين بعث الانشائي وأبيع المقصود به الحال أن قولك أبيع لا بدله من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقتها لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب فلهذا قيل ان الخبر محتمل للصدق والكذب فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالة عليه والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه وأما بعث الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقتها بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له فلهذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقتها فاذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها (قوله وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة) أي أصلا فلا يرد قولك قالت امرأة والمراد بالتأنيث أي تأنيث الفاعل فلا يرد أيضا تاء ربت وثمت على لغة من سكنها كما مر في صدر الكتاب فان قيل كثير من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التمتع نحو ما أحسن هند اوجب من حبذا وخلا وعدا وحاشا أجب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر الى أصلها لكن طرأ لها أنها ألزمت استعمال خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها فان فاعل فعل التمتع يرجع الى ما وهى بمعنى شيء عظيم وفاعل حب هو ذا وهى من الأمثال وهى لا تغير وأما خلا وعدا وحاشا فسيأتى ان شاء الله تعالى في باب الاستثناء والعبارة بأصل الوضع فعلم بذلك ماضوية تبارك مع عدم قبوله التاء المذكورة على أن بعضهم نقل عن الجاني في شرح الجرومية أن تبارك يقبل التاء

ماض (وهو مادل على  
حدث مضى وانقضى  
وعلامته أن يقبل تاء  
التأنيث الساكنة نحو  
ضرب



أيضا يقال تبارك الله وتباركت أسماء الله وفيه نظر (قوله) أيضا وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة اقتصر عليه لأنه أنفع علامات الماضي اذ به يستدل على ماضوية نعم وبش وعسى وليس لقبولها التاء قال الشاعر

نعمت جزاء المتقين الجنة \* دار الأمانى والمنى والمنه

واستدل بعضهم بحديث من توشأ يوم الجمعة فيها ونعمت وهو منتقض بقول بعضهم أن الأكثر في كتب الحديث فيها ونعمة فالجاء بفتح الباء الحسن وتقول بئس المرأة حمالة الحطب وعست هندان تفلح وليست بفلحة وخالف في نعم وبش أكثر الكوفيين منهم الفراء حيث قالوا اتهمتا ليستا من الأفعال بل هما حرفان مستدلين بقولهم ما هي بنعم الولد وقولهم نعم السير على بش العير وقول الشاعر

صحك الله بخير باكر \* بنعم طير وشباب فاخر

وابن السراج وثعلب في عسى والفارسي في ليس لعدم دلالتهم على الحدث والزمان ولدالتهم على معنى في غيرها وهو الرجاء والنفي وأجيب عن الأولين بأن قولهم بنعم الولدان الجار داخل على محذوف تقديره ما هي بولد مقول فيه نعم الولد وقوله على بش العير كذلك أى نعم السير على غير مقول فيه بش العير ويجعل نعم في النظم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الاسمية وعن الأخيرين يمنع دعوى عدم دلالتهم على الحدث والزمان ولو سلم فهو عارض وبأن توقف افادة معناها على ذكر المتعلق بعدها إنما هو لشبههما بالحرف في الجود فلما شابهاه أعطيا حكمه في التوقف المذكور اذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع أعطى اسم الفاعل المعنى واسم الفاعل أعطى المضارع الاعراب (قوله) تقول فيه ) أى في ضرب بعد دخول تاء التأنيث الساكنة هند ضربت باسكان التاء وأشار به الى أن المراد بالقبول صلاحيته لا لقبول بالفعل كما ينهانيا هناك في صدر الكتاب (قوله ومضارع) معطوف على قوله ماض وسمى مضارع المشابهة الاسم لأنه لم يسم مضارعا الالهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتق من الضرع كأن كلا الشبيبين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا أخذ كل واحد منهما بحملة من الضرع وتقابل وقت الرضاع ووجه الشبه أنه إنما شابهه في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وجريانه على حركات الاسم وسكناته وسيأتى بسطه ان شاء الله تعالى (قوله وهو) أى المضارع خاصة لأنه حد الماضى بمحذو يحذف الأمر بمحذ (قوله مادل على حدث) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث (قوله يقبل الحال والاستقبال) قال الرضى قال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو أقوى لأنه اذا خلا من القرائن لم يحمل الاعلى الحال ولا يصرف الى الاستقبال الاقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه يعنى للماضى والأمر وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لحفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلثا ثلثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو ماضى جنبى الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن أيضا زمانا أو الحد المشترك بين الزمانين ومن ثمة تقول ان يصلى في قولك زيد يصلى حال مع أن بعض صلاته ماضى وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال اه وعلم بما قلنا من اشتراط الوضع خروج اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال نحو أن اضارب غدا عن كونه مضارعا لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب وخروج الفعل الماضى الواقع شرطا نحو ان قام زيد قمت عن مضارعتيه لأنه وان دل على معنى في المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة الشرط فهي عارضة بدليل أنه اذا عرى الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمن الماضى فليس بمضارع ولا يشكل الفعل المضارع الذى دخل عليه لم نحوم لم يضرب فان لم تصير المعنى الحاصل للمضارع ماضيا ولتداسمى قلبا كما مر لأن دلالة

تقول فيه ضربت  
(ومضارع) وهو مادل  
على حدث يقبل  
الحال والاستقبال

على الزمان الماضي عارضة بدليل أنه اذا عرى الفعل عنها تمحضت للدلالة على الزمن المستقبل فهو باق على مضارعته **(تنبيه)** علمت بما تقرر أن الفعل اما ماض لفظا ومعنى نحو قام زيد أمس واما ماض لفظا لا معنى نحو ان قام زيد قام عمرو وماض معنى لالفاظا نحو لم يضرب ومستقبل لفظا ومعنى نحو سيقوم زيد ومستقبل لفظا لا معنى نحو لم يقم زيد ومستقبل معنى لالفاظا نحو ان قمت **(قوله)** وعلامته أن يقبل السين وسوف أخذ هذا من قوله في صدر الكتاب والسين وسوف يختصان بالمضارع **(قوله)** ولم معطوف على قوله السين فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية واقتصر عليها ابن مالك في ألفيته والتأخرون منهم الشيخ خالد في المتن فان قيل فيه دور لأن معرفة المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول لم عليه ومعرفة صحة دخول لم عليه متوقفة على معرفته أجيب بأن المراد أن يصح دخول لم بأن استقام المعنى ولا يمتنع بحسب اللغة ولا خفاء في امكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه لم مضارع **(قوله)** نحو يضرب أى فانه فعل ولو كان مع خلوه من العلامات المتقدمة كما يؤخذ من عبارته وما قدما **(قوله)** سيضرب وسوف يضرب تخصص المضارع بهما للاستقلال اذهما ينقصان الاحتمال **(قوله)** ولم تضرب لم حرف نفى وجزم وقلب لأنها تنفى المضارع وتجزمه وتصور معناه ماضيا فحينئذ ارتفع احتمال الحال والاستقبال **(قوله)** وأمر معطوف على قوله ماض وهو لغة تفيض النهي وجمعه أو امر واطلاحا ما ذكره الشارح **(قوله)** وهو ما دل على حدث الأولى أن يقول هو ما دل على طلب حدث كما هو شأن الحدود وان صرح به في قوله ويدل على الطلب **(قوله)** على حدث في المستقبل أى اذ المقصود منه حصول ما لم يحصل نحو ابن لى البيت أو دوام ما حصل نحو يأبى النبي اتق الله لأن البيت لم يحصل قبل الأمر بالبناء والتقوى حاصله له صلى الله عليه وسلم قبله والمعنى والله أعلم بمراده دم على التقوى الحاصلة فيك بشهادة أن أكرمكم عند الله اتقاكم وقوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر والسيادة والكرامة كما علمت مقترنان وهذا ما فهمه الفقير وقد مر بعض ما يتعلق بهذا في صدر الكتاب عند تقسيم الكلام **(قوله)** في المستقبل أى زمان الأمر مستقبل أبدا باعتبار الحدث المأمور بايقاعه لأن المقصود به مامر وأما باعتبار كون الأمر انشاء فله زمان حالى بناء على أن الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود قال يس رحمه الله تعالى ان من الانشاء ما حدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعث واشترت وهذا حالى لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الى غير المتكلم باللفظ الانشائي وهو الأمر وهذا له زمان حالى من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالأول واثبات الحال للأفعال الانشائية ليس باعتبار دلالتها على الطلب فى أصل الوضع وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع اهـ **(قوله)** وعلامته أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة) انما قال أن يقبل ياء المخاطبة ولم يقبل ياء المتكلم لدخولها الكلم الثلاث ولم يذ كر نون التوكيد للاختصار اذ هي مشروطة بما قدما هناك **(قوله)** ويدل على الطلب أى بحسب الوضع بصيغته وان استعملت تلك الصيغة فى نحو الاباحة بقرينة لدلالتها على الطلب بصيغتها لا بالوضع على الصحيح بل هو موضوع للخبر وهو فعل ماض أتى به فى صورة الأمر كذا قيل فخرج نحو تقومين خبر العدم دلالة على الطلب وخرج أيضا نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله وان قبل الياء ودل على الطلب بدليل جزم المضارع فى جوابه وهو قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ اذ ليست دلالة بالوضع بحسب الصيغة بل باللام المقدرة ومثله والمطلقات يترصن وما أشبهه مما دلالة على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الأولى فقيده الوضع يفيد الاحتراز والتعميم وخرج أيضا نحو لتقم وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع اذ دلالة ليست بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو نزال ودرابك معنى انزل وأدرك فى الحرب وان دل على الطلب بالوضع لا يقبل ياء المخاطبة فليس بأمر وكذا نحو كلا بمعنى اتته وان دل بالوضع لأنه لا يقبل ما ذكر على أنه منع دلالة على الطلب بل معناه الردع والزجر وكذا نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا لأنه لا يقبل الياء وان دل على الطلب ولا يخفى

وعلامته أن يقبل  
السين وسوف ولم نحو  
يضرب تقول فيه  
سيضرب وسوف  
يضرب ولم يضرب  
(وأمر) وهو ما دل  
على حدث فى المستقبل  
وعلامته أن يقبل ياء  
المؤنثة المخاطبة ويدل  
على الطلب

عليك أن نحو نزال ودر الكوكلا وضربا زيدا خارجة أيضا بتفسير ما في قول شارحنا أبقاه الله بالسلامة مادل  
بالفعل (قوله نحو اضرب) أي فانه أمر لدلالته بحسب الوضع بصيغته على الطلب مع قبوله لياؤه المؤنثة المخاطبة  
(قوله تقول فيه اضربي) فيه مامر (تنبيه) من الأمر لهم في لغة تميم إذا ألحقوا بها الضمائر تقول هلمى يا هند  
فهو دال على الطلب بحسب الوضع بالصيغة وقابل لياؤه المؤنثة المخاطبة وأما أهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل  
لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من أسند اليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو قل هلم شهداءكم والقائلين  
لاخوانهم هلم إلينا ولامدخل لكلام العلماء فيه اذهم يقولون هو على الأول فعل وعلى الثاني اسم ومنه هات  
بكسر التاء وتعال بفتح اللام في الأصح لدلتها على الطلب وقبوله لياؤه المؤنثة المخاطبة تقول هاتى وتعالى  
خلافا للزمخشري (قوله فالماضى مفتوح الآخر أبدا) أما بناؤه فلانه الأصل في الأفعال وما جاء على أصله  
لايسأل عن سببه وأما قولنا ان الاعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال فلان الاعراب انما يحىء لبيان  
المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة لولا الاعراب لالتبس تلك المعاني فان قيل مقتضى ما ذكر أن  
الاعراب أصل المضارع من الأفعال أيضا بجران تعاقب المعاني فيه كقولك لا تأكل السمك وتشرب  
اللبن فالتبست المعاني فيه لولا الاعراب التباسها في الأسماء أجيب بأن الاعراب في المضارع غير متعين لبيان  
المعاني لامكان الاستغناء عن الاعراب بوضع اسم مكانه في المرفوع والمنصوب وبظهور لا في المجزوم تقول  
لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ولا تأكل السمك شاربا اللبن ولا تأكل السمك ولك شرب اللبن وليس  
للأسم ما يغني عن الاعراب لأن معانيه مقصورة عليه لا تحصل إلا بلفظه وسيأتي في اعراب المضارع باقى بحثه  
وأما بناؤه على الحركة فلما شبهته الاسم مشابها ما في وقوعه موقعه نحو رجل ضرب ورجل ضارب فلما شابه  
الاسم استحق أن يبعد عن أصل البناء وهو السكون ويقرب الى أصل الاعراب وهو الحركة فيبنى على  
الحركة وأما بناؤه على الفتح فلخفته ومثقل الفعل ولأنه لو بنى على الضم لاجتمع ضمتان في مثل شرف  
ولو بنى على الكسر لاجتمع كسرتان في مثل علم وحمل المفتوح على غيره طردا للباب (قوله أبدا) ظرف  
زمان مستقبل ملازم للنصب على الظرفية وليس مرادا هنا وإنما المراد في جميع الأحوال قاله عبد المعطى  
وأشار به الى أنه مبنى على الفتح في جميع الأحوال وان اتصل بما يأتى ومن المبنى على الفتح ضربا على الأصح  
قاله الشنوائى فان قيل الفتحة انما وجدت يجلب الألف اياها لأنها تقتضى فتحة ما قبلها فلم يقدر الفتح على  
آخره أجيب بأن تقدير ما وجد غير ما لؤف تأمل ويمكن أن يحاب هنا بما قررنا في باب الاعراب عند الكلام  
على غلامى فلتراجع ثمة (قوله مبنى على الفتح) أشار به الى أن قول المصنف مفتوح المراد به فتح بناء لافتح  
اعراب (قوله لفظا) أى ملفوظا فهو مصدر بمعنى اسم المفعول كالحلق بمعنى الخلق وقدم في مواطن  
كثيرة (قوله نحو ضرب) منه ضربا وتقدم أنفا فلا تغفل (قوله للتعذر) لاثاني له اذ الفعل الماضى الخالى  
عن شيء مما سئد كره الشارح لا يكون الا ظاهر الاعراب أو مقدره للتعذر ولا يوجد ما يقدر للثقل (قوله  
اذا اتصل به ضمير رفع متحرك) قال الشنوائى وفي حاشية الحفيد على التوضيح واعلم أنهم اختلفوا فيما  
بنى عليه الماضى على أقوال فمنهم من قال انه مبنى على الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى الضم  
فما اذا أسند الى الواو وعلى السكون اذا أسند الى الضمير المرفوع أو على الفتح في جميع الأحوال وهو ما ذهب  
اليه المصنف يعنى ابن هشام أو على الفتح والسكون وهو ما ذهب اليه المصنف في شرح الشذور انتهى وقوله  
متحرك صفة لقوله ضمير فهو مرفوع وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالمرفوع المنصوب  
كضربنا والمتحرك الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فبناؤه على الفتح الظاهر على ما مر آنفا (قوله نحو  
ضربت) بتثنية التاء (قوله وضربنا) بالتسكين للباء ونا فاعل بخلاف ما اذا كان مفعولا فان الباء  
مفتوح كما سيأتى (قوله متعذرا) بكسر الدال المعجمة على انه اسم الفاعل (قوله كراهة توالى أربع  
متحركات) كراهة مفعول لأجله مضاف توالى مضاف اليه وتوالى بكسر اللام مصدر أصله توالى بضم

نحو اضرب تقول فيه  
اضربي (نحو ضرب  
ويضرب واضرب)  
الأول للماضى والثاني  
للمضارع والثالث للامر  
(فالماضى مفتوح  
الآخر أبدا) يعنى أنه  
مبنى على الفتح  
لفظا نحو ضرب أو  
تقديرًا للتعذر نحو  
رمى ويقدر فيه الفتح  
أيضا اذا اتصل به ضمير  
رفع متحرك نحو  
ضربت وضربنا ويكون  
ظهور الفتح متعذرا  
كراهة توالى أربع  
متحركات

اللام بوزن تفاعل كسرت اللام لتسلم الياء فصار توالى ثم سكنت الياء طلبا للتخفيف فصار توالى بكسر اللام وسكون الياء وهو مضاف أربع مضاف اليه بتذكير العدد لتأنيث المعدود وهو مضاف حركات مضاف اليه (قوله أيضا كراهة توالى أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة اذ لا يوجد التوالى الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير لا تتوالى فيه فراغته أولى وبأن تواليها لم يهمل بدليل غلبت وبرثن وجندل ولو كان مقصودا لاهمال وضعاء تعرضوا له بدون ضرورة ولسد باب التأنيث بالتاء نحو شجرة قال وانما تميز الفاعل من المفعول نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نالساواة في الرفع والاتصال وقد يقال انما راعوا الأقل لأنه لو حمل الاقل على الأكثر لزم التوالى المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فانه لا تتوالى فيه أصلا فراغته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكأنها لم يتوال في نحو شجرة أربع حركات حقيقة فان قلت معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقحذوة فلولم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفعهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها قلت الأصل في قلنسوة وقحذوة وهو المفرد موضوع على التاء والحذف طاركا في الجمع نحو قلائس وقماخذ بخلاف نحو شجرة فان الأصل بدون التاء وأما نحو غلبت وبرثن وجندل فزال عن الأصل والأصل غلبت وبرثن مثل قرنفل وجندل اه يس (قوله فيما هو كالكلمة الواحدة) الجار والمجرور متعلق بتوالى وما سم موصول وهو مبتدأ والكاف خبره وهو واسم بمعنى مثل مضاف والكلمة مضاف اليه والجملة من المبتدأ والخبر صلة ما (قوله ويقدر الفتح فيه) أى في الماضي (قوله أيضا) أى كما يقدر اذا اتصل به ضمير رفع متحرك وأشار به الى أن الماضي مبنى على فتح مقدر على آخره اذا اتصل به واو الضمير وقد مروا أن بعضهم قال اذا اتصل به واو الضمير مبنى على الضم فلا تغفل (قوله لأن الواو يناسبها ضم ما قبلها) أى والمناسبة لا تمنع بقاء البناء على الفتح وهو مذكور في الشرح ﴿ تنبيه ﴾ قال يس قال الراعى في شرح الالفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعدمها مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي نحو ضربوا ماضيه هكذا قالوا والظاهر في الماضي والأمر للسندين الى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف النون فانهما اخوان والأمر مبنى على ما يحزم به مضارعه من حذف أو سكون فكذلك الماضي عند اتصالهما به مبنى على حذف النون لأن سيويوه رحمه الله قال في باب التسمية بالحروف انك تعيد اليه النون اذا سميت به فتقول يا ضربان ويا ضربون وهذا دليل على أنه مبنى على حذفها وهو عجيب فليتأمل (قوله فضمة المناسبة تمنع من ظهور الفتح) أى وان وجد الفتح في نحو غزوا وورموا لأن الفتح فيهما في غير الآخر اذ آخرهما الياء (قاعدة) اذا اتصل بالفعل المعتل اللام واو ضمير فان افتتح ما قبلها أو ضم أبقى على حاله تقول رموا أصله رميو ابزنة فعلا قبلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماوا فالتقى ساكنان الأول الألف المنقلبة عن الياء والثاني واو الفاعل فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار رموا ونحو سروا بضم الراء بمعنى صاروا وسادة أصله سرووا أسكنت الواو الأولى للتخفيف ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار سروا فان انكسر ما قبلها ضم نحو رموا أصله رضىوا نقلت حركة الواو الى الضاد بعد سلب حركتها لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار رضىوا وقد ذكرناها مستوفى في كتابنا الزلال ونظم العلامة السجاعي تلك القاعدة فقال

واو الضميران بفعل متصل \* معتل لام فيه تفصيل قبل

فان يكن ما قبلها قد فتحا \* أو ضم فابقه كما قد وضحا

واضممه حتما ان يكن ذا كسر \* كقولنا رضىوا بكل يسر

(قوله بحركة المناسبة) أى فان الواو تقتضى ضمة ما قبلها كأن الألف تقتضى فتحة ما قبلها وكذلك الياء

تقتضى كسرة ما قبلها (قوله والأمر مجزوم أبدا) أى مبنى على ما يحزم به مضارعه قال بعضهم

والأمر مبنى على ما يحزم \* به مضارعه أيا من يفهم

فما هو كالكلمة الواحدة ويقدر فيه الفتح أيضا اذا اتصل به واو الضمير نحو ضربوا لأن الواو يناسبها ضم ما قبلها فضمة المناسبة تمنع من ظهور الفتح فيقال مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة (والأمر مجزوم أبدا) يعنى

أى مضارعه العرب لو كان مجزوما من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كاضرب أو مقدر كردوا ضرب الرجل أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لها مضارع مجزوم بذلك كما سيوضحه الشارح في غير هات وتعال وقولنا العرب لاخراج نحو اضربن واضربن واضربن من أمر الواحد اذا اتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو نون النسوة فأنهما مبنية على الفتح تبعاً لمضارعها اذ مضارعها مبنى كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلمة (تنبيه) ظاهر كلام المصنف في تقسيم الأفعال حيث قسمها ثلاثة أن قوله ههنا مجزوم أبدا المراد به مبنى على ما يجزم به مضارعه أو يعامل معاملة المضارع المجزوم كما قدمنا وحمل عليه أيضا شارحنا أبقاه الله بالسلمة وهو مذهب البصريين خلافا للشارح الشيخ خالد حيث حمل المتن على مذهب الكسائي من أن الأمر مجزوم بلام الأمر وهو رئيس الكوفيين ولم يناسب ذلك لتقسيم المتن المذكور وأيضا اضمار الجازم كاضمار الجار ضعيف وأيضا انه كما قيل خلف من القول بناء على رأى الكسائي ان حرف المضارعة هو علة الاعراب وهو منتف فيجب انتفاء الاعراب (قوله مبنى على السكون) أى اذا كان الفعل صحيح الآخر لفظا نحو اضرب أو تقديرا نحو اضرب الرجل ومدفورا وهو لم كما لو حنا أولا وقد اجتمعا في قوله من أبا قاسم وأم أباه \* ول زيدا ومن أباه الجهولا

وذلك لأن من في الموضعين أمر من المين وأبا قاسم مفعول به منصوب بالألف أى كذب يا مخاطب أبا قاسم وأم بضم الهمزة وتثنية الميم من أم يوم أى قصدوا أباه مفعول به منصوب بأم ول فعل أمر مبنى على حذف الياء كما سيأتى من ولى يلى وزيدا مفعول به أى قاربه والجهولا نعت لاباه الثانى وألفه للاطلاق (قوله الشبيه بالجزم) فيه تنبيه على المبالغة والأصل مثل المجزوم أو يقال المجزوم بمعنى العامل معاملة المجزوم مجازا من باب تسمية الشيء باسم ما يشاكله كما يقال للفرس المنقوش على الجدران فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف اه شنوانى (قوله فان كان معتلا آخره) انما قال آخره مع أن المعتل عند النحاة لا يكون الا آخرا قصدا للايضاح فهو لبيان الواقع لا للاحتراز كما هو ظاهر (قوله بالألف) أى النابتة عن الواو والياء اذ لم تجد فعلا مضارعا آخره ألف أصلا أى لا يكون نائبا عن احداهما وقد نبهنا في كون الحذف علامة للجزم في كلام المؤلف هناك (قوله أو الياء) أى سواء كان أصليا كيرمى أو منقلبة عن الواو وكيرضى بضم الياء من أراضى فان أصله يرضو بدليل رضوانا بالواو لالياء (قوله مبنيا على حذف حرف العلة) أى بقيد كونه لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أو نون النسوة أو نون التوكيد مباشرة لفظا وتقديرافان اتصل به ذلك فحكمه مذكور في الشرح بعد (فائدة) قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو إمن الواى كالوعد لفظا ومعنى وأصله أوئى حذف واو تبع الحذف فى مضارعه فى يوتى لوقوعها بين عدوتيه الياء والكسرة ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها ثم بنى على حذف آخره كما يجزم مضارعه عليه فبقى حرف واحد وهو عين الكلمة ويلحق به الهاء للوقف فيقال زيدا اه وعليه الغرض المشهور من بحر الخفيف

ان هند المليحة الحسنة \* وأى من أضمرت لخل وفاء

فيقال رفع هند بعد ان قيل في اعرابه ان فعل أمر من وأى بمعنى وعد ويلحق به نون التوكيد الثقيلة وأصله أوئى نعت لها من وهند منادى بحذف حرف النداء والمعنى عدى يا هند والمليحة بالرفع نعت لها بحسب اللفظ والحسنة بالنصب نعت ثان لها بحسب المحل لأن المنادى فى محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسنة أو صفة لموصوف محذوف أى عدى يا هند الخلة أو الحالة الحسنة ووأى مفعول مطلق لقوله ان أى عدى وعد ومن اسم موصول مضاف اليه وجملة أضمرت من الفعل وفاعله صلة من و لخل جار ومجرور متعلق بقوله أضمرت ووفاء مفعول به لا ضمرت ثم اذ وقع قبل هذا الفعل وهو لفظ اه ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق الهمزة فتحذف حينئذ الهمزة تقول قل بالخير يا زيدا أى عبد الخير بتحريك لام قل بالكسر فلم يبق من فعل الامر غير الكسرة المنقولة للام قل والغرض به بعضهم بقوله

انه مبنى على السكون  
الشبيه بالجزم فان كان  
معتلا آخره بالألف  
أو الواو أو الياء يكون  
مبنيا على حذف حرف  
العلة وهي الالف

في أى لفظ يا نخاة المله \* حركة قامت مقام الجملة  
وأجبت ذلك بقولى أما غموض لغزه ققل اى \* جوابه النقل لكسر قل اى  
وقوله اى فى الأول بمعنى نعم وقولى اى فى الثانى هو الجواب لكن باشباع الفعل وذلك لا يضر (تنبيه)  
جمع ابن مالك الأفعال المعتلة الفاء واللام مبينا كيفية اسنادها للواحد المذكور ثم المنى مطلقا ثم الجمع المذكور ثم  
الواحدة ثم جمعها فقال

انى أقول لمن ترجى شفاعته \* ق المستجير قياه قوه قى قين  
وان صرفت لوال شغل آخر قل \* ل شغل هذا لياه لوه لى لين  
وان وشى ثوب غيرى قلت فى ضجر \* ش الثوب ويك شياء شوه شى شين  
وقل لقاتل انسان على خطأ \* د من قتلت دياه دوه دى دين  
وان هموا لم يروا رأيي أقول لهم \* ر الرأى ويك رياه روه رى رين  
وان هموا لم يعوا قولى أقول لهم \* ع القول منى عيا عوه عى عين  
وان امرت بوأى للحب ققل \* إ من تحب اياه اوه اى اين  
وان أردت الونى وهو الفتور ققل \* ن يا خلى نياه نوه نى نين  
وان أبى أن ينى بالهد قلت له \* ف يا فلان فياه فوه فى فين  
وقل لساكن قلبى ان سواك به \* ج القلب منى جياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالسكسر الاربىفتح فى جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكلها متعديّة الان فلازم لأنه  
بمعنى تأن فالهاء فى نياه المصدر لا الفعل به اه خض (قوله نحو اخش) مثال لما آخره ألف وقوله وادع  
مثال لما آخره واو وقوله ارم مثال لما آخره ياء (قوله وان كان مسندا الى ألف الاثنين الخ) لافرق بين  
صحيحه ومعتله فتقول فى المعتل اغزو واغزو واغزى وارمى وارمى واخشا اخشوا اخشى (قوله يبنى  
على حذف النون) لأن مضارعه المتصل به ما ذكر يحزم بحذف النون قال ابن هشام فى شرح السذور  
ومن غريب ما يحكى أن بعض من يتعاطى اقراء النحو يلدنا هذه سمع قول بعض العرب فى قوله عز وجل  
فقولا له قولنا ان قولنا مبنى على حذف النون فأنكر ذلك عليه وهذا أمر مشهور بين الطلبة فخفاؤهم على  
من يتصدى للاقراء غريب اه فجعل ابن هشام رحمه الله تعالى أن بناء الأمر اذا اتصل به ما ذكر على  
حذف النون مشهور لاخفاء فيه لكنته خالف ذلك فى الغنى كما نقلناه منه ثم (قوله والألف فاعل) أى فى قوله  
اضربا وفهم منه وفيما مر فى باب المعرفة المتقدم أن الألف والياء تأنيان للغائب والمخاطب وهو كذلك كما قال  
ابن مالك وألف والواو والنون لما \* غاب وغيره كقما واعلما

(قوله يبنى على السكون) أى سواء كان الفعل صحيح الآخر أو معتله كما تقول اضربن مبني على السكون  
تقول أيضا اغزون وارمين واخشين وأما المدغم فينفك ادغامه عند اتصاله لتلك النون تقول امددن وافررن  
(قوله يانسوة) دفع ما يتوهم جعل النون للتوكيد اذ هو مذكور فيما سياتى (قوله نون التوكيد) أى سواء  
كانت مخففة أو مشددة الا ان المخففة لا تدخل فيما اذا ساند الى نون النسوة (قوله يبنى على الفتح) هذا اذا كان  
الفعل مفردا فان كان مسندا الى نون النسوة فالفعل باق على أنه مبنى على السكون تقول اضربننا وسواء فى  
ذلك كون الفعل صحيح الآخر أو معتله تقول اغزون فى الثقيلة واغزون فى الخفيفة ومثله اخشين واخشين  
وارمين وارمين فيهما وما ذكره من أن فعل الامر اذا اتصل به نون التوكيد يبنى على الفتح مقصور فيما اذا  
لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أما اذا اتصل به ذلك فان الفعل يبنى على حذف  
النون فان المضارع المتصل بما ذكر مجزوم بحذف النون مطلقا أى سواء كان اتصل به نون التوكيد

أو الواو أو الياء نحو  
اخش وادع وارم وان  
كان مسندا الى ألف  
اثنين أو واو الجماعة  
أو ياء المؤنثة المخاطبة  
يبنى على حذف النون  
نحو اضربا واضربوا  
واضربى والألف فاعل  
وكذا الواو والياء وان  
كان مسندا الى نون  
النسوة يبنى على السكون  
نحو اضربن يانسوة وان  
اتصلت به نون التوكيد  
يبنى على الفتح

أولا تقول اضربان اضربن بضم الباء اضربن بكسرها الآن الخفيفة لا تدخل ما فيه ألف فلا تدخل الثانية (قوله نحو اضربن) بفتح الباء واسكان النون في الأول وتشديد النون في الثاني كاعلمت (تتمة) قد تلحق النون الفعل الماضي واسم الفاعل شذوذا كقوله

دامن سعدك ان رحمت متبا \* لولاك لم يك للصبابة جانحا

وقوله الصبابة معناه رقة الشوق وحرارته وجانحا أى مائلا وكقوله

يالىت شعري منكم حنيقا \* أشاهرن بعدنا السيوفا

(قوله والمضارع) مبتدأ وما اسم موصول خبره (قوله ما كان في أوله) ان قيل دخول كان في التعريف مفسد له لصدقه على الأمر قلت قال السيد رحمه الله تعالى ليس المراد بالأفعال في التعاريف اقترانها بزمان انتهى قال أستاذ شيخنا بل المراد مجرد ثبوت الحدث كاهو مشهور فلا ضرر اه شنوانى وحاصل الايراد أن الأمر داخل في التعريف لأنه كان في الزمن الماضي في أوله احدى الزوائد الأربع والمألوف بخلافه وحاصل الجواب أن لفظة كان لا يراد بها الماضية بل مجرد ثبوت الحدث ولقائل أن يقول هذا الاعتراض انما يسمع من مدعى أن الأمر نوع من المضارع ومذهب المصنف ليس كذلك فما وجدت ولو في الزمان الماضي فيه تلك الاحرف سمى مضارعا وأجيب بأن التعريف كما يكون لمن قال ان الأمر نوع برأسه يكون أيضا للقائل بخلاف ذلك ضرورة أن التعريف لا يكون من واحد دون آخر ولقائل أن يقول اذا كان المراد بالمضوية في هذا التعريف مجرد الحدث لا يدخل قولك نار تأجج لأن التأليس مما ذكر في التعريف بل هو الثابت في الماضي وأجيب بأن هذا نوع نادر مع الاشتراط في وجوده بكونه مبتدأ بالتاء ويعلم بالقرائن وهو أنه لو كان ماضيا لقل تأججت بالتأنيث وفي التنزيل انى آتست نار العلى آتيكم منها بقبس (قوله احدى الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لاجمع زائد بدليل احدى وأربع بالتأنيث في الأول والتجريد في الثاني ولا يكتفى الاستدلال بالثاني فقط قال العلامة الشنوانى قد صرح المرادى بأن الحروف تذكروا ثبوت هذا واعلم أن زيادة التاء للمذكروا لثبوت انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد أو ما اذا حذف أو قدم أو جعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراء هذه القاعدة ويجوز تركها كفى غيرها تقول مسائل تسعة ورجال تسع وبالعكس كذا نقله الامام النووي رحمه الله تعالى عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة اه فعمل أن تجريد الأربع من التاء غير لازم (قوله يجمعها قولك أنيت) ان قلت كما يجمعها قولك أنيت يجمعها أيضا قولك نأيت بمعنى بعدت ونأى وأتين فبالأيت يختار أنيت قلت أجاب الشنوانى بقوله لعل وجهه أن أنيت بمعنى أدركت ففيه تفاؤل بادراك المطلوب ولاختياره على نأى وجه آخر وهو أن الماضي قبل المضارع اه وتسمى تلك الحروف أحرف المضارعة بفتح الراء مصدر ضارع قال العلامة الحريرى

والأحرف الأربعة المتابعة \* مسميات أحرف المضارعة

وسميت زوائد لأنها من أحرف الزيادة المجموعة في قول بعضهم

هويت السمان فشيئنى \* وقد كنت قدما هويت السمانا

(تنبيه) انما زادوا أحرف أنيت للفرق بين المضارع والماضى وخست بالمضارع لأنه مؤخر في الزمان عن الماضي فالماضى أصل والمضارع فرع وعدم الزيادة أصل ووجود الزيادة فرع فأعطى الأصل الأصل والفرع الفرع وانما خصوا تلك الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن الزيادة فيها ثقل وهم محتاجون الى حروف تزداد فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها أو بأبعضها أعنى الحركات الثلاث فزادوها وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالسكان ومخرجها قريب من مخرج الألف ثم قلبوا الواو تاء لأنه يؤدى زيادتها الى الثقل لاسيما في مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثيرا في الكلام نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجه قلبوها تاء ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده أو معه غيره أرادوا

نحو اضربن بالنون  
الخفيفة واضربن  
بالنون الثقيلة (والمضارع  
ما كان في أوله احدى  
الزوائد الأربع يجمعها  
قولك أنيت)



أن يفرقوا بينهما في المضارع فزادوا النون لأنها تشبه حروف المد واللين في الحفاء والغنة اه عبادة (قوله بشرط أن تكون الهمزة للمتكم نحو أكرمت وتداويت ونرجست الدواء اذا جعلت فيه نرجسا ويرث الشيب اذا خضبه بالبرئ) وحاصل الجواب أن هذه الأحرف بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل على الماضي فان قلت لعل القائل أراد أنها اذا ذكرت غير مقيدة كما وقع في المتن تبعا لكثير لم تميز المضارع عن الماضي لدخولها عليهما والأحرف الداخلة على المضارع هي ذات المعاني المخصوصة لا مطلقا فلم يتعرض لذلك في العبارة قلت لاحتاجة للتعرض لها في العبارة لأنها صارت في الاصطلاح علما على الحروف ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم في الاصطلاح من أحرف أنيت الا ذات المعاني المخصوصة فان قلت لو سلمنا ذلك فقد يجمل الغالب ذلك وقد يغفل قلت يمكن الجواب بأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتهى والمقصود بوضع الكتب بالنسبة اليه انما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة منها على الوجه الكامل وغالب الألفاظ التي في أولها الأحرف المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة اليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد بعض الألفاظ المذكورة لوجود تلك الأحرف في أولها ظاهرا وكما أخطأ في غير ذلك فان المبتهى مظنة الخطأ اذا استقل بالأخذ لأن المبتهى قطعاً لا يستغنى عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة والتوقيف يعين له ما يستفيد به عدم مضارعية تلك الكلمات التي وجد في أولها تلك الأحرف مع عدم مضارعية فان قلت هلا ذكرها المصنف مقيدة بهذه المعاني قلت لأنه يؤدي الى الطول مع توقع الاشتباه على المبتهى المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة للاحتياج الى ملاحظة المعنى الذي قد يخفى عليه اه شنواني بطوله (قوله للمتكم) أى وحده والمراد بالمتكم المتكم مذكرا كان أو مؤنثا فان قيل لم يفرقوا بين كون المتكم مذكرا أو مؤنثا كما فرقوا في يقوم وتقوم بينهما أجيب بأن المتكم يرى في أكثر الحالات أنه مذكرا أو مؤنثا واه اجاء الشبه فيه بكون صوت الرجل كهو صوت المرأة أو العكس فنادر وأعطوا الهمزة للمتكم لأنه مقدم والهمزة مخرجا مقدم على مخرج أخويه الواو والياء لكونهما من أقصى الحلق (قوله نحو أقوم) يقال اذا كان القائل مذكرا أنا أقوم مريدا الصلاة واذا كان مؤنثا أنا أقوم مريدة الصلاة (قوله والنون للمتكم ومعه غيره) هل المراد أن يكون النون للمتكم حال كونه مشاركا للمشارك في ثبوتها للمتكم ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكم ومن يشاركه معا على السواء في القصد أو المراد للمتكم ومن يشاركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالاصالة مفردا كان المشارك أو غيره من الذكور أو الإناث أو منهما ظاهر كلام الشارح الأول فالمعنى على الأول أن المتكم ومعه غيره اذا قال تقوم فقد يكون مخبرا عن قيامه وعن قيامهم وعلى الثاني لا يكون ذلك بل هم يخبرون عن قيام أنفسهم بشهادة ذلك القائل فيبينهما فرق دقيق فليفتن (قوله أو المعظم نفسه) بكسر الظاء المشبهة اسم فاعل ونفسه مفعول به أى للشخص المعظم نفسه أى لكونه عظيما اما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء فالأول نحو قوله تعالى ونريد أن نمن والثاني نحو تقوم قيل واستعملها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما لجمع على الواحد ويوجه بأن العظيم يتكلم عن نفسه وغيره غالبا لأن أتباعه يشاركونه في غالب أمورهم وقد يستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به كقولي اياك نعبد ونحمدك اللهم وما شبه ذلك لأن المقام مقام التذلل والخضوع ﴿ تنبيه ﴾ الواو في قوله تعالى وانا على ذهاب به لقادرون والياء في قوله وما كنا عن الخلق غافلين يقال فيهما للتعظيم لاوا والجمع وياؤه ولعله هو الصواب (قوله نحو تقوم) يقال نحن نقوم مريدون للصلاة بفتح الدال على أنه للاثنتين وتقوم مريدتين للصلاة ومريدون للجماعة ومريدات للصلاة بحسب التذكير والتأنيث (قوله والياء للغائب) أى على الاطلاق أى مفردا كيقوم أو غيره كيقومان ويقومون والمراد اللفظ الغائب فلا يرد أن الياء تستعمل في الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزه عن التذكير والتأنيث اذ هما من صفات الاجسام ومنزه عن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بخير دون آخر فيستحيل

بشرط أن تكون  
الهمزة للمتكم نحو  
أقوم والنون للمتكم  
ومعه غيره أو المعظم  
نفسه نحو تقوم والياء  
لغائب نحو يقوم

على من هو في كل مكان جل وعلا (قوله والتاء للمخاطب) أي مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره كما قال أبو  
 للمؤنثة الغائبة وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه ليكون الخطاب معه كقوله تعالى  
 فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر لشرفه  
 تقول أنت وزيد يقومان وحاصل ما ذكرناه أن الياء في أربعة وهو يقوم يقومان يقومون يقمن والتاء في  
 ثمانية وهي تقوم تقومان في الغيبة تقوم تقومان تقومون تقمن في الخطاب والمهمزة في  
 واحدة وهي أقوم والنون كذلك تقول تقوم (قوله فخرجت المهمزة) شروع منه في المحترزات من الشروط  
 المتقدمة (قوله التي ليست للمتكلم) أن قيل لك ما تقول في أخفى من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم قفل  
 من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض اهـ يس (قوله نحو أكرم) بالبناء للفاعل أو للمفعول  
 (قوله والنون) معطوف على قوله المهمزة أي وخرجت النون التي ليست للمتكلم ومعه غيره بأن كانت  
 تستعمل في الغائب نحو نرجس زيد الدواء أو في الغائبة نحو نرجست هـ الدواء أو غيره ما (قوله إذا جعل  
 فيه النرجس) بكسر النون على الأشهر المختار ويجوز فتحها مع كسر الجيم وهو زهر البصل خلافا لما صنعه  
 عبد المعطى حيث قال والنرجس بنت له نورور انحته زكية فأوهم أن النرجس بنت برأسه والمعروف ما قدمناه  
 قال ابن الوردي إنما الورد من الشوك وما \* يطلع النرجس الامن بصل

(قوله والياء) معطوف على قوله المهمزة أي وخرجت الياء التي ليست للغائب (قوله باليرأ) قال الغزى في  
 حواشي الجار بردي بضم الياء وفتحها مقصورا مشددا للنون وبالضم والمد اهـ سجاعي على القطر (قوله  
 الحناء) بكسر الحاء المهملة وتشديد النون والمداه ش وينون إذا خلا من الإضافة ومن أله لأنه مصروف  
 اهـ سجاعي على القطر (قوله تعلم زيد المسئلة) قال في المفصل يحى \* تفعل بمعنى التكلف نحو تشجع وتصب  
 وتحلم وتمرأ قال حاتم تحلم عن الدين واستبق ودهم \* ولن تستطيع الحلم حتى تحلما  
 قال سيويه وليس هذا مثل تجاهل لأن هذا يطلب أن يصير حليها والادنين جمع مذكر سالم ومفردة أدنى  
 خلاف أعلى وفي الرفع أدنون وقال في البناء ومعنى التكلف تحصيل المطلوب شيئا بعد شيء وهو أوضح (قوله  
 لوجود حرف الزيادة في أولها) قد تقدم أن المراد بكونها زيادة بأن كانت زائدة عن الماضي (تمة) أحرف  
 الزيادة مضمومة مع الرباعي نحو يدحرج ويكرم ويقاقل ويفرح ويحوقل ويبيطر ويجهور ويعبر  
 ويحلب ويسلقى وتفتح في غيره كضرب وينطلق ويستخرج وأما يهريق فأصله يريق زيدت الهاء في أوله  
 ولم توجد مكسورة إلا في أخال قال الشاعر

وما أدري وسوف أخال أدري \* أقوم آل حصن أم نساء

بكسر المهمزة قال الجوهري الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بني أسد وهو القياس وقلت في كتابي نظم  
 متممة الأجرومية وزد على ماضيه حرف نائي \* وضم ذا الأربع مثل يؤتى  
 وافتح سواء نحو لن تنالوا \* وقل بكسر المهمز في أخال

(قوله وهو مرفوع أبدا) لما شابه المضارع الاسم في أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة  
 متعاقبة على صيغة واحدة أعرب مثال ذلك في الاسم نحو ما أحسن زيد فإن معنى الفاعلية إذا رفع ومعنى  
 المفعولية إذا نصب ومعنى الإضافة إذا جاز لا يتعدى إلى غير ما هو له أي أنه إذا رفع لا يتعدى إلى معنى المفعولية  
 ولا إلى معنى الإضافة وكذا القياس في النصب والجرو مثال ذلك في الفعل نحو لانتأ كل السمك وتشرب اللبن  
 فإن معنى النهى عن الكل إذا جزم وعن المصاحبة إذا نصب وعن الأول وإباحة الثاني إذا رفع لا يتعدى إلى  
 غيره كما سيأتي ذلك في الجواب بالواو لكن لما لم يكن للاسم ما يغنيه عن الأعراب لكون معانيه مقصورة  
 عليه وجب الأعراب له فيكون أصلا له بخلاف المضارع فإنه يغنيه عن الأعراب وضع اسم مكانه كما في المثال

المتقدم بأن قيل في الرفع والنصب ووضع حرف مكانه في الجزم فتقول لانا كل السمك ولا تشرب اللبن ولا تأكل السمك شاربا اللبن ولا تأكل السمك ولك شرب اللبن فالاعراب فرع في المضارع بطريق الحمل على الاسم فان قيل اذا كان توارد المعاني سببا لاعراب المضارع فلم لم يعرب قولك ماصام زيد واعتكف فانه يحتمل أن المعنى ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أى معتكفا وما صام ولكن اعتكف أجيب بأن ذلك نادر على أن العمدة في هذه الأحكام السماع وهذه حكم تلتبس بعد الوقوع لاحتمل هذا البحث والتدقيق كذا قيل وقال بعض أهل الصرف أن سبب اعراب المضارع مشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات الاسم وسكناته أى فكما أن النكرة من الأسماء تنخصص بالتعريف كذلك الفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص بدخول قد والسين ويقال ان زيدا قائم وانه يقوم ويضرب على وزن ضارب ورده ابن مالك بأن الأول والثاني يأتيان في الماضي فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث يأتي أيضا في الماضي فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للو نحو ولوردوا لعادوا والرابع ليس بمطرد فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضى قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشرف فهو أشرف وأشرو غلب غلبا وجلب جلبا فالأوجه الأربعة ليست تامة وبتقدير تمامها لا تنفد لأنها ليست علة حكم الأصل وهو اسم الفاعل حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك وأجاب عن ذلك العلامة الصبان فانظره (قوله حتى يدخل عليه ناصب أو جازم) أى وينصبه أو يجزمه وانما قدرنا ذلك للاحتراز عما اذا أهمل الناصب أو الجازم فالفعل باق على كونه مرفوعا فمن ذلك قوله

أن تقرأن على أسماء ويحكمنا \* منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

وقوله لولا فوارس من نعم وأسرهم \* يوم الصليفا لم يوفون بالجار

ومنه قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم والمصنف كالشارح استغنى عن ذلك لأن الوصف حقيقة في الحال أى في الحدث الحاصل بالفعل وأما قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه يخاطب النبي ﷺ محمد فقد نفست كل نفس \* اذا ما خفت من أمر تبالا

فالجازم فيه مقدر وهو لام الدعاء أى لتفد قال الشنوائى وقوله تبالا أصله وبلافا بدلت الواو تاء كقالتوا في وراث ووجه تراث وتجاه اه (قوله ورافعه تجرده من الناصب والجازم) وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين لاحاوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الأخفش والزجاج ولا حروف المضارعة خلافا للكسائى ولا مضارعة للاسم خلافا لثعلب والزجاج واختار ابن مالك الأول فقال

ارفع مضارعا اذا يجرد \* من ناصب ورازم كتسعد

وتبعه أكثر المتأخرين وهو الظاهر اذا وجد في نظيره وهو أن البتد أمر فروع بالابتداء كما سيأتى ان شاء الله تعالى في بابه من نظائر الأقوال العلماء فيه وذلك لأن الثانى يعترض بنحوه لا تفعل فان المضارع فيه مرفوع وليس حال محل الاسم والثالث بأن جزء الشئ لا يعمل فيه والرابع بأن المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه ونظمت هذه الأقوال فقلت:

ورافع الغابر كونه عرى \* من ناصب ورازم وقد يرى

قائله الفراء مع أخفشنا \* واختاره ابن مالك ومن عنا

قيل حلوله محل الاسم في \* زيد يفى في العهد موضع وفي

للبريين وهذا يبطل \* بمثل ما أرى الذى يمثّل

وقيل نفس شبه للاسم ذا \* مقال ثعلب وزجاج كذا

ورد ذا بأنه تسببا \* بشبه اسم فلذلك أعربا

حتى يدخل عليه ناصب  
أو جازم ( ورافعه  
تجرده من الناصب  
والجازم

والرابع المنسوب للكسائي \* رافعه الأحرف هذا نأى  
اذ لم تجدد من علماء ناقلا \* من كون جزء الشيء فيه عاملا  
لكن ذا الخلاف لا يزيد \* علما فالاستقصاء لا يفيد

(قوله وهو) أى التجرد عامل معنوى لاللفظى كالاتداء (قوله فانه ينصبه) أشار به الى أن الأهم ذكر  
الناصب لاذكر حال الفعل المقاد من تقديم ضمير الناصب والا لفال فالفعل منصوب به فليست فطن (قوله  
فالنواصب) شروع فى بيان النصب والجزم فذكر الناصب والجزم والفاء رابطة للجواب لشرط مقدر  
تقديره اذا أردت كمية الناصب والجزم فالنواصب كذا والجوازم كذا والنواصب جمع ناصبة أى كلمة ناصبة  
أو جمع ناصب أى لفظ ناصب قال ابن مالك

فواعل لفوعل وفاعل \* وفاعلاء مع نحو كاهل

وحائض وصاهل وفاعله \* وشذفى الفارس مع ما مائله

وعلى الثانى فتأنيث العدد موافق للقاعدة وعلى الأول غير موافق لها على أن نقد ذكرناه فى قول المصنف احدى  
الزوائد الأربع فلتراجع (قوله أربعة منها تنصب بنفسها) اتفاقا فى أن ووافقا لا كثيرا فى الثلاثة قال العلامة  
الشونانى فى اذن قال الزجاج والفارسي الناصب أن مضمرة بعدها وهو أحد قولى الخليل لأنها غير مختصة  
لدخولها على الجمل الابتدائية نحو اذا عبد الله يأتيك وقال أبو حيان أن المصدرية أم النواصب بدليل الاتفاق  
عليها والاختلاف فى لن واذن وكى اه ولعلنا نزيد فى مواضعها (قوله وستة يكون النصب معها بأن مضمرة  
وجوبا للخ) وهى خمسة وقوله أو جواز وهى واحدة كما سنفصل ان شاء الله تعالى فى محالهن (قوله وهى أن)  
أى المفتوحة الهمزة الساكنة التون تنصب المضارع العرب لفظا والمضارع المبني والماضى محلا وتأتى مفسرة  
وهى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك أى اصنع وزائدة نحو فلما  
أن جاء البشير ومخففة من أن المشددة وذلك واجب فيما بعد علم نحو علم أن سيكون ونحو ليعلم أن قد بلغوا  
ونحو أفلا يرون ألا يرجع وجائز فيما بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة فيجوز الرفع والنصب  
وهذا أرجح الى هذا أشار ابن مالك بقوله

وبلن انصبه كذا بأن \* لا بعد علم والتي من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحيح واعتقد \* تخفيفها من أن فهو مطرد

(قوله ولن) وهى لنفى سيفعل ولا تقتضى تأييد النفى خلافا للزعم شرى فى أنمؤذجه ولا توكده خلافا له  
فى كشفه فى تفسير لن ترانى ولا تقع دعائية بأن يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور  
 وآخرين وهى بسيطة على وضعها الأصلى عند سيويه والجمهور وليس أصلها لا النافية فأبدلت الألف نونا  
خلافا للفراء ولا أصلها لأن فتكون مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن أن المصدرية نظرا لعملها فحذفت  
الهمزة تخفيفا والألف للساكنين خلافا للخليل والكسائي والخازرنجى اه من التصريح قال الصبان  
ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول  
الفعل وواقفه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط كذلك فى السيوطى اه وأما قوله

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا \* أدع القتال وأشهد الهيجاء

فضرورة حيث فصل بين لن وأدع بما ذكره واذا أردت الالغاز فاكتب لن مع ما وصلا هكذا

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا \* أدع القتال وأشهد الهيجاء

فتقول أين جواب لما وبم نصب أدع (قوله واذن) قال الرضى فى شرح الكافية الذى يلوح لى فى اذن  
ويغلب فى ظنى أن أصله اذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعلها صالحا لجميع الأزمنة  
الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضى وذلك أنهم أرادوا الإشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذى

وهو عامل معنوى  
لا لفظى فان دخل عليه  
عامل ناصب فانه ينصبه  
أو جازم فانه يجزمه  
(فالنواصب عشرة)  
أربعة منها تنصب بنفسها  
 وستة منها يكون  
النصب معها بأن  
مضمرة وجوبا أو جوازا  
(وهى أن ولن واذن)

هو بمعنى مطلق الوقت لحفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للزمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص مثلا أنا أزورك فتقول اذن أكرمك أى اذ تزورنى أكرمك أى وقت زيارتك الى أكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لأنه وضع فى الأصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا أنهما معربان واذ مبنى فاذن على ما تقرر صالح للماضى كقوله \* اذن لقام بنصرى \* وللمستقبل نحو ان جئتني اذن أكرمك وللحال نحو اذن أظنك كاذبا واذن ههنا هى اذنى قولك حينئذ ويومئذ الا أنه كسر ذلك فى نحو حينئذ ليكون فى صورة ما أضيف اليه الظرف المقدم واذ لم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك أم عمرو \* بعاقبة وأنت اذ صحيح

والوجه فتحه ليكون فى صورة ظرف منصوب لأن معناه الظرف اه (قوله وكى) أى الصدرية وهى الداخلة عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتكم كى تكرمنى لا لتعليلى اذهى غير ناصبة بنفسها بل الناصب أن كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلامة واعلم أن كى امامصدرية قطعاً وتعليلية قطعاً أو محتملة لهما فالأولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو لكيلا تأسوا ولا يصح كونها تعليلية لأن حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بلا ضرورة اليه والثانية أربعة أقسام الداخلة على الاستفهامية نحو كيمه بمعنى له أو المصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر فائما \* يرجى الفتى كىما يضر وينفع  
أى للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتقدر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله كى لتقضين رقية ما \* وعدتنى غير مختلس

أو قبل أن كقوله فقالت أكل الناس أصبحت مانعا \* لسانك كىما أن تقرر وتخدعا  
فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بأن مضمرة واطهارها فى الأخير ضرورة عند البصريين وأجازوه الكوفيون اختيارا كجئت كى أن تكرمنى ويؤيده أن اضمار أن بعد اللام جائز ولا واجب ويمتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الأول فظاهر وأمامع اللام فانه لا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته وأمامع أن أو ما المصدرية فلا أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح والمحتملة لهما قسمان المنفردة عن اللام وأن نحو كىلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فجارة والواقعة بينهما كقوله أردت لكىما أن تطير بقرى \* فتركها شنا ببيداء بقلع

فلك جعلها جارة مؤكدة اللام ومصدرية مؤكدة بأن والأول أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها وأيضا هى أم بابها فلا تؤكدها غيرها واغتفر هنادخول حرف الجر والمصدر على مثله للضرورة اذ لا يمكن غيره بخلاف ما مروا أجمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا النافية أو ما الزائدة كما مر من الأمثلة وبهما معا نحو كى ما لا يكون كذا وفى غير ذلك خلاف وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كى تنجحون الى سلم وما نثرت \* قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم  
أى كيف تنجحون اه خض وثأرت القتل قتلت قاتلة (قوله هذه الأربعة تنصب بنفسها) أى على الاتفاق المذكور فلا يرد ما قدمنا ومن العرب من يجزم بأن كقول الشاعر  
إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا \* تعالوا الى أن يأتنا الصيد نخطب

وكقوله أحاذر أن تعلم بها فتردها \* فتركها ثقلا على كما هيا  
لكن عطف ترك مع كونه منصوبا على تعلم دليل على أن تعلم منصوب وسكونه للضرورة (قوله لأنها تنصب مابعد ما بمصدر) أى بأن يجعل مابعد ما فى تأويل المصدر وهذه العبارة صحيحة قال الشنوائى الذى يظهر أن المسبك بالمصدر صلته فقط لاهى وصلتها ثم رأيت أستاذ شيخنا قال عقب قول ابن الحاجب حروف المصدر

وكى ( هذه الأربعة تنصب بنفسها مثال أن يعجبني أن تضرب فيعجبني فعل مضارع وأن حرف مصدرى ونصب والفعل المضارع منصوب بها وسميت أن حرفا مصدرى لأنها تسبك ما بعدها بمصدر اذ التقدير يعجبني

أن تجعل ما بعدها في تأويل المصدر اه ققول شارحنا تسبك من أسبك مبنى للفاعل وعبرة الشيخ خالد في شرح المتن تسبك مع منصوبها بمصدر يقر بأبناء للجھول وعبرة الفا كهي في شرح القطر للنسبة مع مدخولها بالمصدر فعلم أن عبارتيهما تفيدان أن التسبك أن مع مدخولها فهما مغالقتان لما عبر به شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة وهذا ظاهر كما قدمناه (قوله) ومثال لن قولك لن يقوم زيد (تقدم معناها عند تحشية المتن فلا تغفل) (فائدة) قال في المعنى زعم بعضهم أن لن قد تجزم كقوله \* فلن محل للعينين بعدك منظر \* وقوله لن يخب الآن من رجائك من \* حرك من دون بابك الحلقة

والأول محتمل للاجترأ بالفتحة عن الألف للضرورة اه قال الصبان الحلقة بسكون اللام (قوله) فاذن حرف جواب وجزاء ونصب) قال الرضى ومذهب سيويه ورواه عن الخليل أنها حرف ناصبة بنفسها قال سيويه ويروى عن الخليل أن انتصاب الفعل بعدها بأن مقدرة وضعفه سيويه بأنه لو كان أن مقدرا لجاز تقديره في نحو زيد اذن أكرمه كما جاز في اذن أكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويروى أيضا عن الخليل أن أصله اذن فركا كما قال في لن أصله لأن اه بحذف (قوله) لوقوعها في الجواب (أى لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الآخر وقد تنحصر للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا فلا مجازة هنا قال الرضى لأن الشرط والجزاء ما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اه ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للجملة وعلى هذا فيرفع اظن لأنه للحال (قوله) وجزاء لأن ما بعدها جزاء لما قبلها) المراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذى هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر (قوله) ولنصبها شروط) وهى ثلاثة الأول أن تصدر في أول الجواب فان وقعت حشوا أهملت وذلك في ثلاث مسائل الأولى أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو أنا اذن أكرمك وانى اذن أكرمك الثانية أن يكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تأتني اذن أكرمك الثالثة أن يكون جواب قسم قبلها مذكورا أو مقدر فالأول كقولك والله اذن لا أخرج والثاني كقوله يمدح عبد العزيز

لئن عادلى عبد العزيز بمنلتها \* وأمكنى منها اذن لا أقبلها

رفع أقبلها وأما قوله لا تتركنى فيهم شطيرا \* انى اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك مع كون اذن وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها ضرورة ومعنى شطيرا غريبا ويمكن أن يوجه النصب بكون خبر ان عذوفا أى انى لا أستطيع ذلك اذن أهلك أو أطيرا الشرط الثانى أن يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسا على بقية النواصب فان كان حالا أهملت كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن أصدقك لان نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع الشرط الثالث أن يكون المضارع متصلا بها أو منفصلا بقسم كقوله اذن والله ترميهم بحرب \* يشيب الطفل من قبل المشيب

قال الشيخ خالد في شرح التوضيح واغفر فى المعنى الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والكسائى وهشام الفصل بعمول الفعل والأرجح حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع وحكى سيويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لأنها غير مختصة اه وفي الرضى قال سيويه وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون اذن أفعل ذلك في الجواب بالرفع فأخبرت يونس بذلك فقال لا يعتذر ذا ولم يكن يروى غير ما سمع اه وعيسى بن عمر هو شيخ الخليل وسيويه ويونس شيخ سيويه ونظم بعضهم جواز الفصل مع الاعمال بقوله

أعمل اذن اذا أتتك أولا \* وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر اذا أعملتها أن تفصلا \* الا بحلف أو نداء أو بلا

وافصل بظرف أو بجزور على \* رأى ابن عصفور رئيس النبلا

وان تجي بحرف عطف أولا \* فأحسن الوجهين أن لا تعملا

ضربك ومثال لن  
قولك لن يقوم زيد  
فلن حرف نفى ونصب  
واستقبال لأنها تصير  
معناه مستقبلا ومثال  
اذن قولك اذن أكرمك  
في جواب من قال لك  
أزورك غدا فاذن  
حرف جواب وجزاء  
ونصب وأكرم فعل  
مضارع منصوب باذن  
وميت حرف جواب  
لوقوعها في الجواب  
وجزاء لأن ما بعدها  
جزاء لما قبلها ونصب  
لأنها تنصب الفعل  
المضارع ولنصبها شروط

(فائدة) قال الرضى نقل المازنى أنه كان لا يرى الوقف عليها بألف لكونها حرفاً كان وأجاز البردالوجهين وقال الفراء إذا أعملتها فاكتبها بالألف وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون لثلاث لتبس إذا الزمانية وأما إذا أعملتها فالعمل يميزها عنها اهـ (قوله تطلب من المطولات) مضى محل التطويل فله الحمد (قوله ومثال كى) أى المصدرية كما علمت (قوله فان كانت كى بمعنى لام التعليل كان النصب بأن مضمرة بعدها) أى وجوباً عند البصريين خلافاً للكوفيين فى جئت كى أن تكبرمنى وقد قدمنا ذلك فلا تغفل (قوله ولام كى) أضيفت الى كى لأنها تخلفها فى افادة التعليل نحو جئت لك لأزورك فانه يصح أن تحذف اللام وتعوض عنها كى وتقول جئت كى أزورك اهـ خاله على المتن واعلم أن لها ثلاثة أقسام أحدها اللام التعليلية وعليها اقتصر شارحنا كسبائى نحو وأنزلنا اليك الذكرك لئيبين للناس ومنه انافتحن لك فتحا مبينا ليغفرلك الله ماتقدم من ذنبك وماتأخر قال ابن هشام فى شرح الشذور فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة قلت هو كاذ كرت ولكنه لم يجعل علة لها وانما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ وهى المغفرة واتمام النعمة والهداية الى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه اهـ الثانى لام العاقبة وتسمى لام الصيرورة ولام المسأل وهى التى يكون ما بعدها تقيضاً لمقتضى ما قبلها نحو قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً فان التقاطهم اياهما كان لرأفتهم عليه وليكون قرة عين لهم فالهم الأمر الى أن صار عدواً لهم وحزناً الثالث اللام الزائدة وهى الآتية بعد فعل متعدي نحو يريد الله ليبين لكم أنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وأمرنا بالنسليم لرب العالمين (قوله جوازاً فى لام كى) وجوباً فيما بعدها (حصر الشارح جواز الاضمار فى لام كى لأنه هو الذى فى المتن والافان تضر فى مواضع غير هذا منها أن تكون أن بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص أى غير مقصوده معنى الفعل كقوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وكقولها

ولبس عبادة وتقر عيني \* أحب الى من لبس الشفوف

والشفوف الثياب الرقيقة وكقولها

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً \* أدع القتال وأشهد الهجاء

وقوله انى وقتلى سليكاً ثم أعقله \* كالثور يضرب للماعف البقر

وعافت أى كرهت شرب الماء لكونها ذات لبن بخلاف الثور وقوله

لولا توقع معتر فأرضيه \* ما كنت أوترأ تراباً على ترى

والمعتر المعترض لسؤال المعروف والترب بالكسر الموافق فى العمر بخلاف قولك الطائر فيغضب زيد الذباب والماشى فيقوم زيد الأمير فلا يجوز النصب فيها لأن الطائر والماشى وان كانا امين لکنهما غير محضين بل هما فى تأويل الفعل بدليل اتصالهما لأل الموصولية وأنت تعلم أنها لا تدخل على الصفة الصريحة لاجل الجامدة (تنبيه) قد تحذف أن بسبب وجود المثل فى الكلام كقول بعضهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه بنصب تسمع باضمار أن والذى حسن حذفها من تسمع ذكرها فى أن تراه وسأذكره ان شاء الله تعالى فى باب المبتدا فحذفها شاذ قال ابن مالك وشذحذف أن ونصب فى سوى \* ما مر فاقبل منه ما عدل روى

(قوله والفعل منصوب بأن مضمرة جوازاً بعدها) هذا مذهب جمهور البصريين وقال جمهور الكوفيين ان الناصب هو اللام وانما جاز اظهار أن بعدها توكيداً وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن بنيتا عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافى يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وأن يكون كى ولا تتعين أن لذلك ودليلهم اظهار حجة كى بعدها تقول جئت لكى كرمك قال يس فى حواشى الفا كهى ومذهب الجمهور أن كى لا تضر لأنهم لم يثبت اضممارها فى غير هذا الموضع اهـ (تنبيه) محل جواز اضممار أن بعد لام الجرازا لم يكن

تطلب من المطولات ومثال كى جئت كى أقرأ اذا كانت اللام مقدرة قبلها أى لكى أقرأ فتكون كى مصدرية بمعنى أن وأقرأ فعل مضارع منصوب بها فان كانت كى بمعنى لام التعليل كان النصب بأن مضمرة بعدها (ولام كى) هذه وما بعدها ليست ناصبة بنفسها بل النصب بأن مضمرة بعدها جوازاً فى لام كى وجوباً فيما بعدها مثال لام كى جئت لأقرأ فاللام حرف جر للتعليل والفعل منصوب بأن مضمرة جوازاً بعدها وانما قيل لها لام كى لافادتها التعليل مثل كى ولأنها قد تدخل على كى نحو جئت لكى أقرأ



الفعل مقرونا بلا فان كان مقرونا بما وجب اظهارها لثلا يتوالى مثلالا وهالام كي ولام لامن غير ادغام وهو  
 ريك في الكلام نحو لثلا يكون للناس عليكم حجة ونحو لثلا يعلم أهل الكتاب (قوله ولام الجحود)  
 مصدر جحد وهو لغة انكار ما علم ويقال أيضا أجدد ويجحد وأجدد الرجل فهو مجد اذا كان ضيقا قليل  
 الخير وطى ما حررنا فلا يكون الا مع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفي مطلقا فهو من اطلاق  
 الخاص وارادة العام ولذا أشار الشارح بقوله أى النفي (قوله والنصب بأن مضمرة وجوبا بعدها) أجاز بعض  
 النحويين اظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ورد بأن أن  
 يفترى في تأويل المصدر مخبره عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لأن المراد بالقرآن المقروء  
 لا القراءة اه شيخ خالد في شرح التوضيح قال الفقير يمكن توجيه الرد بأن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك  
 المقدر على تقدير فلا مانع من أن يكون قوله تعالى أن يفترى مؤولا بالافتراء والافتراء مؤولا بمفترى ونظير  
 ذلك عسى زيد أن يقوم فأن يقوم مؤول بالقيام والقيام مؤول بالقائم غدا أو الآن كما وضعه ابن هشام في  
 المغنى (قوله أن يسبقها كان) قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله

فما جمع ليغلب جمع قومي \* مقاومة ولا فرد لفرد

(ولام الجحود) أى النفي  
 والنصب بأن مضمرة  
 وجوبا بعدها وضابطها  
 أن يسبقها كان المنفية  
 بما أو يكون المنفية بلم  
 نحو وما كان الله يعذبهم  
 ولم يكن الله يغفر لهم  
 فيعذب ويغفر  
 منصوبان بأن مضمرة  
 وجوبا بعد لام الجحود  
 (وحق) سواء كانت

أى فما كان جمع ومنه قول أبي الدرداء في الركتين بعد العصر ما أنا لأدعهما اه أشموني قال الصبان عن  
 الدماميني والشمي ليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى في البيت فما جمع  
 متأهلا لغلب قومي وفي قول أبي الدرداء ما أنا مریدا لتركها اه (قوله المنفية بما أو يكون المنفية بلم) قال  
 الأشموني المراد ما ينفي الماضي وذلك ما ولم دون لن لأنها تخص بالمستقبل وكذلك لأن نفي غير المستقبل  
 بها قليل وأما لما فاتها وان كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه في الحال وأما ان فهمي بمعنى ما وزعم  
 كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول في قراءة غير  
 الكسائي أنها لام الجحود لكن يعبده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق والذي يظهر  
 أنها لام كي اه بتوضيح قال الشيخ خالد في شرح التوضيح وزعم بعضهم أن هذا الحكم لا يخص بكان بل  
 يجوز في سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم أنه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت  
 زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا اه قال يس قال  
 الدنوشري ظاهر قوله تقدمه نفي عدم تقييده بما وبلم بل كل أدوات النفي كذلك اه (قوله نحو ما كان الله  
 يعذبهم) اعرابه ما نافية كان فعل ماض ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر ولفظ الجلالة اسمه  
 واللام في يعذب لام الجحود يعذب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود والتقدير ما  
 كان الله مریدا لتعذيبهم (تنبيه) اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى أنه خبر كان واللام  
 للتوكيد وذهب البصريون الى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدره ما كان زيد مریدا  
 ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لأن اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل مصدر وصرح ابن مالك بأنها مؤكدة  
 لنفي الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس بقول بصرى ولا كوفي  
 ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح البدر بن مالك لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل  
 سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لأنها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح  
 وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أو هاما أو مستعدا لا يفعل اه أشموني  
 (قوله منصوبان بأن مضمرة وجوبا) علة وجوب اضمار أن بعد لام الجحود أن ما كان ليفعل رد على من  
 قال كان سيفعل أو سوف يفعل فاللام في مقابلة السين أو سوف فكما لا نذكر أن الناصبة مع السين أو  
 سوف كذلك لا نذكر مع اللام (قوله وحتى) لا ينتصب الفعل بعد حتى اذا كان مستقبلا ثم ان كان  
 استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لن نبرح عليه عا كفين حتى يرجع إلينا موسى وان كان

بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزوا حتى يقول الرسول الآية فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا فانه سبحانه وتعالى قص علينا ذلك بعدما وقع ولو لم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين أمتنع اضمار أن وتعين الرفع نحو قولك سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول لسكن انما يتعين الرفع بثلاثة شروط أن يكون الفعل حالا وأن يكون مسببا عما قبله وأن يكون فضلا أى تم الكلام قبله وانما وجب الرفع عند اعادة الحال لأن نصبه يؤدي الى تقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافى الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر المافات من الاتصال اللفظي فلا يجوز الرفع في قولك سرت حتى تطلع الشمس لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وانما اشترطت الفضلة لأنك لو رفعت أدخلها في قولك سري حتى أدخلها البقي المبتدأ بالخبر (قوله بمعنى الى آخره) ذكر في المعنى معنى ثالثا وهو مرادفة الاستثنائية قال وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا أفعل الا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل وصرح به ابن هشام الحضراوى وابن مالك ونقله أبو البقاء عن بعضهم في وما يعلمان من أحد حتى يقولوا والظاهر في هذه الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما أشده ابن مالك في قوله ليس العطاء من الفضول سماحة \* حتى تجود وما لديك قليل وقوله والله لا يذهب شيخي باطلا \* حتى أير مالكا وكاهلا

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسياعنه وجعل ابن هشام من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هم الذين يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه اذ من الميلاد لا يتناول فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل اهـ (قوله نحو حتى يرجع الياناموسى) أى ورجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر الى ما قبل حتى وهو زمن عكوفهم على عبادة العجل (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) والاسلام سبب في دلاول الجنة فهو علة لدخولها (قوله منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى) قال ابن هشام وانما قلنا ان النصب بعد حتى بأن مضمرة لانفسها كما تقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس اهـ (تنبيه) أجاز الأخفش الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بالشرط تقول انتظر حتى ان أقسم شيئا خذ (قوله والجواب بالفاء والواو) ألحق الكوفيون بذلك لفظة ثم في قوله ﷺ لا يولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك الرفع والنصب ورد بأنه يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاعتسال وليس الحكم خاصه بل لو بال في الماء فقط كان داخلا تحت النهى ويجوز فيه الجزم أيضا اهـ يس على الفاكهى (قوله بالفاء) مع فاء السببية أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل المضارع الى النصب (قوله والواو) أى المعية أعنى المفيدة معنى مع العطف وخالف الرضى في كون الواو التى ينصب بعدها عاطفة فقال لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر الى أنها ليست للعطف فهى اذن اما واو الحال وأ كثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعد في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا بمعنى قم وأقوم وقيامى ثابت أى في حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع أى قم مع قيامى كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أى ليكن قيام منك وقيام منى لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع انتهى صبان فائدة قال يس قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة في جواب شيء وانما هى واقعة بعد الأمور المذكورة وليس ما بعدها جوابا لما قبلها كما في الفاء اهـ وعليه فما قاله مؤلفنا والجواب بالفاء والواو تسمح في الثانى حيث جعل ما حقه الواقع بعد الأمور المذكورة جوابا لتلك الأمور فلي تأمل (قوله بل النصب بأن مضمرة وجوبا بعدها) قال الدونشرى كون النصب

بمعنى الى نحو حتى يرجع الياناموسى أو بمعنى لام التعليل نحو قولك للكافر أسلم حتى تدخل الجنة أى لتدخل فيرجع وتدخل كل منهما منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى (والواو) يعنى الفاء والواو الواقعتين في الجواب وليست الفاء والواو ناصبتين بأنفسهما بل النصب بأن مضمرة وجوبا بعدها والمراد من وقوعهما في الجواب وقوعهما

باضمار أن بعدهما هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالخالفه أى مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكاه في المعنى ولا معطوفا عليه وبعضهم ذهب الى أنه منصوب بالواو نفسها والفاء وهو مروى عن الجرهمي قال ابن الأنباري فما هو مشهور عن الكوفيين أن الواو ناصبة بنفسها لا أصل له فليحذر وإن كثر ناقلوه وجل متلقوه والصحيح هو الأول ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف وهل يجوز الفصل بينهما بالشرط نحو لا تدن من الأسد فوالله تسلم الأشبه نعم اهيس بزيادة (قوله في المواضع التسعة المشهورة) أي المجموعة في قول بعضهم

مر وادع وانه وصل واعرض لحظهم \* تمن وارج كذلك النفي قد كمال

وقوله وصل المراد بالسؤال الاستفهام وقد تكفل الشارح ببقاء الله بالسلامة بذكر هذه التسعة كما ترى وهذا ما قاله الفراء واختاره ابن مالك والأكثر من المتقدمين على أن ما ذكر ثمانية حتى يعبر عنها بالأجوبة الثمانية (تنبيه) لا يسمع نصب الفعل بعد الواو الا في أربعة فقاسه النحويون في أربعة قال أبو حيان كان نقله بعضهم ولا أحفظ نصب الفعل بعد الواو الا في أربعة وهي الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي على ذلك أن لا يقدم على ذلك الا بسماحهم قاله قاسه النحويون على هذا خمسة كما ترى فليتنظرن (قوله الأول منها الأمر) شرطه أن يكون بصيغة الطلب خلافا للكسائي وأن لا يكون بلفظ اسم الفعل خلافا له أيضا فقولك حسبك حديث فينام الناس لا يجوز النصب وإن كان المعنى كف عن الحديث وكذا قولك صفة فنسركمك وإن كان المعنى اسكت وقيل يجوز النصب اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل أو معناه كنزال وصه قال ابن هشام وما أجدر هذا القول أن يكون صوابا (تنبيه) ان سقطت الفاء بعد الأمر وكذا كل ما أفاد معنى الطلب وقصد به الجزاء جزم مثل قوله تعالى قل تعالوا أنل وقال امرؤ القيس

قفانك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول فحول

وإن لم يقصد الجزاء امتنع جزمه كقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء وإن كان مسبوقا بالأمر وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قصد الجزاء في غير التنزيل وقلت تطهرهم بالجزم لصح أيضا لصحة المعنى وشرط الجزم بعد النهي صحة تقدير شرط في موضعه مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى تقول لا تدن من الأسد تسلم فانه لو قيل لا تدن من الأسد ان لا تدن منه تسلم لصح المعنى بخلاف ما اذا قلت لا تدن من الأسد يا كلك فلا يصح الجزم لعدم صحة المعنى اذا قلت لا تدن من الأسد ان لا تدن من الأسد يا كلك قال ابن هشام في شرح الفطر ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر لأنه لا يصح أن يقال ان لا تمنن تستكثر فهذا ليس بجواب وانما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في تمنن فكأنه قيل ولا تمنن مستكثرا ومعنى الآية أن الله تعالى نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يهب شيئا وهو يطعم أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب فان قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم قلت تحتل ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بدلا من تمنن كأنه قيل لا تستكثر أي لا تر ما تعطيه كثيرا والثاني أن يكون قدر الوقف عليه لكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ثم وصله بنية الوقف والثالث أن يكون سكنه لينا سب رؤس الآي وهي فأندر فكبر فطهر فاهجر اه (قوله الثاني النهي) مشروط بأن لا ينتقض بالاقبل الفاء والواو فان نقض بالاقبلها امتنع النصب نحو لا تضرب الاعمرأ فيغضب فيجب في يغضب الرفع وان نقض بعدهما لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك أو ويغضب عليك الاتاديا فالنصب جائز اه شنواني (تنبيه) يجوز النصب والجزم والرفع في وتضرب من قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان نصبت كان جوابا للنهي فالواو واو المعية والنهي عند الجميع عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن أي لا يكون منك أكل السمك مع شرب اللبن وإن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وإن رفعت فالمشهور أنه

في المواضع التسعة المشهورة الأول منها الأمر نحو أقبل فاحسن اليك فأحسن منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر وإن قلت وأحسن كانت الواو واو المعية فالنصب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة بعد الأمر الثاني النهي نحو لا تضرب زيدا فيغضب أو ويغضب فيغضب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد النهي

أو الواو الواقعتين بعد الدعاء والفرق بين الدعاء والأمر أن الأمر طلب من الأعلى إلى الأدنى والدعاء طلب من الأدنى إلى الأعلى الرابع الاستفهام نحو هل زيد في الدار فأذهب إليه أو وأذهب إليه فأذهب منصوب بأن مضمرة بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد الاستفهام الخامس العرض نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا أو وتصيب خيرا فتصيب منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد العرض السادس التحضيض نحو هلا أكرمت زيدا فيشكرك أو ويشكرك فيشكرك منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد التحضيض والفرق بين العرض والتحضيض أن العرض هو الطلب برفق ولين والتحضيض هو الطلب ببحث وازعاج السابع التمني نحو ليت لي مالا فأحج أو وأحج فأحج منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو

نهى عن الأول واباحة للثاني والمعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النهي قال في المغني قال بدر الدين بن مالك إن معناه كعني وجه النصب ولكنه على تقدير لتأكل السمك وأنت تشرب اللبن اه قال وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع الثبت ثم هو مخالف لقولهم إذ جعلوا السكل من أوجه الأعراب معنى اه قال الفقير هذه الأوجه بحسب الأعراب مع توجيه معناه أما أصل هذا الكلام فالظاهر عندى النصب لأن أكل السمك مع شرب اللبن ممنوع عند بعض الحكماء (قوله) والثالث الدعاء بشرط أن يكون بفعل أصلي فخرج الدعاء بالاسم نحو سقياك فيرويئك الله فلا يجوز النصب والدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل الجنة كما قاله بعضهم (فائدة) ذكر المنطقيون أن الطلب على ثلاثة أقسام إن كان من الأعلى إلى الأدنى فيسمى أمرا أو بالعكس فيسمى دعاء أو من المساوي فيسمى التماسا قال في السلم أمر مع استعلا وعكسه دعا \* وفي التساوي التماس وقعا

فالأولى للشارح كالنحاة ذكر الجواب بعد الالتماس أو الاختصار على الطلب وجعل ذلك شاملا للأمر والدعاء والالتماس ثم الدعاء يستوى فيه طلب الخير أو الشر مثال الثاني قوله تعالى ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم (قوله) والفرق بين الدعاء الخ قد تقدم الكلام على ذلك حقيقة الدعاء الأمر ويسمى به تأدبا مع الله تعالى (قوله) الرابع الاستفهام السين والتاء للطلبية والمعنى طلب الفهم أو طلب المتكلم فهم نفسه قال ابن هشام في شرح الشذور شرطه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه يقرأ برفع يضاعف ونصبه فان قلت فبال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة قلت لوجبين أحدهما أن الاستفهام هنا معناه الانبات والمعنى قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء والثاني أن اصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عمادخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وانما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب قاله في شرح الشذور (قوله) الخامس العرض يفتح العين وسكون الراء وهو الطلب بلين ورفق كما سيوضح الشارح (قوله) ان العرض هو الطلب برفق مأخوذ من قولك عرض فلان حاجته على فلان إذا أظهرها عليه وأبرزها عليه فيكون معناه الطلب على سبيل الرفق بحسب معونة المقام اه ش اه سجاجي على القطر (قوله) والتحضيض هو الطلب ببحث وازعاج يقال حضه على الأمر حضا من باب قتل حمله عليه والتحضيض منه لكنه شديد مبالغة ودخوله على المستقبل حث على الفعل وطلبه وعلى الماضي توبيخ على ترك الفعل وحروفه هلاو ألابل تشديد لولا ولوما (قوله) السابع التمني هو حقيقة محبة النفس أي ميلها إلى حصول الشيء الغير الواجب مستجيلا كان أو ممكنا غير مترقب الحصول وتعلقه بالمستحيل أكثر ولما كان الغالب أن من مالت نفسه إلى حصول شيء يطلب حصوله قالوا في التمني طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فهو تفسير باللازم اه ح ل اه عبادة على الشذور (قوله) ليت لي مالا فأحج ليت حرف تمن ولى جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم وما اسمها مؤخر (قوله) الثامن الترجي الترجي حقيقة ميل النفس إلى حصول الشيء الممكن غير الواجب حصولا مترقباً ولما كان الغالب أن من مالت نفسه إلى حصول الشيء يطلبه قالوا في الترجي هو طلب الأمر المحبوب اه ح ل اه عبادة على الشذور وهو بكسر الجيم أصلها مضمومة لكنه لما نقلت الضمة قبل الياء نقلت إلى الكسرة لتصح الياء وكذا تقول في التمني (قوله) التاسع التني يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقليلا مرادا به التني فالأول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد

حاضر فيكلمك والثالث نحوأت غيرآت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا اه تصرع ( قوله  
 ماتأتينا فتحدثنا ) لك في هذا أربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لجرد العطف للفظ الفعل على لفظ ما قبلها  
 فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه  
 فكأنك قلت ماتأتينا فتحدثنا الثاني أن تقدر الفاء لجرد السببية ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومع  
 استئنافه يقدر مبنيا على مبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لحال الفعل عن الناصب والجازم فتقول ماتأتينا  
 فتحدثنا بمعنى فأنت تحدثنا لكونك لم تأتتا وذلك اذا كنت كارها لا تيانه ويوضح هذا أنك تقول ما زيد  
 قاسيا فيعطف على عبده أى فهو لا انتفاء القسوة عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله  
 واضح لأن الوجه الأول يشمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انما يختص بالنفي بما قبل الفاء ولا  
 يشمل ما بعدها لكن هذا في مثال شارحنا غير معقول كيف ينتفى الا تيان ويوجد التحديث ويوجه بأن  
 التحديث في الآن والا تيان أى عدمه في المستقبل الثالث أن تقدر الفاء عاطفة لعطف المصدر المؤول من الفعل  
 بواسطة أن على المتصيد مما قبلها وتقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ نصب  
 بأن مضمره وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فتحدث منك أى ما يكون منك اتيان فيعقبه منك  
 تحديث بل يكون منك اتيان ولا يكون منا تحديث الرابع أن تقدر أيضا الفاء لعطف المصدر المؤول الذي  
 بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفى المعطوف لأنه مسبب  
 عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون منك اتيان فكيف يكون منك تحديث أفاد ذلك ابن هشام  
 في شرح الشذور ﴿ فائدة ﴾ اذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعالان منفيان وانتفاء الثانى مسبب عن  
 انتفاء الأول فيجوز رفع الثانى على مجرد العطف أى ما يظلمنا ونصبه على ترتيب انتفاء الثانى على انتفاء الأول  
 أى فكيف يظلمنا واذ قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجوز فالثانى فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل  
 الثانى قيذا للاول أى ما يكون منه حكم يترتب عليه جور اه صبان على الأشموني ( قوله وأو ) أى أو  
 العاطفة قال ابن عتقاء هى على بابها لأحد الشئيين أو الاشياء عاطفة لمصدر منسبك من أن ومدخولها على  
 مصدر مفهوم مما قبلها ولهذا وجب تقدم فعل أو وصف أو ظرف عليها اه أهدل ( قوله التى بمعنى الا ) الأولى  
 أن يقول التى يصلح فى موضعها الا اذ عبارته توهم أن أو ترادف الا وليس كذلك بل هى العاطفة كما قدمنا  
 وأحسن منه قول ابن مالك فى الألفية

كذلك بعد أو اذا يصلح فى \* موضعها حتى أو الا ان خفى

ماتأتينا فتحدثنا  
 أو وتحدثنا فتحدث  
 منصوب بأن مضمره  
 وجوبا بعد الفاء أو الواو  
 الواقعتين بعد النفى  
 ( وأو ) يعنى أن من  
 النواصب للفعل المضارع  
 أو لكن بأن مضمره  
 وجوبا بعدها نحو  
 لأقتلن الكافر أو يسلم  
 أى الا أن يسلم فيسلم  
 منصوب بأن مضمره  
 وجوبا بعد أو التى بمعنى  
 الا وقد تكون بمعنى  
 الى نحو لألزمنك  
 أو تقضىنى حتى أى الى  
 أن تقضىنى فتقضى فعل  
 مضارع منصوب بأن  
 مضمره وجوبا بعد أو  
 التى بمعنى الى ( والجوازم

لأن لحتى معنيين كلاهما يصلح هنا الأول الغاية كما مثل به الشارح للثانى فيما بعد والثانى التعليل مثل كى فشمل  
 كلامه نحو لأرضين الله أو يغفرلى ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لأنه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل  
 الغفران وليس كذلك بل يجب أن تكون هنا للتعليل ﴿ تنبيه ﴾ ذهب الكسائى الى أن أو المذكورة ناصبة  
 بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالخالفة والصحيح أن النصب بأن  
 مضمره بعدها لأن أو حرف عطف فلا عمل لها ولكها عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ومن ثم لم  
 اضمار أن بعدها اه أشموني فى شرح الألفية ( قوله والجوازم ) جمع جازمة أى كلمة جازمة أو جمع جازم أى لفظ  
 جازم كما تقدم نظيره فى النواصب والجزم فى اللغة القطع وسميت هذه الكلمات جوازم لأنها تقطع من  
 الفعل حركة أو حرفا وانما عملت الجزم لما فصله السيرافى فقال ان أصل الجوازم وعملت الجزم لأنه لما طال  
 مقتضاها يعنى الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حمل عليها لم لأن كلا منهما ينقل  
 الفعل فان تنقله الى الاستقبال أى الى التعيين له ولم الى الماضى وكذلك لما وأما لام الأمر فجزمت لأن أمر  
 المخاطب أى كاضرب موقوف أى مبنى فجعل لفظ العرب كلفظ المبني لأنه مثله فى المعنى وحملت عليها لافى النوى  
 من حيث كانت ضرة لها وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البناء وقد أنكر على ابن الحياط مثله اه حفيد

وأجيب بأنه لا يضر حمل الأعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعل وسكت السيرافي عن بقية أدوات الشرط لأنها ضمنت معنى أن اه صبان (قوله ثمانية عشر) قد علمت أن الجوازم تسعة عشر بادخال اذا وسيوضح الشارح فيما هناك لا يقال إنما قال المصنف ثمانية عشر ولم يقل تسعة عشر لأن اذا غير موجودة في النثر والكلام على ما هو شائع نظماً ونثراً لأننا نقول لأن المصنف ذكر كيفاً مع أنه غير موجود نظماً ونثراً كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى ﴿ تنبيه ﴾ زعم ابن السجري أن لو قد تجزم فعلاً مضارعاً محلاً على أن مستدلاً بقول الشاعر نامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت \* احدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

ورده ابن هشام في شرح بانت سعاد قائلاً انه لا دليل في البيت لاحتمال أنه سكنه تخفيفاً لتوالي الحركات كقراءة أبي عمرو وينصركم ويشعركم ويأمركم باسكان الراء أو أنه سكن لضرورة الشعر قال ابن مالك في الكافية وجوز الجزم بها في الشعر \* ذو حجة ضعفها من يدري وقلت وبعضهم أدخل لوفى الجازم \* وضعفه يعرف عند العالم وقوله في الشعر لو يحزنك قد \* يسكن ضرورة ومثله ورد

(قوله قسم منها يحزم فعلاً واحداً) وهو ستة لم ولما ولأولاً والطلب ولا الطلبية (قوله وقسم يحزم فعلين) الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه كاسيأتي وهو اثنا عشر باخراج اذا وثلاثة عشر بادخالها (قوله وهي لم) قد يرفع المضارع بعدها كقوله

لولا فوارس من نعم وأسرهم \* يوم الصليفاء لم يوفون بالجار قيل ضرورة وقيل لغة وقد مروزعم الحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم ألم نشرح وقوله في أي يومى من الموت أفر \* أيوم لم يقدر أم يوم قدر

قال في المغنى وخرج على أن الأصل نشرحن ويقدرن ثم حذف نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها قال وفي هذا شدوذان توكيد المنفى ولم وحذف النون لغير وقف ولا التقاء سا كنين وقال أبو الفتح الأصل يقدر بالسكون ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك والمحرك مجرى الساكن اعطاء للجار حكم مجاوره أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة يعنى ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لاتقع الألف الا بعد فتحة اه (قوله تقلب معناه وتصيره ماضياً) مضى لنا في غير ما موطن فلا تغفل (قوله ولما) تشترك مع لم في الحرفية والاختصاص بالمضارع والمنفى والجزم وقلب معنى الفعل للماضى والجمهور على أن الماركة من لم ولما وقل بسيطة (قوله وهو بمعنى لم) الا في خمسة مواضع الأول يجوز أن تقول ان لم تفعل ولا يجوز أن تقول ان لما تفعل الثاني أن منفى لم يحتمل الاتصال نحو ولم أكن بدعائك رب شقياً والاتقطاع مثل لم يكن شيئاً مذكوراً ومنفى لما مستمر المنفى الى الحال ولهذا لا يجوز أن تقول لما يكن ثم كان ويجوز أن تقول لما يكن وقد يكون الثالث أن منفى لما قريب من الحال ولا يشترط ذلك في منفى لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي بخلاف لما والرابع أن منفى لما متوقع الحصول كقوله تعالى لما يذقوا عذاب أى وسيدوقونه بخلاف منفى لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لأنه لا يتوقع اجتماعهما والخامس جواز حذف مجزوم لما الوقف عليها في الاختيار كقوله

جئت قبورهم بداء ولما \* فنادت القبور فلم يجبنه (قوله لما يذقوا عذاب) تقدم أنه متوقع أى وسيدوقونه (قوله وألم) ظاهر كلام الشيخ خالد في شرح المتن أن ألم أداة مستقلة اجراء على ظاهر المتن وليس كذلك ولذا قال شارحنا أبقاه الله بالسلامة ان أصلها لم واقرنت بهمزة الاستفهام (قوله فاهمزة للاستفهام التقريرى) اعلم أن الاستفهام التقريرى عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره بما هو معلوم منه وأن الهمزة تدخل على المنفى فيخرج من الاستفهام الى التقرير رأى

ثمانية عشر) قسم منها يحزم فعلاً واحداً وقسم يحزم فعلين وبدأ بالقسم الأول فقال (وهى لم) نحو لم يضرب زيد فلم حرف نفى وجزم وقلب ويضرب فعل مضارع مجزوم ولم وزيد فاعل وسميت لم حرف نفى لأنها تنفى الفعل المضارع وجزم لأنها تجزمه وقلب لأنها تقلب معناه وتصيره ماضياً (ولما) وهى بمعنى لم حرف نفى وجزم وقلب نحو لما يذوقوا عذاب فيذوقوا فعل مضارع مجزوم ولما علامة جزمه حذف النون والواو فاعل (وألم) هى لم الا أنها اقرنت بهمزة الاستفهام نحو ألم نشرح فاهمزة للاستفهام التقريرى ولم حرف نفى وجزم وقلب ونشرح فعل مضارع مجزوم ولم



(وأما) هي لما الا  
 أنها اقترنت بهمزة  
 الاستفهام نحو أما  
 أحسن اليك فلهمة  
 للاستفهام التقريري  
 ولما حرف نفى وجزم  
 وقلب وأحسن فعل  
 مضارع مجزوم بلما  
 (ولام الأمر) نحو لينفق  
 ذو سعة فاللام لام الأمر  
 وينفق فعل مضارع  
 مجزوم بلام الأمر وذو  
 فاعل مرفوع بالواو  
 لأنه من الأسماء الخمسة  
 وسعة مضاف اليه مجرور  
 بالكسرة الظاهرة  
 (والدعاء) لام الدعاء  
 هي لام الأمر الا أنها  
 من الأدنى الى الأعلى  
 فتسمى لام الدعاء تأدبا  
 نحو ليقض علينا ربك  
 فاللام لام الدعاء ويقض  
 فعل مضارع مجزوم بلام  
 الدعاء وعلامة جزمه  
 حذف حرف العلة وهي  
 الياء والكسرة قبلها  
 دليل عليها (ولا في  
 النهي) نحو لا تخف  
 فلانهاية وتخف فعل  
 مضارع مجزوم بلا  
 الناهية (والدعاء)  
 لا الدعائية هي لا الناهية  
 الا أنها من الأدنى الى  
 الاعلى نحو ربنا  
 لا تؤاخذنا فتؤاخذ فعل

حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفي نحو ألم نشرح لك صدرك فيجاب يلي كما في حديث البخاري بينا  
 أيوب يغتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحكي في ثوبه فناداه ربه يا أيوب ألم أكن أغنيك  
 كما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى لي عن بركتك وقد تبق على الاستفهام كقولك لمن قال لم أفعل كذا  
 ألم تفعله أي أحق انتفاء فعلك فيجاب بنعم وقد تجيء لغير ذلك كالأبطال نحو قوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا  
 أن تخشع قلوبهم لذكر الله والتوبيخ نحو ألم نعلمكم ما يتذكر فيه اه من الشنواني (قوله) هي لما الا أنها  
 اقترنت بهمزة (الاستفهام) تقدم أن هذا مخالف لما قاله الشيخ خالد في شرح المتن وأن قول شارحنا أولى (قوله)  
 ولام الأمر) اعلم أن جزمها فعلى التكلم البدوء بالهمز والبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لأن  
 التكلم لا يأمر نفسه نحو قوله ﷺ قوموا فلاصل لكم وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم وأقل  
 منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى فذلك فلتفرحوا وقوله ﷺ لتأخذوا مضافكم  
 وقول الشاعر لتقم أنت يابن خير قريش \* فلتقض حوائج المسلمين

لامكان الاستغناء عن هذا بالأمر بالصيغة كما هو مبين في علم التصريف (قوله) نحو لينفق) هذا مثال للأمر  
 وقد تستعمل للتهديد نحو ومن شاء فليكفر كما (قوله) لام الدعاء هي لام الأمر) قد قدمنا ذلك فلا تغفل  
 (قوله) والكسرة قبلها دليل عليها) أي لأن الياء تقتضي كسر ما قبلها ونظيره الواو تقتضي ضمة ما قبلها  
 والألف تقتضي فتحة ما قبلها وذلك لأنك لو لم تكسر الضاد لم يعلم أن أصله يأتي أو غيره (قوله) ولا في النهي) لم  
 يضاف لا كما أضاف اللام لأن لا علم لنفسها فلا تقبل الاضافة بخلاف اللام فانها نكرة قابلة للاضافة ﴿ تنبيه ﴾  
 اذا أسندت الى الاسم مراد منه لفظه وكان لفظه مبنيًا جازلك أن تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن  
 تقول ضرب فعل ماض بالرفع والتنوين ومن حرف جر بالرفع والتنوين مالم يمنع من الظهور مانع ككون  
 آخر الاسم ألفا في على حرف جر واذا كان ثاني الكلمة الثانية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول في لولو  
 وفي في حرف جر وفي ماماء بقلب الألف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين وجازلك أن  
 تحكيه بحالة لفظه وهو الأكثر فيكون اعرابه قدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا يبعد اذا  
 كان لفظه حرفا أن يبنى للشبه اللفظي بالحرف قاله الصبان قال الفقير اذا كان لفظه حرفا واحدا اذا أسندت اليه  
 عبرت باسمه فتقول في مثل ضربت التاء المضمومة فاعل مثلا قال البرناؤي

وعيب في الاعراب أن تقول في \* نحو تحصنت بلفظك الحني

ت فاعل وأن تقول حرف جر \* أو جملة أو مبتدا بلا خبر

(قوله) وتخف فعل مضارع مجزوم) أصله تخوف قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار تخاف ثم  
 حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار تخف واعلم أن جزم لا في النهي فعلى التكلم نادر كقوله  
 لأعرفن ربنا حورا مدامها \* مردفات على أعقاب أكوار

والرب القطيع من البقر الوحشية والخور بالضم شدة البضاء للعين في شدة سوادها ودامها أي عيونها  
 والاكوار الرجال بأدواتها وكقوله

اذا ما خرجنا من دمشق فلانعد \* لها أبدا مادام فيها الجراض

الجراض بالضم الاكول الواسع البطن وعنى به معاوية رضي الله عنه هذا اذا كان الفعل مسندا الى الفاعل  
 وأما الى النائب فكثير تقول لا أخرج ولا تخرج (قوله) لا الدعائية هي لا الناهية) قال الزرقاني قال في المغنى ان  
 لا يكون للالتباس كقولك لنظيرك غير مستعمل عليه لا تفعل كذا قال الدماميني اما احتاج الى قوله غير  
 مستعمل مع أنه قد فرض أن المخاطب نظير المتكلم لأن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من النظر  
 بل من الأدنى أيضا اه ومقتضى هذا أن الطلب من المستعمل نهى للالتباس فلا تكن المساواة في نفس الأمر



في كونه التماسا اه يس على التوضيح (قوله ثم أخذ يتكلم) عطف على متوهم أى ذكر ما هو ثم أخذ  
وأخذ من أفعال الشروع يرفع الاسم وينصب الخبر وخبره مضارع مجرد من أن وجوبا قال ابن مالك  
ومثل كاد في الأصح كريا \* وترك أن مع ذى الشروع وجبا  
كأنشأ السائق يحدو وطفق \* كذا جعلت وأخذت وعلق  
(قوله على ما يحزم فعلين) الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه قال أبو حيان التسمية بالجواب والجزاء  
مجاز فان الجزاء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ما وقع في مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل  
الثاني في ترتيبه على الأول الجزاء والجواب مسمى جزاء وجوبا اه ملخصا قال سم دعوى التجوز صحيحة  
باعتبار اللغة أما باعتبار الاصطلاح فهي ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية اه صبان  
(تنبيه) ان هذه الأحرف التي تجزم فعلين في لحاق ما على ثلاثة أضرب ضرب لا يحزم الا مقترنا بها وهو  
حيث واذ وكيف وأجاز بعضهم الجزم بالأولين بدون ما وضرب لا يلحقه ما وهو من ومهما وأنى وما وأجازه  
الكوفيون في من وأنى وفيهما كما سنين ان شاء الله تعالى في عملها وضرب يجوز فيه الأمران وهو ان وأنى  
ومنى وأين وأيان ولبعضهم نظما كما في السجاعي

قد لزمت ماحيثا واذا \* وامتنعت في من وما ومهما  
كذلك في أنى وباقيها أنى \* وجهان اثبات وحذف ثبتا  
(قوله وان) بكسر الهمزة هي ترد لأربعة أقسام نظمت ذلك فقلت  
وان على أربعة أقسام \* وهذه تخص بالأحكام  
شرطية وهي التي توصل \* كذلك تخفيف التي تثقل  
وزيد في ما ان يقوم أحمد \* والنفي قد أنى وربي أحمد

وأشرت بقولي وهي التي توصل الى أنها أم الباب بالنسبة الى الأدوات (قوله يحزم فعلين) سواء كان مضارعين  
نحو وان تعود وانعد أو ماضيين نحو وان عدمت عدنا أو ماضيا مضارعان نحو كان زيد قائما أقم وعكسه وهو  
قليل حتى خصه الجمهور بالشعر وذهب الفراء ومن تبعه الى جوازه في الاختيار ومنه ان نشأ نزل عليهم من  
السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين لأن تابع الجواب جواب فاذا تسلطت على المضارع جزم لفظه أو الماضى  
فمحلها فهذا مراد قول بعضهم قديحزم فعلا وجملة (قوله فيقيم الأول مجزوم بان) قيل الأدوات لم تعمل الا في  
الشرط والشرط وحده عمل في الجواب أو هو مع الأدوات لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب تجازما  
ونظمت ذلك فقلت وأدوات الجزم للفعلين \* هي التي تعمل جزم ذين  
وقيل جزم الشرط بالاداة \* جزم الجزا بالشرط أو مع هاتى  
بسبب الضعف فيستعين بما \* تجزمه قيل هما تجازما

(قوله وما) وهي نوعان زمانية أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن برى وابن مالك وهو ظاهر في  
قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم قاله في المعنى وغير زمانية وهو  
ما مثله الشارح (قوله ما اسم شرط جازم) وهو مفعول مقدم لتفعل الذى هو فعل الشرط أى أى شئ تفعل  
بالنصب أفعل فامبنى على السكون فى عل نصب (قوله ومن) هو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط  
(قوله فمن اسم شرط جازم) محله رفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الرجوع وقيل جملة الجواب وقيل هما  
ولا يرد على الأول أن الفائدة متوقفة على الجواب لأن توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرة  
فقولك من يقيم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم اه من بعض حواشى الشيخ  
خالد كالشعوانى (قوله ومهما) المختار أنها بسيطة اذ لا يقوم على التركيب دليل وقيل مركبة وعلى هذا فقال  
بعضهم أصلها ما الأولى شرطية والثانية زائدة فثقل اجتماعهما فبدلت ألف الأولى هاء وانما ساغ ذلك لوجود

مضارع مجزوم بلا  
الدعائية الى هنا انتهى  
الكلام على ما يحزم  
فعلا واحدا ثم أخذ  
يتكلم على ما يحزم  
فعلين فقال (وان) وهى  
حرف يحزم فعلين  
الأول فعل الشرط  
والثاني جوابه وجزاؤه  
نحو ان يقيم زيد يقيم  
عمر وفيقيم الأول مجزوم  
بان على أنه فعل الشرط  
والثاني مجزوم بها أيضا  
على أنه جوابه وجزاؤه  
(وما) نحو ما تفعل افعل  
فما اسم شرط جازم  
تجزم فعلين الأول فعل  
الشرط والثاني جوابه  
وجزاؤه فتفعل الأول  
مجزوم بها على أنه فعل  
الشرط والثاني أيضا  
مجزوم بها على أنه جوابه  
وجزاؤه (ومن) نحو  
من يقيم أقم معه فمن  
اسم شرط جازم تجزم  
فعلين فيقيم الأول  
مجزوم بها على أنه فعل  
الشرط والثاني أيضا  
مجزوم بها على أنه جوابه  
وجزاؤه (ومهما) نحو  
مهما تفعل افعل

مثله في ماء أصله موه بدليل مياه هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن قبل التركيب وهو الشرطية وأجازته سيويه قال الصبان قال الدماميني لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ولمن قال أصلها ماما أن يكتبها بالألف فانظره (قوله فهمما اسم شرط) قاله الجمهور بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى مهما تأتتا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف وعلى القول الأول فهمما مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وتفعّل فعل مضارع مجزوم على أنه فعل الشرط وهو وفعّله في محل رفع خبر المبتدأ والعائد محذوف تقديره مهما تفعّله (قوله واذ ما) وهي للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (قوله وهي حرف مثل ان) هذا ما ذهب اليه سيويه بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ماتم اقم معناه ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وأن المعنى في المثال متى تقم اقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغير وأجيب بأن التغير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على أنها تزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لأحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى الماضي مع بقاء ذاته على أصلها اه تصريح (قوله وأى) هو موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف اليه فهو في قولك أيهم يقيم اقم لمن يعقل وفي قولك أى الدواب تركب أركب لما لا يعقل وفي قولك أى يوم تصم أصم للزمان وفي قولك فى أى موضع تجلس أجلس للمكان (قوله فأيا اسم شرط جازم) وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره لأنه مفعول مقدم لتضرب (قوله ومتى) هو موضوع للزمان ثم ضمن معنى الشرط (قوله متى اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية الزمانية (قوله وأيان) بفتح الهمزة وكسرها لغة سليم وقرئ بها شاذ وهي لا تختص بالزمان المستقبل وهو صريح بمشيل السكاكى والقزويني بأيان جئت والذي في التسهيل وكلام أبى حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى أيان يبعثون فلا يقال أيان خرجت قاله الدماميني اه صبان (قوله فأيان اسم شرط جازم) مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية (قوله وأين) هو اسم موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (قوله فأين اسم شرط جازم) مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية والعامل فيه تنزل (قوله ومازائدة) على سبيل الجواز قال الأهدل قال أبو البقاء دخول ما على أين يقوى معناها في الشرط ويجوز حذفها اه (قوله وأنى) وهو اسم موضوع للمكان ثم ضمن معنى الشرط كأين وقيل للزمان كمتى وقيل للحال ككيف وقيل للثلاثة وقد جوزت في قوله تعالى فاتوا حرثكم أنى شئتم أى من أين شئتم أو فى أى وقت شئتم أو كيف شئتم اذا كان المآتى واحدا وهو محل الحرث الذى هو القبل دون الدبر اه أهدل في شرح اللتمة (قوله فأنى اسم شرط جازم) مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية (قوله وحيثا) انما وجبت زيادة ما فيها لتكفيها عن الاضافة فيتأتى الجزم بها وانما لم يحتج بالاضافة والجزم لأن المضاف اليه حال محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم وهي اسم موضوع للدلالة على المكان وتضمن معنى الشرط اذا اتصلت به وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان قال الشاعر

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان

قال في المعنى وهذا البيت دليل عندى على محيها للزمان اه خلافا لظاهر عبارة الشيخ خاله في التصريح فراجع ان شئت (قوله حيثما تستقم) هو من محر الخفيف وتقطيعه فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن ولم يعرف قائله والاستقامة الاعتدال والنجاح الظفر بحاجة (الاعراب) لفظ الجلالة فاعل ليقدر ونجاحا مفعول به في حرف جر غاية مجرور بفي مضاف والأزمان مضاف اليه والمعنى في أى زمن تعدل ولا تخرج تظفر بمحاجتك في باقى الأيام والاستقامة هو أمر شيب النبي ﷺ وفي الحديث شيتنى هود (قوله وكيفا) هي موضوع لتعميم الأحوال (قوله الجزم بها قاله الكوفيون) وبه قال من البصريين قطرب وهو شاذ

فهما اسم شرط جازم وتفعّل الأول مجزوم بها على أنه فعل الشرط والثاني كذلك على أنه جوابه وجزاؤه (واذ ما) هي حرف مثل ان نحو اذا مقيم زيد يقيم عمرو واعرابه كاعراب مثال ان وقد تقدم (وأى) نحو أيا تضرب أضرب فأيا اسم شرط جازم وما بعده مجزوم به على أنه شرطه وجوابه وجزاؤه (ومتى) نحو متى تأكل آكل متى اسم شرط جازم وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وأيان) نحو أيان ماتعدل أعدل فأيان اسم شرط جازم ومازائدة وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وأين) نحو أينما تنزل أنزل فأين اسم شرط جازم ومازائدة وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وأنى) نحو أنى تستقم ترجع فأنى اسم شرط جازم وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه (وحيثا) نحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا حيثما اسم شرط جازم وتستقم فعل الشرط ويقدر جوابه (وكيفا) الجزم بها قاله الكوفيون

(قوله ومنعه البصريون) قال بعضهم لم تقف لها على شاهد في كلام العرب يستدل به على الجزم بها ومذهب البصريين أنها يجازى بها معنى لا عملا وأما تعليلهم بقولهم لوجوب موافقة شرطها لجوابها أعني تأتي ذلك في قولك كيفما تصنع أصنع وقد توجد المخالفة كما في قوله تعالى ينفق كيف يشاء أى كيف يشاء ينفق ومعلوم أن الاتفاق غير المشيئة وليت شعري ما حملهم على ذلك (قوله) وإذا في الشعر خاصة هذا زائد على الثمانية عشر قدمناه في أول البحث (قوله في الشعر خاصة) أى فانه لا يجزم بها الا في الشعر خاصة فلا يوجد لافي قليل من الكلام ولا في كثير خلافا لبعضهم حيث جوز ذلك في النثر على قلة قال ابن مالك في السكاكية

وشاع جزم باذا حملا على \* متى وذا في الشعر لن يستعلا

(قوله) وإذا تصبكت خصاصة فتحملي) بالحاء المهملة وفي رواية بالجيم وصدره (استغن ما أغناك ربك بالغنى) قائله عبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة اسلاى وهو من بحر الكامل وتفاعيله متفاعلن متفاعلن متفاعلن مرتين والخصاصة الحاجة والشدة والتحمل تكلف المشقة والتجمل اظهار الجمال بالتعفف (الاعراب) استغن فعل أمر وما مصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا أغناك ربك فعل ومفعول وفاعل بالغنى جار ومجرور متعلق بأغناك أو باستغن وهو عندى أولى وإذا اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ومحل نصب على الظرفية الزمانية هنا وباقي الاعراب في الشرح (قوله) بحركة الروى) سمى روبا لأنه مأخوذ من الروية وهى الفكرة لأن الشاعر يتفكر فيه فهو فاعل بمعنى مفعول أو مأخوذ من الرواء بالكسر والمدو هو الحبل الذى يضم به شئ الى شئ لأنه يضم أجزاء البيت ويصل بعضها ببعض فهو فاعل بمعنى فاعل وهو عند العروضيين حرف بنيت عليه القصيدة ونسبت اليه فيقال قصيدة لامية أو دالية أو ميمية وهكذا (تتمة) أسماء الشرط ما كان منها ظرفا مطلقا سواء كان زمانيا كأى فى أى يوم تصم أصم أو مكانيا كفى فى أى مكان تجلس أجلس فمحل نصب على الظرف بفعل الشرط كما ذكرنا أولا في مواضع قال الأهدل اذا فان العامل فيها جوابها على قول الأكثر وعند المحققين العامل فيها شرطها اه وما أريد به الحدث كهما في قولك مهما تجلس فيه أجلس أى أى جلوس فنصب على المفعول المطلق بفعل الشرط أيضا ونحو من يقيم أقم مرفوع على أنه مبتدأ خبره فعل الشرط أو مع جوابه على ما قدمنا ونحو أى تضرب أضرب مفعول به والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب مرفوعات الأسماء﴾

معنى الباب والأسماء مرفوعة في صدر الكتاب ثم إضافة مرفوعات الى الأسماء من إضافة الصفة للموصوف أى الأسماء المرفوعة أو من الإضافة البيانية أى المرفوعات التى هى الأسماء لكن الأولى أن تكون بمعنى من أى المرفوعات من الأسماء وقد صرحنا في بعض العبارات والمرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصفات للذكر من الخيل والأيام الخاليات والجبال الراسيات ويصح أن يكون جمعا لمرفوعة أيضا أى كلمة مرفوعة ولا ينافيه قوله بعد سبعة بالتأنيث لما قدمنا عند قول المؤلف إحدى الزوائد الأربع فلترجع ثم خرج بقيد الأسماء المرفوعات من الأفعال فانها تقدمت في قوله هناك وهو مرفوع أبدا وقدم الأفعال لأنها عاملة في الأسماء والأسماء ليس لها دخل في عمل الأفعال غالبا ورتبة العامل مقدمة على رتبة العمول وتخرج أيضا المنصوبات والمجرورات من الأسماء (قوله) المرفوعات سبعة) لا يخفى أن المرفوعات أكثر من سبعة اذبقى منها اسم أفعال المقاربة نحو كاد زيد يقوم واسم ما ولا تواتر المشبهات بليس وخبر لا التى لتنى الجنس وبعضهم أجاب بأنها داخلة في أخوات كان وأن المراد بأخوات كان نظائرهما في رفع البتد أو نصب الخبر وبأخوات ان نظائرهما في نصب البتد أو رفع الخبر ومعلوم أن غير لا التى لتنى الجنس داخلة في كان وأخواتها ولا التى لتنى الجنس داخلة في ان وأخواتها وأجاب الشنوائى أنه لا يراد بقوله سبعة حقيقة الحصر بل المراد التسهيل على المبتدى بمنعه عن التوجه لغيرها الواقع في المشقة

ومنعه البصريون  
مثاله كيفما تجلس  
أجلس فكيفما اسم  
شرط جازم وما بعده  
شرط وجوابه وجزاؤه  
(وإذا في الشعر خاصة)  
هذا زائد على الثمانية  
عشر وسمع الجزم باذا  
في الشعر لافي النثر وما  
سمع قول الشاعر

\* وإذا تصبكت خصاصة  
فتحملي \*

فتصب فعل الشرط  
وجملة تحمل جوابه  
فالفاء رابطة للجواب  
وتحمل فعل أمر مبنى  
على سكون مقدر منع  
من ظهوره اشتغال  
الحل بحركة الروى والله  
سبحانه وتعالى أعلم  
(باب مرفوعات الأسماء)  
المرفوعات سبعة

الناشئة عن الإشارة بالغير بالتعبير بما يشعر بعدم الحصر فيها والجواب الأول هو أولى ولنا جواب ثالث وهو عدمية خروج ما ذكر بقوله المبتدأ والخبر وأريد به الأصلية فان اسم غير لا أصله مبتدأ وخبر لا أصله خبر فليتأمل (قوله) (وهي الفاعل) بدأ به لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ولأن عامله لفظي كاسيائي مبسوطا في باب الفاعل قال الراوي والسبب في كون الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا كون الفاعل واحدا والمفعول أشياء كثيرة لأن الفعل قديتعدى الى مفعول واحد والى مفعولين والى ثلاثة ثم يتعدى أيضا الى المفعول من أجله والى الظرفين والى الحال فلما كثرت المفاعيل اختير له أخف الحركات وهو النصب ولما قل الفاعل اختير له أثقل الحركات وهو الرفع حتى تقع الزيادة في العدد مقابلة للزيادة في المقدار فيحصل الاعتدال اهـ (قوله) نحو جاء زيد الخ) مثل بأربعة أمثال إشارة الى أن الفاعل امام مرفوع بالضمة الظاهرة أو المقدرة فالأول لفظ زيد والثاني للتعذر أو للتثقل أو للنسبة فالأول لفظ الفتى والثاني لفظ القاضي والثالث لفظ غلامى فالفتى والقاضى وغلامى كلها فاعل لأنه معطوف على الفاعل والمعطوف على الفاعل فاعل أيضا (قوله) الذى لم يسم فاعله) أى لم يذكر فاعله الاصطلاحى بأن ترك ولم يقصد وقولنا الفاعل الاصطلاحى لا يرد نحو أنبت الربيع البقل ونحو

أشباب الصغير وأفنى الكبير كمر العداة ومر العشى

فان كلاما من البقل وأشابة الصغير وأفناء الكبير اسم حذف فاعله الحقيقى وهو الله تعالى وليس بمدخل تحت مانحن فيه وإضافة فاعل الى ضمير المفعول لأدنى ملاسة أى لكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الإضافة الى ضمير المفعول فلا يقال كيف يضاف الى ضمير المفعول مع أنه إنما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فتفظن (قوله) نحو ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء وقوله ويضرب عمرو بضم الياء وفتح الراء (قوله) (والمبتدأ) أى ولو مجرورا بحرف الجر الزائد كما في بحسبك درهم (قوله) قائمون) الواو عائدة للجماعة لا للجمع كاعلمت (قوله) (وأخواتها) أى نظائرها كاسيائي (قوله) (والتابع للمرفوع) أى ولو عملا كما في كفى بالله العليم شهيدا يرفع العليم لأنه نعت للمرفوع محلا (قوله) (وهو) أى مطلق التابع لا بقيد كونه مرفوعا والحقيقة أنه خمسة والخامس عطف البيان ولعله إنما تركه لاستغنائه بالبدل اذا ما صح أن يكون بدلا صح كونه عطف بيان الا في لفظة قليلة قال ابن مالك وصالحا لبدلية يرى \* في غير نحو يا غلام يعمر

ونحو بشر تابع البكرى \* وليس أن يدل بالمرضى

(قوله) (والعطف) أى للنسق اذ هو المراد في كلام مؤلفنا (قوله) على سبيل التعداد بفتح التاء) قال الصبان ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المحقق جى به كذلك للتكثير والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿ باب الفاعل ﴾

قال الرازى قال الخليل الأصل في الرفع الفاعل والبواق مشبهة به وقال سيديوه الأصل هو المبتدأ والبواق مشبهة به وقال الأخفش كل واحد منهما أصل برأسه واحتج الخليل بأن جعل الرفع اعرابا للفاعل أولى من جعله اعرابا للمبتدأ والأولية تقتضى الأولية بيان الأول أنك اذا قلت ضرب زيد بكر باسكان المهملتين لم يعرف أن الضارب من هو والمضروب من هو أما اذا قلت زيد قائم باسكانهما عرفت من نفس اللفظتين أن المبتدأ أيهما والخبر أيهما فنبت أن افتقار الفاعل الى الاعراب أشد فوجب أن يكون الأصل هو وبيان الثانى أن الرفعية حالة مشتركة بين المبتدأ والخبر فلا يكون فيها دلالة على خصوص كونه مبتدأ ولا على خصوص كونه خبرا أما لا شك أنه في الفاعل يدل على خصوص كونه فاعلا فثبت أن الرفع حق الفاعل الا أن المبتدأ لما أشبه الفاعل في كونه مسندا اليه جعل مرفوعا رعاية لحق هذه المشابهة وحجة سيديوه أنا بينا أن الجملة الاسمية مقدمة على الجملة الفعلية فاعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مقدما على اعراب الجملة الفعلية والجواب أن الفعل أصل في الاسناد الى الغير فكانت الجملة الفعلية مقدمة وحينئذ يصير هذا الكلام دليلا

وهي الفاعل) نحو جاء زيد والفتى والقاضى وغلامى) (والمفعول الذى لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد ويضرب عمرو (والمبتدأ وخبره) نحو زيد والفتى والقاضى وغلامى قائمون) (واسم كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (وخبر ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء النعت) نحو جاء زيد الفاضل (والعطف) نحو جاء زيد وعمرو (والتوكيد) نحو جاء زيد نفسه (والبدل) نحو جاء زيد أخوك وهذه كلها مذكورة هنا اجمالا على سبيل التعداد وسيد كر كل واحد منها في باب مفصلة والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب الفاعل ﴾

للخيل اه (قوله الفاعل) أى اصطلاحاً وأما لغة فهو من أوجد الفعل سواء تقدم في الذكر على فعله أو تأخر اه فأكهى على التهمة وما أراه لغيره وهو إشارة إلى أن زيد من قولك زيد قائم فاعل لأنه الذى أوجد القيام وقائم زيد مثله (قوله هو الاسم) أى الصريح أو المؤول لوجود سابق ولو تقدير أو هو هنا أن المفتوحة المشددة وأن الناصبة للفعل وما نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا أليمان للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب اليلالى \* وكان ذهابهن له ذهاباً

أى ذهابها وانما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو \* وما راعنى الايسر \* أى الآن يسير أى سيره وليس عند البصريين فاعل مؤول بلاسابق واستثنى بعضهم باب التسوية نحو سواء عليهم أنذرتهم خلافاً للكوفيين قال بعضهم لاجحة لهم فى نحو ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث أولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على أنه فاعل بدالاحتمال أن يكون فاعل بداضميراً مستترا راجعاً إلى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بداهم بداء كجاء مصرحاً به فى قوله \* بدالى من تلك القلوص بداء \* ومثله قوله تعالى تبين لكم كيف فعلنا بهم أى جواب كيف فعلنا وقوله تعالى أولم يهدلهم كم أهلكنا أى كثرة أهلاكنا والكوفيون استدلوا بتلك الآيات فجوزوا نحو يعجبني يقوم زيد وظهر لى أقام زيد (قوله المرفوع) قال الشيخ خالد فى شرح المتن أن هذا التعريف رسم بنحو خاص الفاعل وهو مبنى على مقاله بعض أن الأمور الاصطلاحية لا يمكن الوقوف على ذاتياتها جزماً فجميع تعاريفها رسوم لجواز أن لها ذاتيات غيرها بينهما لزوم مساواة أعم ولاخص قال الفخر الرازى فى نظير هذا المقال وهو عن التحقيق بعزل اذهى أمور اعتبارية يلاحظها الواضع ويضع الألفاظ بازائها ولا ماهية لها عند الواضع الا هذه الأمور فالتعريف به أحد على أن عدم الجزم بأن هذه الأمور ذاتيات لا يوجب الجزم بأن التعريف رسم كما هو ظاهر نقله عنه قاضى القضاة مولانا شيخ الاسلام زكريا الأنصارى على ايساغوجى فى آخر الكليات الخمس ولقد كان يخطر ببالى والله الحمد اه أمير على الأزهرية ووجه كون ما ذكره المصنف ربما أن الرفع خاصة لكن لاعلى الاطلاق بل بقيد كون الرفع بالفعل المذكور قبله اذ لو كان الرفع المطلق خاصة للفاعل لجه لسان صحيح الفهم فضلاً عن لسان عليه اذ يتحقق فى النائب والمبتدأ والخبر فلذا كان هذا الرسم تاماً لا ناقصاً والتام ما ذكر فيه جنس وهو هنا الاسم وخاصة وهو قوله المرفوع الى آخر ما ذكره وقد علمت رده مأمراً (قوله أيضاً المرفوع) أى لفظاً نحو قال الله أو تقديراً للتعذر نحو جاء الفتى أو لتقل نحو جاء القاضى وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو اسمه نحو من قبله الرجل امرأته الوضوء أو بمن الزائدة نحو ما جاءنا من بشر أى ما جاءنا بشير أو الباء الزائدة نحو كفى بالله شهيداً أى كفى الله وفى هذا قلت نظماً

وقد يجر لفظه نحو كفى \* بالموت واعظاً ونكرى من نقي

وأبهم المصنف رافع الفاعل ليكون كلامه جارياً على القولين فى رافعه والصحيح عند سيويه أن رافعه ما أسند اليه من فعل أو شبهه وقال خلف الأحمر أن رافعه هو الاسناد ووجه بعضهم أن العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية وتوجيه مذهب سيويه قد قدمناه فى باب الاعراب عن الرضى (تنبيه) قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول به اذا أمن اللبس وجميع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو مسموع لا يقاس عليه قال ابن مالك فى الكافية

ورفع مفعول به لا يلبس \* مع نصب فاعل رويوا فلا تقس

(قوله المذكور قبله فعله) هذا الكلام يلوح بل يصرح الى وجوب تقديم الفعل على الفاعل وهو كذلك قال الرازى لأن الفعل اثباتاً كان أو نفيًا يقتضى أمراً ما يكون هو مسنداً اليه فخصول ماهية الفعل فى الذهن يستلزم حصول شيء يسند الذهن ذلك الفعل اليه والمنتقل اليه متأخر بالرتبة عن المنتقل عنه فلما وجب كون الفعل مقدماً على الفاعل فى الذهن وجب تقدمه عليه فى الذكر فان قالوا لا نجد فرقاً فى العقل بين قولنا ضرب

(الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله)

زيدوين قولنا زيد ضرب قلنا الفرق ظاهر لأننا اذا قلنا زيد لم يلزم من وقوف الدهن على معنى هذا اللفظ أن يحكم باسناد معنى آخر اليه أما اذا فهمنا معنى لفظ ضرب لزم منه حكم الدهن باسناد هذا المفهوم الى شيء ما اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا زيد ضرب فقد حكم الدهن باسناد مفهوم ضرب الى شيء ثم يحكم الدهن بأن ذلك الشيء هو زيد الذي تقدم ذكره حينئذ قد أخبر عن زيد بأنه هو ذلك الشيء الذي أسند الدهن مفهوم ضرب اليه وحينئذ يصير قولنا زيد ضربا عنه وقولنا ضرب جملة من فعل وفاعل وقعت خبرا عن ذلك مبتدا اهـ ﴿ تنبيه ﴾ حكى ابن هشام أن الكوفيين أجازوا في قوله تعالى ان امرؤ هلك أن يكون امرؤ فاعلا لملك وان كان متقدما عليه وذلك لأنهم أجازوا تقديم الفاعل على الفعل فقليل ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلنا فائدة تظهر في الثنية والجمع فنقول على رأى البصريين الزيدان قاما والزيدون قاموا وعلى رأى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام (قوله فعله) أى وأشبهه كاسم الفاعل نحو أقائم الزيدان والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو زيد حسن وجهه بالرفع وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا بتثوين ضرب ورفع زيد واسم المصدر نحو عجيت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيات العقيق والظرف نحو زيد عندك غلامه والجار والمجرور نحو زيد في الدار غلاما وأفعال التفضيل نحو مررت بالأفضل أبوه واسم موضوع موضع الفعل نحو اياك أنت وزيد أن تخرجا فأنت توكيد للضمير المستتر في ايا يصح عطف وزيد عليه ولبعضهم في هذا نظما على سبيل الغز

أبن لى ماضير ذو ضمير \* له رفع به وله استتار  
وقد عدوه فاعله وقالوا \* له التوكيد صار له اعتبار

وقلت محبيا لغرابة هذا الغز

أجبت وذاك في اياك أتنا \* وزيد اذ بعطف قد يصار  
على ما كان مستترا بابا \* فالتوكيد صار له اعتبار

(قوله نحو قام زيد الخ) مثل بمثلين الأول لما يرفعه الماضى والثانى لما يرفعه المضارع (قوله وهو) أى الفاعل على قسمين (قوله بلا قيد) أى بلا قيد التكلم ولا الخطاب ولا الغيبة (قوله مادل على متكلم) الأولى ليكون جاريا على نسق ما قبله مادل على مسماه بقيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة وعدل عن ذلك تفننا (قوله فالظاهر) يرفعه مامر ولا يرفعه فعل أو اسم الفعل بمعنى الأمر ﴿ تنبيه ﴾ أوجب الامام السكاكى أن يكون رجل في قولك رجل جاءنى بدلا من الضمير المستتر وقال لأنه لو جعل فاعلا ثم قدم وجعل مبتدا صار مبتدا منكرا بغير مسوغ فأحوجه الى ذلك التكلف لأن من شرط التخصيص عنده أن لا يكون الاسم المتقدم بحيث لو أخر صار فاعلا معنى لالفاظا ورده القزوينى بأن فى ذلك مكبرة وأجاب الامام الفنارى بأنه ليس المراد أن المرفوع فى مثل عرف رجل بدلا من أن رجل عرف مقدر بعرف رجل على أن لا يكون بدلا حتى ان رجلا عرفا يكون مقدر بعرفا رجلا فهو دائما فى التقدير دون التحقيق (قوله نحو قولك قام زيد) مثل المصنف بعشرة أنواع وهذا النوع هو المفرد المذكور (قوله وقام الزيدان) هذا نوع ثان وهو المثنى المذكور وأشار به الى أنه يجب تجريد الفعل وان أسند الى المثنى أو المجموع قال ابن مالك ووجد الفعل اذا ما أسندا \* لاثنتين أو جمع كفاز الشهدا

وانما وجب التجريد لأنك اذا قلت قاما الزيدان وقاموا الزيدون لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم ومثله فى ثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الابهام وهذا هو الفارق بين التانيث وبين الثنية والجمع حيث ألحقوا علامة التانيث دون ما هنا ككسائى وقد يلحق الفعل الألف مع اسناده الى اثنتين فنه قوله

تولى قتال المارقين بنفسه \* وقد أسلماه مبعد وحميم

فعله) نحو قام زيد ويقوم  
عمرو) وهو على قسمين  
ظاهر) وهو مادل على  
مسماه بلا قيد كزيد  
ورجل (ومضمر)  
وهو مادل على متكلم  
أو مخاطب أو غائب  
كأنا وأنت وهو  
(فالظاهر نحو قولك  
قام زيد) فقام فعل  
ماض مبنى على فتح  
ظاهر فى آخره وزيد  
فاعله مرفوع بالضمّة  
الظاهرة (ويقوم زيد)  
فيقوم فعل مضارع  
مرفوع لتجرده عن  
الناصب والجازم وزيد  
فاعل مرفوع بالضمّة  
(وقام الزيدان) فقام  
فعل ماض والزيدان  
فاعل مرفوع بالألف  
نيابة عن الضمة لأنه مثنى



وقوله

نسبا حاتم وأوس لدن فا \* صت عطايك يا ابن عبد العزيز

وقوله

ذري للغي أسعى فاني \* رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه \* وان كانا له نسب وخير

ولما رأيت هذه البيتين مدحا للغي وذما للفقير لم أتركهما سدى فعارضتهما بما وسعت منه يدا فقلت

ذري أطلب الفقر المهانا \* لدى من عابه كلب حقير

ومدح الفقر موجود فاني \* رأيت الناس أخيرهم الفقير

وأحقرهم غنى المال عندي \* وان كانا له مال وخير

(قوله ويقوم الزيدان) هو من النوع الثاني الآن الرفع هنا فعل مضارع (قوله وقام الزيدون) هذا

نوع ثالث وهو جمع المذكر السالم وأشار به الى وجوب تجريد الفعل مع استناده الى جمع المذكر السالم فلا يقال

قاموا الزيدون لما تقدم وقد جاء على خلاف ذلك ولذا قال ابن مالك

وقد يقال سعدا وسعدوا \* والفعل للظاهر بعد مسند

فمنه قوله

يلومونني في اشتراء النخيل قومي فكلمهم يعذل

وقوله

نصروك قوم فاعتزت بنصرهم \* ولو انهم خذلوك كنت ذليلا

وفي الحديث الصحيح أوخرجني هم بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وكسر الراء والهمزة ذما للمال قال النبي صلى

الله عليه وسلم ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك اذ يخرجك قومك والأصل أوخرجوني هم ومع هذا

كان اللغة قليلة (تنبيه) قال العلامة الصبان منع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جأؤني من جاءك لأنهم تسمع

في ذلك وضعفه في الغني بأنه اذا كان سبب الحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لحفاء الجمعية

وقد جوز الزمخشري في لا يملككون الشفاعة الامن اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة اه

فجعل هذا الباب موسعا وتسمى هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث (قوله ويقوم الزيدون) هو من النوع

الثالث الآن الفعل هنا مضارع (قوله وقام الرجال) هذا نوع رابع وهو الجمع المكسر من المذكر وأشار

به الى أن جمع المكسر يجوز تذكيره كما أنه يجوز تأنيثه ولم يذكر التأنيث لأن التأنيث هو الأصل وما أحسن

قول الزمخشري

ان قومي تجمعوا \* ولقتلي تحدثوا

لا أبالي بجمعهم \* كل جمع مؤنث

وقال بعضهم ان حذف التاء أجود فيأخذ من جمع التكسير مطلقا أي مذكرا كان أو مؤنثا ومثله الجمع بالألف

والتاء من المذكر كالطلحات واسم الجمع كفوم ورهط وغير ذلك (فائدة حسنة) قال ابن جني اذا أنتت الجمع

العاقل أعدت اليه الضمير مؤنثا وان ذكرته أعدته اليه مذكرا تقول قامت الرجال الى اخوتها وقاموا الى اخوتهم

اه يس على الفا كهي (قوله ويقوم الرجال) هو من النوع الرابع الآن الفعل هنا مضارع (قوله وقامت

هند) هذا نوع خامس وهو المفرد المؤنث وأشار به الى أنه اذا أسند الفعل الى مؤنث حقيقي وجب تأنيثه وذلك

ليدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل الآن الفاعل لما كان كجزء واحد من

الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال

الحسنة ويجب أيضا تأنيث الفعل اذا كان الفاعل ضميرا مستترا الغائبة مطلقا سواء كان التأنيث حقيقيا أو مجازيا

تقول هند قامت وشمس طلعت وانما وجب في شمس طلعت مع أن التأنيث مجازي لثلاثتهم أن ثم فاعلا

مذكرا منتظرا اذ يجوز أن يقال شمس طلعت قرنهما فان قيل اذا قدم المؤنث الحقيقي فأى فائدة في تأنيث الفعل

مع أناسلم أنه انما أنت ليعلم في البداهة أن فاعله مؤنث وهما معلوم أولا أجيب بأن التوهم المذكور يأتي هنا

أيضا اذ يمكن أن يقال هند قام أبوها وجاز الأمران في مجازي التأنيث الغير المقدم تقول طلعت الشمس وطلعت

( ويقوم الزيدان )

فيقوم فعل مضارع

والزيدان فاعل

مرفوع بالألف (وقام

الزيدون) فقام فعل

ماض والزيدون فاعل

مرفوع بالواو نيابة

عن الضمة لأنه جمع

مذكر سالم ( ويقوم

الزيدون) فيقوم فعل

مضارع والزيدون

فاعله ( وقام الرجال )

فالرجال جمع تكسير

فاعل قام ( ويقوم

الرجال) فالرجال فاعل

يقوم ( وقامت هند )

فقام فعل ماض والتاء

علامة التأنيث



وهند فاعل (وتقوم هند) فتقوم فعل مضارع وهند فاعله (وقامت الهندان) فقام فعل ماض والهندان فاعله (وتقوم الهندان) فتقوم فعل مضارع والهندان فاعله (وقامت الهندات) فقام فعل ماض والهندات فاعله وهو جمع مؤنث سالم (وتقوم الهندات)

فتقوم فعل مضارع  
والهندات فاعله

(وقامت الهنود) فقام

فعل ماضٍ والهنود

فاعله وهو جمع هند

جمع تاسير (وتقوم  
المنفذ) فتيه فا

مضارع و المنه و فاعله

(وقام أخوك) فقام

فعل ماض وأخو فاعل

مرفوع بالواو لأنه من

الاسماء الخمسة والكاف

مصاف اليه ( ويقوم  
أخراك ) فتم فها

مضارع وأخوك فاعله

(وقام غلامی) فقام

فعل ماض و غلامی

فاعله مرفوع بضمه

مقدرة على ما قبل ياء  
التي

المسلم مع من  
ظلمها اشتغال الحال

محركة المناسبة و غلام

مضاف ویاء المتکلم

مضاف الیه مبنی علیٰ

السكون في محل جر

( ویقوم علامی )

و غلام فاعله (و ماأشبهه

ذلك) وجملة ما ذكره

عشرون مثالا عشرة

مع الماضي وعشرة مع

المضارع كلها مع الظاهر

\* وما قدم الحرام على  
الظاهر. أخذ بتكليف

بسم التاء للمتكلم واعرابه

عظم نفسه أول المتكلم

الشمس ويجوز التذكير في نحوأتى القاضى هندكما استحسن في نعم المرأة هند ويجوز التذكير في مقام الا  
فاطمة وقد جاء التأنيث على قلة كقوله مابرئت من رية وذم \* في حربنا الابات العم  
على أن ابن مالك جوز التأنيث في النثر حيث قال والحذف مع فصل بالافضلا \* كما زكا الفتاة ابن العلا  
(قوله وهند فاعل) يجوز في هند الوجهان الصرف والنوع وهو أولى فالمنع نظرا لوجود العلتين وهما  
علمية والتأنيث والصرف نظرا لحذف اللفظ بسبب عدم نقله من الذكر الى المؤنث بخلاف زيد اسم امرأة  
لاسم ذكر فانه يمنع من الصرف لأنه بنقله حصل فيه ثقل وهو منزل منزلة حرف رابع فيكون كزيب  
وبسبب عدم تحريك وسطه بخلاف سقر فيمنع لأن تحريك وسطه قائم مقام حرف رابع أيضا وبسبب  
كونه ليس أعجميا بخلاف جور اسم بلدة فيمنع من الصرف لأن العجمة بمنزلة تحريك الوسط فنزل منزلة  
حرف رابع اه شرح شواهد ابن عقيل فيكون هندمنونا أو غير منون (قوله وتقوم هند) هومن  
النوع الخامس (قوله وقامت الهندان) هذانوع سادس وهوالثنى المؤنث وأشار به الى أنه يؤنث الفعل  
ويجوز أن يذكر حذف التاء وإثباته سواء لأن العلمية لما زالت بالثنية فزوال حقيقة التأنيث به أولى هذا  
ماظهرلى (قوله وقامت الهندات) هذانوع سابع وهوامجموع جمع المؤنث السالم وأشار به الى أنه يجب  
التأنيث وهومذهب سيويه وجمهور البصريين خلافا للسكوفيين والفارسي من البصريين حيث قالوا  
يجوز الوجهين واحتجوا بنجواذا جاءك المؤمنات فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث وأجيب بأن  
التذكير في جاءك المؤمنات للفعل وهو الكاف على حذف قوله حضر القاضى امرأة أولان الأصل  
النساء المؤمنات والنساء اسم جمع أولان أل في المؤمنات اسم موصول مقدر باللاتى وهى اسم جمع قيل  
وفي هذه الأجوبة الثلاثة نظر أماالأول فلان الفصل بغير الاالأرجح فيه التأنيث وقد أجمعت السبعة هنا  
على تركه وأمالثانى فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصرى لايقول به وأمالثالث فلان أل في نحو المؤمن  
والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والادوام لاالحداث والتجدد قاله في التصريح (قوله وقامت المنود)  
هذانوع ثامن وهوامجموع جمع تكسير من المؤنث وأنت اعتبارا للأصل ويجوز تذكيره لأنه الآن ليس  
بمؤنث حقيقى لأن المجازى الطارىء أزال حكم الحقيقى كما أزال التذكير الحقيقى في رجال (قوله وقام  
أخوك) هذا نوع تاسع وهو ماكان من الأسماء الخمسة وان كان في الحقيقة اسما مفردا لأن هذا تقسيم  
اعتبارى لا يضر فيه التداخل لتباين الأقسام بالاعتبار فلا يرد ذلك على المصنف فتدبر (قوله وقام  
غلامى) هذانوع عاشروهو مايقدر اعرابه وهوعلى ثلاثة أقسام مايقدر للنسابة وهومامثل به المصنف  
ومايقدر للتعذر وهولفظ الفتى ولثقل كالقاضى ونظمت مايقدر فيه الاعراب فقلت :

وقدر الاعراب في نحو الفتي \* والمرتقى والحكمة أتي

بہ قول شاعر مجید \* نبئت اُخوالی بنی یزید

ومثله الباری وجا مخففا \* وعارض الادغام أو ماقومًا

وباتباع ثم في اسعافى \* وبعضهم يزيد في القوافى

وقد قدمنا في أول الكتاب بعض ذلك فلترجع ثمة ان شئت (قوله وما شبه ذلك) أى فما أشبه قوله  
قام زيد قام خالد وما شبهه قام غلامى جاء عبدى وهكذا فان قلت أى فائدة في هذا العطف مع وقوع المعطوف  
عليه في حيز نحو المقتضى لعدم الانحصار في المذكورين وأنت خير بأن ما في حيز قوله وما شبه ذلك لا يزيد  
على ما أفاده نحو قلت لك أن تقول جعل قوله نحو قام زيد الخ من باب الكناية عن قام زيد الى آخر ما تقدم

على المضمر وهو اثنا عشر ضمير اسبعة للحاضر وخمسة للغائب فقال (والمضمر) نحو قولك (ضربت) بفتح الضاد ضرب فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع (وضربنا) بفتح الضاد وسكون الواو الباء

ومعه غيره واعرابه ضرب فعل ماض ونافعله مبنى على السكون في محل رفع (وضربت) بفتح الضاد والتاء للمخاطب واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطب فاعل (١١٨) مبنى على الفتح في محل رفع (وضربت) بفتح الضاد وكسر التاء للمخاطبة واعرابه ضرب

فعل ماض والتاء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على الكسر في محل رفع (وضربت) بفتح الضاد وضم التاء للمثنى المذكور والمؤنث واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطبين فاعل مبنى على الضم في محل رفع والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربتم) بفتح الضاد وضم التاء لجمع المذكور المخاطبين واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير المخاطب فاعل مبنى على الضم في محل رفع والميم علامة جمع المذكور (وضربتم) بفتح الضاد وضم التاء لجمع الاناث المخاطبات واعرابه ضرب فعل ماض والتاء فاعل مبنى على الضم في محل رفع والنون علامة جمع الاناث المخاطبات وهذه كلها أمثلة الحاضر وأشار الى أمثلة الغائب بقوله (وضرب) أى من قولك مثلاً زيد ضرب واعرابه زيد مبتدأ

فيكون المقصود هو المجرور وقد شاع مثل ذلك منه قولهم مثلك لا يخل ومثلك يوجد أى أنت لا تبخل وأنت تجود كما ذكره في التلخيص في أحوال المسند اليه وقد قدمنا هذا الجواب فيما مر هناك عند قول المصنف نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك فلتراجع ثمة (قوله ومع غيره) الظرف خبر مقدم وغيره مبتدأ مؤخر ومضاف اليه أى أولمتكلم الذى غيره معه أولفظة غير فاعل للظرف وذلك سائغ في مثل زيد عندك غلاماه كما يجوز في الجار والمجرور وزعم والذى أن من الجار ما يجز الاسم ويرفع الخبر وذلك الزعم ناشئ من كثرة تداول استعمال نحو في الدار زيد وكذا عندك بكر فقرر عند دروس الشيخ خالد وقد قدمنا هناك عند قول مؤلفنا فللاسماء من ذلك الرفع (قوله والتاء ضمير المخاطب فاعل) واعلم أن الطاء والدال قد يتبدلان شذوذاً من الفاعل في نحو خطط وفزد وأصل خطط خطت من الخط وهو الحياطة شبه وانا الفاعل بتاء افتعل فأبدلوا هو وجه شذوذه أن تاء الضمير كلة فتغيرها يوجب انعدامها بالكلية وأصل فزد فزت من الفوز ففعل به مثل ما مر في خطط والظاهر أن كلاً من الطاء والدال فاعل وأنه ضمير رفع في محل رفع اه من الشنوائى (قوله للمثنى المذكور والمؤنث) ويظهر في من خوطب تقول أتما يازيدان ضربتما وأتما ياهندان ضربتما وأتما يازيد وياهند ضربتما وإنما سوى بين تثنيى المخاطب والمخاطبة لقلة استعمالها ووضع الضائر للإيجاز (قوله والميم حرف عماد) يعنى أن الألف لما كانت اقتضت فتحة ما قبلها ولم يمكن فتح التاء خوف الالتباس جيء بالميم ليعتمد على ذلك قال في المراح زيدت الميم في ضربتما حتى لا يلتبس بألف الاشباع في مثل قول الشاعر أخوك أخو مكاشرة وضحك \* وحياءك الاله فكيف أتما

واختصت الميم في ضربتما لأن تحته أتما مضمرها وأدخلت الميم في أتما لقرب الميم الى التاء في المخرج اه (قوله والميم علامة جمع المذكور) قال في المراح زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنيته وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو لأن أصله ضربتمو حذف الواو لأن الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد في آخر الاسم واول قبله مضموم الا هو اه (قوله وضربتم) أصله ضربتم فادغم الميم في النون لقرب الميم من النون ومن ثمة تبدل الميم من النون في عمبر لأن أصله عمبر وقيل أصله ضربتم بتخفيف النون فأريد أن يكون ما قبل النون ساكناً ليطرد بجميع نونات النساء ولا يمكن اسكان تاء المخاطبة التي قبل النون لاجتماع الساكنين لأن ما قبل التاء ساكن أيضاً ولا يمكن حذفها لأنها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف فأدخل النون لقرب النون من النون ثم أدغمت النون في النون فصار ضربتم اه مراح وشرحه (قوله وضرب) أى والضمير المستتر في قولك ضرب اذ لفظ ضرب لا يكون فاعلاً كما لا يخفى ﴿ تنبيه ﴾ من اضمار الفاعل قولك اذا كان غدا فأتى بنصب غدا أى اذا كان مانحن عليه غدا فأتى وقد جعلنا كان تامة فعدا ظرف زمان ويجوز أن تكون ناقصة فالمحذوف اسمها وغدا خبرها قال الشيخ خالد في التصريح وحكى سيبويه اذا كان غدا بالرفع على أنه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم اه (قوله مستتر جوازاً) الا في نحو خلا وعدا وحاشا اذا نصبت المستثنى به كما استقف عليه ان شاء الله تعالى (قوله تقديره هو) قال ابن كلاً باشا قول النحاة الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدرى وتفهم لضيق العبارة عليهم لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر لأن المقدر هو ذلك المصرح به اه (قوله والتاء علامة التأنيث) هذا قول الجمهور وهو المشهور قال في المغنى وزعم الجلولى أنها اسم وهو خرق لاجتماعهم وعليه فيأتى في الظاهر بعدها أن يكون بدلاً أو مبتدأ والجملة قبله خبر ويرد أن البدل صالح لاستغنائه عن المبدل منه وأن عود الضمير على ما هو بدل منه نحو

مرفوع بالضمه الظاهرة وضرب فعل ماض والفاعل مستتر جوازاً تقديره هو يعود على زيد والجملة من الفعل والفاعل اللهم في محل رفع خبر المبتدأ (وضربت) بسكون التاء للغائبة أى من قولك هند ضربت واعرابه هند مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة وضرب فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره

هي يعود على هند والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدا (وضربا) للمثنى المذكور من قولك مثلاً الزيدان ضربا واعرابه الزيدان مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى والنون عوض عن

(١١٩)

ماض والألف فاعل مبنى على السكون في محل رفع والجملة خبر المبتدا وللمثنى الغائب المؤنث ضربتا تقول الهندان ضربتا واعرابه الهندان مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وضرب فعل ماض والتاء علامة التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف والألف فاعل مبنى على السكون في محل رفع والجملة خبر المبتدا (وضربوا) لجمع المذكور الغائبين من قولك مثلاً الزيدون ضربوا واعرابه الزيدون مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد وضرب فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والواو فاعل مبنى على السكون في محل رفع والجملة خبر المبتدا (وضربن) لجمع الاناث الغائبات من قولك

اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم قليل وأن تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا اه (قوله وضربا) ظاهر كلام المصنف أن ضربا يصح أن يكون مذكرا وأن يكون مؤنثا بدليل أنه مثل لها بمثال واحد وليس كذلك ولذا رده شارحنا أبقاه الله بالسلامة فيما يأتي فليفظن (قوله والألف فاعل) لا يكون الألف كالواو والنون الا في محل رفع وذو الما في الى أن الفاعل في أ كرموا أ كرموا أ كرم من ضمير مستتر وأن الألف والواو والنون علامات كناية التأنيث ووافقه الأخفش في الواو دون الألف والنون اه عطار وقد تكون الألف في محل جر بالاضافة وذلك فيما اذا قبلت ياء التكلم ألفا في النداء قال ابن مالك

واجعل منادى صح ان يضاف ليا \* كعبد عبدى عبد عيدا عبديا

وذلك نحو يا أسفا على يوسف فان أصلها أسنى قبلت الياء ألفا وليس لنا ألف ضمير في محل جر الا هذه وقد ألغز للإمام العطار بقوله بين لنا يا امام النحو ما ألف \* عليها الجر جرت بالضاف لها وأجبت ذلك فقلت هاك جوابا تتال رفعة وسنا \* في ولهى اذ تناديه أيا ولهى تنبيه من العجب أن الامام ابن هشام اختار في قولهم قاما أخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك أن الألف والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند مع أن هذا كلام نادر واختار عندي أنه على التقديم والتأخير اذ التقدير أخواك قاموا وأخوتك قاموا ونسوتك قمن وسيأتي أنى أصرح بهذا في باب البدل ان شاء الله تعالى (قوله وللمثنى الغائب المؤنث) قد نبهناك فيما مرته فلا تغفل (قوله وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف) أى فالحركة عارضة لاعتدادها بفاسق طاعت من قال ما ذكره من أن توالى أربع متحركات لم يوجد فيها هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربتا اه أبو النجا (قوله مبنى على فتح مقدر) هذا مبنى على أن الماضى مبنى على الفتح مطلقا أى سواء اتصل به ضمير الرفع المتحرك أو الواو للجماعة المذكور أم لم يتصل وذلك مستفاد من كلام المصنف فيما مر بقوله فالماضى مفتوح الآخر أبدا وقد بسطنا فيما هناك فلتراجع (قوله بحركة المناسبة) أى فان الواو تقتضى ضمة ما قبلها (قوله والواو فاعل) قد مضى كلامنا فيها تنبيه زادوا بعد الواو المتطرفة في الفعل ألفا نحو كوا واشربوا فرقا بينها وبين واو العطف فيما لم يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا فجعلوا الباب كله واحدا وان لم يلتبس كما فيما لم يتصل كالمثال المذكور لأن واو العطف لا تكتب متصلة بخلاف نحو يدعو ويفر فانه لا يلتبس وان قدر الانفصال ومن ثم كتب ضربوا هم في التأكيـد بالألف لأن التاء كيدليس كالجزم بمقابله وفي ضربوهم في المفعول بغير الألف لأن ضمير المفعول المتصل كالجزم بمقابله ومنهم من يكتبها في نحو شاربوا الماء ومنهم من يحذفها في الجميع اه شافية بزيادة من بعض شروحه وانما نقلناها لشدة الحاجة اذ قد يغفل الكاتب (قوله وضربن) أصله ضربتن بسكون التاء حذفت التاء لاجتماع علامتى التأنيث في الفعل الثقيل بخلاف نحو جليات فان فيه علامتى التأنيث الألف المقلو بية والتاء وانما حذفت في مسلمات أضله مسلمات لكونهما على جنس واحد فصار ضربن بتحريك الباء ثم سكن الباء لأن النون تقتضى سكنون ما قبلها وقدر في جمع المؤنث السالم في باب الاعراب فلا تغفل (قوله والنون ضمير النسوة فاعل) قد علمت الخلاف فيما مر والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المفعول الذى لم يسم فاعله)

هذه العبارة غير أولى لعدم دخول نحو قولك سير يزيد وصيم رمضان مع أن هذا داخل في هذا الباب باتفاق فيما رأينا وعدم خروج نحو درهما أعطى زيد لأنه المفعول الذى لم يسم فاعله مع أن هذا خارج عن هذا الباب باتفاق فيما رأينا أيضا وأجيب عن الأول بأن المفعول هو الأصل وغيره الفرع ودليل كون المفعول أصلا عدم جواز أن تقول ضرب في الدار أو عندك زيدا وذكر الأصل كاف وعن الثاني بأن الكلام في المرفوعات

مثلا الهندات ضربن واعرابه الهندات مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضرب فعل ماض والنون ضمير النسوة فاعل مبنى على الفتح في محل رفع والجملة خبر المبتدا والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المفعول الذى لم يسم فاعله)

وما أوردتم منصوب وبعضهم أجاب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار في العرف علما بالعلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره وبعضهم قال إنما قال المتقدمون مفعول لم يسم فاعله لأنهم يرون أن الفعل إذا بنى للمفعول إنما يكون اسناده حقيقة إذا أسند إلى المفعول به أما إذا أسند إلى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح أهل المعاني وعلى هذا فعبارتهم أولى لأنها لا تشمل غير المقصود (قوله يسمى نائب الفاعل) هذه عبارة المتأخرين والأولى عبارة المتقدمين بل قال بعضهم إن العبارة الثانية أي قولهم نائب الفاعل بما انفرد بها ابن مالك وهي كقولها أولى لأن النائب عن الفعل يكون مفعولا وغيره ولأن المنصوب في قولك أعطى زيد درهما يصدق عليه أنه المفعول الذي لم يسم فاعله وقد علمت في صدر الباب ردهذين البحتين قال يس وذكر في الغني لبيان الأولوية وجبين غير هذين أحدهما أنها أخصر والثاني أنها أفصح في المراد والمعرب ينبغي أن يختار الأوضح والأخصر قال الحفيد الاخصرية موجودة في كلامهم لأنه لا عبارة أخصر مما ذكروا في تأدية ما قصدوا وأما الاوضحة فموجودة أيضا اه قال التفسير لك أن ترد الجواب الأول بأن العبارة التي للمتقدمين وإن كان فيها أخصرية مالكن عبارة المتأخرين أخصر ضرورة أن الامام ابن هشام لا ينفي أخصرية عبارة المتقدمين وأن ترد الجواب الثاني بأن الامام ابن هشام لا ينفي أوضحتها لكن عبارة المتأخرين أوضح (قوله وهو الاسم) أي حقيقة في ضرب زيد وحكما في سير يزيد وصيم رمضان أو تأويل في قولك حرم أن تقذف العفيفات ظاهرا كمثلنا أو مضمرنا نحو زيد ضرب وخرج به الفعل والحرف والجملة الآن يراد لفظها كما تقول يجعل من حرف جر ويبنى ضرب للفاعل ويجعل أن تقوم فاعل يعجني إذا أعربت يعجني أن تقوم أو تجعل أعلما (قوله المرفوع) منع المنطقيون ادخال الحكم في الحدود قال في السلم

ويسمى نائب الفاعل  
(وهو الاسم المرفوع  
الذي لم يذكر معه فاعله)  
يعني أن المفعول الذي  
لم يسم فاعله المسمى أيضا  
نائب الفاعل هو المفعول

وعندهم من جملة المردود \* أن تدخل الأحكام في الحدود

ومر بعض الكلام في الفاعل ونعید هذا الاعتراض في المبتدأ ولعلنا نزيد في الجواب هناك إن شاء الله تعالى (قوله الذي لم يذكر معه فاعله) أي فاعل عامله من الفعل أو شبهه كاسيائي وإضافة الفعل للمفعول للملابسة لكونه فاعلا لفعل متعلق به والمراد بفاعله فاعله في اصطلاح النحاة كما قدمنا في باب المرفوعات فلا يرد نحو أنبت الربيع البقل فإن البقل اسم لم يذكر معه فاعله الحقيقي أي أنبت الله البقل في وقت الربيع فاسناد الانبات إلى الربيع للملابسة الزمان (قوله يعني أن المفعول الذي لم يسم فاعله) إنما اقتصر الشارح على المفعول لأنه الذي ترجمه المصنف رحمه الله تعالى والافالذي ينوب عن الفاعل أربعة الأول المفعول به وهو الذي تكلم له مؤلفنا وجرى فيه عليه شارحنا والثاني الجار والمجرور نحو سير يزيد وهو موافق لظاهر كلام التسهيل وشرح الكافية ونقل ترجيحه عن ابن هشام لكن قال في الارتشاف لم يذهب إلى ذلك أحد بل مذهب البصريين أن النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كما أنه بعد المبنى للمفعول في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا مرغوب عنه إذا الحرف لاحظ له في الاعراب أصلا اه خ ض والثالث الظرف المتصرف المختص زمانيا نحو صيم رمضان أو مكانيا نحو جلس أمام الأمير والمتصرف هو ما يكون فاعلا أو مفعولا في بعض الاحيان وغير المتصرف بخلافه نحو ومع قال ابن مالك

وما يرى ظرفا وغير ظرف \* فذاك ذو تصرف في العرف

وغير ذي التصرف الذي لزم \* ظرفية أو شبهها من الكلم

وقولنا المختص المراد به ما يختص بالعلمية أو الاضافة بخلاف مكان وزمان فلا يقال صيم زمان وجلس مكان والرابع المصدر المتصرف المختص نحو فاذ انفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف نحو سبحان فانهم يقولون انه يلزم فيه النصب وغير المختص نحو سير فلا يقال فيه سير سير وحكي ابن السراج كما في الأشموني أن قوما يجيزون انابة خبر كان المفرد

وهو فاسد لعدم الفائدة ولا استئزاه أخبارا عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائي نيابة التمييز في امثلاث  
الدار رجلا قال في الكافية وقول قوم قد ينوب الخبر \* يباب كان مفردا لا ينصر

وناب تمييز لدى الكسائي \* لشاهد عن القياس نائي

اه (قوله الذي يقوم مقام فاعله) بضم ميم مقام من أقام الرباعي وأما الذي من قام الثلاثي فمفتوح (قوله في جميع أحكامه) أي من كونه مرفوعا متأخرا عن فعله ووجوب تأنيث ما أسند إلى ضمير المؤنث مطلقا وإلى مؤنث في الحقيقي التأنيث وجواز الأمرين في مجازيه وامتناع حذفه وصيرورته كالجزء من الفعل فيسكن في ضربت الباء ولا يعطف على ضميره الامع التوكيد (قوله لغرض من الأغراض) وذلك الغرض اما لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم ولا صلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته وكتصحيح النظم نحو وما المال والاهلون الا ودايع \* ولا بد يوما أن ترد الودائع  
واما معنوي وهو اما للجهل به أو للتعظيم أو للتحقير أو غير ذلك مما يذكروا في علم المعاني وانما ذكرناه هنا على وجه التطفل ونظم بعضهم الاغراض كما في الأهدل بقوله

وحذفك الفاعل للنظام \* والسجع والتحقير والاعظام

والخوف والابهام والاثار \* والعلم والجهل والاختصار

تيسر الانكار واختبار \* تفضن السامع أو مقدار

ذكاه أو تخييلك العذولا \* منك الى أقواها دليلا

ولا حترار ظاهر عن العبث \* وللوفاق فاشكرن من نفث

ولا تظن الحصر في المذكور \* بل ذاهو المعروف في المشهور

(قوله فبقى الفعل محتاجا الى ما يسند اليه) أي فان الفعل لا يترك بغير اسناد الى شيء (قوله وغير مع نائبه) أشار به الى فرعية البناء للمفعول وهو مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة الى انه أصل برأسه قال أبو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته اه عبادة (قوله فبقى) بضم الباء وتشديد اللام مكسورة (قوله) ثم بين كيفية تغيير الفعل قد علمت من المتن والشرح أنه لم يذكر فيه غير الفعل ونذكره تنميا للفائدة فاعلم أن العامل في هذا الباب لا يخلو من أن يكون مصدرا أو اسم فاعل فالمصدر لا يغير فتقول عجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام ويجوز أن تضيفه للمفعول ويكون في موضع رفع وشرط عمله أن يصح حلول أن يفعل عمله قال ابن مالك

بفعله المصدر ألحق في العمل \* مضافا أو مجردا أو مع أل

ان كان فعل مع أن أو ما يخل \* عمله ولا سم مصدر عمل

واسم الفاعل يغير الى صيغة اسم المفعول وشرط عمل اسم الفاعل أن يعزل عن معنى الماضي مع اعتماده على واحد من خمسة مذكورة في قول ابن مالك

كفعله اسم فاعل في العمل \* ان كان عن مضيه بمعزل

وولى استفهاما أو حرف ندا \* أو نфия أو جافضة أو مسندا

وكل ماقدر لاسم فاعل \* يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

ثم قال

(قوله ضم أوله) قد علمت أنه انما ضم أوله وكسر ما قبل آخره ليفصل بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول فغيره الى فعل بضم الأول وكسر ما قبل الآخر لأنه لما كان بعيدا عن المألوف وهو اسناد الفعل الى المفعول جعل بنيته بعيدا عن أوزان الاسم اذ لا يوجد اسم على وزنه الا دثلا ولو كسر الأول وضم الثاني لحصل الغرض المذكور أعني التفريق لكن الخروج من الضمة الى الكسرة أولى من العكس وأيضا ذلك الوزن متروك في كلام العرب

الذي يقوم مقام فاعله في جميع أحكامه بعد حذف الفاعل لغرض من الأغراض كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا الأصل وخلق الله الانسان برفع لفظ الجلالة على الفاعلية ونصب الانسان على المفعولية حذف الفاعل وهو لفظ الجلالة لا يعلم به فبقى الفعل محتاجا الى ما يسند اليه فأقيم المفعول به مقام الفاعل في الاسناد اليه فاعطى جميع أحكام الفاعل فصار المفعول مرفوعا بعد أن كان منصوبا فالتبست صورته بصورة الفاعل فاحتيج الى تمييز أحدهما عن الآخر بحيث اذا سمع لفظ الفعل يعلم أن ما بعده فاعل أو نائب عن الفاعل فبقى الفعل مع الفاعل على صورته الأصلية وغير مع نائبه ثم بين كيفية تغيير الفعل بقوله (فان كان الفعل ماضيا ضم أوله

وكسر ما قبل آخره) نحو وخلق الانسان ضعيفا واعرابه خلق فعل ماض مبني للمبسم فاعله وان شئت قلت مبني للمجهول وهو بمعنى ما قبله  
والانسان نائب الفاعل مرفوع بالضممة الظاهرة وضعيفا حال من الانسان (وان كان الفعل مضارع لم يسم فاعله) وله وفتح ما قبل آخره) نحو يضرب  
زيد بضم الأول وفتح الراء التي قبل آخره واعرابه يضرب فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله وان شئت قلت مبني للمجهول وهو بمعنى ما قبله  
وزيد نائب الفاعل مرفوع بالضممة الظاهرة (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم نظيره في الفاعل (فالظاهر نحو قولك ضرب) بضم  
أوله وكسر الراء التي قبل آخره (زيد) (١٢٢) فإذا قلت ضرب زيد تقول في اعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله وزيد نائب

الفاعل مرفوع بالضممة  
الظاهرة (ويضرب)  
بضم أوله وفتح الراء  
التي قبل آخره (زيد)  
فإذا قلت يضرب زيد  
تقول في اعرابه يضرب  
فعل مضارع مبني لما لم  
يسم فاعله وزيد نائب  
الفاعل مرفوع بالضممة  
الظاهرة (وأكرم عمرو)  
بضم أول الفعل وكسر  
ما قبل آخره واعرابه  
أكرم فعل ماض مبني  
لما لم يسم فاعله وعمرو  
نائب الفاعل مرفوع  
بالضممة الظاهرة (ويكرم  
عمرو) بضم أول الفعل  
وفتح الراء التي قبل  
آخره واعرابه يكرم  
فعل مضارع مبني لما لم  
يسم فاعله وعمرو نائب  
الفاعل مرفوع بالضممة  
الظاهرة (والضمر نحو  
قولك ضربت) بضم  
الضاد وكسر الراء وضم  
التاء للمتكلم واعرابه  
ضرب فعل ماض  
مبني للمجهول والتاء  
ضمير المتكلم نائب

والوزن الذي كنا بصدده موجود في دئل ولو على قلة (قوله أيضا ضم أوله) أي لفظا في ضرب أو تقديرا كما  
في قيل وبيع ويجوز فيهما الضم والكسر والاشتماء وكذا في حب وإذا التبت الصيغة من البنى للفاعل والبنى  
للمفعول اجتنب كما في قلن وبعن فيجوز في قلن الكسر والاشتماء دون الضم وفي بعن الضم والاشتماء دون  
الكسر قال ابن مالك وان بشكل خيف لبس يحتجب \* ومالباع قد يرى لنحو حب  
وشارك الأول في الضمة ثاني تعلم وماشابهه وثالث استخرج وماشاكله (قوله وكسر ما قبل آخره) أي ان  
لم يحصل كسر فان كان مكسورا قبله أبقى على كسره كما في علم قال الشيخ خالد ومن العرب من يسكنه كقوله  
\* لو عصر بها البان واللسك انعصر \* واختاره قطرب قال الخضراوى هي لغة بكر بن وائل وكثير من  
بنى تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فتقلب الياء ألفا فتقول في رؤى زيد رؤى زيد  
بفتح الهمزة وهي لغة طيء فتحصل في المعتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه اه (قوله  
وان شئت قلت مبني للمجهول) أي للمجهول فاعله وفيه أنه قد لا يكون فاعله مجهولا لأن نحو وخلق الانسان  
ضعيفا لا يجمل خالق الانسان فلا يتحقق فيه مناط التسمية وأيضا ما يجمل فاعله لا يلزم أن يحذف بل جيء  
باسم الفاعل المشتق من مصدر ذلك الفعل مثل سأل سائل وسام سائم ففاد الجمل أن لا يصرح به ويمكن أن  
يجاب بأن ما حذف فاعله يمكن أن يجمل في بعض الافراد فوجوده كاف على أن لا يرى منعان أن يقال ان  
حذف الفاعل هو للجمل في أصل كلام النحاة وأما ما ذكره أهل المعاني فهو مودون في فن آخر ولا دخل له في  
علم النحو وان كان أصحاب هذا الفن قد ذكروا ما وجه في علم المعاني على سبيل التطفل كما أسلفنا (قوله  
وان كان الفعل مضارع ضم أوله) أي اذا لم يحصل فيه ضم فان حصل فيه ضم قبل بنائه للمجهول يبقى على حاله  
نحو يكرم ويقا تل ويدحرج (قوله وفتح ما قبل آخره) أي ان لم يحصل فتح فان حصل فيه فتح قبل بنائه  
للمجهول يبقى على حاله وأما ما قيل من أن الفتحة في يشرب مبني للمفعول غيرها فيه مبني للفاعل بأن تحذف  
فتحته ثم جيء بفتح جديد ففيه تكلف وتحصيل الحاصل ﴿ تنبيه ﴾ سكت عن فعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول  
لفساد الصيغة والمعنى أفساد الصيغة فانك اذا بنيت اضرب مثلا للمجهول ضمنت الهمزة فان كسرت الراء  
التبت بصيغة الماضي المبنية للمجهول من أضرب وان فتحها التبت بصيغة المضارع المبني للمفعول أيضا  
وأما فساد المعنى فلانه يصير حينئذ دال على الاخبار والأمر أنما يدل على الطلب ثم هذا في الأمر بالصيغة وأما  
الأمر باللام فالحقيقة أنه مضارع (قوله وان شئت قلت مبني للمجهول) قد قدمنا فلا تغفل (قوله وهو بمعنى  
ما قبله) أي في المراد لا في كونه مطردا منعكسا اذ يصدق في سأل سائل مع أنه مبني للفاعل وغير صادق في خلق  
الانسان ضعيفا اذ الفاعل غير مجهول (قوله ضرب زيد) ومثله ضرب الزيدان وضرب الزيدون في وجوب  
تجريد الفعل وضربت هند في وجوب تأنيثه وضرب الرجال أو ضربت الرجال في جواز الأمرين وكذلك  
الهنود وضربت الهندات في وجوب التأنيث (قوله ضربت) أصل المسألة ضربتني شخص (قوله وضربنا)

الفاعل مبني على الضم في محل رفع (وضربنا) بضم الضاد وكسر الراء للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه واعرابه ضرب فعل  
ماض مبني لما لم يسم فاعله ونا ضمير نائب عن الفاعل مبني على السكون في محل رفع (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء للمخاطب  
المذكور واعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتاء ضمير المخاطب نائب الفاعل مبني على الفتح في محل رفع (وضربت) بضم  
الضاد وكسر الراء والتاء للمخاطبة المؤنثة واعرابه ضرب فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والتاء ضمير المخاطبة المؤنثة نائب الفاعل مبني  
على الكسر في محل رفع (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء للمثنى المخاطب مذكرا أو مؤنثا واعرابه ضرب فعل ماض مبني



للمجهول والتاء ضمير المخاطبين نائب الفاعل مبني على الضم في محل رفع والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء لجمع الذكور المخاطبين واعرابه ضرب فعل ماض مبني للملسم فاعله والتاء ضمير المخاطبين الذكور نائب الفاعل مبني على الضم في محل رفع والميم علامة الجمع (وضربت) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء ضمير النسوة المخاطبات واعرابه ضرب فعل ماض مبني للملسم فاعله والتاء ضمير النسوة المخاطبات نائب الفاعل مبني على الضم في محل رفع والنون علامة جمع النسوة والحاصل أن التاء في الجميع نائب الفاعل وما اتصل به حروف دالة على المراد من تثنية وجمع وتذكير (١٢٣) وتأنث (وضرب) بضم الضاد

وكسر الراء وفتح الباء  
ولمذكر الغائب في نحو  
فولك زيد ضرب  
واعرابه زيد مبتدأ  
مرفوع بالضمه وضرب  
فعل ماض مبني  
للمجهول ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازا

تقديره هو (وضربت)  
بضم الضاد وكسر الراء  
وفتح الباء وسكون  
التاء للغائبة المؤنثة في  
نحو قولك هند ضربت  
واعرابه هند مبتدأ  
مرفوع بالضمه وضرب  
فعل ماض مبني  
للمجهول والتاء علامة  
التأنث ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هي (وضربا)  
بضم الضاد وكسر الراء  
وبعد الباء الألف للمثنى  
الغائب المذكور في نحو  
قولك الزيدان ضربا  
واعرابه الزيدان مبتدأ  
مرفوع بالألف وضرب  
فعل ماض مبني للمجهول

أصل المسألة ضربنا شخصا (قوله والميم علامة الجمع) أي علامة جمع الذكور (قوله وضربت) أصل المسألة ضربك شخصا ثم أسند الفعل إلى المفعول وغيره إلى صيغة فعل فصار ضربك لكن لما كان الكاف لا يكون ضمير رفع جعل التاء مكانها لأن التاء ضمير رفع فصار ضربت وأصله ضربت من ثم فعل به ما فعل في الفاعل هناك (قوله والحاصل) أي من قرله ضربت إلى قوله ضربت (قوله من تثنية) بيان للمعنى المراد بخلاف الضائر التي في باب المبتدأ فأنها الفظة أن وما بعدها من التاء وغيرها بيان للمعنى المراد كما سيوضح في باب (قوله وضرب) أصله زيد يضربه شخص فحذف الفاعل لغرض من الأغراض وأقيم المفعول مقامه وأسند الفعل إلى المفعول فاستتر ذلك الضمير وغيره إلى ضرب والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب المبتدأ والخبر﴾  
جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا والتسمية بالمبتدأ والخبر التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبني والمبني عليه والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول والبيانون يقولون المسند والمسند إليه وقولنا لتلازمهما غالبا أي لأن المبتدأ منه ما لا يكون له خبر نحو أقام العمران وهل قائم الزيدون وما مضروب العمران فالحمزة استفهامية وقائم مبتدأ والعمران فاعله سدمسدا والخبر وكذا البواقي وشرط هذا المبتدأ الذي لا خبر له أن يكون وصفا معتمدا على النفي أو الاستفهام ويكون له مرفوع أغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا أو نائباً عن الفاعل وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول وسواء كان النفي بحرف أو اسم وهو غير قال غيرلا عدك فاطرح اللبو ولا تقتر بعارض سلم

وقد لا يعتمد على شيء مما ذكر نحو قائم الزيدان قال ابن مالك  
وأول مبتدأ والثاني \* فاعل اغنى في أسارذان  
وقس وكاستفهام النفي وقد \* يجوز نحو فائز أولو الرشد  
وأخصر منه قوله في الكافية

مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر \* أو وصف استغنى بفاعل ظهر  
وفي أقام عمرو وجهان وهما كونه مبتدأ مؤخر أو خبرا مقدما وكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدمسدا  
الخبر وفي قائم زيد تعيين كونه مبتدأ مؤخر أو خبرا مقدما على المشهور وفي أقامان الزيدان وأقامون  
الزيدون وأقامون الرجال تعيين كون الاسم مبتدأ مؤخر أو الوصف خبرا مقدما لأنه لا يجوز أن يجعل الاسم  
فاعلا للوصف إذ يجب تجريد الفعل المسند إلى المثنى أو المجموع والوصف كالفعل قال ابن مالك  
والاسم مبتدأ وإذا الوصف خبر \* ان في سوى الأفراد طبقا استقر

الا أن يخرج على لغة أكلوني البراغيث فحينئذ يجوز جعله فاعلا وظاهر كلام ابن مالك عدم جواز تخريج  
ذلك على تلك اللغة (تنبيه) اشتهر في قول بعضهم بقرة تكلمت أن بقرة مبتدأ وتكلمت الجملة من الفعل والفاعل

والألف نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع وتشول في مثنى الغائب المؤنث ضربت بزيادة تاء التأنث (وضربوا) بضم الضاد وكسر الراء لجمع الذكور الغائبين في نحو قولك الزيدون ضربوا واعرابه الزيدون مبتدأ مرفوع بالواو وضرب فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بضمه المناسبة والواو ضمير جمع الذكور الغائبين في محل رفع نائب فاعل (وضربن) بضم الضاد وكسر الراء لجمع النسوة الغائبات في نحو قولك النسوة اضربن واعرابه النسوة مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة وضرب فعل ماض مبني للمجهول والنون ضمير النسوة نائب الفاعل مبني على الفتح في محل رفع والله سبحانه وتعالى أعلم



في محل رفع صفة لبقرة واكتفى بالجملة الصائرة صفة عن الخبر والسوغ لكون المبتدا نكرة كونه عجبيا حيث تكلم مامن شأنه عدمه وفي الرازي روى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ بينا رجل يسوق بقرة قد حمل عليها فالتفت اليه البقرة فقالت اني لم أخلق لهذا وانما خلقت للحرث فقال الناس سبحان الله بقرة تسكلم فقال النبي ﷺ آمنت بهذا أنا وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما اه ذكر هذا في تفسير سورة الكهف عند التعرض للكرامات ونظمت هذا فقلت

واكتف في بقرة تكلمت \* اذ النظائر لها قد عدت

عن خبر وكون هذا بلغا \* في غاية العجب لنكر سوغا

(فائدة) هل المقصود بالذات المبتدأ أو الخبر قال شيخنا كبعض الحذاق من أشياخنا قول ان نظرا الى محط الفائدة فالخبر هو المقصود بالذات من هذه الحيثية وان نظر الى الاسناد فالمبتدأ هو المقصود بالذات لأنه انما أتى بالخبر لأجله اه ملوى على المكودي وخرج بقوله بالذات القصد شيء آخر باعث لسوق الكلام فالمقصود هو الباعث كأن سئل كيف حال زيد فالمقصود الخبر أو من القائم فالمقصود المبتدأ (قوله المبتدأ) أي اصطلاحا وأما لغة فهو الذي يجعل في أول كل شيء (قوله هو الاسم) يأتي في الضمير هنا ما يأتي في صدر الكتاب فلا تغفل (قوله الاسم) ما قابل الفعل والحرف لا ما قابل الصفة فدخل الاعلام المنقولة نحو زيد قائم ونحو لا اله الا الله كلمة الاخلاص أي هذا اللفظ ولا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة أي هذه الكلمة (قوله أيضا الاسم) أي الصريح أو الذي بمنزلة الصريح نحو الله الهنا ومحمد نبينا والذي بمنزلة المصدر المنسبك من أن والفعل نحو قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لأنه في تأويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المتصيد من الفعل نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم فأنذرتهم مبتدأ وهو في تأويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر الذي يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء خبرا لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فتسمع مبتدأ وهو في تأويل سماعك وقبله أن مقدرة والذي حسن حذف أن من تسمع ثبوتها في أن تراه قال الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله أن السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لأن السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد في باب التسوية وشاذ في غيرها اه تصریح وفي القاموس في مادة عدد والمعيدي تصغير المعدي خفت الدال استقلالا للتشديد مع ياء التصغير وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه ولأن تراه يضرب فيمن شهر وذكر وتزدرى مرآته اذ تأويله أمرأى اسمع به ولا تره (قوله المرفوع) اعلم أن الرفع حكم وهو لا يؤخذ في التعريف قال في السلم وعندهم من جملة المردود \* أن تدخل الأحكام في الحدود

أجاب الشيخ الأمير في حواشي الازهرية أن هذا غير محقق وأن قولهم لا يدخل الحكم في الحجة معناه لا يدخل الحكم المنسوب للحدود لا لأخذ أجزاء الحدود وذلك لأنهم وجهوا المنع بأن الحكم فرع التصور بالتعريف فهو متوقف على التعريف فلو أخذ في التعريف توقف التعريف عليه فيلزم الدور وظاهر أنه لا يتوقف على التعريف الا الحكم المعروف كأن يقال الانسان هو المحكوم عليه بأنه كذا وهذا الحكم لا ينسب للمبتدأ انما ينسب للاسم وهو معلوم قبل التعريف اه فكأن الرفع واقع للاسم الواقع معر فاللبتدا أو يقال ان التعريف حصل بقوله الاسم العاري عن العوامل اللفظية وقوله المرفوع أي ومن أحكامه أنه هو المرفوع لكن في باب النعت أنه لا يفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي فليتأمل وجواب الشيخ الامير أولى ولكن يتأمل بأن المنع ادخال

(المبتدأ هو الاسم المرفوع)

الأحكام لا خصوص كون الأحكام معرفة اذ لم يقله أحد مع فساد جعلها معرفة والمعنى في قول السلم أن ادخال الأحكام في جزء من أجزاء الحدود مردود فافهم (قوله العارى عن العوامل اللفظية) قال الرضى بشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذى هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الأخفش والمبرد وهو أن لاهذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل ووجه الاشكال هو أن لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظى وهو مبتدأ والا لم يحز المحل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيويوه وهو أن لاهذه ليست بعامة والخبر مرفوع بكونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لانحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لامع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب أنه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الأنا يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من أجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لأنه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتها كاسم واحد اه قول الرضى (قوله أيضا العارى عن العوامل اللفظية) قيد الزمخشري في الفصل بقوله للاسناد وقال وانما اشترط في التجرد أن يكون من أجل الاسناد لأنهما يعنى المبتدأ والخبر لو وجدا للاسناد لكانا في حكم الأصوات التى حقها أن ينعتق بها غير معتبرة لأن الاعراب لا يستحق الابدع العقد والتركيب وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث ان الاسناد لا يأتي بدون طرفين مسند ومُسند اليه نظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقضى مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزأين اه وسياق ذلك (قوله العارى) نعت ثان للاسم وهو من عرى يعرى كعلم يعلم بمعنى خلا لا من عرا يعرو وكلا يعلو لأنه بمعنى أصاب قال الشاعر

وانى لتعرونى لذكراك هزة \* كما انتفض العصفور بلله القطر

العارى عن العوامل  
اللفظية )

فمعنى العارى الخالى (قوله عن العوامل) جار ومجرور متعلق بالعارى وهو جمع عامل وهو ما مرفى الاعراب فلا تغفل قال الرضى فسر الزمخشري والمصنف يعنى ابن الحاجب العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهى كان وان وظن وأخواتها وما ولا والأولى أن نطلق ولا نخض عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ونجيب عن قولهم بحسبك زيد وما فى الدار من أحد بزيادة الباء ومن فكأنهما معدومان اه وقوله بحسبك زيد الظاهر أن المعرفة مبتدأ وحسبك خبر لأنه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان تخصص بها فمن أين ما قاله الرضى وفي حواشى الصبان على الأشموني مانصها قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا فى نحوكم مالك وخير منك زيد عند سيويوه وفي النسخ نحو فان حسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام فى الاخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لأن الباء لاتزاد فى الخبر فى الايجاب والذى عليه الجمهور كالمغنى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطلقا انتهى فالأولى فى التمثيل أن يقول بحسبك درهم فانه لا خلاف فيه بأن درهم خبر وحسبك مبتدأ وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديره ولا محذور فى اجتماع اعرابى لفظى وتقديرى من جهتين مختلفتين أو عملا ولا يخص المحلى بالمبنيات قولان اه قول الصبان فان قيل كان الأولى للمؤلف أن يزيد فى التعريف الغير الزائدة وشبهها أوجب بأن أل فى العوامل للكمال أى العوامل الكاملة فى العمل التى عملها بطريق الاصلة فخرج الزائدة وشبهها والزائدة هى التى دخولها فى الكلام نكروجهما والشبيهة بها لا يكون دخولها فيه نكروجهما وانما يقال شبيهة بها فى عدم التعلق الى شىء والزائدة لا تغير المعنى والشبيهة بها تغير المعنى لا يقال الزائدة قد تكون للتأكيد لاننا نقول المؤكد لا يحتمل معنى بأنه غير عن أصلها (قوله اللفظية) قيد بها لأن المبتدأ لم يتجرد عن العامل المعنوى بل عن اللفظى فقط شتوانى على الأزهرية واللفظية صفة للعوامل أى المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو

الجزئيات الى الكليات فاللفظ بمعنى الملفوظ أى العوامل المنسوبة الى الأشياء الملفوظة فالأشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها يس على الفا كهى (قوله يعنى) أى المصنف فالضمير عائد الى المصنف وقوله أن المبتدأ الى آخره الجملة فى محل نصب مفعول يعنى كما تقدم غير مرة (قوله أن المبتدأ هو الاسم) قد غير الكلام فان كلام المصنف لا يكون فيه لفظة أن وأتى الشارح بها (قوله هو الاسم المرفوع) الكلام هنا كالكلام فى المتن من الاعتراض والجواب عنه (قوله العارى أى المجرد عن العوامل) أى حرف تفسير عاطفة عند بعضهم كما يأتى ان شاء الله تعالى فى باب العطف فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما أن قولك زيد مجرد عن ثيابه يقتضى سبق وجود الثياب ولم يوجد فى المبتدأ عامل أصلاً قيل سلمنا لكن قد ينزل الاحكام منزلة الوجود كما فى قولك للحفار ضيق فم البئر ووسع أسفلها وقولك سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس ثم نقل من ضيق الى السعة ولا من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر ولا عكسه وانما أردت الانشاء الى تلك الصفة والسبب فى صحتها أن الصغر والكبر جائزان على الموضوع الواحد من غير ترجيح لأحدهما وهو كذلك وكذلك الضيق والسعة فاذا اختار الصانع أحد الجائزين وهو متمكن منهما فقد صرف الموضوع عنه الجائز الآخر فجعل الصرف عنه لنقله منه وكفى قوله تعالى ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين بتسمية العدم الأصلى اماتة وما هنا من هذا القبيل اه شنوانى (قوله اللفظية) فيه ما قدمنا فلا تغفل (قوله نخرج بالاسم) أى الجنس القريب للتعريف الذى استعمله المصنف رحمه الله تعالى كالشارح أبقاه الله بالسلامة (قوله الفعل) فاعل خرج أى بجميع أقسامه الماضى والمضارع والأمر (قوله باعتبار معناها) متعلق بخرج أى انما خرج باعتبار معناها أو حال للفعل والحرف أى حال كونها باعتبار معناها وهذا أولى أى فنحوقول المعربين لضرب زيد مثلاً ضرب فعل ماضى وسرت من البصرة من حرف جر المراد منه لفظة ضرب فعل ماضى ولفظة من حرف جر وفيه نظر لأنه اذا قصد اللفظ فالأخبار بكون ضرب فعلاً وبكون من حرف جر لا يساعده لأن الخبر المألوف عين المبتدأ وقد حققنا الجواب فيما مضى فى شرح قول المتن فى علامات الاسم وهى من فلتراجع ثمة أى فقولهم ضرب فعل ماضى ان ضرب مبتدأ وفعل ماضى خبره وكذا فى قولهم من حرف جر فهذا هو الذى أراده الشارح أبقاه الله بالسلامة لأن الفعل والحرف اذا أريد معناها لا يصح أن يكونا مبتدئين (قوله فكل منهما) أى من الفعل والحرف اللذين أريد معناهما (قوله لا يقع مبتدأ) أى ولا غيره فلا يكونان فاعلين أو مفعولين وانما اقتصر شارحنا على امتناع كونهما مبتدئين لأن الكلام فيه ومثال كون الفعل فاعلاً اذا أريد لفظه قولهم يجعل يضرب مكان ضارب وكونه مفعولاً قولهم أعرب ضرب فليظن (قوله وخرج بالمرفوع) أى الذى هو الحكم وهو معطوف على قوله نخرج (قوله المنصوب) فاعل خرج ولا يرد عليه قولنا اذا أعربنا ضربت زيداً يدا مفعول به فان زيداً منصوب وهو مبتدأ وهو فى حال كونه مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية وقد مر كلامنا لمثل ذلك مراراً (قوله والمجرور) هو كالمنصوب فتقول اذا أعربت مررت بزيد فى زيد مجروران زيد مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره للحكاية (قوله بغير حرف زائد) من ذلك مامر فى بحسبك درهم أو زيد مع البحث المتقدم ومن ذلك قولهم ناهيك بزيد بناء على أن زيداً مبتدأ زيدت فيه الباء وناهيك خبر وهو ظاهر لأن المعنى أن زيداً ناهيك عن أن تطلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل أن يكون ناهيك مبتدأ وبزيد خبره ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهى مع مدخولها خبر ناهيك أى ناهيك حاصل بزيد ومن ذلك هل من خالق غير الله يرزقكم فان خالق مبتدأ خبره محذوف تقديره لكم ويرزقكم صفة لخالق لا خبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل فان قلت كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية قلت التوصيف ههنا مجرد تصوير النفي لاللاشبات فان الاستفهام فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه وقال الحلى يرزقكم هو الخبر ففعل محل ما ذكر اذا كانت هل مستعملة فى الاستفهام انتهى يس على الفا كهى (قوله زائد)

يعنى أن المبتدأ هو الاسم المرفوع العارى عن العوامل اللفظية نخرج بالاسم الفعل والحرف باعتبار معناها فكل منهما لا يقع مبتدأ وخرج بالمرفوع المنصوب والمجرور بغير حرف زائد

زاد الشيخ خالد في شرح المتن والشارح في شرح الألفية على قوله زائد أو شبهه ليدخل قول الشاعر  
لعل الله فضلكم علينا \* بشيء أن أمكم شريم

فلعل حرف جر شبهه بالزائد والاسم الكريم مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد قال ابن عقيل في شرح الألفية ان لعل زائدة ولعل الصواب ما قدمناه ومعنى شريم مفضضة (قوله فكل منهما لا يقع مبتدأ) أى اذا أريد به المعنى اذ قد يصير مبتدأ على ارادة اللفظ كأم ومثله المرفوع في قولك عند اعراب قام زيد زيد فاعل فان لفظة زيد مبتدا ورفع لفظة زيد بسبب كونه فاعلا فلا يصح أن يكون مبتدأ على ارادة المعنى اذ لا يصح الاخبار بقولنا فاعل فالذى يراد به اللفظ فقط غير مختص في النصب والجر بل يعنى في الرفع أيضا والفرق بين قولك زيد قائم وبين قولك زيد فاعل أو زيد اسم ظاهر وهو أن الأول على ارادة المعنى والثاني على ارادة اللفظ (قوله وخرج) معطوف على قوله فخرج وقوله بقوله متعلق به وقوله العارى عن العوامل اللفظية في محل نصب بالقول وفاعل خرج قوله ما اقترن الخ (قوله ما اقترن به عامل لفظي) فيه اشكال حيث أجرينا القول بأن رافع المبتدا الخبر أجب بأن قائل هذا جرى على قول الأكثرين ولم يبال بقول أقلهم (قوله كالفاعل) أى فانه لا يسمى مبتدأ اذا أريد به المعنى لا اذا أريد به اللفظ كما أسلفنا وقوله ونائب الفاعل هو كالفاعل ومثلها اسم كان وخبر ان فعل أن الكاف تمثيلية لاستقصائية والجار وهو الكاف والمجرور متعلق باقترن أو بمعجوزة تقديره وذلك كالفاعل ونائب الفاعل (قوله فلا يسمى كل منهما مبتدأ) أى لعدم تجرده عن العامل اللفظي اذ في قام زيد يوجد العامل اللفظي وهو قام وفي ضرب زيد يوجد ضرب (تتمة) الأصل في المبتدا أن يكون معرفة وقد يكون نكرة ان عم أو خص نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك ونحو أرجل في الدار أم امرأة وما أحدث خير منك وشرأهر ذنان وتحت رأسى سرج وعلى أيه درع وقال الأهدل نقل الفاكهى عن بعضهم أن مدار صحة وقوع المبتدا نكرة على حصول الفائدة فاذا حصلت فأخبر عن أى نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من السوغات التي ذكرت اذ لا تخلو عن تكلف وضعف وهذا هو ظاهر عبارة الألفية فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقضى الساعة اذا كان المخاطب لا يعرف ذلك قال ابن عتقاء بعد نقله لذلك وهذا هو التحقيق بل الحق الذي لا يحيد عنه وهو المتقول عن سيويه فانه لم يشترط في الابتداء به اسوى حصول الفائدة اه (قوله والخبر هو الاسم) أى الصريح أو المؤول فان قيل قوله هو الاسم لا يشمل الخبر اذا كان جملة أو شبهها أجب انما اقتصر على الاسم لأن الأصل في الاخبار بكسر الهجزة أن يكون بالاسم لأن الأصل في الخبر كذلك لأن تركيب المبتدا والخبر يتضمن نسبة أمر الى آخر فينبغى أن يكون المنسوب نسبا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران فأكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك الغلام ضاربه هو والى هذا الجواب أشار الشيخ خالد في شرح المتن بقوله الأصل ولوقيد الشارح أبقاه الله بالسلامة به أو قال المراد بالاسم الصريح أو المؤول لكان أولى لكن الموضوع له هذه المقدمة المبتدى فالمؤلف والشارح يسهلاه فلذا عبر بأصل المباحث فافهم (قوله هو الاسم المرفوع) لا يتوهم من تعريف المصنف المبتدأ على حدته وتعريف الخبر على حدته أن المبتدأ لا بد له من خبر لأن هذا التعريف للخبر اذا وجد فان وجد في الكلام فاعل أو مفعول سد مسددا للخبر نحو أقام الزيدان وما مضروب العمران ونحو أقل رجل يقول كذا جملة يقول صفة لرجل لا خبر عن أقل لأن احتياج النكرة الى الصفة أشد من احتياج المبتدا الى الخبر اه عبد المعطى (قوله المرفوع) الكلام هنا كالكلام في تعريف المبتدا في الاعتراض والجواب (قوله المسند اليه) أى المسند هو الى المبتدا وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدا والخبر من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند اليه غيره وأن الخبر هو المحكوم به فهو المسند الى غيره اه أبو النجاء فخرج ماذا أسند الى غير المبتدا نحو قام زيد العاقل فالعاقل مسند لا الى المبتدا بل الى الموصوف فهو صفة غير

فكل منهما لا يقع مبتدأ  
وخرج بقوله العارى  
عن العوامل اللفظية  
ما اقترن به عامل لفظي  
كالفاعل ونائب الفاعل  
فلا يسمى كل منهما  
مبتدأ (والخبر هو الاسم  
المرفوع المسند اليه)

خبر ( فائدة ) اعلم أن عندهم حمل مواطاة وهو ما يصح بالاتأويل بالمشتق أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه فتقول الفقه علم وحمل اشتقاق وهو ما كان بخلافه كحمل العلم على مالك فتقول مالك العلم اه حامدى على الكفراوى (قوله يعنى) أى يقصد المصنف وجملته قوله أن الخبر فى محل نصب على أنه مفعول يعنى كما تقدم غير مرة (قوله هو) ضمير فصل أو حرف أو مبتدأ ثان على أما سلفناه فى صدر الكتاب (قوله المسند الى المبتدا) أظهر مرجع الضمير الذى فى المتن لأنه من وظيفة الشروح ﴿ تنبيه ﴾ الأصل فى الاخبار التأخير ويجوز تقديمه كما فى قولك الزيدان قائمان فتقول قائمان الزيدان وقديحج تقديمه كما فى الدار صاحبها اذ لو تأخر الخبر لكان الضمير فى المبتدا عائدا الى متأخر لفظا ورتبة وانه غير جائز الا فى ربه رجلا ونعم رجلا زيد ويجب أيضا فى الدار رجل اذ لو قدم المبتدأ لكان المبتدأ أنكرة بلا مسوغ وانه غير جائز على كلام قدمناه فى المبتدا ويجب أيضا فى أين زيد لوجوب التصدير أعنى تقديم لفظة أين ويمتنع فى مثل من جاء ولو كان المبتدأ معرفة والخبر معرفة أو نكرتين لم يحز تقديم الخبر اذ لم يدل دليل فقولك زيدا أخوك وأخ زيدا أخ لعمر وان المقدم هو المبتدأ ويجوز فى أبو يوسف أبو حنيفة تقديم الخبر لأن أباحنيفة سواء تقدم أو تأخر هو المشبه به وأبو يوسف هو المشبه كذلك كأنك قلت أبو يوسف كأبى حنيفة فى الفقه فلا يضر تقديم المشبه به (قوله نحو قولك) نحو خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك نحو أو منصوب بتقدير أعنى (قوله زيد قائم) مراد لفظه منصوب بالقول (قوله هذا تمثيل) أى هذا الذى مثله المصنف فى زيد قائم تمثيل الخ (قوله المفردين) أى الافراد فى باب الاعراب وهو ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الخمسة (قوله زيد اسم) لوقال زيد مبتدأ لأنه اسم لكان أوضح فى المراد (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) أى خال عنها اذ الكلام فى الخلو لا فى التجريد وقد تقدم الجواب عنه وعن كوننا اذ جعلنا رافع المبتدا الخبر فلا تغفل (قوله فهو) أى لفظة زيد مبتدأ (قوله ورافعه الابتداء) وقوله أيضا فى الخبر ورافعه المبتدأ هو مذهب سيويه قال ابن مالك

ورفعوا مبتدا بالابتداء \* كذاك رفع خبر بالمبتدا

فان قيل المبتدأ قد يرفع الفاعل فى مثل القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعا للخبر لأدى الى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر أجيب بأن الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به وفيه نظر لأن المبتدأ لا يرفع الفاعل ههنا وإنما الرفع صلة الموصول والمبتدأ هو ال والصفة صلة فرفع الفاعل هو صلة أل كذا قيل ثم اعلم أن الابتداء هو التجرد عن العوامل للاستناد كما مر وقيل ان الخبر مرفوع ورافعه الابتداء كالمبتدأ لأن الابتداء رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر لأنه مقتضى لها فهو كالفاعل لما عمل فى الفاعل عمل فى المفعول وقيل ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع به وبالمبتدأ لأن الابتداء عامل ضعيف فقوى بالمبتدأ كما قوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا فى الجزاء وقيل ترافعا لأن كل واحد منهما يفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا لصاحبه كما أن أيا الشرطى عامل فى الفعل بعده والفعل عامل فيه كما فى أيا ماتدعوا ومقاله الشارح أبقاه الله بالسلامة هو المعتمد الموعول عليه عند المتأخرين ويعترض فى الترافع بأن عامل المبتدأ معنوى لا محالة وهم قالوا المبتدأ المجرد عن العوامل اللفظية فلو ترافعا لزم أن يرفع المبتدأ الخبر وهو عامل لفظى لا معنوى ويمكن أن يجاب زيادة على ما أجبنا فيما مضى بأن الخبر لما كان مرفوعا بالمبتدأ رفعه المبتدأ فى حكم رفع المعنوى اياه لكن لم يقل به أحد وأقول هذا الخلاف مما لا يجدى نفعا وقد نظمت جميع الأقوال فقلت

واختلفوا فى رافع للمبتدأ \* مع خبر لأربع فالمبتدا

رافع مبتدا ابتدا ويرفع \* المبتدا خبره ذا يسمع

عندهم واختاره ابن مالك \* فى نظمه لم يحك غير ذلك

والثان رفع خبر بالابتداء \* مع مبتدا لضعفه فأكد

وثالث رفعهما بالابتداء \* ورابع ترافعا فلتحمدا

يعنى أن الخبر هو الاسم  
المرفوع المسند الى  
المبتدا (نحو قولك زيد  
قائم) هذا تمثيل للمبتدا  
والخبر المفردين فزيد  
اسم مرفوع مجرد عن  
العوامل اللفظية فهو  
مبتدأ ورافعه الابتداء

لكن جدوى خلفه قليل \* وإنما يجمع قال قيل

(قوله وهو عامل معنوي) جواب عن سؤال مقدر تقديره أتم قلتم أن المبتدأ هو الاسم المجرد الخ فلم قلتم انه مرفوع بالابتداء وأى شئ هو فأجاب بأن الابتداء عامل معنوي فلا ينقض الكلام المتقدم فله دره (قوله لالفظي) لاحرف عطف لفظي معطوف على معنوي (قوله وقائم الخ) حق الكلام كما قدمناه وقائم خبره لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدأ وقد تقدم فلا تغفل (قوله مسند الى المبتدأ) أى الى لفظ زيد (قوله فهو خبر) أى وكل اسم مرفوع مسند الى المبتدأ خبر لذلك المبتدأ (قوله مرفوع) أى بالضمه الظاهرة فى آخره (قوله ورافعه المبتدأ) هذا أحد الأقوال المتقدمة وأرجحها كما قدمنا (قوله والزيدان قائمان والزيدون قائمون) (فائدة) فى نحو أقامان الزيدان وأقامون الزيدون هل يجب أن يكون كل منهما مبتدأ وخبرا ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ والاسم بعده فاعل سدمسدا الخبر قالوا يتعين الأول وعللوا بأنهما قد أبرز فيهما ضمير الثنى وضمير المجموع حتى قالوا الآن يقال فيهما على لغة أكلوني البراغيث أى فيجوز الوجه الثانى على هذه اللغة قلت وفيه نظر اذا ألّف فى قائمان والواو فى قائمون اتفقوا على أنهما علامتا رفع فلو قيل فيهما انهما غلامتا رفع وانهما ضميرا تثنية وجمع فلا يجوز الوجه الثانى لهذه العلة الا على تلك اللغة والحق أنهما حرفان دالان على التثنية والجمع اذا ضمير لا يتغير اعرابه وقدر بعض هذا فى أول الباب (قوله فالزيدان مبتدأ) أى لأنه اسم مرفوع خال عن العوامل اللفظية (قوله وعلامة رفعه) لم يقل رفعه بناء على أن الاعراب معنوي كما مر فى غير ما موضع (قوله نياية) أى حال كونها نياية عن الضمة (قوله خبر المبتدأ) أى لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدأ (قوله مرفوع به) أى مرفوع بالمبتدأ وفيه مامر (قوله لانه) أى لأن قائمان مثنى والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد والعائد الى المبتدأ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره ها (قوله والزيدون قائمون) مراد لفظه منصوب بقولك المتقدم ذكره (قوله جمع مذكر) بنصب جمع لأنه مفعول مطلق للمجموعين (قوله سالما) نعت لجمع (قوله مبتدأ) أى لأنه اسم مرفوع خال عن العوامل اللفظية كما مر (قوله بالواو) أى لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد والعائد الى المبتدأ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هم (قوله خبره) أى لأنه اسم مرفوع مسند الى المبتدأ (قوله كذلك) أى كلفظ الزيدون متعلق بقوله مرفوع بعده (قوله والمبتدأ قسبان) أل فى المبتدأ للجنس ولذا يجوز أن يخبر بالمثنى وهو قوله قسبان لأن الجنسية أبطلت حكم الافراد والتثنية والجمع على التخصيص فالعنى جنس المبتدأ الصادق بالواحد وأكثر ومنه الاثنان وهو المراد هنا ثم قيل فى الخبر حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فيرتفع فنقول فى التقدير المبتدأ ذو قسمين وهذا سمعته من بعض الاخوان تأمل (قوله ظاهر ومضمر) بدل من قسبان بدل مفصل من مجمل وبدل المرفوع مرفوع ويصح أن يكونا منصوبين أو مجرورين على تعسف (قوله كما تقدم أن الفاعل الخ) التمثيل فى القسمة فقط لافى الحكم فلا يشتبه عليك الأمر وقديقال هنا أيضا بجواز الاطلاق فى التمثيل (قوله فالظاهر) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصح عن جواب شرط مقدر تقديره اذا أردت بيان المبتدأ الظاهر فأقول لك الظاهر الخ وقوله ماتقدم ذكره ماموصولة خبر الظاهر وجملة تقدم ذكره صلة ما (قوله يعنى) أى يقصد المصنف (قوله من قوله زيد قائم الخ) ﴿ تنبيه ﴾ هذه العبارة مشكلة الاعراب وهو أن الجار والمجرور بيان لما ان كان هذا الكلام من المتن وان كان من الشارح فهو مفعول لقوله يعنى أقول وهل يجرى مثل ذلك فى عطف التلقين كما اذا قال قائل أكرمك فقلت وزيد اقولك وزيد معطوف على قول القائل أعنى الكاف فى أكرمك وان كان المعطوف عليه من مقول الغير ومثله قوله تعالى انى جاءك للناس اماما قال ومن ذريق فقولوه ومن ذريق من مقالة ابراهيم عليه السلام مع أنه معطوف على الكاف وهو من قول الله جل وعلا كما أفاده الفنارى فى حواشى المطول فليتأمل (قوله والظاهر هو ما دل

وهو عامل معنوي  
لالفظي وقائم اسم  
مرفوع مسند الى  
المبتدأ فهو خبر عنه  
مرفوع ورافعه المبتدأ  
(والزيدان قائمان)  
وهذا مثال للمبتدأ  
والخبر المثنيين  
فالزيدان مبتدأ مرفوع  
بالابتداء وعلامة رفعه  
الألف نياية عن الضمة  
لأنه مثنى وقائم خبر  
المبتدأ مرفوع به  
وعلامة رفعه الألف  
لأنه مثنى (والزيدون  
قائمون) وهذا مثال  
للمبتدأ والخبر المجموعين  
جمع مذكر سالما  
فالزيدون مبتدأ  
مرفوع بالواو وقائمون  
خبره كذلك مرفوع  
بالواو لأن كلا منهما جمع  
مذكر سالم (والمبتدأ  
قسبان ظاهر ومضمر)  
كما تقدم أن الفاعل  
ظاهر ومضمر (فالظاهر  
ماتقدم ذكره)  
يعنى من قوله زيد  
قائم والزيدان قائمان  
والزيدون قائمون  
والظاهر هو ما دل



لفظه) أى دلالة ظاهرة كما هو ظاهر (قوله على مسأله) يشكل هذا بأنه شبيه بالعلم أعنى فى حده قال ابن مالك

اسم يعين المسمى مطلقا \* علمه كجعفر وخرنقا

ويمكن أن يحاج بأن دلالة العلم على مسماه أخص من دلالة غيره على ذلك التسمي وفيه أنه يشمل ما عرفة الشارح العلم أيضا (قوله بلاقرينة) أي بلاقرينة غيبة أو حضور بخلاف الضمائر كاستقاف عليه ان شاء الله تعالى (قوله نحو زيد) مثل به العلم (قوله فانه يدل على الذات) أي دلالة مطابقة وعين مسماه وكل ما هو كذلك فهو علم بخلاف غيره فانه وان دل على مسماه لكن لا يعين مسماه فافهم (قوله الموضوع لها) أي بشخصي المدلول والوضع واعلم أن اللفظ مدلوله اما كلي أو مشخص والأول اما ذات وهو اسم جنس أو حدث وهو المصدر أو نسبة بينهما وذلك اما أن تعتبر النسبة من طرف الذات وهو المشتق أو من طرف الحدث وهو الفعل والثاني فالوضع اما مشخص أو كلي فالأول العلم والثاني مدلوله اما أن يكون معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير وهو الحرف أولا فالقرينة ان كانت في الخطاب فالضمير وان كانت في غيره فاما جنسية وهو اسم الإشارة أو عقلية وهو الموصول اه عضد (قوله والضمير مادل على متكلم الخ) قال ابن مالك

فما لدى غيبة او حضور \* كأنت وهو سم بالضمير

(قوله فالتصل) أى فالضمير المتصل ما يجب اتصاله بعامله أى متأخر عنه كما هو المراد (قوله ولا يقع بعدالا فى الاختيار) أى فقد يفصل بينهما بالضرورة الشعر كقوله

وما نبالی اذا ما كنت جارتنا \* أن لا یجاورنا الاک دیار

أى أحدأى فإنه قدفصل بين الكاف وبين الفعل بالالضرورة وأبسط الكلام ان شاء الله تعالى في باب  
العت عند تعرضه للنكرة والمعرفة (قوله والمنفصل ما يبتدأ به) أى كقولك أنا قائم أو اياك ضربت (قوله  
ويقع بعد الا في الاختيار) أى في قولك ماضرب الأنت وما الضارب الأنا (قوله وهو ما أشار اليه) أى  
المصنف وفيه أنه ان أعاد الضمير في هو الى المضمرة على الاطلاق فالمصنف ذكره لاعلى سبيل الاشارة وان أعاده  
الى التفصيل المذكور فالمصنف لا يشير الى شيء مما ذكره فافهم (قوله والمضمر اثنا عشر) البحث فيه كالبحث  
في قوله والمبتدأ قسمان (قوله وهي أنا) قال الرضى للتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا  
وقدمت همزته نحو أنا فقلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والألف يؤتى  
بها بعد النون في حالة الوقف لبيان الفتح لأنه لا لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بأن الحرفية  
لسكون النون فلذا يكتب بالألف لأن الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد  
يمين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فزدي أنه أى فصدى وبنو تميم يثبتون الألف في الوصل أيضا  
في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة كقوله

أناسيف العشيرة فاعرفوني \* حميدا قد تدرت السناما

أى علوته وجاء في قراءة نافع اثبات الألف إذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة في أنا أقل وأنا أنبئك من دون المكسورة في أنا الانذير أقل أبو على لأعراف فرقا بين الهمزة وغيرها فالأولى أن لا يثبت الألف وصلافي موضع ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا انتهى واختار ابن مالك ما ذهب اليه الكوفيون من أن الضمير مجموع الأحرف الثلاث كافي الشنواني (قوله في نحو قولك أنا قائم) شبه الامام السكاكي الصفة مع كونه متضمنا للضمير بالخالى عن الضمير من جهة عدم التغير في التكلم والخطاب والغية تقول هو قائم وأنت قائم وأنا قائم فهو عنده مثل هو رجل وأنت رجل وأنا رجل قائم وقال العلامة الفنارى في حواشى المطول لعل السر في عدم التفاوت أن المعنى على تقدير موصوف أى أنا رجل وأنت رجل قائم وهو رجل قائم (قوله ونحن) ظاهر كلام صاحب المراح أنه لم يذكر أو المؤنث مثنى أو مجموعا فيلزم الاخبار بما يتضمن

لفظه على مسماه  
بلا قرينة نحو زيد  
فانه يدل على الذات  
الموضوع لها بلا قرينة  
والمضمر ما دل على  
متكلم أو مخاطب أو  
غائب بقرينة التكلم  
أو الخطاب أو الغيبة  
نحو أنا وأنت وهو  
ينقسم الى متصل  
ومنفصل فالمتصل هو  
ما يجب اتصاله بعامله  
ولا يقع بعد الا في  
الاختيار وتقدمت  
أمثله في باب الفاعل في  
قوله ضربت وضربنا  
الى آخر ما تقدم  
والمنفصل ما يبدأ به  
ويقع بعد الا في  
الاختيار وهو ما أشار  
اليه بقوله ( والمضمر  
اثنا عشر وهي أنا ) الدال  
على المتكلم في نحو  
قولك أنا قائم فأنا ضمير  
رفع منفصل مبتدا  
مبنى على السكون في  
محل رفع وقائم خبره  
مرفوع بالضمّة الظاهرة  
( ونحن ) الدال على  
المتكلم ومعه غيره



أو العظم نفسه في نحو قولك نحن قائمون فنحن ضمير رفع منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ وقائمون خبره مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (وأنت) بفتح التاء الدال على المخاطب في نحو قولك أنت قائم (١٣١) فأن ضمير رفع منفصل مبني على

السكون في محل رفع مبتدأ والتاء حرف خطاب وقائم خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (وأنت) بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة في نحو قولك أنت قائمة فأن ضمير رفع منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ والتاء حرف خطاب وقائمة خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (وأنت) للمثنى سواء كان مذكراً أو مؤنثاً في نحو قولك أنتا قائمتان فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع والتاء حرف خطاب والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية وقائمات خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى (وأنتم) لجمع الذكور المخاطبين في نحو قولك أنتم قائمون فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع والتاء حرف خطاب والميم علامة الجمع وقائمون خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (وأنتن) لجمع الاناث المخاطبات في نحو

مطابقة المراد فإذا تكلم رجلان وأرادا الاخبار بقيامهما فيلزم عليهما أن يقولا نحن قائمان أو رجال نحن قائمون أو امرأتان نحن قائمتان أو نساء نحن قائمات لكن يلزم الاخبار بقائمون مجموعاً مذكراً مسلماً لأن التكلم يرى في أحواله أنه اثنان أو ثلاثة وأنه رجل لا امرأة ويجب أيضاً الاخبار به وإن كان للعظم نفسه قال الرضى نحن للتكلم مع غيره مثل نافي المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع وتخريكه للسالكين وضمه ما لم يكن ضميراً مرفوعاً وما دلالاته على المجموع الذي حقه الواو انتهى وفي الشنوائى وعبارة غيره واختلف في علة بناءه على الضم فقال الفراء وتعلب لما تضمن معنى التثنية والجمع قوى بأقوى الحركات وقال الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضممة من جنس الواو وقال الأخفش الصغير نحن للمرفوع فحرك بالشبه للمرفوع وقال المبرد تشبيهاً بقبل وبعد لأنها متعلقة بشيء وهو الاخبار عن اثنين فأكثر وقال ابن هشام الأصل نحن بضم الحاء وسكون النون فقلبت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء وقال بعضهم إن نحن إذا كان للعظم نفسه يجوز أن يخبر عنه بمفرد وفيه نظر لأنه لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو أنا نحن نحي ونميت ونحن الوارثون وأما قول الشاعر

والمسجدان وبئر نحن عامره \* لنا وزمزم والاركان والستر

فمحمول على الحذف والأصل عامروه فحذف الواو اكتفاء عنها بالضمة للضرورة اه (قوله أو العظم نفسه) بكسر الظاء المشالة ويجرى في كونه له كون علامة الجمع له أيضاً تقول إذا أنت تعظم نفسك نحن قائمون فالواو علامة العظم نفسه وتقول أيضاً ما نحن بقائمين فإلىء علامة العظم نفسه وقد أسلفنا (قوله وأنت بفتح التاء) إلى أنتن قال الرضى وأما أنت إلى أنتن فالضمير عند البصريين أن وأصله أنا وكأن أنا عندهم ضمير صالح للجميع المخاطبين والتكلم فابتدؤا بالتكلم وكان القياس أن يبنوه بالتاء المضمومة نحو أنت إلا أن المتكلم لما كان أصلاً جعلوا ترك العلامة علامة وبنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد أن كالاتمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفراء أن أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التاء المتصرفه فكانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها دعوها بأن لتستقل لفظاً كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في إياك وأخواته وهو أن الكاف المتصرفه كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظاً لتصبح منفصلة فجعلوا إيا عماداً لها فالضماير هي التي تلي إياها وعمادها وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين اه قال الفقير ولى به أسوة إذا الضمير في ضربت التاء اتفاقاً وفي ضربك الكاف اتفاقاً أيضاً فالأولى أن يجرى في أنت وإياك مجرى ما كان متصلاً إذا الخروج عما هو أصل تعسف وأنه محالاً ينبغي وليكون المتصل والمنفصل على وتيرة واحدة (قوله فأن ضمير رفع منفصل) تبع هنا مذهب سيبويه وما مر في التكلم في قوله أنا ضمير رفع منفصل تبع مذهب الكوفيين والأولى أن يقول ثم أن ضمير رفع منفصل والألف زيدت للبيان الماراً وقال هنا أنت بفتح التاء ضمير رفع منفصل مخاطب ليكون على مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان أن حرف عماد جى به ليمكن فصل الضمير والتاء ضمير الخطاب مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع فالتاء على هذا اسم وعلى مقاله الشارح حرف وكذا يقال فيما بعده (قوله وقائم خبر المبتدأ) وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على المخاطب أو على أنت وفيه كلام تقدم (قوله والتاء حرف خطاب) أى التاء المكسورة حرف خطاب وفيه ما قدمنا (قوله وقائمة خبر المبتدأ) وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على المخاطبة أو على أنت كما مر (قوله وأنتا) ظاهر كلام المصنف أن لفظة أنتا يستعمل للمذكر والمؤنث وهو كذلك إذ يقال أنتا يازيدان قائمان

قولك أنتن قائمتان فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع والتاء حرف خطاب والنون علامة جمع النسوة وقائمات خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة

(وهو) للمفرد الغائب في نحو (١٣٢) قولك هو قائم فهو ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع وقائم خبره مرفوع

بالضمة الظاهرة (وهي) للمفردة الغائبة في نحو قولك هي قائمة فهي ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع وقائمة خبره مرفوع بالضمة الظاهرة (وهي) للمثنى الغائب سواء كان مذكرا أم مؤنثا في نحو قولك هما قائمان فهما ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع وقائمان خبره مرفوع بالأنف لأنه مثنى (وهم) لجمع الذكور الغائبين في نحو قولك هم قائمون فهم ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم (وهن) لجمع الاناث الغائبات في نحو قولك هن قائمات فهن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع وقائمات خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ثم ان المصنف رحمه الله تعالى مثل لوقوع بعضها مبتدأ بقوله (نحو قولك أنا قائم ونحن قائمون) وتقدم اعراب المثاليين (وما أشبه ذلك) من الأمثلة السابقة

وأنتا ياهندان قائمتان ولذا قال الشارح سواء كان مذكرا أم مؤنثا لكنه مثل للمذكر ولم يمثّل للمؤنث (قوله) وهو وهي الخ) قال الرضى الواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل الثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والأول هو الوجه لأن حرف الاشباع لا يتحرك وأيضا حرف الاشباع لا يثبت الاضرورة وانما حركت الواو والياء لتvisير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكنتا كأنهما للاشباع على ما ظن الكوفيون ألا ترى أنك اذا أردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انهو وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هو ما وهما وهو موهين خففت بحذف الواو والياء والكلام في زيادة اليم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها بها بعض حروفها فجاز تخفيفها تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء في هو وهي خفيفة فاستقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا هم هو وتم هي بقولك فهو وفي لكونها حرف عطف مثلها وقد تسكن بعد همزة الاستفهام كقوله \* فقلت أي سرت أم عاقني حلم \* وبعد كاف الجر أيضا شاذ وقد تحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فينانه يشري رحله قال قائل \* لمن حمل رخو الملاط نجيب

وقوله \* دار لسعدى اذه من هواكا \* ويسكنهما قيس وأسد ويشددها همدان قال وان لسانی شہدۃ یشتقی بہا \* وهو علی من صبه اللہ علقم

اه قول الرضى والشهدة العسل والعلقم كل شيء مر كالحنظل (قوله) فهي ضمير رفع) أي على مذهب البصريين كما مر (قوله) في نحو قولك هما قائمان) الظاهر أن هذا التمثيل للمذكر والمؤنث وليس كذلك لأنه لو جعل مذكرا فالأمر كقولك أم مؤنثا فالجر يؤنث مطابقة للبسطة فتقول هما أي المرأتان قائمتان ويمكن أن الشارح أخبر أولا أن لفظة هما يكون للمذكر والمؤنث ثم مثل بالمذكر وترك التمثيل بالمؤنث اكتفاء وهو أولى اذ التأويل أولى من الاعتراض ﴿ تنبيه ﴾ لفظة هما ولفظة هم اذا كانتا مرفوعتين كانتا منفصلتين تقول هم قائمون وما ضربني الا هما أو الا هم فهما وهم يبتدأ بكل منهما ويفصل بينهما بالا وأما اذا استعملتا منصوبتين فهما ضميران متصلان تقول ضربتهما وضربتہم فلا يبتدأ بهما ولا يفصل بالاختيارا فلا تقول هما أكرمتهم وأكرمت الا هما وما ضربت الا هم فليتظن (قوله) وهن) هذا كلفظة ها وهي في أنه اذا استعمل مرفوعا صار منفصلا واذا استعمل منصوبا صار متصلا (قوله) من الأمثلة السابقة) الأولى للشارح أن يقول من سائر الأمثلة ومنها ما أسلفنا أو مثل ذلك لأن المصنف لا يريد بقوله ما أشبه ذلك ما قد ذكره الشارح كما هو معلوم اذ يستحيل أن يكون ابن آجروم ذكر ما ذكره السيد ابن زبني دحلان لأن بينهما بونا كثيرا ويمكن أن يجاب أن الشارح لما جعل شرحه مع المتن متممزا فكان الشرح كالذي ألفه الماتن ولا ريب في عدم الحل في النظم لأن الشارح أبقاه الله بالسلمة موثوق به ولذلك أهل والله دره نفعنا الله بعلمه (فائدة) قال الشيخ خالد في شرح المتن والغالب فيها أي في ضائر الرفع المنفصلة اذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى اه وفي بعض الحواشي من غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنتا وأنتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتا أفضل رجلين أو امرأتين وأنتم وأنتن أفضل رجال أو نساء وأنت صبور أو جريح وكذلك نحو أنت أو أنت أو أنت أو أنت عدل لأن أفعل التفضيل اذا جرد من أل والاضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث مطلقا ومن ذلك قوله وهو قسمان اه (خاتمة) قد يستعمل الضمير المحرور في الصورة مبتدأ وذلك اذا دخلت عليه لولا قال أطلع فينا من أراق دماءنا \* ولولاك لم تعرض لاحسانا حسن

وقوله  
وكم موطن لولاي طحت كاهوى \* بأجرامه من قته النيق منهوى  
فالكاف في لولاك والياء في لولاي في موضع رفع على الابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع والخبر  
محذوف تقديره لولاك أو لولاي موجود قال ابن مالك

وبعد لولا غالبا حذف الخبر \* حتم وفي نص يمين ذا استقر

ان أجرينا على مذهب الأخفش والفراء ومن وافقهما أن لولا لاتعمل في الضمائر شيئا كلاتعمل في الظواهر  
تقول لولا زيد لسلمت وأما إذا أجريناها على مذهب سيبويه من كونها عاملا في الجر فلا يكون الكاف  
والياء مبتدئين (قوله والخبر قسبان) فيه مامر من أن أل للجنس فيبطل معنى الافراد وغيره أو على  
تقدير مضاف فلا تغفل (قوله مفرد) وهو اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى  
القياس الاستعمال كزيد فانه لا يؤثر على معنى زاد المال زيادة وكأسدا إذا أريد به شجاع على رأى فانه وان  
كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان  
مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب الاستعمال بل بحسب القياس الأصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال  
فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد واما مشتق وهو ما يشعر بمعنى الفعل الموافق له في  
المادة بالنظر الى القياس الاستعمال كقائم فانه دل على معنى قام كما في التصريح (قوله هنا) احتراز  
من المفرد في باب الاعراب فانه ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقاتهما ولا من الأسماء الخمسة واحتراز منه في  
باب لا والمنادى فانه ما ليس مضافا ولا شبيها به فزيد مفرد في جميع الأبواب والزيدان غير مفرد في باب  
الاعراب فقط وقام زيد غير مفرد في باب المبتدا فقط وغلام زيد غير مفرد في باب لا والمنادى فقط وزيد  
غلامه قائمان غير مفرد في جميع الأبواب في الجزء الوسط وأما في الجزء الثاني فليس بمفرد في باب لا والمنادى  
(قوله والمراد بغير المفرد الجملة) أى اسمية وفعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب أن الخبر ينقسم الى  
نصف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة اه تصریح والكتاب اسم  
كتاب سيبويه وأصله اسم لكل مكتوب ثم صار علما بالعلبة عليه فاذا أطلق الكتاب ينصرف الفهم اليه لا الى  
غيره (قوله الجملة) وهى ما تضمن اسنادا مفيدا وليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظ جزئها أو أحدها  
ولافرق في الاسناديين أن يكون مقصودا لذاته أو لافى أعم من الكلام عموما مطلنا كذا في الحواشى  
الحفناوية وقوله وليس لعوامل الأسماء تسلط هو الصواب وما وقع في بعض نسخ ابن قاسم من اسقاط كلمة ليس  
من التعريف فليس بصواب اذ جملة الخبر من قولك زيد أبوه قائم لا يتأثر لفظها بدخول كان أو ظن على  
ما هو خبر عنه بل يبقى لفظها بحاله ويكون العمل في محلها وقوله أولفظ أحدها المراد به أن يخرج نحو قائم أبوه  
من زيد قائم أبوه فان دخول كان مثلا يؤثر في لفظ الأول فقط ولا يؤثر في الثانى فلو اقتصر على قوله لفظهما  
لدخل هذا في حد الجملة لأنه اذا لم يتسلط العامل على الثانى صدق عليه أنه لم يتسلط عليهما ولا يخفى فساد هذا  
التعريف لأنه يلزم عليه أن لا يكون أبوه قائم من قولنا زيد أبوه قائم جملة لأن لعوامل الأسماء تسلطا على  
لفظ جزئها نحو زيد ظننت أباه قائما وعلى لفظ أحدهما نحو زيد كان أبوه قائما وزيدان أباه قائم باعتبار نقله  
من الرفع الى النصب اه حسن الشریف في حاشيته على القطر ولا يخفى أن تعريف شارحنا العلامة أبقاه الله  
بالسلامة محض تقريب للمبتدى وان كان المراد لا يدفع الايراد فكثيرا ما تساعوا الاجل هذا الشأن الذى هو  
المقصود الأعظم من وضع هذا الكتاب (قوله أيضا الجملة) يشترط أن تكون غير ندائية ولا مصدرية بل سكن  
أو بيل أو حتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البيضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبرا  
في نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وروده في كلامهم وخبره بعضهم على أنه خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية  
وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اه والصحيح جواز كونها قسمية خلافا لثعلب وانشائية  
خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافا لابن السراج لأن القصد من الخبر

( والخبر قسبان مفرد  
وغير مفرد ) والمراد  
بالمفرد هنا ما ليس  
جملة ولا شبيها ولو كان  
مثنى أو مجموعا والمراد  
بغير المفرد الجملة

أوشبها والجملة المركب من فعل (١٣٤) وفاعل نحو قام زيد ومن مبتدأ وخبر نحو زيد قائم والمركب من فعل وفاعل يسمى

الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمشئى لا بالمبتدأ بل باعتبار تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وان قام بالتكلم إلا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وبهذا صح كونها خبرا واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدماميني عن بعضهم وقال انه في غاية الحسن اه خ ض قال الفقير دعوى احتمال الصدق والكذب ممنوع وهذا لم أقف عليه لغير هذا القائل اذهو معترض بأنه نقض للقواعد المقررة مع أنه لو قيل في قم ان معناه أنت مطلوب قيامك للزم أن يكون كذلك ولو سلمنا لصاق الفضاء اذ لم نجد بعد ذلك جملة انشائية أصلا فتنبه لهذا المقام (قوله أو شبها) سيأتي أنه لو جعل متعلق نحو زيد في الدار فعلا كان جملة لاشبهاها (قوله نحو قام زيد) هذا تمثيل للجملة ولا يصح جعلها خبرا اذ لا رابط فيها والأولى له أن يقول نحو قام أبوه من قولك زيد قام أبوه ويقول بعده نحو غلامه قائم من قولك زيد غلامه قائم واعلم أن الجملة التي كانت خبرا هي جملة صغرى وما كان الخبر فيه جملة هي جملة كبرى فقولك زيد قام أبوه ان جملة زيد الى أبوه جملة كبرى لأن الخبر فيها جملة وجملة قام أبوه صغرى لأنها وقعت خبرا وأبوه غلامه منطلق من قولك زيد أبوه غلامه منطلق جملة كبرى باعتبار أن خبرها جملة وصغرى باعتبار أنها وقعت خبرا وأما جملة زيد الى منطلق فكبرى لعمالة لأن خبرها جملة وجملة غلامه منطلق صغرى لعمالة لأنها وقعت خبرا وقولك قائم زيد لا كبرى ولا صغرى (قوله والمركب من فعل وفاعل يسمى الخ) أى سواء كان الفعل لفظا كقام زيد أو تقديرا نحو يا عبد الله اذ التقدير أدعوا عبد الله على كلام يأتي في النادى ان شاء الله تعالى عن الرازى وجملة ففريقا كذبتهم وكيف جاء زيد جملة فعلية (قوله من مبتدأ وخبر) أى سواء كان المبتدأ اسما صريحا نحو زيد قائم أو مؤولا نحو وأن تصوموا خير لكم واعلم أن جملة ان قام زيد وما تصنع أصنع فعلية وجملة من يقيم أقم اسمية (قوله لأنه ليس جملة ولا شبيها) قديقال ان التعليل هو عين الدعوى فلا يفيد لأن الدعوى هي أن الخبر في هذه الأمثلة مفرد أى ليس بجملة ولا شبيها وعللها بقوله لأنه ليس جملة ولا شبيها أى لأنه مفرد في تعليل كونه مفردا (قوله وغير المفرد) إضافة غير الى ما بعده لا يفيد تعريفا وكذا مثل لشدة توغلهم في الابهام (قوله لأن شبه الجملة شيان) حاصل ما ذكره الشارح توضيحا للعتن أن غير المفرد اما شبيه بالجملة واما جملة والشبيه بالجملة شيان والجملة شيان فالحاصل أربعة (قوله والجملة شيان) اقتصر على ما ذكره تبعا للعتن لأن ما وراءها كالفرعية لهما وسيأتي قريبا (قوله الجملة الاسمية والجملة الفعلية) مضمي تعريفهما فلا تغفل (قوله الجار والمجرور والظرف) أى زمانيا أو مكانيا التامين والمراد بالتام ما تفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو زيد في الدار وعمرو عندك وخرج بقيد كونهما تامين نحو زيد بك وزيد مكانا لعدم الفائدة اذ لا يتم معناها الا بذكر متعلق خاص نحو زيد يعتكف مكانا وعمرو مريبك فالظرف التام بأن يفيد مع قطع النظر عن ملاحظة متعلقه وصح الاخبار به ثم ان كان متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصا وجب ذكره والناقص ما لا يفيد كذلك ولا يصح الاخبار به عاما كان متعلقه عاما أو خاصا فان صرح به صح الاخبار به ان أفاد بأن كان خاصا وبهذا يظهر أن ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن ذكر التام (قوله فائدة) اذا كان متعلق الظرف عاما واجب الحذف سمي الظرف مستقرا بفتح القاف لأنه اذا حذف المتعلق العام انتقل الضمير الذي كان مستقرا اليه كما هو مذهب البصريين الى الظرف أى لاستقرار الضمير فيه واذا كان متعلق الظرف خاصا كالقيام والتعود وجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قت سمي الظرف لغوا لأنه لم ينتقل اليه شيء فكأنه أنلى (قوله والفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره) أى والفعل مع مفعوله الذى لم يسم فاعله واسم كان وانما اقتصر على الفاعل اتسالا على المطولات ولأن النائب واسم كان قد جرى تسميتهم بالفاعل وأن هذا المكان للمبتدأ (قوله تنبيه) الجملة اما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج الى رابط يربطها بالمبتدأ نحو نطقى حسبي الله وكفى نفس المبتدأ في المعنى المراد لأن المراد بالنطق المنطوق به وهو الله حسبي وكفى والتحقيق أن مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة

جملة فعلية والمركب من مبتدأ وخبر يسمى جملة اسمية وشبه الجملة الظرف والجار والمجرور كما سيذكره (فالمفرد نحو زيد قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره (والزيدان قائمان) فالزيدان مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى وقائمان خبره مرفوع أيضا بالألف لأنه مثنى (والزيدون قائمون) فالزيدون مبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم وقائمون خبره مرفوع أيضا بالواو لأنه جمع مذكر سالم فالخبر في هذه الأمثلة مفرد لأنه ليس جملة ولا شبيها (وغير المفرد أربعة أشياء) لأن شبه الجملة شيان الظرف والجار والمجرور والجملة شيان الجملة الاسمية والجملة الفعلية وقد أشار الى بيان ذلك بقوله (الجار والمجرور والظرف) فكل منهما يسمى شبه جملة (والفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره) فكل منهما يسمى جملة (نحو قولك زيد في الدار) هذا مثال للخبر اذا كان جار ومجرور أو اعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة وفي الدار جار ومجرور

بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لاحول ولا قوة الا بالله كزمن كنوز الجنة قاله في المغنى خلافا لابن مالك حيث قال وان تكن اياه معنى اكنى \* بها كنطقى الله حسبي وكفى

واما غيره في المعنى فلا بد من رابط عائدا الى المبتدا وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه وهو اما بضميره مذكورا نحو زيد قام أبوه أو مقدر انحو السمن منوان بدرهم أى منه أو اشارة اليه نحو ولباس التقوى ذلك خير أو على اسم بلفظه ومعناه نحو زيد ما زيد أو على اسم أعم منه نحو زيد نعم الرجل وفاطمة نعمت المرأة (قوله) متعلق بمحذوف) أى وجوبا ان كان متعلقه عاما ويجب ذكره اذا كان متعلقه خاصا كما قدمنا ﴿ تنبيه ﴾ يجوز تقدير الكون الخاص لدليل كما تقول بعد قول القائل زيد صلى في الجامع بل هو في المسجد أى صلى فيه وكما تقول بعد قوله زيد قد مكن عمرو بل زيد مكن بكر وجاز حينئذ حذفه وما قيل يتمتع حذف الكون الخاص منتقضا باتفاقنا على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل والله أعلم (قوله) وفي الحقيقة الخبر الخ صححه في التوضيح بـ تعالطاً لظرف الجار والمجرور فقط ولا هـ مع متعلقتهما وفي المغنى وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو زيد عندكم وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب المبتدأ وزعموا أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره وأن ذلك مذهب سيويه وقال الكوفيون الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معمول على هذين المذهبين اه فانظره (قوله) ان قدر المحذوف فعلا أى كما هو اختياراً كثر البصريين محتجين بأن المحذوف عامل في الظرف والمجرور والأصل في العامل أن يكون فعلاً لأن العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والأفعال أشد افتقارا لأنها أحداث تقتضى صاحباً وزمناً ومعللاً وعلة فيكون افتقارها من جهة الأحداث ومن جهة التحقق ولا يدخل في الاسم الا الثاني (قوله) وان قدرا م مفرداً أى كما هو اختيار طائفة محتجين بأن الأصل في الاخبار أن يكون بالافراد ولابن مالك في شرح الكافية أن كونه اسم فاعل أولى لوجهين أحدهما أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير آخر لأنه واف بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم الفاعل اذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر الا في اسم الفاعل الثاني أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعداً وما اذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو ما عندك فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد لأن أما واذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليحجر الباب على سنن واحد قل الأشموني في شرح الألفية ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما واذا الفجائية انما هو لخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلاً في نحو جاء الذئب في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفراني هل يجوز اذ ازيد اضربه فقال نعم فقال ابن جنى يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولا يليها الا الأسماء فقال لا يلزم ذلك لأن الفعل ملزم الحذف ويقال مثله في أما فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لأنهم يغفرون في المقدرات ما لا يغفرون في الملقوظات اه والحاصل أن كلا استند الى أصل صحيح وهو أن المذهب الأول استند الى أن الأصل في عامل الظرف الفعل والثاني استند الى أن الأصل في الاخبار أن يكون بالمفرد لكن يرجح الثاني لأنه صرح به في بعض المواضع كقوله لك العزان مولاك عزوان يهن \* فانت لدى بمجوحة المون كائن ولم يرد تصريح المتعلق بالفعل في كلام يستشهد به فهذا كاف في الرد على ايراد الأشموني (قوله) فكأنهما أخذاً طرفاً أى فلذا لا يسمى كل منهما جملة كما هو مذهب جمهور البصريين ولا مفرد كما هو اختيار ابن مالك بل جعل قسماً برأسه كما هو مذهب ابن السراج (قوله) حذف ذلك في كلامهم ان قيل لم لم يقل شيبين

متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر (زيد عندك) هذا مثال للخبر اذا كان ظرفاً واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وعند ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدا والتقدير كائن أو استقر عندك وعند مضاف والكاف مضاف اليه مبنى على الفتح في محل جر وفي الحقيقة الخبر هو المتعلق المحذوف وانما كان الجار والمجرور والظرف شبيهاً بالجملة لأنه ان قدر المحذوف فعلاً نحو استقر كان من قبيل الاخبار بالجملة وان قدرا م مفرداً نحو كائن كان من قبيل الاخبار بالمفرد فكأنهما أخذاً طرفاً من المفرد وطرفاً من الجملة فلذا كانا شبيهاً بالجملة شبيهاً وبالمفرد فحذف ذلك في كلامهم من باب الاكتفاء

بالمفرد وحذف لفظ وشيئين بالجملة لا ككتفاء أوجب بأنه لما كان الأصل في الاخبار الافراد جعلنا كائهما مفردان حقيقة فلم يقل شيئين بالمفرد لكن لما كان يحتملان بحسب التعلق أنهما جملة قيل شبه الجملة فتدبر اه أمير على الأزهرية وأمر بالتدبر إشارة الى أنه يخالف ما في كلام الشارح فان كلامه يرجع الى تسمية كونه مفردا أو كلام الشارح لا يرجع الى كل منهما بل يحتمل الى جعلهما شيئين بالمفرد وشيئين بالجملة على ما فهم من كلامه مع سير تأمل وحذف أحدهما لا ككتفاء (قوله مثل سرايل تقيمكم الحر) جمع سربال وهو القميص وقوله أي والبرد هو ما عليه أكثر المفسرين من أنه من حذف المعطوف للعلم به أو اكتفى بأحد الضدين لأهميته عندهم لأن الحر على أهل الحجاز أشد من البرد ونظيره بيدك الخير أي والشر لأن الخير مطلوب العباد من ربهم دون الشر كما في بعض التفسير (قوله وزيد قام أبوه) مثله زيد ضرب غلامه فزيد مبتدأ وأضرب فعل ماض مبنى للمجهول وغلامه نائب الفاعل لضرب والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر مبتدأ وهو لفظ زيد ومثله زيد كان غلامه قائما فزيد مبتدأ وكان فعل ماض ناقص متصرف وغلامه اسم كان مرفوع به وقائما خبره منصوب به والجملة من كان واسمه وخبره والمضاف اليه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ وهو لفظ زيد (قوله وزيد جاريته ذاهبة) انظر هل لا يجوز أن يكون جاريته بدل غلط تأمل (قوله والمبتدأ الثاني) أي وهو لفظ وجاريته وقوله وخبره أي وهو ذاهبة وقوله خبر المبتدأ الأول أي وهو لفظ زيد والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره الضمير في ذاهبة فان فيه ضمير اتقديره على وجه التسامح هي (تتمة) قد يقرن الخبر بالفاء اذا كان المبتدأ موصولا بفعل صالح للشرطية بأن خلا من علامة الاستقبال كالسين وأداة الشرط ومن قد وما الثانية أو بظرف متأول بجملة فعلية أو بمجرور كذلك أو نكرة موصوفة بأحدهما نحو الذي يأتي أوهنا أو في الدار فله درهم ونحو رجل يأتيني أوهنا أو في الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول أو الموصوف المذكور بشرط أن يكون المضاف الى الموصوف لفظ كل نحو غلام الذي يأتيني أو كل رجل يأتيني فله درهم أو موصوف بالموصول المذكور نحو الرجل الذي يأتيني فله درهم أو مضافا الى ذلك كغلام الرجل الذي يأتيني فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق وألحق سيويه ان المكسورة بهما ورد بنحو قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل الآية وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا لغير ما مر بقلة ومنه كل أمر ذي بال الحديث المشهور والله سبحانه وتعالى أعلم

#### ﴿باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر﴾

أي غالبا فلا يرد أفعال الصيرورة فانه تارة تدخل على المبتدأ والخبر نحو صار زيد مصليا فانه يقال زيد مصل وتارة لا تدخل عليهما نحو بصير الفقير غنيا فانه لا يقال الفقير غنى مع ابقاء معناه فانه فاسد وقولنا مع ابقاء معناه مخرج لأن يراد بذلك صيرورة الغنى في المال فقيرا في قولك صار الغنى فقيرا أي لكون قلبه لا يطمئن فافهم ولا يرد أيضا أفعال التصيير فانها تارة تدخل عليهما نحو واتخذ الله ابراهيم خليلا فانه يقال فيه ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم خليل الله وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنيا فانه لا يقال الفقير غنى كما مر ومثله صير الله المدوم موجودا وجعلت المحتاج غنيا (قوله الداخلة على المبتدأ) أي اذا لم يلزم التصدير نحو من عندك ولا يلزم الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد بالرفع ولا يلزم عدم التصرف نحو طوبى للمؤمن ولا يلزم الابتدائية سواء كانت لنفسه نحو قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد أم لصحوب لفظي كما بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية نحو لولا زيد لهلك عمرو ورده بعضهم وخرجت فاذا زيد بالباب فانظره (قوله والخبر) أي اذا لم يكن طلبيا ولا انشائيا فلا يقال كان زيدا ضربه ولا كانت هند زوجتكها (قوله منعقد) جرت عادة القدماء وغيرهم من استعمال هذا اللفظ والأصل عقدت الحبل عقدا بفتح العين من باب ضرب فانعقد والعقدة ما عسكه ويوثقه ومنه عقد البيع وقول الفقهاء لم تنعقد الصلاة واستعمل هذا اللفظ ابن يعيش في تهذيبه فقال عقد باب الأفعال وعقد باب

مثل سرايل تقيمكم الحر أي والبرد (وزيد قام أبوه) هذا مثال للخبر اذا كان جملة فعلية واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وقام فعل ماض وأبو فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة وأبو مضاف والماء مضاف اليه مبنى على الضم في محل جر والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (وزيد جاريته ذاهبة) هذا مثال للخبر اذا كان جملة اسمية واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وجاريته مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة وجارية مضاف والماء مضاف اليه مبنى على الضم في محل جر وذاهة خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما المهاء من جاريته والله أعلم

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر﴾ هذا الباب منعقد للعوامل الداخلة على المبتدأ والخبر



الرفوعات الى غير ذلك والمعنى على هذا الوجه أن هذا الباب صار عقدة أى عملا لمبحث العوامل الخ (قوله فتغيرها) الفاعل عائد الى العوامل والضمير البارز عائد للببتدا والخبر (قوله وتنسخ حكمهما السابق) أى من أن الببتدا والخبر في الأصل مرفوعان والآن صارا منصوبين أو غيره كما سيأتى (قوله ولهذا تسمى بالنواسخ) من النسخ وهو الازالة لازاتها حكم الببتدا والخبر وإنما أزالته لانه عامل لفظى والابتداء عامل معنوى واللفظى أقوى من المعنوى والمنسوخ ظاهر في معمولى ظننت وأخواتها وأما في كان في الخبر وفي ان في الاسم وأما في اسم كان وخبران فلائن الرفع فيهما غير الرفع في الأول وقيل هو باق على رفعه على ماسيأتى ان شاء الله تعالى (قوله وهي كان وأخواتها) أى ونظائرهما شبه النظائر بالاخوات بجامع المجانسة فاستعير الاخوات للنظائر على وجه الاستعارة التصريحية الأصلية مميت أصلية لانها جرت في الجامد وتصريحية لانها صرح بالشبه به بخلاف الاستعارة المسكنية فانها يذكر المشبه وطى ذكر المشبه به كما في قوله واذا النية أنشبت أظفارها \* ألفت كل تيمة لاتنفع

حيث شبه النية بالسبع تشبيها مضمر في النفس على سبيل الاستعارة بالكناية وطوى ذكر المشبه به وهو السبع ورمز اليه بشيء من لوازمه وهو الاظفار التي تلازم السبع وذكر الانشأ ترشيح كاهوميين في عمله واعلم أن المصنف بدأ بكان لانها أم الباب اذحدثها وهو الكون يعم الجميع من أخواتها ولذا اختصت بزيادة أحكام وتصرفات وجواز حذف نون مضارعها منجز ما ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لحيء الوصف على فاعل لا فيل قال ابن مالك وفعل اولى وفعل بفعل \* كالضخم والجمل والفعل جمل ولا بكسر الهاء المضارع يفعل بالضم لا بالفتح وأما فضل يفضل بكسر العين في الماضى وضمها في المضارع فشاذ كما في المراح (قوله وظن وأخواتها) كذا في نسخ الشرح المطبوعة وجميع نسخ المتن التي شرحها غير الشارح أبقاه الله بالسلامة بلفظ وظننت وأخواتها ولعله من تصرفات النساخ (قوله فانها ترفع الاسم الخ) اعلم أن دخول هذه الأفعال على الببتدا والخبر على خلاف القياس لأن الأفعال حقها أن تنسب معانيها الى المفرد لا الى الجمل فان ذلك للحروف نحو هل جاء زيد ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا بها الببتدا تشبيها بالفاعل وكان القياس أن لا تعمل لأنها ليست بأفعال حقيقة وإنما دخلت لتدل على تقييد الخبر بالزمان الذي ثبت له فاشتبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قائما فهو في قوة أمس زيد قائما واذقلت يكون زيد قائما فهو في قوة غدا زيد قائم الا أنه لما جيء بها لتقدير الببتدا على صفة وهو الخبر أعمالها في الجزأين وما ذكره من نسبة الرفع الى هذه الأفعال هو مذهب البصريين وحجتهم أن كل فعل يرفع وقد لا ينصب وقد لا ينصب وأما وجود فعل ينصب ولا يرفع فلا وقال أكثر الكوفيين انه لا عمل لها الا في الخبر لأن الاسم لا يتغير عما كان عليه والصحيح الأول فكان وأخواتها تجد درفعها بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بحسب الاستقرار إنما يتصل بعامله فلو قيل ان كان وأخواتها لا ترفع الاسم لقيام وكان هم الظالمين ويلزم على قول الكوفيين أن تكون الأفعال ناصبة لارافعة وهذا غير معهود في الكلام كمر وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى فلا ينهض عليهم لأن العامل في الببتدا عندهم ليس معنويا بل هو لفظى وهو الخبر وتظهر عمرة الخلاف في كان زيد قائما وعمرو جالس على مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد اه شنوانى بزيادة (قوله الذى كان مبتدا) أى قبل دخول هذه الأفعال (قوله ويسمى بعد دخولها اسمها) تسمية المرفوع اسمها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة اذ المرفوع ليس اسمها لها حقيقة وإنما اصطلاحا على تسميته بذلك وكذا المنصوب ليس خبرا لها حقيقة وإنما هو خبر لاسمها حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف أى خبر اسمها واندفع الاعتراض بذلك من أن المرفوع ليس اسمها وإنما هو اسم الذى وضع له

فتغيرها وتنسخ  
حكمها السابق ولهذا  
تسمى بالنواسخ (وهي  
كان وأخواتها) نحو  
كان زيد قائما (وان  
وأخواتها) نحو ان زيد  
قائم (وظن وأخواتها)  
نحو ظننت زيدا قائما  
( فأما كان وأخواتها  
فانها ترفع الاسم )  
الذى كان مبتدا  
ويسمى بعد دخولها  
اسمها



وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا قال الشيخ خالد في شرح المتن وإنما لم يسموا المرفوع فاعلا أي حقيقة والمنصوب مفعولا لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول فصارت كالروابط ومن ثم سماها الزجاجة حروفا اه وقد مر في صدر الكتاب البحث عن الفخر الرازي فلتراجع ثمة (قوله) وتنصب الخبر أي باتفاق وإن اختلفوا في نفس المنصوب فقال الفراء هو شبهه بالحال وبقي الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال مسده والبصريون شبهه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة واجمدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح وإنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفردة قاله الدماميني اه صبان قال الفقير وقوله وهل يقال سدت الحال محل الخبر قلت نعم لعدم المانع مع وروده في ضرب العدم شيئا وقوله وفي التعليق أي في باب ظن وقديقع بعدها مبتدأ والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضمير شأن مستترا فيها والجملة بعدها خبر نحو كان زيد قائم أي الشأن زيد قائم قال الشاعر

إذا مت كان الناس نصفان شامت \* وآخر مثني بالذي كنت أصنع  
ويجوز أن يخرج على لغة من نصب المثني بالألف وفي الحديث لا وتران في ليلة قيل كان ملغاة ولا أسوة لي به إذا ما يمكن التخريج على لغة من تقدم أو التأويل المار لا يتجاسر على الغائه (قوله) وهي كان) وما عطف عليها ونظيره قوله في صدر الكتاب وهي من وقد مر ما يتعلق بهذا المقام فائدة عظيمة عند قول المصنف في مبحث الجوازم ولا في النهي فلتراجع ثمة (قوله) كان) تختص من بين أخواتها بأمر منها جواز زيادتها ماضيا بين شيئين ليسا جارا ومجرورا قال ابن مالك وقد تزداد كان في حشو كما \* كان أصح علم من تقدما ومنها حذفها وإبقاء الخبر وهو كثير بعد ان ولو وقال الحريري في مقاماته

فإن وصلا ألد به فوصل \* وإن صرما فصرم كالطلاق

قال في شرحه هو نظير قولهم المرء يجزى بعمله أن خير أخير وإن شرافتر قال وهذه المسألة أودعها سيويه كتابه وجوز في إعرابها أربعة أوجه أحدها وهو أوجه أن تنصب خيرا الأول وترفع الثاني وتنصب شرا الأول وترفع الثاني ويكون تقديره أن كان عمله خيرا جزاؤه خير وإن كان عمله شرا جزاؤه شر فتنبص الأول على أنه خبر كان وترفع الثاني على أنه خبر مبتدأ محذوف وقد حذف في هذا الوجه كان واسمها للدلالة حرف الشرط الذي هو أن على تقديرها وحذفت أيضا المبتدأ للدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لأنه كثيرا ما يقع بعدها والوجه الثاني أن تنصبها جميعا والتقدير أن كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا وإن كان عمله شرا فهو يجزى شرا والوجه الثالث أن ترفعها جميعا والتقدير أن كان في عمله خيرا جزاؤه خير ويجوز أن تجعل كان تامة على حذف قوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة والوجه الرابع وهو أضعفها أن ترفع الأول وتنصب الثاني والتقدير أن كان في عمله خيرا فهو يجزى خيرا اه بحذف وبالمعنى وفي الحديث قول النبي صلى الله عليه وسلم لمريد النكاح التمس ولو خاتما من حديد أي التمس شيئا ولو كان ماثلتمسه خاتما من حديد قال ابن مالك ويحذفونها ويقون الخبر \* وبعد ان ولو كثيرا إذا اشهر

ومنها حذفها مع إبقاء اسمها وخبرها بعد أن وزيادة ما عوضا عنها قال ابن مالك

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب \* كمثل أما أنت برا فاقترب

فإن مصدرية وما عوض عن كان وأنت اسمها وبرأ خبرها والأصل لأن كنت برا ومنها جواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون غير متصل بضمير نصب ولا ساكن نحو ولم أك بغيا قال ابن مالك ومن مضارع لكان منجزم \* تحذف نون وهو حذف ما التزم

(قوله) كان فعل ماض ناقص) الأولى أن يزيد متصرف لأنه من وظيفته (قوله) لأنها لا تنكتي بالمرفوع) بناء

(وتنصب الخبر) وهو الذي كان خبرا للمبتدأ ويسمى بعد دخولها خبرها (وهي) أي كان وأخواتها (كان) نحو وكان الله غفورا رحيا وإعرابه كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ولفظ الجلالة اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وغفورا خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ورحيا خبر بعد خبر منصوب بالفتحة الظاهرة وسميت هذه الأفعال ناقصة لأنها لا تنكتي بالمرفوع

على القول بأن التمام الاستغناء بالمرفوع عن الخبر فيقال له فاعل حقيقة وهو الصحيح عند ابن مالك وعلى القول بأن التمام الدلالة على الحدث والزمان فيقال سميت ناقصة لدالتها على الزمان فقط قيل الصحيح أنها كلها دالة على الحدث الاليس وأبطل ابن مالك المذهب الثاني بعشرة أمور ذكرها في شرح التسهيل أحدها أن الحكم بكونها أفعالا يستلزم دلالتها على الحدث لأن الحدث جزء ماهية الفعل الثاني لودلت على الزمان فقط لأنمكن تركيب جملة من بعضها ومن اسم معنى الثالث لولم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض الرابع لولم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو ألا أن تكونا ملكين ولم ينطق بعدها بالمصدر الصريح الخامس لولم تدل عليه لم يبين منها اسم فاعل لأنه لادلالة فيها على الزمان بل على الحدث السادس أنها لو لم تدل عليه لم يبين منها أمر لأنه لا يبنى مما لادلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان لأن الأولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالأولى أولى بالبقاء الثامن أن من جمعتها دام ومن شرط اعمالها تقدم ما المصدرية عليها ومن لوازم ذلك تقدير المصدر التاسع من جمعتها انفك ولا بد معها من ناف فلو لم يدل على الحدث الذي هو الانفك لزم أن يكون معنى انفك زيد غنيا مازيد غنيا في وقت من الأوقات الماضية وذلك نقيض المراد العاشر الأصل في كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الأصل لا يقبل بلا دليل اه فأكبى ويس عليه (قوله) بل لا يتم معناها الا بالمنصوب (وتنبه) نحو كان زيد قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيد أخاك لا امتناع كون الحال معرفة ألا أن تجعل كان بمعنى كفل فأخاك مفعول وكذا يتعين النقص في وكونك إياه لما ذكره إلا أن يجعل الأصل وكونك تفعله فالفعل حال فاما حذف انفصل الضمير اه خ ض (قوله) وأمسى) هي فعل لاتصالها

بالتاء قال كعب رضى الله عنه أمست سعاد بأرض لا يبلغها \* الاعتاق النجيات المراسيل

قال ابن هشام في شرح هذا البيت يحتمل أن تكون بمعنى صارت اه ومعنى أمسى اتصاف الخبر عنه بالخبر في المساء وتستعمل تامة بمعنى دخل في المساء كقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون في المساء ويجوز توسط الخبر بينها وبين الاسم تقول أمسى مصليا زيدا ويجب في أمسى في الدار صاحبها ويمتنع في أمسى صاحبى عدوى وكذا أمسى غلام هند مغضبا (قوله) فعل ماض ناقص (أى متصرف كما سيأتى (قوله) وأصبح) هي فعل لاتصالها بتاء التأنيث قال أبو النجم قد أصبحت أم الحثار تدعى \* على ذنبا كله لم أصنع

ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر في الصباح وتستعمل تامة بمعنى دخل في وقت الصباح كآلية المقدمة (قوله) أصبح) فعل ماض ناقص أى متصرف كما سيأتى ويجوز أن يتوسط خبرها بين الاسم وبينها تقول أصبح مصليا زيدا ويجب في قولك أصبح في الدار صاحبها ويمتنع في أصبح صاحبى عدوى وفي أصبح غلام هند مغضبا كما مر (قوله) وأضحى) معناها اتصاف الخبر عنه بالخبر في وقت الضحى وهي ما بين طلوع الشمس قدر رمح الى الزوال وتستعمل تامة بمعنى دخل في وقت الضحى نحو أضحينا أى دخلنا في وقت الضحى وجوز ابن هشام في شرح بانت سعاد الوجهين في قول كعب رضى الله عنه

شجت بذى شيم من ماء محنية \* صاف بأبطح أضحى وهو مشمول

والشيم البرد الشديد والمحنية عبارة عما انعطف من الوادى ويجوز التوسط أيضا في قولك أضحى مصليا زيدا ويجب في أضحى في الدار صاحبها ويمتنع في أضحى صاحبى عدوى وأضحى غلام هند مغضبا كما تقدم (قوله) وظل) فعل ماض ويجوز إذا أسندته الى نفسك حذف أحد الثلثين تقول ظللت صائما وظلت صائما قال تعالى فظلمت نفسك يوم قرىء فظلمت على الأصل ومعناها اتصاف الخبر عنه بالخبر نهارا وتستعمل تامة بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أى دام ظله واستمر ويجوز توسط الخبر بينها وبين الاسم تقول ظل

بل لا يتم معناها الا بالمنصوب ( وأمسى ) نحو أمسى زيد غنيا واعرابه أمسى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وغنيا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وأصبح) نحو أصبح البرد شديدا واعرابه أصبح فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر البرد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وشديدا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وأضحى) نحو أضحى الفقيه ورعا واعرابه أضحى فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر الفقيه اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وورعا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (وظل) نحو ظل زيد صائما واعرابه ظل فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وصائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة

قائما زيد ويجب في ظل في الدار صاحبها ويمتنع في ظل صاحبي عدوى وفي ظل غلام هند مغضبا كما أسلفنا  
(قوله وبات) قال الدنوشري قال في القاموس وبات يفعل كذا يبيت وبيات بيتا وبياتا ومبيتة وبيتوتة  
أى يفعله ليلا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أى وليس الفعل من النوم أى وليس نوما  
فاذا نام ليلا لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس  
ما ذكر من المصادر من النوم أى ليس معناه النوم فليتأمل ويجوز أن يقال على هذا بات زيد قائما اه  
يس على التوضيح وتستعمل تامة بمعنى عرس بتشديد الراء أى نزل نزول استراحة من غير اقامة ليلا كقول  
عمر رضى الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى أى عرس بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا  
بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ويجوز توسط خبرها بينها وبين اسمها تقول بات ساهرا زيد ويجب في بات  
في الدار صاحبها (قوله وصار) وهى للتحويل والانتقال وتستعمل تامة بمعنى انتقل نحو صار الأمر اليك  
أى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع نحو ألقى الله نصير الأمور أى ترجع ﴿ تنبيه ﴾ مثل صار في العمل ما وافقها  
في المعنى من الأفعال وذلك كآض نحو قوله ربيته حتى اذا تمعددا \* وآض فهذا كالحصان أجردا  
ورجع وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وعاد نحو قوله

وكان مضى من هديت برشده \* فله مغو عاد بالرشد آمرا

واستحال وفي الحديث فاستحالت غربا أى دلوا عظيمة وقعدومنه قوله تعالى فتقدمذموما مخذولا كقال  
الزخشري وحرار نحو قوله وما المرء الا كالشهاب وضوئه \* يحور رمادا بعد اذ هو ساطع  
وارتد ومنه قوله تعالى ألقاه على وجهه فارثد بصيرا وتحول نحو

وبدلت قرحا دائما بعد صحة \* فيالك من نعمى تحولن أبوسا

وغدا وراح وفي الحديث لرزقم كإيرزق الطير تغدو خماسا وتروح بطانا وقد نظم هذه الأفعال الامام الحضرى  
بمعنى صار في الأفعال عشر \* تحول آض عاد ارجع لتغم

وراح غدا استحال ارتد فاقد \* وحر فهاكها والله أعلم

(قوله وليس) هى لنفى الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة قال فى المعنى هى فعل لا يتصرف وزنه  
فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم يتدبره فعل بالفتح لأنه لا يخفف ولا فعل بالضم لأنه لم يوجد فى يائ العين  
الافى هيؤ وسمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة كهيؤ وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما وتابعه  
الفارسى فى الحليات وابن شقير وجماعة والصواب الأول بدليل لست ولستما ولستن وليسوا وليست ولسن اه  
ويجوز أن يتوسط خبر ليس بينها وبين الاسم نحو قوله

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم \* فليس سواء عالم وجهول

وقرأ حمزة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر قال ابن عقيل والأشمونى انه نقل صاحب الارشاد  
خلافًا فى جواز تقديم خبر ليس على اسمها قال والصواب جوازه اه ويمتنع فى ليس صاحبي عدوى وليس  
غلام هند مغضبا ويجب فى نحو ليس فى الدار صاحبها كما مر وهى ناقصة أبدا لا تستعمل تامة حتى  
فى نحو ليس الطبيب الا المسك وان رفعه بنو تميم حملا لها على ما فى الاهمال عند انتقاض النفي (قوله  
وما زال) أى ماضى يزال لأن ماضى يزيل بفتح الياء فعل تام متعد الى مفعول واحد ومعناه ماز تقول  
زل ضأنك من معزك أى ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل كالضرب ولأن ماضى يزول فعل تام  
أيضا لازم وبابه نصر ومعناه الانتقال تقول زل عن مكانك أى انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات  
والأرض أن تزولا ومصدره الزوال قال فى التصريح وحكى الفراء والكسائى لزال الناقصة مضارعا  
آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال  
التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد أن كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص اه

(وبات) نحو بات زيد  
ساهرا واعرابه بات  
فعل ماض ناقص يرفع  
الاسم وينصب الخبر  
وزيد اسمها مرفوع  
بالضمة الظاهرة وساهرا  
خبرها منصوب بالفتحة  
الظاهرة (وصار) نحو  
صار السعر رخيضا  
واعرابه صار فعل  
ماض ناقص يرفع الاسم  
وينصب الخبر السعر  
اسمها مرفوع بالضمة  
الظاهرة ورخيضا  
خبرها منصوب بالفتحة  
الظاهرة (وليس) نحو  
ليس زيد قائما واعرابه  
ليس فعل ماض ناقص  
يرفع الاسم وينصب  
الخبر زيد اسمها  
مرفوع بالضمة الظاهرة  
وقائما خبرها منصوب  
بالفتحة الظاهرة (وما  
زال) نحو ما زال زيد عالما  
واعرابه مانافية وزال

ولا تستعمل تامة قال في التصريح وذهب أبو علي في الحليات الى أن زال تكون تامة نحو مازال زيد عن مكانه  
 أي لم ينتقل عنه اه (قوله وما زال وما انفك وما برح) شرط اعمال هذه الأربعة أن يتقدم هائي أو نهى  
 أو دعاء مثالها بعد النفي ولا يزالون مختلفين ولن نبرح عليه عاكفين ومنه تأله تفتؤذ كر يوسف والأصل  
 لا تفتؤ وبعد النفي بالفعل قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز \* كل ذى عفة مقل فنوع  
 وبعد الفعل العارض للنفي قوله قلما يبرح اللبيب الى ما \* يورث الحمد داعيا أو محيا  
 وبعد الفعل المستلزم للنفي نحو أبيت أزل أستغفر الله أي لأزال قاله الفراء كما في التصريح وبعد النهى قوله  
 صاح شمر ولا تزل ذاكر المو \* ت فنيانه ضلال مبين  
 وبعد الدعاء قوله ألا يا سلمى يادارمى على البلا \* ولا زال منها لا بجر عائتك القطر

(قوله وما دام) وهى موضوعة للدلالة على استمرار خبرها وجملة مادام معناها توقيت أمر بمدة انصاف  
 اسمها بخبرها وشرط عملها أن يتقدمها ما المصدرية الظرفية ولا يزم من وجود المصدرية الظرفية وجود  
 العمل المذكور بدليل قوله تعالى مادامت السموات والأرض اذ لا يزم من وجود الشرط وجود المشروط  
 ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله لنيابتها عن الظرف) أى لأجل كونها نائبة عن الظرف قال  
 ابن ثابت في شرح البردة أما كونها مصدرية فظاهر وأما كونها ظرفية فلم نرحر فظرفا لأن الظروف كلها  
 أسماء ويحاج بأن ما حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصریح المصدر وصریح المصدر ينوب  
 عن الظرف في اعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤدله فيسمى مصدرا لذاته وظرفا لنيابته عن الظرف  
 نحو جئت طلوع الشمس أى وقت طلوعها خذف لفظ وقت وناب طلوع منابه فيعرب ظرفا وذلك من باب  
 حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هى كالمصدر نائبة عن ظرف نيابة مضاف اليه عن  
 مضاف اه أبو النجاء (تنبيه) تقديم أخبارهن عليهن جازع عند البصريين قال تعالى أهؤلاء اياكم كانوا  
 يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قال الشيخ خالده وهو غير  
 لازم فان البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فأجازوا تقديم المعمول  
 ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فأما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه  
 لان أملا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي اه ولا يجوز تقديم خبر دام عليها اتفاقا وكذا ليس عند جمهور  
 البصريين وأجاز به بعض من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزخشري والشاويين وابن عصفور  
 من المتأخرين محتجين بنحو قوله تعالى أليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قال الجمل وفي السمين وقال  
 الشيخ وقد تتبعت جملة دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها ولا بتقديم معموله الامدل عليه  
 ظاهر هذه الآية اه وأجاب ابن هشام بأن المعمول ظرف فيستع فيه ما لا يتسع في غيره والشيخ خالده بأن  
 يوم معمول لمخدوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة أو بأن يوم  
 في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لضافته الى جملة يأتيهم وليس مصروفا خبره (قوله وما تصرف  
 منها) وهى في التصرف على ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند الفراء وكثير من  
 المتأخرين وما يتصرف تصرفا ناقصا وما تقدمه النفي أو شبهه فانه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر ودام عند  
 الأقدمين وقليل من المتأخرين فانهم أثبتوا لها مضارعا وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي كقوله

ينذل وحلم ساد في قومه الفتى \* وكونك اياه عليك يسير

وقوله وما كل من يبدى البشاشة كائنا \* أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

وقوله قضى الله يا أساء أن لست زائلا \* أحبك حتى يغمض العين مغمض

(تنبيه) لا يجيء منها اسم مفعول على الصحيح وأما قول سيويه مكون فيه فقال في شرح اللحة ان

فعل ماض ناقص يرفع  
 الاسم وينصب الخبر  
 وزيد اسمها مرفوع  
 بالضمّة الظاهرة  
 وعلا خبرها منصوب  
 بالفتحة الظاهرة  
 (وما انفك) نحو  
 ما انفك عمرو جالسا  
 (وما فقى) نحو ما فقى  
 بكر عسنا (وما برح)  
 نحو ما برح محمد كريما  
 واعراب الجميع مثل  
 اعراب مازال زيد عالما  
 (وما دام) نحو لا أصبحك  
 مادام زيد مترددا  
 اليك واعراب مادام  
 ما مصدرية ظرفية  
 ودام فعل ماض  
 ناقص يرفع الاسم  
 وينصب الخبر وزيد  
 اسمها مرفوع بالضمّة  
 الظاهرة ومترددا  
 خبرها منصوب بالفتحة  
 الظاهرة واليك  
 جار ومجرور متعلق  
 بمترددا وميت ماهذه  
 ظرفية لنيابتها عن  
 الظرف ومصدرية  
 لأنها تسبك ما بعدها  
 بمصدر اذا التقدير مدة  
 دوام زيد مترددا  
 اليك (وما تصرف منها)  
 يعنى أن ما تصرف من  
 هذه الأفعال يعمل عمل  
 ماضيها من كونه يرفع  
 الاسم وينصب الخبر

(نحوكان ويكون وكن) فالأول ماض والثاني مضارع والثالث أمر وكلها ترفع الاسم وتنصب الخبر (وأصبح ويصبح وأصبح) مثل الأول ماض ومضارع وأمر (تقول) (١٤٢) في عمل الماضى (كان زيد قائما) وتقدم اعرابه وتقول في عمل المضارع يكون زيد قائما واعرابه يكون فعل

أبالفتح سأل أبا علي عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب اه صبان (قوله) نحوكان ويكون وكن وأصبح ويصبح وأصبح) مثل المصنف رحمه الله تعالى للماضى والمضارع والأمر ولم يمثل لغربها ولها مصادر فمصدر كان الكون والكيونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الأضواء والأسماء والأصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان اه تصرع (قوله) مثل الأول بالرفع خبر لمبتدا محذوف أى هذا مثل الأول فى ترتيبه أو بالنصب أى كمثل الأول فى ذلك وقوله ماض ومضارع وأمر خبر مبتدآت محذوفات تقديرها الأول ماض والثانى مضارع والثالث أمر فافهم (قوله) يكون زيد قائما مثله ولم أك بغيا أصله لم أكن حذف النون للجزم جوازا كما قدمنا (قوله) كن قائما مثله كونوا حجارة أو حديدا وأصله كون ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين فصار كن ولما اتصل بضمير الجماعة عادت الواو لعدم ذلك الالتقاء (قوله) من متصرفات كان الناقصة أى بخلاف قوله تعالى كن فيكون فإن الظاهر كونها من متصرفات كان اللازمة وكذا قوله فيكون (قوله) وقس الباقى بما يتصرف أى تقول فى أصبح يصبح زيد صائما وأصبح مصليا وفى أمسى يسمى تقول \* يسمى ويصبح غرار أو مغرورا \* وأمسى قائما (قوله) وليس عمرو شاخصا أى ذاهبا أو حاضرا فإن الشخوص يأتى بمعنى السفر وبمعنى الحضور كما قاله الفيشى اه أبو النجاء (قوله) يرفع الاسم هنا وما قبله عائد لقوله فعل ماض إلى آخره وقوله اسمها عائد لليس (قوله) وليس لا تستعمل الابصيغة للماضى أى فليست بمتصرفة (قوله) ولهذا ذهب بعضهم) وهو ابن السراج والفارسي وأبو بكر ابن شقير وقوله إلى أنها حرف قد قدمنا الجواب فى باب الأفعال فلتراجع ثمة ان شئت (قوله) ولا حاجة إلى الاطالة بكثرة الأمثلة) أى اذ قد يفهم الذكى بمثال واحد ما لا يفهم الغي بألف شاهد ﴿فائدة﴾ اعلم أن اللفظين اللذين تسلط عليهما العامل اذا كانا معرفتين فالعلوم هو الاسم والمجهول هو الخبر تقول كان زيد أخا عمرو ولمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن كان بالعكس واذا كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ للاخبار عنهما فأنت بالخيار تقول كان أخ لزيد أخا لبكر وكان أخ لبكر أخا لزيد فان كان لأحدهما فقط جعل اسما واذا كانا مختلفين فاجعل المعرفة اسما والنكرة خبرا وأما قوله \* يكون مزاجها غسل وماء \* فضرورة (قوله) وأما ان وأخوتها) أى نظائرهما كما قدمنا (قوله) تنصب الاسم اتفاقا ويشترط فى اسمها ما مر فى أول الباب فلو كان الاسم محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على أنه خبر لمبتدا محذوف أو واجب الابتداء كما يمين أو واجب التصدير كأى وكم لم تنصب هذه الأحرف (قوله) الذى كان مبتدأ أى قبل دخول هذه الأحرف (قوله) وترفع الخبر) يشترط فى الخبر ما مر فى أول الباب فلو كان طلبيا نحو زيد اضربه لم ترفعه هذه الأحرف قال يس وصحح ابن عصفور وقوع الطلب خبرا كقوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم \* لاتحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

فلا تحسبوا جملة نهى وقعت خبرا لان قيل ويجوز أن يكون الخبر محذوفا تقديره تهيأوا لكم ونحوه اه قال الشيخ خالد الآن يكون الاستفهام جوابا لحكى من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان فى موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان اه ﴿تنبيه﴾ اذا أتى بعد اسم ان ولكن وخبرها بعاطف جاز فى الاسم الذى بعدها وجهان الأول النصب عطفا على اسمها تقول ان زيدا قائم وعمرا وقام الناس لكن عمرا جالس وبكرا والثانى الرفع عطفا على محل اسمها لأنه فى الأصل مرفوع لكونه مبتدأ فتقول ان زيدا قائم وعمرو وقام الناس لكن عمرا جالس وبكر وقيل انه مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك

قائما واعرابه يكون فعل مضارع ناقص من متصرفات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وقائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وتقول فى عمل الأمر كن قائما واعرابه كن فعل أمر ناقص من متصرفات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت وقائما خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وقس الباقى بما يتصرف (وليس عمرو شاخصا) واعرابه ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر عمرو اسمها مرفوع بالضممة الظاهرة وشاخصا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وليس لا تستعمل الابصيغة للماضى ليس لها مضارع ولا أمر ولا مصدر ولهذا ذهب بعضهم إلى أنها حرف نفي وليست فعلا ولكن مذهب الجمهور أنها فعل ماض لأنها تقبل تاء التأنيث

الساكنة نحو ليست هند جالسة وقوله (وما أشبه ذلك) يعنى أن ما كان مشبهاً لهذه الأمثلة فهو مثلاً فى العمل وأجاز والاعراب قسسه عليه ولا حاجة إلى الاطالة بكثرة الأمثلة (وأما ان وأخواتها فانها تنصب الاسم) وهو الذى كان مبتدأ (وترفع الخبر

وأجاز بعضهم الرفع قبل الكمال مستدلا بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن (قوله) الذي كان مرفوعا بالابتداء) أي قبل دخولها بعد دخولها الرفع له هذه الأحرف على الأصح عند البصريين وذهب الكوفيون الى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو الابتداء قال الشيخ خالد ولكل من الفريقين حجة فجة البصريين أن لهذه الأحرف شبهة بكان الناقصة في لزوم دخولهن على الابتداء والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون الابتداء والخبر معهن كفعال قدم وفاعل أخرتبتها على الفرعية وحجة الكوفيين أنه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها اه (قوله ان) بكسر الهمزة وقد تخفف جوازا تخفيفا قهمل كثيرا نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما فزائدة وأعملت قليلا نحو وان كلاما ليو فيهم في قراءة من خفف ان ولما وما كقوله الرضى زائدة أتى بها للفصل بين لام الابتداء ولام القسم وتلزم لام الابتداء بعد الهملة فرقا بينها وبين ان النافية وقد تحذف لقريئة كقوله

أنا ابن أبة الضيم من آل مالك \* وان مالك كانت كرام المعادن

ومعنى أبة الضيم ممتنى الظلم قال ابن مالك

وخفت ان قفل العمل \* وتلزم اللام اذا ما نهمل

وربما استغنى عنها ان بدا \* مانا طق أرادته معتمدا

وأكثر وقوع الفعل بعدها كونه مضارعا ناسخا نحو وان كانت لكيرة الاعلى الخاشعين (قوله وان) بالفتح وقد تخفف فيبقى العمل ويجب كون اسمها مضمرأ عنذوفا وكون خبرها جملة نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وقد يظهر اسمها اضطرارا كقوله

بأنك ربيع وغيث مريع \* وأنتك هناك تكون الثمالة

والمال بكسر المثلثة الغيث قال ابن مالك

وان تخفف أن فاسمها استكن \* والخبر اجعل جملة من بعد أن

(قوله ولكن) قال ابن هشام في التوضيح مع الشيخ خالد في شرحه وتخفف لكن قهمل وجوب الزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولياين لفظها لفظ الفعل نحو فم تقتلهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والأخفش جواز الاعمال قياسا على أن ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينهما وبين ان زوال الاختصاص اه (قوله وكأن) أصلها ان بكسر الهمزة فدخلت عليها الكاف الجارة في الأصل فصارتا كلمة واحدة وانتسخ الأصل ولا تعلق الجارة بشيء ولا تجر ما بعدها وقد تخفف ويبقى عملها استصحابا للأصل كقوله

وصدر مشرق اللون \* كأن ثديه حقان

وقد نوى خبرها كقوله أفدا لترحل غير أن ركابنا \* لما تزل برخالنا وكأن قد

أي وكأن قد زالت وقوله تعالى كأن لم تكن بالأمس قال ابن مالك

وخفت كأن أيضا فنوى \* منصوبها وثابتا أيضا روى

(قوله وليت) قال في المغنى قال الفراء وأصحابه وقد تنصب بالابتداء والخبر كقوله \* ياليت أيام الصبار واجعا \* اه وفي يس على التوضيح قال أبو حيان في شرح التسهيل ويقال لت بابدال الياء تاء وادغام التاء في التاء اه (قوله ولعل) أصلها عل واللام في أولها زائدة للتوكيد ويقال لها لغتان بمعنى واحد تقول علك تفعل ولعلك تفعل كما يؤخذ من الصحاح ولام عل مفتوحة أو مكسورة كافي المغنى فالفتح للتخفيف والكسر على أصل التثنية الساكنين وقد يجر الابتداء بعدها كقوله \* لعل أبي المغوار منك قريب \* (قوله ان زيدا قائم)

الذي كان مرفوعا بالابتداء (وهي ان وأن ولكن وكأن وليت ولعل تقول ان زيدا قائم) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وقائم خبرها مرفوع بالضممة الظاهرة



وتقول في عمل أن المفتوحة بلغني (١٤٤) أن زيداً منطلقاً واعرابه بلغ فعل ماضٍ والنون للوقاية والياء مفعول به مبنى على السكون في عمل

نصب وأن حرف توكيد  
ونصب تنصب الاسم  
وترفع الخبر وزيدا  
اسمها منصوب بالفتحة  
الظاهرة ومنطلق خبرها  
مرفوع بالضمة الظاهرة  
وأن وما دخلت عليه في  
تأويل مصدر فاعل بلغ  
والقدير بلغني انطلق  
زيد وتقول في عمل  
لكن قام القوم لكن  
عمر اجالس واعرابه قام  
القوم فعل وفاعل  
ولكن حرف استدراك  
ونصب تنصب الاسم  
وترفع الخبر وعمر  
اسمها منصوب بالفتحة  
الظاهرة وجالس خبرها  
مرفوع بالضمة الظاهرة  
وتقول في عمل كأن  
كأن زيداً أسد واعرابه  
كأن حرف تشبيه ونصب  
تنصب الاسم وترفع الخبر  
وزيدا اسمها منصوب  
بالفتحة الظاهرة وأسد  
خبرها مرفوع بالضمة  
الظاهرة (و) تقول في  
عمل ليت (ليت عمراً  
شاخصاً) واعرابه ليت  
حرف تمن ونصب تنصب  
الاسم وترفع الخبر  
وعمر اسمها منصوب  
بالفتحة الظاهرة  
وشاخص خبرها مرفوع  
بالضمة الظاهرة وتقول

بالكسر لأنها في الابتداء وتكسر أيضاً إذا وقعت تالية لحيث نحو جلست حيث أن زيدا جالس أولاً ذنحو  
جئتك اذ أن زيدا أمير أو لموصول نحو وآتيناه من الكنوز ما لن مفاتحه لتتوءأو وقعت جواباً لقسم نحو  
أقسمت أن زيدا قائماً أو محكية بالقول نحو قال أني عبدالله أو حال نحو زرتة وأنى ذو أمل أو بعد عامل علق عن  
عمله فيها باللام الابتدائية نحو والله يعلم أنك لرسوله والله يشهدان المنافقين لكاذبون قال ابن مالك  
فاكسر في الابتداء وفي بدء صله \* وحيث أن ليعين مكمله  
أو حكيت بالقول أو حلت محل \* حال كزرتة وأنى ذو أمل  
وكسروا من بعد فعل علما \* باللام كاعلم انه لدو تقي  
(قوله) وتقول في عمل أن المفتوحة) وهي فيا إذا وقعت فاعلة أو مفعولة غير محكية بالقول نحو خفت أن يموت  
زيد أو نائبة عن الفاعل نحو قل أوحي إلى أنه استمع نفر أو مبتدأ نحو ومن آياته أنك ترى الأرض أو مجرورة  
بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق أو بالاضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون أو معطوفة على شيء من ذلك  
أو مبدلة من شيء من ذلك نحو خفت موت زيد وأنه محبوس ونحو واذيعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم  
فأنها لكم بدل اشتغال من إحدى والتقدير إحدى الطائفتين كونها لكم والحاصل أن أن تفتح في ما يسد المصدر  
مسدها (قوله) والنون للوقاية) وهي اللاحقة للفعل المتصل بياء المتكلم وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر  
وقد تحذف تلك النون مع ليس شذوذاً كقوله

عددت قومي كعديد الطيس \* اذ ذهب القوم الكرام ليس  
والطيس الرمل الكثير وتثبت مع ليت كثيراً كقوله تعالى ياليتني كنت معهم وتحذف قليلاً كقوله  
مكنية جابر اذ قال ليتي \* أصادفه وأتلف جل مالى  
ولعل بعكس ليت فالأكثر تجريدها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون لعل أبلغ الأسباب وقل  
بثوبتها كقول الشاعر

قللت أغير أنى القدوم لعلنى \* أخط بها قبراً لأبيض ماجد  
والقبر الغلاف والأبيض السيف والماجد العظيم وهي مع أن وأن وكان ولكن على السواء تقول أنى وأنى  
وكأنى وكأننى ولكنى ولكنى (قوله) وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر) هذا شامل للخبر والاسم وفي  
ذكر الاسم مساعة فالأولى أن يقول وأن وخبرها في تأويل مصدر بدليل قوله في التأويل بلغني انطلق  
زيد فالاسم باق على حاله والمؤول بالمصدر لفظة منطلق في عبارة الشارح اذ لا دخل في التأويل كانه عليه في  
بعض الحواشي (قوله) في تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان مشتقاً كمثل ويقدر  
بالكون ان كان جامداً نحو بلغني أن هذا زيد أى كونه زيدا وبلا استقرار ان كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً اه  
أبو النجا (قوله) وتقول في عمل ليت (ليت عمراً شاخصاً) تقدم معناه عن بعضهم فلا تغفل (تمة) دخول ما  
على هذه الأحرف يبطل اعمالها لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيبها للدخول على الفعل تقول انا زيد قائم  
وكأنما خالد أسد ولكننا عمر وجبان ولعلما بكرة عالم وسمع بقاء العمل في ليت لبقاء اختصاصها وتجعل مالمغاة  
نحو قوله قالت أليتها هذا الحمام لنا \* الى حمامتنا أو نصفه فقد

وفي البواقي قال ابن مالك

ووصل ما بذي الحروف مبطل \* اعمالها وقد يبقى العمل  
(قوله) ومعنى أن وأن للتوكيد) أى منسوب له من نسبة الجزئى لكليه لأن توكيدهما جزئى من مطلق توكيد  
أو اللام زائدة أى معناها التوكيد وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع إيجاباً كان

في عمل لعل لعل الجيب قادم واعرابه لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والجيب اسمها منصوب بالفتحة  
الظاهرة وقادم خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة (ومعنى أن وأن للتوكيد) أى توكيد النسبة أعنى قيام زيد متصلاً في قولك ان زيدا قائم

زيد اقامت أولاً نحو ان الله لا يظلم الناس شيئاً فان قلت كيف تكون الفتوحة للتوكيد مع أنها بمعنى المصدر فعنى علمت أنك قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فعله قلت كونها بمعنى لا يوجب مساواتها له من كل وجه سمى اهـ خـ ض (قوله) فيرتفع الكذب أى توهم الكذب اذ الكلام الخالى من أن قد يرفع الكذب بمطابقته لمقتضى الواقع وانما يرتفع توهم الكذب لأن المخاطب امام تردد أو منكر ومن ثم لا يؤتى بهما اذا كان السامع خالى الذهن من الحكم ومن التردد فيه والانكار عليه الا اذا قدم ما يلوح له كقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرورون وقوله

جاء شقيق عارضا رعه \* ان بنى عمك فيهم رماح

(قوله) واحتمال المجاز أى فيرتفع توهم احتمال التكلم بالمجاز وظاهر كلام الخطيب القزويني أنه لا يفيد هذا الا التوكيد بما بوبه المصنف فيما يأتى فنحو قولك ان زيدا جاء احتمل ما ذكر بخلاف قولك زيد نفسه جاء فالأولى عندي حذف هذا الأخير وان ذكره في بعض الجواشي (قوله) ولكن للاستدراك أى لأنها لا تتوسط الابين كلامين متغايرين ايجاباً أو سلباً كما سيأتى (قوله) برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه) قال الحضري هذا الكلام فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفاً على ثبوته أو بالجر عطفاً على الهاء اذ المعنى على الأول أو برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثانى أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه واذا كان النفي أو ثبت النفي متوهماً لشيء فإى حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد لصحته من تقدير مضاف أى أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي اثبات كأن المراد فى الأول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل اهـ فالأولى للشارح أن يعبر بقوله وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ليسلم من الاعتراض ولا بد أن يتقدمها كلام امامنا قاض لما بعدها نحو ما هذا ساكناً لكنه متحرك أو ضله نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلاف له نحو ما قام زيد لكن عمرو ويظهر عندي أن يكون زيد وعمرو معروف بالصحة بدليل كونه شبيهاً بالاستثناء لأن الاستثناء اتصاله وانفصاله كذلك فنحو جاء القوم الاحمار صحيح اذ الحار بما كان داخلاً فى أمتعة القوم كما سيأتى فى باب ان شاء الله تعالى ولم أر من نه على هذا ههنا ففتظن (قوله) وكأن للتشبيه) أى المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية وأن المؤكدة ققولك كأن زيدا أسداً الأصل ان زيدا كأسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهزمة للجار ثم صارا كلمة واحدة كما قدمنا وقيل انها بسيطة لأن الأصل عدم التركيب وينزعم عليه أن يكون لمطلق التشبيه كما قيل وفيه نظر اذ لا مانع من أنهما على القول بالبسيطة وضعت للتشبيه المؤكد وويلها المشبه دائماً بخلاف الكاف ومثل فيليهما المشبه به قيل وللظن نحو كأن زيدا كاتباً وللتحقيق كقوله \* كأن الأرض ليس بها هشام \* أى لأن الأرض (قوله) وهو مشاركة أمر لأمر الخ) قال البيانون التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت أسداً فى الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو أنشبت المنية أظفارها بفلان ولا على وجه التجريد نحو لقيت من زيد أسداً والأولى للشارح أبقاء الله بالسلامة أن يزيد هو الحكم بالدلالة على مشاركة أمر لأمر اذ التشبيه فعل الفاعل والمشاركة أمر اعتبارى (قوله) وليت للتمنى) أى لانشاءه واحداثه لا للاخبار بأن التمنى حاصل اهـ يس على الفا كهى وكذا يقال فى البواقي (قوله) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسى) الأول نحو «ألا ليت الشباب يعود يوماً \* فأخبره بما فعل المشيب» والثانى نحو قول منقطع الرجاى ليت لي ما لا فأحج منه ان قلت هذا من نوع الذى قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاى فى الحج قلت أجيب بأن المراد بما لا طمع فيه ما شأنه أنه لا يطمع فيه أحد كعود الشباب بخلاف المال الذى يحج به يتعلق به غالباً والتحقيق أن التمنى لا يدل بالوضع على الطلب وانما هو موضوع لانشاءه حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع الى حصول التمنى واظهارها حجة حصول التمنى الخصوص أعنى حجة مخصوصة على وجه يدل عليه حالة التمنى اهـ من الشنوائى (قوله) ولعل للترجى الخ) فى حاشية الكشف للتفتازنى لعل موضوعاً لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع

فيرتفع الكذب  
واحتمال المجاز (ولكن  
للاستدراك) وهو  
تعقيب الكلام برفع  
ما يتوهم ثبوته أو نفيه  
(وكان للتشبيه) وهو  
مشاركة أمر لأمر فى  
معنى بينهما (وليت  
للتمنى) وهو طلب  
ملا طمع فيه أو ما فيه  
عسر (ولعل للترجى  
والتوقع)

بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرها كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت في القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى طريق الاطماع دلالة على أنه لا خلف في اطاع الكريم وأنه كجزمه بالحصول ولما كان ما بعد لعل الاطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضاً لما قبلها زعم ابن الأنباري وجماعة أن لعل قد تكون بمعنى كي وورده المصنف يعني الزنجشري بأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه ألا تترك تقول دخلت على المريض كي أعوده ولا يصح لعل اه صبان على الأشموني (قوله فالترجي طلب الأمر المحبوب) أي المستقرب الحصول فلا يكون الا في الممكن فلا يقال لعل الشباب يعود وقول فرعون لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات انما قاله جهلا وافكا أو من تعنته في الكفر اه عبد المعطى (قوله والتوقع الاشفاق) هولعة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه قال الفارضي الاشفاق في المكروه يتعدى بمن كقوله تعالى وأشفقن منها أي خفن وفي غيره يتعدى بعل كأشفقت عليه اه سجاعي على ابن عقيل (قوله هالك) أي ميت أي أخاف عليه الهلاك المتوقع (قوله وأما ظننت وأخواتها) أي نظائرها شروع منه في القسم الثالث وآخره لأنه لا يبقى فيه الأصل وهو الرفع ولذا عبر الشيخ خالدة في الأزهرية بقوله باب تميم النواسخ (قوله فانها تنصب المبتدأ والخبر) هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي أعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمر والاعلى وجه التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالمنع أي يمنع أنه لم يرد ذلك بل هو مراد بدليل ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه فالظن لتشبيهه به وذهب الفراء الى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجورا وعورض بوقوعه معرفة وضمير او جامدا وبأنه لا يتم الكلام بدونه اه تصريح بتصريح (قوله على أنهما مفعولان لها) الا اذا ألغيت أو علفت والالغاء ترك العمل لفظا ومعنى للامانع نحو زيد ظننت قائم فزيد مبتدأ وقائم خبره وليس لظننت عمل فيهما لا في المعنى ولا في اللفظ والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لمانع نحو ظننت لزيد قائم فظننت لم تعمل في لزيد قائم لأجل المانع وهو اللام لكنه في محل نصب بدليل أنك اذا عطف عليه نصبت تقول ظننت لزيد قائم وعمر اجالسا فهي عاملة في لزيد قائم في المعنى دون اللفظ والالغاء جائز في غير الابتداء كما اذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت قائم فلا أعمال أحسن قيل هاسيان أو وقعت آخرها نحو زيد قائم ظننت والالغاء أحسن فلا يلغى في ظننت زيدا قائما أو أقول كعبرضى الله عنه

أرجو وأمل أن تدنو مودتها \* وما اخال لدينا منك تنويل

فمؤول بتقدير ضمير الشأن والتقدير ما اخاله لدينا منك تنويل خلافا لظاهر كلام ابن هشام في شرح القصيدة حيث جوز الالغاء والتعليق واجيب ان وليها ان ولا وما النافيات ولا م الابتداء ولا م القسم والاستفهام نحو ظننت ان زيد قائم وعلمت مازيد قائم وعلمت لزيد قائم وظننت أزيد قائم (قوله وهي ظننت) اذا كانت بمعنى الرجحان أو اليقين وأما التي بمعنى اتهم فهي متعدية لواحد قال ابن مالك

لعلم عرفان وظن تهمه \* تعدية لواحد ملتزمة

(قوله وحسبت) بمعنى ظننت أو بمعنى تيقنت وهو قليل كقوله

حسبت التقى والجود خير تجارة \* رباحا اذا مال المرء أصبح ثاقلا

ومعنى ثاقلا ميتا (قوله وخت) او بمعنى ظننت بمعنى علمت وهو قليل كقوله

دعاني القواني عمهن وختني \* لي اسم فلا أدعي به وهو أول

فان كانت بمعنى تكبرت فهي لازمة (قوله وزعمت) بمعنى الرجحان وان كانت بمعنى تكفلت تعدت الى واحد (قوله ورأيت) بمعنى علمت أو بمعنى ظننت وهو قليل وقد اجتمعتا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا

فالترجي طلب الأمر المحبوب نحو لعل الحبيب قادم والتوقع الاشفاق أي الخوف من المكروه نحو لعل زيدا هالك (وأما ظننت وأخواتها فانها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها وهي ظننت (نحو ظننت زيدا قائما واعرابه ظننت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة وقائما مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة (وحسبت وخت وزعمت ورأيت

أى يظنونه ونعلمه فان كانت بمعنى أبصرت أو من رأى فى متعدي الى واحد ( قوله وعلمت ) بمعنى  
 تيقنت وبمعنى ظننت وهو قليل قال تعالى فان علمتموهن مؤمنات أى ظننتموهن وأما التى بمعنى عرفت  
 فقد تعدت لواحد كعلم فى البيت الذى نقلت من الألفية ( قوله ووجدت ) بمعنى علمت فان كانت بمعنى  
 أصاب تعدت لواحد ( قوله واتخذت ) وهذا من أفعال التصير أى صيرت ويقال فيه اتخذت ( قوله  
 وجعلت ) بمعنى اعتقدت فان كانت بمعنى أوجدت أو أوجبت تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور  
 وتقول جعلت للعامل كذا ويجوز أن تكون بمعنى صيرت وقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد  
 الرحمن اناثا قال الصبان قال الناظم فى شرح الكافية يعنى ابن مالك أى اعتقدوا وقال ابن الناظم أى ظنوا  
 وقال الزمخشري أى صيروا كذا فى شرح الغزى اه والنفس الى قول ابن مالك أميل ( قوله وسمعت )  
 سيأتى فى آخر الباب ( تنبيه ) ترك المصنف أفعالا كثيرة أوردها ابن مالك فى الألفية وهى عد بمعنى الرجحان  
 وحجا بمعنى ظن ودرى بمعنى علم وهب بلفظ الأمر بمعنى ظن تعلم بلفظ الأمر أيضا بمعنى علم ونفصها

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا \* أعنى رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد \* حجا درى وجعل اللذكا اعتقد

وهب تعلم والتى كصيرا \* أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

( قوله وخلصت الهلال لأمها ) مضارعها اخلص والكثير فيه بكسر الهمزة على غير قياس كقوله

وما أدرى وسوف اخلص أدرى \* أقوم آل حصن أم نساء

لكن اخلص هذه من غير هذا الباب ( قوله نخوزعمت بكرا صديقا ) مصدره الزعم ومصدر ما كان بمعنى  
 تكفل الزعم بفتحيتين والزعامة بالفتح وفى المصباح وزعمت بالمال زعما من باب قتل ونفع كفلت به والزعم  
 بفتحيتين والزعامة بالفتح اسم منه فانا زعيم به ( قوله وحسبت الحبيب قادما ) بكسر السين والاكثر  
 فى مضارعها الكسر أيضا ويقل الفتح وان كان القياس فى مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح  
 ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرها ( قوله ووجدت العلم نافعا ) مصدرها  
 الوجدان بكسر الواو ومصدر التى بمعنى استغنى الوجد بتثنية الواو وبمعنى حزن الوجد بالفتح وبمعنى  
 حقد الموجدة بفتح الميم وكسر الجيم كما يؤخذ من الصبان ( قوله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول )  
 اعلم أن المصنف رحمه الله تعالى تبع فيه الاخفش حيث جعل سمع المتعلقة بذات خبر عنها بفعل دال  
 على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول والثانى يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت  
 كلام زيد فتعدى لواحد فقط وقال الجمهور لا تعدى مطلقا الا لواحد كسائر أفعال الحواس فان كان مما  
 يسمع فذاك والا ففيه حذف مضاف والفعل بعده حال أى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم اه خض  
 ( قوله والجملة التى بعدها حال ) أى فى هذا المثال كما يؤخذ من كلام الشارح وانما كلفنا ذلك لأن قولك  
 سمعت رجلا يقول كذا لا يصح أن تكون الجملة التى بعدها حالا لوجوب تعريف صاحب الحال بالجملة  
 فى هذا صفة لأن الجملة بعد النكرة حال قال الشنوائى جوز السعد التفنازانى فى الجملة يعنى فى مثل سمعت  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول أن تكون بيانا أو بدلا بتأويل المصدر أى سمعت قول زيد قائلا كذا  
 فى الحال أو قوله كذا فى البيان أو البدل ويلزم عليهما حذف أن الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف أو الجملة  
 بمعنى المصدر من غير سائب فيما ليس من الأبواب المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين اه وليحرر  
 ( تنبيه ) يجوز اجراء قال كظن فى العمل بأربعة شروط الأول أن يكون بصيغة المضارع الثانى أن يكون  
 للمخاطب الثالث أن يكون مسبوقا باستفهام الرابع أن لا يفصل بينهما أى بين الاستفهام والفعل بغير  
 ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول الفعل فان فصل بأحدها لم يضر نحو اتقول عمر انطلقا وفى الدار تقول

وعلمت ووجدت  
 واتخذت وجعلت  
 وسمعت تقول ظننت  
 زيدا منطلقا واعرابه  
 كما تقدم ( وخلصت الهلال  
 لأمها وما أشبه ذلك )  
 يعنى أن ما أشبه المثالين  
 من بقية الأمثلة يقاس  
 على هذين المثالين نحو  
 زعمت بكرا صديقا  
 وحسبت الحبيب قادما  
 ورأيت الصديق منجيا  
 وعلمت الجود محبوا  
 ووجدت العلم نافعا  
 واتخذت بكرا صديقا  
 وجعلت الطين ابريقا  
 واعرابها كما تقدم  
 ومثال مفع سمعت  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم يقول فسمعت  
 فعل وفاعل والنبي  
 مفعول أول ويقول  
 فعل مضارع وفاعله  
 ضمير مستتر فيه جوازا  
 والجملة فى محل نصب  
 مفعول ثان والراجع  
 أن سمع فى نحو هذا  
 المثال تتعدى لمفعول  
 واحد والجملة التى بعدها  
 حال والله سبحانه  
 وتعالى أعلم

زيداً قائماً عندك تقول عمراً جالساً و عمراً تقول قائماً بخلاف نحو أنت تقول زيد قائماً فلا يجوز الاجراء ويجوز اجراؤه مطلقاً عند سليم قال ابن مالك

وكتظن اجعل تقول ان ولي \* مستفهما به ولم ينفصل  
بغير ظرف أو كظرف أو عمل \* وان يعض ذى فضلت يحتمل  
وأجرى القوم كظن مطلقاً \* عند سليم نحو قل ذا مشققا

﴿ باب النعت ﴾

والله سبحانه وتعالى أعلم

ذكر غير المصنف رحمه الله تعالى النعت وما بعده من التوابع بعد المحرورات وهو أنسب ولكن لما كان المصنف رحمه الله تعالى ذكر أن من المرفوعات التوابع ناسب أن يذكرها هنا استيفاء لغرضه وهو ذكر المرفوعات بجميعها وأعلم أن التوابع خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل ولم يذكر المصنف عطف البيان ولعله إنما لم يذكره لأنه يبدل الشيء من الشيء أشبه بل ما صح جعله بدلاً لصح جعله عطف بيان وعكسه إلا في نحو يارجل بكراً والاف في نحو قوله

أنا ابن التارك البكرى بشر \* عليه الطير ترقبه وقوعا

فلا يصح أن يكون بكراً بدلاً من رجل إذا البدل في نية إعادة عامل المبدل ولا يصح أن تقول يابكر لأن المفرد العلم المنادى يبنى على الضم وكذا لا يصح أن يجعل بشر بدلاً من البكرى إذ لو كان بدلاً لقليل أنا ابن التارك بشر وهو في مثل قولك هذا الضارب زيد وهو لا يجوز لأن المضاف الموصول بالانماجاز إذا اتصل بالمضاف إليه أل تقول الجعد الشعر فلا يصح كل منهما أن يكون بدلاً بل يتعين جعله عطف بيان قال ابن مالك

وصالحاً لبديلة يرى \* في غير نحو يا غلام يعمرأ

ونحو بشر تابع البكرى \* وليس أن يبدل بالمرضى

( باب النعت )

والنعت تابع للمنعوت

وبدأ المصنف هنا بالنعت تبعاً للقوم وخالفهم ابن هشام في شذوره فقدم التوكيد على النعت تبعاً لابن مالك في التسهيل كابن السراج وأبي علي والزحشرى واستحسنه الأشموني ﴿ تنبيه ﴾ إذا اجتمع التوابع قدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فيقال جاء الرجل العالم أبو بكر نفسه أخوك وزيد ونظم ذلك بعضهم فقال ان التوابع ان جاءت بأجمعها \* ومرت تحوى من الترتيب ما تقلا فانعت وبين وأكدوا بدلن وجيء \* بالعطف بالحرف نلت العلم والعملا

وأخصر منه ما قاله بعضهم إذا اجتمعت فالنعت قدم به التحق \* بيان فتوكيد وجاء بدل نسق

فكان المصنف أخذ تناسب التقديم في الاجتماع إلا في العطف والبدل ( قوله والنعت تابع للمنعوت ) أى في الاصطلاح وأما في اللغة فهو وصف الشيء بما هو فيه من خير أو شر كالحال وخبر المبتدا فانهما وصفان كالنعت لكن لم يكونا تابعين كذا ظهر لي ثم رأيت الشيخ الرضى سبقني بهذا فقال قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعاً أولاً فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاء في زيد راكباً إذ يقال هما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعاً نحو جاءني زيد الضارب اه وأعلم أن الصفة والنعت متردافان وقيل ان النعت مختص فيما يتغير كقائم وضارب والوصف لا يختص به بل يعم ما يتغير وما لا يتغير كالعلم والحسن وعلى الأول يقال صفات الله ونعوته وعلى الثاني يقال صفات الله ولا يقال نعوته قال الصبان والذى في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدراً بمعنى الوصف واسما قام بالذات كالعلم والسواد اه أى ولا يكون النعت كذلك ( قوله تابع للمنعوت ) قال الشيخ خالد في شرح المتن رسمه ببعض خواصه تقريراً على المبتدى فقال الى آخره قال العلامة أبو بكر الشنواني فيه نظر لأن الظاهر أن قوله النعت تابع للمنعوت الى آخره ليس وارداً مورد التعريف بل هو بيان حكم

من أحكام النعت فتأمل اه قال الفقير تأملناه فوجدنا قوله لأن الظاهر أن قوله الخ غير ظاهر وحاصله أى كلام المصنف رسم ناقص والرسم الناقص من المعارف ولا معنى لقوله ليس واردا مورد التعريف والله أعلم وكتب عبد المعطى على الشيخ خاله مانصه قوله رسمه الخ أى رسم المصنف رحمه الله تعالى النعت أى عرفه بالرسم الناقص وهو ذكر عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة ولو كان رسما تاما لآتى بالجنس والخاصة اللازمة ولو عرفه بحقيقته لقال هو التابع المشتق حقيقة أو ما فى قوته الموضح لمبتوعه ان كان معرفته والمخصص له ان كان نكرة ويمكن أن يقال التابع هنا كالجنس ولزوم النعت للأحوال الثلاثة من خواص التابع وحينئذ فهو تعريف بالرسم التام اه وقدم فى الفاعل والمبتدا ما يناسب المقام فلتراجع ثم ان شئت (قوله) تابع للمنعوت فى رفعه الخ لا يرد هذا جرح ضرب خرب يجر خرب لأنه تابع للمنعوت فى اعرابه تقديره على ما جرره اليمامى ولا يرد على عدم جواز التخالف فى الاعراب والتعريف والتنكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيه لأنه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان اه يس على التوضيح قال الفقير ما المانع من أن يجعل المقطوع من الوصف الحقيقي ويقال انه يتبع منعوته فى الاعراب لكن لا على اللفظ بل على الجملة فيقال ان نحو جاء الرجل العاقل الجملة من عامل العاقل وهو أعنى ومعموله فى عمل رفع نعت للرجل فهو يتبع منعوته فى الاعراب محلا لكنه فيه نوع تكلف ولكرده بأن الجملة لا تكون نعتا الا اذا كان للمنعوت بهانكرة (قوله) فى رفعه الخ) جار ومجرور متعلق بتابع وهو على حذف مضاف أى نوع رفعه وانما قلنا ذلك لأنه لا يجب توافقهما فى الشخص اذ قد يكون اعراب أحدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدرا نحو جاء زيد الراوى وجاء القاضى العالم وقد يكون اعراب أحدهما بالحركات واعراب الآخر بالحروف نحو جاء الرجل القائم وجاء الزيدون الكلمة أو اعراب أحدهما عليا والآخر لفظيا نحو يازيد الفاضل بنصب الفاضل فان قيل قد يعترض عليه قولك يازيد الفاضل بضم الفاضل اتباعا لضمة زيد فان تبعية الفاضل لزيد فى الضم ليست تبعية فى الاعراب لأن المتبوع منصوب محلا والتابع مضموم أجيب بأن المراد بالاعراب هو هو وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أن الفاضل تابع لزيد فى اعراب غير ظاهر بل هو على فى المتبوع لأن عمله النصب بفعل محذوف كاسيأتى فى باب المنادى ان شاء الله تعالى وتقديرى فى التابع أى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة الاتباع فلم أن ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرفع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه (تنبيه) كما يتبع النعت فى الاعراب يتبع فى الافراد والثنية والجمع والتأنيث والتذكير ان رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر نحو هذه امرأة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجل كرام والمرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام وامرأة كريمة الأب أو كريمة أبأ ورجلان كريما الأب أو كريمان أبأ ورجل كرام الأب أو كرام أبأ الا فى الوصف باسم التفضيل اذا كان مع من أو أضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولم يوافق فى التأنيث والثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من عمرو وبرجال أفضل من بكر وامرأة أفضل من دعوبا مرأتين أفضل من هند وبنساء أفضل من سلمى وكذا مررت بشخص أفضل رجل وبشخصين أفضل رجل وبشخص أفضل رجال والافيا يستوى فيه المذكر والمؤنن من الصفة كصبور وجريح تقول هذا رجل صبور وهذه امرأة صبور وهذا رجل جريح وهذه امرأة جريح والافى النعت بالمصدر تقول مررت برجل عدل وامرأة عدل وبرجلين عدل وامرأتين عدل وبرجال عدل وبنساء عدل (قوله) أيضا فى رفعه ونصبه وخفضه هذا ما لم يكن المنعوت معلوما بدون النعت فان كان معلوما بدونه جاز القطع والاتباع أو اتباع بعض النعوت وقطع بعضها فى نعت المعلوم المتعدد نحو مررت بامرئ القيس الشاعر فيجوز فيه الجر على الاتباع والرفع على القطع باضمار هو والنصب باضمار فعل وهو أذم أو غيره مما يناسب المقام ومنه قوله تعالى وامرأته حمالة الحطب قرئ حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم وبالرفع على الاتباع أو على اضمار هو قال ابن مالك

فى رفعه ونصبه  
وخفضه



وان نعوت كثرت وقد تلت \* مفتقرا لذكرهن أتبع  
واقطع أو اتبع ان يكن معينا \* بدونها أو بعضها اقطع معلنا  
وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا \* مبتدأ أو ناصبا لن يظهر  
(قوله وتعريفه وتنكيره) أى فيجب أن يتبع الوصف بالموصوف فيهما ﴿ تنبيه ﴾ مذكروه من وجوب  
التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور وأجاز الأخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل  
الأوليان صفة الآخران في قوله تعالى فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان وأجاز  
بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله  
أبيت كأتى ساورتنى ضئيلة \* من الرقش فى أنباها السم نافع

والصحيح مذهب الجمهور وماؤهم خلاف ذلك مؤول اه اشمونى أى فيؤول يجعل الأوليان بدلا من  
آخران ونافع بدلا من السم وساورتنى واثبتنى ضئيلة من الرقش أى حية دقيقة لها نقط سود وبيض ونافع  
بالغ فى الاهلاك (قوله) يعنى يتبع منعوته جملة يتبع مفعول يعنى كما قدما غير مرة وفاعل يتبع ضمير مستتر  
عائد للنعت ومنعوته مفعول يتبع وفى عدوله عن اسم الفاعل الى الفعل المضارع اشارة الى أن عمل اسم  
الفاعل فرع عن عمل الفعل المضارع كما هو مقرر (قوله) فى رفعه جار ومجرور متعلق بـ يتبع والضمير عائد  
للمنعوت (قوله) ان كان مرفوعا) انما ألحق الشارح العلامة ببقاء الله بالسلامة هذا بما ذكره المصنف رحمه  
الله تعالى فى رفعه لثلاث توهم البتدى أن الأحوال كلها تتأى فى تركيب واحد وعلى كل فليس بضرورى  
فالأولى أن يقال التقيد به لبيان الواقع ولا ينعى منصوب بمرفوع أو مجرور لما تقدم اه عبد العطى على  
الشيخ خالد وهذا اذا كان النعت تابعا فان كان مقطوعا فقد تقدم (قوله) وفى نصبه) أظهر الجار لبيان  
مقام المتن (قوله) ان كان منصوبا) أى ان كان النعوت منصوبا والكلام هنا كالذى أسلفنا وان هنا  
ومابعد وماقبله شرطية وجوابها عذوف بتقديره ان كان مرفوعا فيرفع وان كان منصوبا فينصب وان كان  
مخفوضا فيخفض أى فلا ينعى منصوب بغيره (قوله) وفى خفضه ان كان مخفوضا) أى فلا ينعى مخفوض  
بغيره كما تقدم (قوله) وتعريفه ان كان معرفة) أى فلا ينعى معرفة بنكرة لأن المعرفة متعينة والنكرة  
مبهمة وفى الجمع بين المتعينة والمبهمة تنافى فى الوصفية المرادة ههنا وان كان كلام أرباب الحواشى يقتضى  
منع التنافى مطلقا (قوله) وفى تنكيره ان كان نكرة) أى فلا تنعى نكرة بمعرفة للتنافى فان قيل اذا  
وصف بالجملة أو الظرف أو الجار والمجرور فمن أى قبيل قلت لا يخلو ما أن يكون ذلك تابعا للمعرفة أو نكرة فهو  
فى قوة النكرة ثم ماذكر من الجملة أو شبهها ان كان بعد نكرة محضة فهو صفة نحو ممرت برجل يكتب أو بعد  
معرفة محضة فهو حال نحو ممرت يزيد يضحك فلو وقعت بعد المحتمل للتعريف والتنكير احتملت الحالية  
والوصفية نحو كمثل الحمار يحمل أسفارا جملة يحمل اما فى موضع جر أو فى موضع نصب باعتبار الوصفية  
والحالية اه عبد العطى المالكى على الشيخ خالد والحاصل أن النعت يتبع منعوته فى واحد من أوجه  
الاعراب الرفع والنصب والخفض وواحد من وجهى التعريف والتنكير مطلقا سواء كان رفع  
ضميره أم اسما ظاهرا وفى واحد من وجهى التذكير والتأنيث وواحد من أوجه الافراد والتثنية والجمع ان  
رفع النعت ضمير مستترا وسيأتى (قوله) وذلك فى النعت الحقيقى) أى التابع المذكور وفى المتن فى النعت  
الحقيقى أى والنعت السببى المعبر عنه عند بعضهم بالمجازى وحذف المعطوف على حد سراييل تقيكم الحرأى  
والبرد وانما تكلفنا ذلك لأن كلام المتن لا يختص بذلك والالكان سبق قلم أوسهوا أو كان المعطوف ساقطا  
من قلم النساخ وحيث وجدنا الفرصة لم نأخذ بالرخصة واباحة المحظورات فى وقت الضرورات (قوله) وهو  
الرافع لضمير النعوت) يعنى أن النعت الحقيقى هو الذى يرفع ضمير عائدا الى النعوت المعبر عنه عند كثير  
بالجارى على من هو له والنعت السببى هو الرافع لاسم ظاهر حا وضمير النعوت وهو المعبر عنه عند كثير بالجارى

وتعريفه وتنكيره  
يعنى يتبع منعوته فى  
رفعها ان كان مرفوعا  
وفى نصبها ان كان منصوبا  
وفى خفضها ان كان  
مخفوضا وفى تعريفه  
ان كان معرفة وفى  
تنكيره ان كان نكرة  
وذلك فى النعت الحقيقى  
وهو الرافع لضمير  
النعوت



والتذكير والتثنية ومررت بامرأتين عاقلتين في الجر والتذكير والتأنيث والتثنية ومررت برجال عقاء  
 في الحفض والتذكير والتذكير والجمع ومررت بنسوة عاقلات في الحفض والتذكير والتأنيث والجمع فهذه  
 ست والجملعة مع ما ذكرنا ست وثلاثون (قوله) واعرابه كالذي قبله) أى فتقول جاء رجل فعل وفاعل عاقل  
 نعت لرجل ورأيت رجلا فعل وفاعل ورجلا مفعول به وعاقلان نعت لرجلا ومررت برجل فعل وفاعل ورجل  
 ومجرور متعلق بمررت وعاقل نعت لرجل (قوله) فقد تبع منعوته) وهو لفظ رجل في المنعوت ولفظ عاقل  
 في النعت (قوله) في الاعراب والتذكير) أى وفي الأفراد والتذكير في الأمثلة للشارح وقد علمت وتقول  
 في النعت السبيى جأنى زيد العاقل أبوه أو العاقل أبواه أو العاقل أبأوه وجاءنى زيد العاقل أمه أو العاقل  
 جاريتاه أو العاقل جواريه وجاءت هند العاقل أبوها أو العاقل أبأوها أو العاقل أبأوها جارتها أو العاقل  
 جارتها أو العاقل جواريه وجاءت هند العاقل أبوها أو العاقل أبأوها أو العاقل أبأوها جارتها أو العاقل  
 أبأوها وجاءنى زيدان الذاهبة جارتها أو العاقل جواريهما وجاءتني الهندان العاقل  
 أبوها أو العاقل أبأوها أو العاقل أبأوها وجاءتني الهندان العاقل جارتها أو العاقل جواريهما وجاءتني  
 جواريهما وجاءنى زيدون العاقل أبوهم أو العاقل أبوهم أو العاقل أبأوهم وجاءنى زيدون الذاهبة  
 جارتهم أو الذاهبة جارتهم أو العاقل جواريهما وجاءتني الهندات العاقل أبوهن أو العاقل أبوهن أو  
 أو العاقل أبأوهن وجاءتني الهندات الذاهبة جارتهم أو الذاهبة جارتهم أو الذاهبة جواريهن وهذه  
 ست وثلاثون في الرفع وفي النصب مثلها وفي الحفض مثلها فالجملعة ثمان ومائة ومع النكرة مثلها فالجملعة ست  
 عشرة ومائتان وإذا نعت بالجملعة صارت الجملعة ثلثمائة وأربعا وعشرين لأن منعوتها لا يعرف كما تقدم والتي  
 قدمناها ست وثلاثون فالجملعة ثلاثمائة وستون وهذه إذا كانت النعوت أسماء الفاعلين وإذا كانت أسماء  
 مفعولين كانت الجملعة مثلهن الاعدد نعت الجملعة فالجملعة خمسمائة وأربع ولولا خوف الملل لم أدع هنا كل  
 مثال ولكن هذا كفاية لمن وقفه الله تعالى ﴿ تنبيه ﴾ يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض  
 كعمول الصفة نحو هذا رجل في الدار قائم ومعمول الموصوف نحواً كل للطعام كثير وعامله نحو زيد اضربت  
 القائم ومفسر عامله نحو زيداً ضربته العاقل ومعمول عامل الموصوف نحو هذا معطى زيد جبة العاقل  
 والمبتدأ الذي في الخبر موصوفه نحو لزيد عمره العاقل والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العالم  
 قائم وجواب القسم نحو والله انى قائم الجبار والاستثناء نحو ما جاءنى أحد الازيد خير من عمرو قال في  
 الكشف في قوله تعالى شهد الله أنه لا إله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط ان قائما يجوز أن يكون  
 صفة للمنفى كأنه قيل لا إله قائما بالقسط الا هو ولا يبعد فقد رأيناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف  
 اه (قوله) ولما كان النعت الخ) هذا كلام الشارح وربط به بين كلامي المتن وساقه جوابا لسؤال محذوف  
 تقديره أى فائدة في ذكر المعرفة والنكرة ههنا (قوله) تارة) أى مرة ومثله طورافهى ألفاظ مترادفة ويفهم  
 من كلام ابن الحاجب في شرح الكفاية أن انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز أن يكون على  
 الظرف ويجوز أن يكون على المفعول المطلق وإذا كان طوراً وتارة بمعنىاً فاتصباهما أيضاً ما على الظرف أو  
 على المفعول المطلق ذكر ذلك نجم الدين سعيد في شرح الساوية في علم العروض اه شنوانى (قوله) يكون  
 معرفة) يكون ناسخ للمبتدأ والخبر واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد للنعت ومعرفة خبره  
 والجملعة من يكون واسمه وخبره في محل نصب خبر كان (قوله) وتارة) معطوف على تارة المتقدم وفيه من  
 الاعراب ما مر (قوله) ذكر المصنف) أى على سبيل الاستطراد وهو أن يكون في فن من الفنون أى غرض  
 من الأغراض ثم سنع له فن آخر يناسبه في الذكر فيورده ثم يرجع الى الأول ويقطع الاستطراد وبالجوابية  
 بلا كما كي ﴿ فائدة ﴾ قال السيوطي ومنه الاستطراد أن ينتقلا \* من غرض لآخر قد شا كلا  
 (قوله) أقسام المعرفة والنكرة) فيه نظر لأن المصنف لم يقسم النكرة بل حدها والأولى أن يقول ذكر المصنف

واعرابه كالذي قبله  
 فقد تبع منعوته في  
 الاعراب والتذكير ولما  
 كان النعت تارة يكون  
 معرفة وتارة يكون  
 نكرة ذكر المصنف  
 أقسام المعرفة والنكرة

أقسام المعرفة وحد النكرة لما علمت (قوله فقال) معطوف على قوله ذكر أى قال مقدما للمعرفة على النكرة وان كان الأولى أن يقدم النكرة لكونها الأصل لاندرج كل معرفة تحتها وذلك لأنه ما من معرفة الاولها نكرة ولا عكس والمستقل أولى بالاصالة وأيضاً فالشئ أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمى اذا ولد فانه يسمى انساناً أو مولوداً أو موجوداً ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية وقدم المصنف هنا المعرفة لكونها أشرف من النكرة من حيث دلالتها على معين والشريف مقدم (قوله والمعرفة) هو فى الأصل اسم مصدر لعرفته بالتشديد وأما على التخفيف من عرفته فهو مصدر وبهذا يجمع بين القول بأنه مصدر والقول بأنه اسم مصدر ثم جعل اسم جنس للاسم المعروف لاهو علم له والالتماع من الصرف للعلمية والتأنيث واعلم أن أعرف المعارف الجلالة اجماعاً وبحسب العقل ثم الضمير على الأصح ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم اسم الموصول ثم ذو الأداة ثم المضاف قال فى الكافية

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فمضمّر أعرفها ثم العلم \* فذو إشارة فموصول متم

فقال (والمعرفة خمسة أشياء)

وقل صاحب التصريح عن التسهيل فقال وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام يعنى بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المضاف والمضاف إليه أى أنهما فى مرتبة واحدة لأن التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الأداة يعنى أنهما فى مرتبة واحدة لأن تعريفهما بالعهد وفى بعض نسخه ثم ذو الأداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف إليه فجعل المضاف الى الضمير فى مرتبة الضمير والصحيح مانسب الى سيويه أن المضاف فى مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمرة فى مرتبة العلم وذهب البرد الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقاً فتحصل ثلاثة أقول اه كلامه وقوله فى ضمير الغائب بأن يتقدمه اسم واحد أى بخلاف نحو جاء زيد وعمر وفأكرمته والمراد بالعلم الشخصى أما الجنس فالظاهر أنه دون الجميع فان قيل ان قولك جاء رجل وهو قائم يرجع ضمير هو الى رجل وهو عين الأول فكيف حكمت بأنه معرفة أجب بأن قولك وهو قائم بمنزلة والرجل قائم وهو يتعرف بدخول أل العهدية ﴿تبيينه﴾ اعلم أن ألفاظ التوكيد كلها معارف لاضافتها لضمير المؤكد لفظاً ومالم يضاف منها هو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية واختلف فى كل عند التجرد عن الاضافة فقال الأخفش والفارسي وابن درستويه انها نكرة والذى عليه سيويه والجمهور أنها حينئذ معرفة وقال ابن عتقاء والأصح أن تعريف أجمع وأخواته بالعلمية على جنس الاحاطة والشمول فمنع أجمع وتوابعه للعلمية والوزن وجمع وتوابعه للعلمية والعدل وقيل شبه العلم ببناء على أنها تعرفت بنية الاضافة فأشبهت العلم فى التعريف بغير أداة ظاهرة اه أهمل فى موضعين ثم قال الفقير اذا تجردت كلمة قبل وبعد عن الاضافة فان نوى لفظ المضاف اليه أو معناه كان كل منهما معرفة وان لم ينو بالمرّة فهو نكرة ولدانون فى قول الشاعر فساغى الشراب وكنت قبلاً \* أكاد أغص بالماء الفرات (قوله خمسة أشياء) قيل ستة بزيادة الموصول وقدم فى الكافية ويمكن كونه مداخل فى قول المصنف والاسم المبهم الا أياً فتعريفها بالاضافة وهو مذكور فى كلام التمرح فانه أدخل الموصول تحت كلام المصنف والاسم المبهم وقيل سبعة بزيادة النادى كما قاله ابن مالك فى الكافية وقد قدمناه وذكره فى التوضيح والمراد النكرة المقصودة كيارجل لمعين بناء على أن تعريفه بالقصد والاقبال ويمكن ادخاله فى المرفع بأل بناء على ما قيل ان تعريفه بأل المحذوفة وناب يامنابها أو فى المبهم بناء على أنه تعرف بما تعرف به اسم الإشارة فقولك يارجل فى قوة قولك يا هذا ولا خلاف فى النكرة الغير المقصودة فهى باقية على تنكيرها كيارجلا خذ بيدى وأما العلم كيازيد فالأصح أنه باق على تعريف العلمية وانما ازداد بالنداء وضوحاً وذهب بعضهم الى أنه تعرف بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية وقيل ثمانية بادخال من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف

جوابهما نحو من عندك فيقال زيد ومادعاك الى كذا فيقال لقائك قلت وفيه نظرا ذ دعوى لزوم جوابهما بالمعرفة غير مسلم لصحة أن يجاب الأول بقولك رجل من بني فلان وأن يجاب الثاني بقولك أمرأهني والحق أنهما نكرتان اذلا حجة لدعوى كونهما معرفتين ثم رأيت بعضهم سبقني الى هذا فله الحمد (قوله المعرفة مادل على معين) يفيد هذا أن الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا وليس كذلك اذ لو أراد ذلك لم يدخل في حده الا الأعلام اذ المضمرة والمبهمة وذو اللام والمضاف الى أحدها تصلح لكل معين قصده المستعمل فالعنى مادل وضعه على استعمال واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كافي الأعلام أولا كافي غيرها أفاده الرضى ثم قال ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لأنهما وضعتا لشيء معين ويدخل المضمرة في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق أنه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل بحكم من الأحكام نحو جاء رجل فضربته لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائ دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل وأما الضمير في نحو رب شاة وسخلة فانكرة كافي ربه رجلا لأنه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم أولا اه وسياقي الكلام على الضمير الذي دخله رب والكلام على العلم الذي دخله رب في محله ان شاء الله تعالى فان قيل قولنا سرت عما أول متعين وقولنا هذا أسامة مقبلا غير متعين فلم لم يسم الأول معرفة ومسمى الثاني اياها أوجب بأن الحق في قولنا عما أول نكرة بأصل الوضع وتخصيصه بأمر عارض وقولنا هذا أسامة مقبلا سياقي الجواب عنه في العلم عن الرازي (قوله الاسم المضمرة) بضم الميم الأولى وفتح الثانية اسم مفعول من أضمرته اذا أخفيت واطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمرة على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي معقود وهو اصطلاح بصرى والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لأنه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هاني فصرح بمن تهوى ودعى من الكنى \* فلا خير في اللذات من دونها ستر اه تصریح ﴿ تنبيه ﴾ المضمرة كلها معارف الا ضمير الشأن والقصة فانه نكرة بدليل دخول رب عليه كقوله ربه فتية دعوت الى ما \* يورث المجد دائما فأجابوا لأن كل ما دخله رب فهو نكرة قال الحريري

المعرفة مادل على معين  
والذي ذكره المصنف  
خمس أشياء الأول منها  
(الاسم المضمرة) وهو  
مادل على متكلم أو  
مخاطب أو غائب

وكل ما رب عليه يدخل \* فانه نكرة يارجل

وأخصر منه قولي وكل ما جاء بعد رب نكره \* ولو ضميرا نحو ربه مره

ومر عن الرضى زيادة نحو رب شاة وسلختها فافهم (قوله وهو مادل على متكلم) قديدا ايا على التكلم والمخاطب والغائب ويعلم كونه لأحدها بعلامة فاذا أريد كونه للمخاطب جعل علامته الكاف فيقال اياك أكرمت أو للتكلم جعل علامته الياء أو نافي قال اياي أو ايانا أكرمت أو للغائب جعل علامته الهاء فيقال اياه وياها وياها وقدمضى كلامنا لذلك في المبتدا والخبر وذلك نفيس فلتراجع أو على المخاطب تارة والغائب أخرى وهو الألف والواو والنون قال ابن مالك

وألف والواو والنون لما \* غاب وغيره كقاما واعلما

(قوله أو غائب) اعلم أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظا فقط أو رتبة فقط أو لفظا ورتبة فالأول كقولك في الدار صاحبها وفي البيت صاحبه والثاني نحو ضرب غلامه زيد والثالث اما بما دته نحو اعدوا هو أقرب أي العدل المفهوم من اعدوا أو بمعناه نحو ولأبويه لكل واحد أي الميت اذ يعلم من السياق بقرينة ذكر الارث ولا يعود على متأخر لفظا ورتبة الا في ست مسائل جعلوها في حكم التقديم لنكات خاصة بها وهي المجموعة في قولي أجزالى الأخير في الترتب \* واللفظ ارجاع ضمير الغائب في هو زيد قائم ونعما \* قولنا كذا جاءت وقامت سلمى

وربه فتي كذا هي العرب \* تقول ماشاءت وخفته خب

وان هيا الا حياتنا وقر \* شدوده في زان نوره الشجر

(قوله نحو أنا للتكلم) أى والتكلمة كعلمت (قوله وأنتا للمخاطبتين) ظاهر كلامه أنه لا يستعمل للمخاطبتين وليس كذلك (قوله وهي للغائبة) ﴿ تنبيه ﴾ قال ابن هشام في الحواشي عند قول ابن مالك فما لذي غيبة الخ لينظر في نحوى راودتى فإن هى ليس غير ضمير باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يثبت استأجره فهذا في المتصل وذلك في المنفصل وقوله يخاطب شخصا في شأن آخر حاضر معك قلت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقديقال انه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا في عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان أنفعل كذا تنزيلا لمنزلة من بالحضرة فان قيل فكان حقه أن يقول ما لذي غيبة أو حضور أو منزل أو منزلة أحدهما قلت انما يحذف الشيء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها أنها لغيره أو حضور باعتبار أصلها وان استعملت على خلافه اهـ يس على التوضيح (قوله وهما للغائبتين) أى وللغائبتين أيضا ولو زاده لكان أولى وقد أشبعنا الكلام على هذا في بابي الفاعل والمبتدأ فليراجع ﴿ خاتمة ﴾ اعلم أن الضمائر كلها اما للتكلم أو للتكلمة أو للمخاطب أو المخاطبة أو للغائب أو للغائبة وكل واحد منها اما لواحد أو لثنى أو لمجموع فالخاص من ضرب الستة في ثلاثة صار ثمانية عشر وكل ذلك امام متصل مرفوع وامامتصل منصوب أو منفصل مرفوع أو منفصل منصوب أو متصل مجرور أو منفصل مجرور الحاصل من ضرب ثمانية عشر في ستة صار مائة وثمانية ثم المجرور المنفصل غير موجود فبقى تسعون واقصر في الثنية على لفظ واحد غائبا أو مخاطبا لقلته واقصر في التكلم على لفظين لأنه يرى أو يسمع في أغلب الأحوال فبقى اثنا عشر من كل صنف فبقى المجموع ستين وذلك نحو ضرب الى ضربنا وضربنى الى ضربنا وزيد مررت به الى زيد مر بنا واياه ضربت الى ايانا ضربت وهو ضرب الى نحو ضربنا والمتصل ما لا يتدأ به ولا يلى بعد الا في الاختيار والمنفصل ما يتدأ به ويلى الا في الاختيار ولا يثنى المنفصل في الجر لئلا يتقدم المجرور على الجار وما يثنى الاتصال لا يجوز الأتيان بالمنفصل وعكسه فنحو ضربك لا يجوز أن يقال ضرب اياك ونحو اياك ضربت لا يجوز أن يقال لك ضربت والمفعول الثانى من باب كسا اذا كان للغائب جاز اتصاله وانفصاله فتقول الدرهم سألنيه أو سألني اياه وخبر كان والمفعول الثانى من باب ظن فيه خلاف اختار ابن مالك والرماني وابن الطراوة الوصل تقول الدائن حسبته وعند الجمهور الفصل تقول الصائم كنت اياه واذا اتصلت الضمائر قدم الأخص وهو التكلم فالمخاطب فالغائب تقول الدرهم أعطيتكه (قوله الاسم العلم) وهو لغة يطلق على الجبل كقول الحنساء في أخيها صخر وان صخرنا لتأتم الهداة به \* كأنه علم في رأسه نار

واصطلاحا الاسم الذى يعين مسماه مطلقا أى بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة وقولنا بلا قيد أخرج بقية المعارف كالذى فيه الألف واللام فانه يعين ما بقى ال ولا يخرج علم الجنس نحو أسامة ﴿ تنبيه ﴾ الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس من وجهين الأول أن اسم العلم هو الذى يفيد الشخص المعين من حيث انه ذلك المعين فاذا سمينا أشخاصا كثيرين باسم زيد فليس ذلك لأجل أن قولنا زيد موضوع لافادة القدر المشترك بين تلك الأشخاص بل لأجل أن لفظ زيد وضع لتعريف هذه الذات من حيث انها هذه ولتعريف تلك من حيث انها تلك على سبيل الاشتراك اذا عرفت هذا فنقول اذا قال الواضع وضعت لفظة أسامة لافادة ذات كل واحد من أشخاص الأسد بعينها من حيث هى على سبيل الاشتراك اللفظى كان ذلك علم الجنس واذا قال وضعت لفظ الأسد لافادة الماهية التى هى القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط من غير أن يكون فيها دلالة على الشخص المعين كان اسم الجنس فقد ظهر الفرق بين اسم الجنس وبين علم الجنس اهـ رازى (قوله نحو زيد) اعلم أن العلم اما كنية وهو كل مركب اضافى في صدره أب أو أم كأبي بكر وأم كلثوم قال

(نحو أنا) للتكلم ونحو نحن للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأنت) للمخاطب وأنت للمخاطبة وأنتا للمخاطبتين وأتم لجمع الذكور المخاطبتين وأنتن لجمع الانات المخاطبات وهو للغائب وهي للغائبة وهما للغائبتين وهم للغائبتين وهن للغائبات (و) الثانى من أقسام المعرفة (الاسم العلم) نحو زيد



الشيخ خالد في شرح التوضيح زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي أو ابن أوبنت كابت دأية للغراب  
وبنت الأرض للحصاة انتهى واما لقب وهو كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته كزين العابدين وأنف الناقة  
والاسم ماعداهما كزيد وعمرو وخاله ﴿ تنبيه ﴾ قد يكون زيد نكرة بدخول رب عليه اذا أريد به من  
يسمى به نحو رب زيد لقيته جوابا لقول القائل أنا لم أجد زيدا في البلد وقلت

وكل ما جاء بعد رب نكره \* ولو ضميرا نحو ربه مره

ورب خالد اذا أريد به \* شخص به سمى اذا لا يشته

(قوله ومكة) زادها الله شرفا وتعظيما قال في المصباح وقيل فيها بكة على البدل وقيل بالباء البيت وبالميم ماحوله  
وقيل بالباء بطن مكة (قوله الأول علم لما يعقل) الأول لمن يعقل (قوله الاسم المبهم) أراد المصنف رحمه الله  
تعالى بالاسم المبهم أسماء الاشارات والموصولات كما فهم ذلك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة خلاف  
ما فهمه الشارح الشيخ خالد لأنه اقتصر على الأول فقط وفي ذلك قصور فافهم قال العلامة أبو بكر الشنواني  
انما سميت مبهمه لأنه لا يعلم معانيها بالتعيين وان اعتبر في معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف معانيها  
من الاشارة والصلة اهـ (قوله) نحو هذا وهذه وهؤلاء اعلم أن المشار اليه امام فرد وامامثنى وامام جماعة وكل  
واحد منها امام ذكر وامام مؤنث فللمفرد المذكور ذواللفرد المؤنث ذى وتى وهذه وتة بالكسر وبلاساكن وذات  
وتاقال ابن مالك بذال لمفرد مذكر أشهر \* بذى وهذه تى تاعلى الأثنى اقتصر

وللمثنى رفعان وذاتان ونصبا وجرا ذين وتين وأما قوله تعالى ان هذان لساحران فتؤول وقلت

واحكم بحذف الاسم في القرآن \* في ان هذان لساحران

والأصل انه هذان لساحران ولجمعهما أولاء ويلحقها هاء التنبيه ويلحقها في البعد كاف الخطاب وبعضها  
يلحقه اللام قبل الكاف ولا يجمع بينها وبين هاء التنبيه ﴿ تنبيه ﴾ مراتب المشار اليه ثلاث قريب نحوذا  
ومتوسط نحوذاك وبعيد نحوذلك وعند ابن مالك له مرتبتان فقط (قوله والأسماء الموصولة) الموصولة  
في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح كل اسم افتقر الى الوصل بحملة  
خبرية أو ظرف أو جار ومجرور تامين أو وصف صريح والى عائذ أو خلفه قاله الموضح في شذوره اهـ تصريح  
(قوله) نحو الذى والذى (الذين) اعلم أن الأسماء الموصولة كثيرة منها للمفرد المذكور للعالم وغيره وهو الذى  
وللمفرد المؤنث للعاقلة وغيره وهو التى والذات والتان لشئيهما رفعا والذين والتين جرا ونصبا ولجمع  
المذكر العاقل وغيره الألى مقصورا وللعاقل خاصة الذين رفعا ونصبا وجرا وقد يقال بالواو رفعا وقلت

والرفع بالواو أتى وصحوا \* كقوله نحن اللذون صبحوا

ولجمع المؤنث اللاتى واللاتى يصلح للجميع ما ومن وأى وأل فى جاء الضارب وذو على لغة طي وحكى ابن مالك  
ذات كالتى وذوات كاللاتى فقال

وكالتى أيضا لديهم ذات \* وموضع اللاتى أتى ذوات

(قوله) ويحصل التعيين فى أسماء الاشارة بالاشارة الحسية) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا يقول اذا  
كانت أسماء الاشارة مبهمه فلم سميت معرفة اذ المعرفة ما أزلت الابهامية فأجاب انما يحصل التعيين الذى هو  
معنى من معانى المعرفة بالاشارة الحسية ولا يعترض عليه كون استعماله لما خوطب به من لا يعلم كالأعمى اذا  
سأل من يضربنى فيقال له تهكما هذا ضربك فانه لا يصير لامكان الاحساس بالاسم (قوله) وفى الأسماء  
الموصولة بالصلة) وهى جملة أو شبهها كأمير الاصلة أل فانها الصفة الصريحة تقول جاء الضارب وجاء المضروب  
وكونها فعلا مضارعا قليل قال ابن مالك وصفة صريحة صلة أل \* وكونها بمعرب الأفعال قل  
كقوله ما أنت بالحكم الترضى حكومته \* ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

ومكة الأول علم لما يعقل  
والثانى علم لما لا يعقل  
(و) الثالث من أقسام  
المعرفة (الاسم المبهم) نحو  
هذا وهذه وهؤلاء  
وهذا الاسم يشمل جميع  
أسماء الاشارة والأسماء  
الموصولة نحو الذى  
والذى والذين ويحصل  
التعيين فى أسماء الاشارة  
بالاشارة الحسية وفى  
الأسماء الموصولة بالصلة

(قوله نحو جاء الذي قام أبوه) الذي فاعل لاهو مع صلته وقد قدمنا هذا عند قول المصنف الذي لم يتصل  
بآخره شيء (قوله) والاسم الذي فيه الألف واللام) هذا مذهب الحليل واستدل على ذلك بفتح الهمزة وبأنه  
قد يوقف عليها في التذكير كقولك أُل إذا تذكرت ما فيه الألف واللام كالكتاب وغيره والوقف عليها عند  
الاضطرار كقوله من بحر الرمل من الضرب الثالث من العروض الأولى

يا خيلى اربعا واستخبرا ال \* منزل الدارس من أهل الحلال

ومعنى اربعا قفا وانتظر اقوم حلة أى نزول وفيهم كثرة وكذلك حتى حلال وحذف همزته في الدرج لكثرة  
الاستعمال وعند سيويه أن المعرفة اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت لكثرة الاستعمال مع وجود نظيرها  
في همزة أيمن ودليله تخطى العامل إياها نحو بالرجل ولو كان على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها  
العامل وأما نحوان لاتفعل وبلا مال فلجعلهم لا بجزء الكلمة فلذا قالوا للأشياء وللأفرس وأما نحو بهذا  
ففصل بين الجار والمجرور بهاء التنبيه وفبارحة بلفظة ما فلان الفاصل بين العامل والمعمول حيث لم يغير معنى  
ما قبله ولا ما بعده جعل كالفصل وفيه نظرا في يجوز قولك مررت بوالله زيد كما سنذكر في باب المخفوضات قال  
الرضي وذكر المبرد في كتاب الشافي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام إليها لئلا  
يشبه التعريف بالاستفهام اه فتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها أن المعرفة أل بتأنيدها والثاني اللام  
فقط والثالث الهمزة فقط وبعضهم قال اختلف القائل بكون المعرفة أل بتأنيدها فقال بعض الألف أصل كاللام  
وقال آخر انها زائدة ففيها أربعة مذاهب وهذا الكلام عين ما وعدنا به في صدر الكتاب عند تعرض المؤلف  
لعلامات الاسم ومضى هناك أن اللام قد تبدل ميان عند بعض العرب وهولعة حمير (قوله الألف واللام)  
مضى في صدر الكتاب الاعتراض على مثل هذه العبارة والجواب عنه مبسوطا فلتراجع ﴿تنبيه﴾ اعلم أن الألف  
واللام المعرفة اما للعهد وهو ثلاثة أقسام الذكرى وهو ما تقدم ذكره صريحا نحو لقيت رجلا فأكرمت  
الرجل أو كناية نحو وليس الذكر كالأنثى فالدكر تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه بما في قولها نذرت لك  
ما في بطنى محررا فان التحرير خاص بالدكور والعهد العائلى وهو ما حصل في علم المخاطب بغير الدكر المار نحو  
بالوادي المقدس اذها في الغار تحت الشجرة والعهد الحضورى وهو ما حضر في الحس والمشاركة نحو اليوم  
أكملت لكم دينكم أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة ولاستغراق الجنس نحو ان الانسان لفي خسر  
وعلاقتها أن يصلح موضعها كل ولتعريف الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة أى هذه الحقيقة خير من هذه  
الحقيقة وذكر أن الكلمة اذا ذكرت مرتين والاخيرة مع أل هي عين الأولى في صدر الكتاب عند قول  
الشارح فاللفظ فلتراجع ثمة ان شئت وذكر في التلخيص أنه قد يأتي المعرفة بلام الحقيقة لواحد باعتبار  
عهديته في الدهن كقولك ادخل السوق حيث لا عهد قال وهذا في المعنى كالنكرة اه ولكون هذا المعرفة  
في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمع قال الشاعر

ولقد أمر على اللثم يسبنى \* فضيت ثمت قلت لا يعننى  
وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل أسفارا وآية لهم الليل نسلخ منه النهار قال السيوطي  
ثم بأل اشارة لما عهد \* أو لحقيقة وربما ترد  
لواحد لعهد في الدهن \* نحو ادخل السوق ولا عهدنى  
كالنكرة معنى والافراد تعم \* حقيقة كعالم الغيب قدم

(قوله نحو الرجل والغلام) قال الشيخ خالد والرجلة قال عبد المعطى رحمه الله تعالى أشار به الى أنه يجوز أن  
يقال في الأنثى رجلة قال في الصحاح الرجل خلاف المرأة ويقال للمرأة رجلة ويقال كانت عائشة رضى الله عنها  
رجلة الرأى انتهى قال ابن الأثير وفيه أنه لعن المترجلات من النساء يعنى اللاتي يتشبهن بالرجال فيزيهن

نحو جاء الذي قام أبوه  
(و) الرابع من أقسام  
المعرفة (الاسم الذي  
فيه الألف واللام نحو  
الرجل والغلام و)  
الخامس من أقسام

وهيئتهن فأما في العلم والرأي فمدوح ويقال رجلة إذا تشبهت بالرجل في الرأي والمعرفة اه المقصود منه وقوله انه لعن الخ الحديث في الجامع الصغير ولفظه لعن الله الخشين من الرجال والرجلات من النساء خ د ت عن ابن عباس ﴿ خاتمة ﴾ ت زاد اللام اما وجوبا في نحو اللات اسم صنم والآن وهو ظرف زمان بنى لضمه معنى الحرف وهو لام الحضور وفيه يلغز لنا كلمة يقدر فيها شيء والحال أنه موجود وأنز بعضهم فقال مولاى انى قد أبديت أحجية \* تخالها دررا في السلك منظومه

ماكلة قدروها وهي حاصلة \* في اللفظ موجودة في النطق مفهومه

وأجبت ذلك فقلت ارتجالا هذا جواب الذى أبديت أحجية \* تخالها شذرة في الجيد معلومه حاصله الآن زيد فيه أل عندنا \* ولا مضمعت والحال مرقومه

ومادخل عليه أل من الموصولات فانها زائدة وجوبا واما جوازا في حال الضرورة كقوله

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا \* صددت وطبت النس ياقيس عن عمرو

وسياتى هذا في باب التميز (قوله ما أضيف الى واحد من هذه الأربعة) بثلاثة شروط الأول أن لا يكون المضاف متوغلا في الابهام أى شديد الدخول بخلاف اضافة مثل وغير تقول جاء غير زيد وذلك لأنك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيد غيره وكل ماصدق عليه الوصف بالمغايرة صدق وصفه بالمثالة وبخلاف اضافة ندوشبه لأنها كالأول فان اضافة الكلمات الأربعة لا تفيد تعريفا قال يس على الفاكهى وما ذكره من أن المانع من التعريف شدة الابهام مذهب ابن السراج وارتضاه الشلوين وردبأن كثرة المغايرين والمثاليين لا توجب التنكير كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة وذهب سيويه والبردالى أن سبب تنكيرها أن اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل ألا ترى أن غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك اه الشرط الثانى أن لا يكون واقعا موقع نكرة كجاء زيد وحده لأن الحال لا تكون معرفة وهذا وان كان يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة قال ابن مالك

والحال ان عرف لفظا فاعتقد \* تنكيره معنى كوحده اجتهد

وسياتى ان شاء الله تعالى في الحال وكرب رجل وأخيه وكمناعة وفصيلها ورب شاة وسخلتها وقدمضى في مدخول رب وأمامدخول كم فلا تكم لا يجر المعرفة وكقولهم لا أباله لأن لا تعمل في المعارف ولا زائدة بين المضاف والمضاف اليه جى بها لازالة صورة الاضافة قال ابن هشام في شرح بانت سعادان قولهم لا أباله كلام يستعمل كناية عن المدح والندم ووجه الأول أن يراد نفي نظير المدح بنفى أبيه ووجه الثانى أن يراد أنه مجهول النسب والعينان محتملان هنا اه أى في قول كعب رضى الله عنه

فقلت خلوا سبيلى لأبالكم \* وكل ما قدر الرحمن مفعول

الثالث أن تكون اضافته معنوية لالفظية وهي اضافة اسم الصفة التى لا بمعنى الماضى قال ابن مالك

وان يشابه المضاف يفعل \* وصفا فعن تنكيره لا يعزل

لأن اضافته لا تفيد تعريفا بجواز دخول رب عليه قال ابن مالك

كرب راجينا عظيم الأمل \* مروع القلب قليل الحيل

ومرأن ما دخله رب نكرة ﴿ تنبيه ﴾ أشكل علينا المضاف الى المضاف الى المعرفة وهكذا نقول هذا غلام أبيك وهذا غلام أخى أبيك وغلام أخى ابن أبيك وغلام ابن أخى أبى أبيك وهكذا حتى طالعت ما يمكن جل الشروح والخواشى فصادفت شرح الملا جى على الكافية فوجدته لوح لما أردت ونص عبارته قيل كان عليه أى على ابن الحاجب أن يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة أيضا مثل غلام أبيك والجواب أن المراد بالمضاف الى أحدها أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة اه فذكر أنه معرفة

المعرفة (ما أضيف الى واحد من هذه الأربعة)

وقد تفكرت في هذا زمانا طويلا حتى سألت بعض من حضر عندي فقال لم أعرف التصريح بمسئلتك والله أعلم ﴿فائدة﴾ قال الملوي على المكودي ينبغي للمدرس أن يذكر شيئا من الأدبيات على قدر الحاجة ومن النكات اللطيفة والأمور التي ليست في بطون الدفاتر تشجيذا للأذهان وبذلك يفوح غير العلم ومن هنا ترى الشخص عنده قليل من العلم لكنه يتصرف به كيف شاء ويغلب من عنده كثير من العلم الفاقد لمثل ذلك لكن يجب أن لا يطول بذلك لكلا يخرج بهم عما هو بصدده وقد قيل

لأن تألف النفس إذ كانت مغيرة \* إلا التنقل من حال إلى حال

وبالجملة فليكن على قدر ما يعطى الطعام من الملح اه (قوله) نحو غلامى وغلام زيد الخ اعلم أن المضاف إلى واحد من هذه الأربعة في درجة ما أضيف هو إليه المضاف إلى المضمر فانه في درجة العلم وذلك نحو قولك جاء زيد صاحبك فانه لو كان المضاف إلى المضمر في درجة المضمر لزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف ﴿تتمة﴾ المعارف بالنسبة إلى نعتها والنعت بها على ثلاثة أقسام قسم ينعت وينعت به وهو اسم الإشارة والعرف بالإضافة وبالألف واللام وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وقسم لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمر (قوله والنكرة) هو في الأصل اسم مصدر لنكرته بالتشديد وأما على التخفيف من نكرته بكسر الكاف فهو مصدر وبهذا جمع بين القول بأنه مصدر والقول بأنه اسم مصدر ثم جعل اسم جنس للاسم النكرة لا هو علم له والامتنع من الصرف للعلمية والتأنيث كما مر في المعرفة (قوله كل اسم شائع في جنسه) سواء كان الجنس موجودا كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرنا بالغافكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه بدليل أنك لو قلت جاء رجل وفي ضميرك أن الجاني زيد فبان عمرا لم تكن مخطئا في اخبارك أو مقدرًا كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريًا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لمفادته لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمر وخالدا وإنما وضع وضع أسماء الأجناس ومثلها قرأ الشارح خالدا فمأقوله فكأنه لمعانبر \* ق أو شعاع شمس وقوله \* وجوهرهم كأنها أقمار \* فان العرب تنسب إليهما التعدد باعتبار الأيام والليالي وان كانت حقيقتهم واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقر هذه الليلة أكثر نورا من قمر ليلة أول الشهر اه (قوله لا يختص به واحد دون آخر) تفسير للشيوخ ﴿تنبيه﴾ أنكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم إنسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل هذه عبارة التصريح وعبارة الأشموني أن أنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل ثم عالم وهذه العبارة نظمها الامام السجاعي بقوله مذكور موجود ومحدث كذا \* وجوهر جسم ونام نخذا

والحيوان ثم إنسان رجل \* وعالم ترتيب تنكير كمال

وعبارة عبد المعطى أن أنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذورجلين ثم إنسان ثم رجل ولم يذكر عالما ولعله سقط من النسخ فانظره (قوله لفرد غير معين) أي بل كل ما وجد من جنس ذلك واحد فاللفظ صادق عليه كما قدمنا (تطفل) اعلم أن النكرة إذا وقعت في سياق النفي استغرقت الجنس ظاهرا ويحتمل عدم كون الاستغراق فيها احتمالا مرجوحا والآتي بقرينة تقول ما جاءني رجل واحد وإذا دخلها من فهو نص في الاستغراق تقول ما جاءني من رجل فمن زائدة مفيدة للنص في الاستغراق وهذا عكس كل فانها إذا وقعت في سياق النفي أفادت النفي لمجموع الأفراد بخلاف قول أبي النجم

قد أصبحت أم الحيار تدعى \* على ذنبا كله لم أصنع

برفع كل فالنفي على هذا من القضية الموجبة المعدولة المحمول وأما إذا نصب كل كانت واقعة في سياق النفي

نحو غلامى وغلام زيد  
وغلام هذا وغلام الذى  
قام أبوه وغلام الرجل  
(والنكرة كل اسم  
شائع في جنسه لا يختص  
به واحد دون آخر)  
يعنى أن النكرة هي  
الاسم الموضوع لفرد  
غير معين نحو رجل  
وغلام فلا يختص به  
واحد

(قوله وتقريبه) أى مقربه الى فهم المبتدى لعموض هذا الرسم أى والمقرب الى فهم المبتدى قولك فى حده كل مالح (قوله كل ماصح) قال الشيخ خاله فى شرح المتن بفتح اللام وضمها (قوله) صح دخول الألف واللام) أى لغة لاعتقلا فان العقل يجوز دخول الألف واللام على كل كلمة فان قيل هذا غير جامع لدخول أحد وديار من قولك ماجاءنى أحد أو ديار بمعنى أحد وفى الحديث لأحدأ غير من الله وقوله تعالى رب لا تدنر على الأرض من الكافرين ديارا وغير مانع كعباس وحارث وفضل ونعمان فانها تقبل أل تقول العباس والحارث والفضل والنعمان أجيب عن الأول بأنه صالح لدخول الألف واللام عليه بحسب أصل الوضع وعدم صلاحيته لما ذكر عارض من جهة أن الواضع التزم فى استعماله على وجه التنكير وعن الثانى بأن المراد بالهى المؤثرة وأنت خير بأن الداخلة على ما ذكر غير مؤثرة للمح الأصل قال ابن مالك

وبعض الأعلام عليه دخلا \* للمح ماقد كان عنه نقلا  
كالفضل والحارث والنعمان \* فذكر ذا وحذفه سيان

(قوله) قبول دخول الألف واللام علامة التنكير المراد بالقبول هنا وفى كلام المصنف بنفسه أو بمرادفه فيشمل ذو معنى صاحب والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب العطف﴾ هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه قال فى التصريح هو فى الأصل مصدر عطفت الشيء اذا تتيته وعطف الفارس على قرنه بكسر القاف أى مساويه فى الشجاعة اذا التفت اليه اه بزيادة من يس واصطلاحا ضربان عطف نسق وعطف بيان عطف البيان الذى تركه المصنف هو التابع المشبه للصفة فى توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فخرج بالمشبه للصفة النعت لأن المشبه بالشيء غير ذلك الشيء وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل فالأول كقوله

أقسم بالله أبو حفص عمر \* مامسها من نقب ولا دبر

والنقب رقة خف العبر والدبر مرض فى سنامه فعمر معطوف على أبو حفص والثانى كقوله تعالى من ماء صديد على خلاف فى الثانى كالم (قوله) لمرادبه أى بالعطف فى قول المصنف اذا لا يتناول غيره من المصنفين فالأولى أن يزيد لفظ هنا أو فى كلامه (قوله) عطف النسق أى لأن المصنف لا يذكر عطف البيان ومر التوجيه فى أول باب النعت قال العلامة الفاكهى رحمه الله تعالى ان النسق بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه واصطلاحا ما ذكره الشارح فيما يأتى وهو ثلاثة أقسام أحدها العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز فى ما جاءنى من امرأة ولا زيد جريدا لأن من الزائدة لا تعمل فى معرفة والثانى العطف على المحل وشرطه امكان ظهور المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمر بالنصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الاصلة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا للبغداديين ووجود العامل الطالب للمحل فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان برفع عمرو لان الابتداء قد زال بالناسخ الثالث العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل التوهم نحو لست قائما ولا قاعد بالجرا اه صبان يبعض حذف (قوله) وهو التابع قال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد لأنه تابع بأدوات محصورة ولا يخفى سقوطه لأن عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره ولانه ان أراد أنه يمكن أن يعبر عنه بعبارة لا تكون حدا ففيه نظر لأن تلك العبارة ان كانت نحو تابع بأدوات محصورة أو بالواو الخ أو هو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى أن هذه حدود لأنه لا معنى للحد فى هذه الفنون الا ما يفيد تصور المعرف وان أراد أنه يمكن أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون تصور معناه اه يس على الفاكهى (قوله) المتوسط (هو) نعت للتابع جرى على غير ما هو له والعائد اليه الضمير فى مجرور الظرف بعده وهو قوله بينه وبين

دون آخر ( وتقريبه  
كل ماصح دخول  
الألف واللام عليه نحو  
الرجل والغلالم ) يعنى  
أن الرجل والغلالم قبل  
دخول الألف واللام  
عليهما نكرتان لأن  
رجلا يصدق على كل  
رجل وكذلك غلام فلما  
دخلت عليهما الألف  
واللام تعرفا فقبول  
دخول الألف واللام  
علامة التنكير والله  
سبحانه وتعالى أعلم  
﴿باب العطف﴾  
المراد به عطف النسق  
وهو التابع المتوسط  
بينه وبين متبوعه أحد  
حروف العطف الآتية

متبوعه وفاعله قوله أحد حروف العطف وجعل الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة قوله المتوسط فصلا من الحد وفيه نظر فالأولى أن يقول التابع المقصود بالنسبة مع متبوعه كما فعل ابن الحاجب في الكافية ولذا قال الرضى قوله يتوسط بينه إلى آخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم أستغن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة لأن الصفات يعطف بعضها على بعض اه فان قيل هلا يقال ان قولك جاء زيد العالم والعامل بأن فيه متعاطفة في الحقيقة أى فالعالم معطوف على العالم أوجب بأن العامل يقال انه تابع متوسط بينه وبين العالم الواو ولكنه باق على ما كان عليه من الوصفية وفي هذا الجواب نظر اذ لو قيل في قام زيد وعمرو ان عمرا فاعل قام وليس بالتعاطف حقيقة لكان مثل الأول ولم يقل به أحد وانا لو قلنا في المثال الذى تقدم الاطلاق بالعطف مجاز لما وجد عطف أصلا وان حققه بعضهم لكن قال العلامة الفاكهي في شرح التمامة ان المراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثاني للأول بواسطة الحرف فلا اعتراض عليه فافهم ان كنت ذكيا وبهذا علم أن كلام الشارح أبقاه الله بالسلامة المتوسط فصل أخرج به ما عدا النسق (قوله الآتية) بالجر نعت لحروف لا بالرفع نعت لأحد كما هو ظاهر (قوله وحروف العطف) الواو للاستئناف حروف مبتدأ مضاف والعطف مضاف اليه (قوله عشرة) أى مجموعها لاجمعها اذ المعنى للجمعية وهو خبر قوله حروف العطف ﴿ تنبيه ﴾ اختلف في ثلاثة أحرف نما ذكره هنا وهي حتى وأم ولكن أم احتق فذهب الكوفيون أنها ليست بحرف عطف وانما يعربون ما بعدها باضمار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أباعبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الممثلة فاذا قلت أقام زيد أم عمرو فالعنى أعمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيويه والأخفش لأنهما قالانها عاطفة ولما مثلا للعطف بهامثلة بالواو والثالث أن العطف بها وأنت بخير في الايتان بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الأكثرين ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اه أشموني وذكر المصنف هنا اما لكسورة الممثلة وقال به أكثر النحويين ويعنى بذلك اما الثانية في قولك جاءنى اما زيد واما عمرو لتكررها في كل حال وذهب يونس وابن كيسان إلى أنها غير عاطفة ووافقهما ابن مالك على ذلك وحققه الشيخ خالد ملازمها غالبا الواو العاطفة ولا يدخل عاطف على مثله ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيهة بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل ما جاءنى لا زيد ولا عمرو ولا هذه غير عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك لكن لما كانت الواو لازمة غالبا بعد لكن وجعلت الواو زائدة ولكن عاطفة فلتكن اما كذلك عند القائل به لكن لكن لا مسبوقية لمثلها فالقائل بأن اما عاطفة قال انها بمعنى أو والقائل بأنها غير عاطفة قال انها حرف تفصيل ولعلنا نزيد على هذا عند تعرض الماتن لما ان شاء الله تعالى (قوله وهي الواو) فائدته لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم فلا يفيد بالترتيب ولا بالمعية فيعطف الشيء على مصاحبه في الحكم وهو بأن كان حكم المعطوف والمعطوف عليه على المعية كقوله تعالى فأنجينا وأصحاب السفينة وعلى سابقه بأن كان الحكم للمعطوف عليه سابقا والحكم للمعطوف لاحقا كقوله تعالى ولقد أرسلنا نوحا واهراهم فين ارسال نوح واهراهم سنون وعلى لاحقه بأن كان الحكم للمعطوف عليه لاحقا والحكم للمعطوف سابقا كقوله تعالى كذلك يوحى اليك وإلى الذين من قبلك ونحو قولك قام زيد وعمرو محتمل لها اذ دلالة لسابقة زيد وعمرو أو سابقة عمرو وزيد في القيام أو كون عمرو ومصاحبا لزيد في القيام والتعبير بجواز الأحكام الثلاثة لا يمنع أكثرية بعضها اذ عجب الواو للمعية أكثر ولترتيب كثير ولعكسه قليل هذا وبعضهم عبر بقوله للجمع المطلق

( وحروف العطف  
عشرة وهي الواو )



واعترضه بعض آخر وقال التعبير بالجمع المطلق غير سديد لأنه قيد الجمع بكونه مطلقا فلا يتأتى في الواو المعية أو الترتيب أو العكس وقال اذ قد يفرق في الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط وسبب التوهم ما قد وجد من الفرق بين قولهم مطلق الماء والماء المطلق مع الغفلة عن كون هذا اصطلاحا شرعيا في بعض أنواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوي غلط اصطلاح باصطلاح وانه لا ينبغي (قوله) نحو جاء زيد وعمرو هذا المثال محتمل مع تجرده من القرينة فتكون الواو للمعية بأرجحية وللترتيب برجحان وللعكس برجوحية فيقال عند الشك بعده أو معه أو قبله فاذا قيل جاء زيد وعمرو بعده اختصت بكونها للترتيب أو قيل معه اختصت بكونها للمصاحبة أو قيل قبله اختصت بالعكس (قوله) جاء فعل ماض (أى إذا أردت بيان اعرابه فأقول جاء فعل ماض (قوله) سواء كان رفعا أو غيره) أى كالنصب والجر والجزم كإسائى بيانه في المتن فهذا تعجيل لفائدة وهي أنه مثل للعطف على المرفوع لأن الكلام في المرفوعات هنا وقد يسبق في ذهن المبتدى أن التعاطف لا يكون الامع الرفع فدفع ذلك التوهم (تنبيه) تتفرد الواو من بين سائر حروف العطف بأمر وهي أنها تعطف اسماعلى اسم لا يكتنى الكلام الابه كاختصم زيد وعمرو واصطف هذا وابنى وأنها تعطف ما تضمنه الأول اذا كان المعطوف ذامرية نحو حافظو على الصلوات والصلاة الوسطى وأنها تعطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنها جأوأنها تفصل من معطوفها بظرف نحو جاء زيد قبلى وبعدى عمرو وأنها يجوز فيها العطف على الجوار في الجر خاصة كما سنوضح ان شاء الله تعالى في هذا الباب نحو وأرجلكم في قراءة من جروأنها يجوز حذفها ان أمن اللبس نحو كيف أصبحت كيف أمسيت وأنها يجوز أن تليها لا اذا عطف مفردا بعندهى نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نقي نحو فلا رفث ولا فسوق وأنها يجوز أن تليها اما كإسائى في كلام المصنف عند تعرض الشارح لها وقد قدمنا بعضه فلا تغفل وأنها تعطف النعوت المفرقة مع اجتماع منوعتين نحو مررت برجلين كريم ونحيل وأنها تعطف ما حقه الاتيان بالثنية نحو قول الحجاج ان الله محمد ومحمد في يوم واحد أراد بالأول ابنه وبالثاني أخاه وقد ذكروا لما تتفرد الواو به في واحد وعشرين فاذا أردت أن تعرف تحقيقها فعليك بالتصريح فان فيه التصريح (قوله) والفاء فائدتها للجمع في الحكم مع الترتيب المعنوي والذكري والتعقيب بأن وقع المعطوف بعد المعطوف عليه لكن بلامهلة لكن باعتبار ما يعادة مترتبا نظرا الى عظم الأمر وسهولته فقوله جاء زيد فعمرو أن محى عمرو وبعدهى زيد بلا توسط زمان كثير ومثال ما يكون بعيدا في الزمان قريبا بالنسبة الى هذا الكلام حجج زيد في هذا العام فالعام القابل ونحو تزوج زيد فولد له ونحو دخلت البصرة فالكوفة اذا الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الأمر وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول زمان يقتضى العرف حصوله في زمان أقل منه قال حسن الشريف والسجاعي في حاشيتي شرح القطر والذي يظهر من كلام جماعة أن استعمال الفاء فيما رآخى زمان وقوعه عن الأول سواء است قصر في العرف أو لا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمان استعمال حقيق فتأمله قاله في الحواشى الهندية اه (لطيفة) الترتيب الذى في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فنصبخ الأرض مخضرة يحتمل أن الفاء على حقيقتها فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر قال ابن عطية وقد شاهدنا في السوس الأقصى نزول المطر بعد قحط فأصبحت تلك الأرض الرملة التى نسفتها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف اه عبادة على الشذور (قوله) نحو جاء زيد فعمرو أى اذا كان بين محى زيد وبين محى عمرو وقرب في الزمان أو اذا لم محى بينهما غير عمرو واذل توسط بينهما محى بكر لم يحسن أن يقال جاء زيد فعمرو وان قرب الزمان كذا ظهر لى فلي تأمل (تنبيه) قد تأتى الفاء للسببية وهي التى تغير العطف ولكنها لا تخلو عن معنى التعقيب وتخص بالمثل سواء كانت من تقدم الكلمة نحو ان لقيته فأكرمه أو بدونها نحو زيد ففاضل فأكرمه ومضابطه أن يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطا للتقدير في المثال المتقدم اذا كان كذا فأكرمه ولا يشترط جعل عين الكلام السابق

نحو جاء زيد وعمرو  
جاء فعل ماض وزيد  
فاعل مرفوع بالضممة  
الظاهرة وعمرو الواو  
حرف عطف وعمرو  
معطوف على زيد  
مرفوع بالضممة  
الظاهرة فالمعطوف  
يتبع المعطوف عليه  
في اعرابه سواء كان  
رفعا أو غيره (والفاء)  
نحو جاء زيد فعمرو  
فعمرو معطوف على  
زيد مرفوع بالضممة  
الظاهرة

شرطا ومنه قولك اللذان يقومان فيغضب زيد أخوك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول ويقومان صلة والفاء عاطفة يغضب معطوف على يقومان زيد فاعل وأخوك خبر اللذان وهذه المسئلة مما تختص بها الفاء لأنه لا يجوز العطف على الصلة لعدم العائد لأن يغضب رافع لاسم ظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لأن ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لا شعارها بالسببية ومثله عكسه نحو الذي يقوم أخوك فيغضب هو زيد قال الرضى وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم تقول أكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك أنك تقول زيد فاضل فأكرمه فهذا داخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت أكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم علم أنه لاتنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف اهـ (قوله وثم) فائدتها للترتيب والتراخي فهي تساوى الفاء في الترتيب وتغايرها في التراخي ولذا قال سيويه مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران لاجل تراخي أحد المرورين عن الآخر ولا تكون الاعاطفة ولا تكون للسببية اذا لیتراخي السبب عن السبب التام لأنه اذا وجد السبب وجد السبب بلا مهلة ولا تعطف المقصل على المجرى بخلاف الفاء فانها تعطفه تقول أجبته نداء زيد فقلت لبيك قال الرضى وقد تجيء في الجملة خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبتها له كذا كرنا في قوله تعالى ثم أنشأناه خلقا آخر وكقوله تعالى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات والأرض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكفى قوله تعالى فلا تقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين آمنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام بل لانسبة بينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين توبة العبد وهي انقطاع العبد اليه بالسكينة وبين طلب المغفرة بونا بعيدا اهـ (قوله نحو جاء زيد ثم عمرو) يحتمل أن يكون عجيء عمرو بعد عجيء زيد بزمان كثير ويحتمل أن يجيء بين عيئهما غيرهما كما قدمنا ﴿ تنبيه ﴾ قديجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعدين تلك الدرج ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله

ان من ساد ثم ساد أبوه \* ثم ساد من قبل ذلك جده

فالمقصود ترتيب درجات معالي المدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة أبيه ثم بسيادة جده لأن سيادة نفسه به أخص ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد وان كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه فثم هنا كالفاء في قوله تعالى فبئس مثوى المتكبرين فان ذكر ذم الشيء يصح بعد جرى ذكره وقد تأتي بمعنى الواو نحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر بدليل قوله تعالى الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة كما قال الشيخ خاله في شرح التوضيح خلافا لصاحب المعنى ومنه قول الشاعر كهر الرديني تحت العجاج \* جرى في الأنابيب ثم اضطرب والرديني صفة للرمح قيل انه منسوب الى امرأة تسمى ردينة والعجاج بفتح العين الغبار والأنابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب وقد تقع زائدة ومنه قول زهير

أراني اذا مابت بت على هوى \* فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

أي مصبحا الى هوى مصاحبه (قوله وأو) فائدتها بعد الطلب للتخيير نحو تزوج زينب وأختها أولاباحة بكالس العلماء أو الزهاد والفرق بينهما امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير وجوازه في الاباحة وبعد الخبر للشك حول لثنا يوم أو بعض يوم أولاباهم نحو وانا أو اياكم على هدى أو في ضلال مبين وللتفصيل نحو وقالوا

(وتم) نحو جاء زيد ثم عمرو (وأو)

كونوا هودا أو نصارى أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى أوللتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف وللأضراب عند الكوفيين وأبى على حكي الفراء اذهب الى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم وبمعنى الواو عند الكوفيين وذلك عند أمن اللبس كقوله

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم \* ما بين ملجم مهره أو سافع

والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في عمله من الفرس والسافع بالسين المهمة هو الآخذ بناصية فرسه اه توضيح بتوضيح (قوله) نحو جاء زيد أو عمرو جاء فعل ماض زيد فاعله أو عاطفة فائدتها للشك لأنه بعد خبر عمرو ومعطوف على زيد والجائي أحدهما لهما ألا يجمع بين المتعاطفين في صورة الشك فلذا عاد اليه ضمير الافراد تقول جاء زيد أو عمرو راكبا ولا يقال راكبين وقال في الكشف قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقير فالله أولى بهما ثم ثنى الضمير في أولى بهما وكان حقه أن يوحد لأن قوله ان يكن غنيا أو فقيرا ان يكن أحدهذين قلت في الجواب قدر رجع الضمير الى مادل عليه قوله ان يكن غنيا أو فقيرا لا الى المذكور فلذا ثنى ولم يفرد وهو جنس الغنى وجنس الفقير كأنه قيل فالله أولى بجنس الغنى والفقير أى بالأغنياء والفقراء وفي قراءة أبى فالله أولى بهم وهى شاهدة على ذلك (فائدتان) الأولى لا يعطف بأو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لأن أو تقتضى أحد الشيئين أو الأشياء والتسوية تقتضى الشيئين نحو سواء على أقت أو قعدت فان لم توجد الهمزة جاز العطف بهانص عليه السيرافى في شرح الكتاب نحو سواء على قمت أو قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وقراءة ابن عيصن أولم تنذرهم وأما مخطئة المصنف لم في ذلك فقد ناقشه الدمامينى \* الثانية اذانهى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من النحاة وحكم الخير فيه حكم المباح عند السيرافى وواقفه في النخى وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون النهى عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تأخذ دينارا أو ثوبا جاز عنده أن يكون نهاء عن الجميع وعن أحدهما على مقابلة الأمر لأن الأمر كان بأخذ أحدهما وهذان القولان جاريان في نحو ما جاءني زيد أو عمرو اه فاكهى على القطر (قوله) وأم) وهى قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هى المسبوقة بهمزة يطلب بها وبأى التعيين لأحد الشيئين من المخاطب نحو أزيد عندك أم عمرو اذا كان عالما بأن أحدهما عند المخاطب لا بعينه ولهذا يجب بتعيين أحدهما بأن يقول زيد عندى أو عمرو عندى ولا يجب بعندى أحدهما لأنه معلوم للسائل ولا نعم أو لا لعدم التعيين قال الملا جامى وقد يجب ببنى كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد التكلم بوجود أحدهما وقد يتجاهل التكلم حيث علم تعيين أحدهما فينزل العارف منزلة الشاك كقول زهير

وما أدري ولست أخال أدري \* أقوم آل حصن أم نساء

حيث تشكك في كلامه مع علمه بأنهم رجال لانساء وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأى فيقال في التقدير أيهما عندك أو المسبوقة بهمزة التسوية وهى الداخلة على جملة في محل المصدر نحو قوله تعالى سواء عليهم أن تنذرهم أم لم تنذرهم أى سواء عليهم الانذار وعدمه وكقول الشاعر

ولست أبالى بعد فقدى مالكا \* أموتى ناء أم هو الآن واقع

أى لست أبالى بعدموتى أم وقوعه الآن والمنقطعة هى الحالية من المذكور في المتصلة ولا يفارقها معنى الاضراب نحو أم هل تستوى الظلمات أى بل هل ثم المنقطعة عاطفة عند ابن مالك وفي الدمامينى ما يفيد أن في كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا في مفرد ولا جملة وابن مالك للعطف في المفرد قليلا سمع من كلامهم ان هناك لا بلا أم شاء وفي الجمل كثيرا وجماعة للعطف في الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أى أم أرى شاء اه صبان رحمه الله (قوله) نحو أجاز زيد أم عمرو هذه الهمزة يطلب بها وبأى التعيين فالجواب في هذا المثال زيد جاء أو عمرو جاء ولا يقال في الجواب جاء أحدهما ويجوز

نحو جاء زيد أو عمرو  
(وأم) نحو أجاز زيد  
أم عمرو

أن يقال لم يجز كلاًهما كما تقدم وجاء فعل ماض زيد فاعله أم عاطفة وعمرو معطوف على زيد ﴿تنبيه﴾ كأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة رد كلام ابن الحاجب في كافيته حيث قال بعدم جواز تركيب أرايت زيدا أم عمرا لأن المستويين فيه زيد وعمرو وأحدهما وإن ولى أم لكن الآخر لم يل الهمزة فالشرط عنده عدم الفصل بين الهمزة وبين أحد المستويين فالحق في التركيب عنده أن تقول أجا زيدا أم لم يجز وأزيد جاء أم عمرو لكن نقل عن سيويه أن هذا جائز حسن صحيح فمثل به شارحنا وإن كان الأفضح والأحسن التمثيل بقوله أزيد جاء أم عمرو فافهم ذلك ثم اعلم أنه يجوز حذف الهمزة إن أمن اللبس كقراءة ابن عيصن سواء عليهم أنذرتهم وقول الشاعر

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا \* شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر

قال ابن مالك وربما حذفت الهمزة ان \* كان خفا المعنى بحذفها أمن (قوله) واما بكسر الهمزة وهي عند سيويه مركبة من ان ومائم أدغمت النون في الميم كما هو القاعدة والدليل على كونها مركبة الاستغناء بان كقوله

سقتة الرواعد من صيف \* وإن من خريف فلن يعدما

(واما) نحو فاما منا بعد  
واما فداء فقوله فداء  
معطوف على منا  
والعاطف الواو الداخلة  
على اما واما أتى بها  
للدلالة على التقسيم  
أو التخيير والمصنف  
جرى على أن اما هي  
العاطفة وهو ضعيف  
والراجح أن العاطف  
الواو (وبل) نحو جاء  
زيد بل عمرو

أى اما من صيف واما من خريف قال في المعنى وقال البردو الأصمعي ان في هذا البيت شرطية والفاء جواب الشرط لا يانزم ذلك وقال أبو عبيدة ان في البيت زائدة اه (قوله) نحو فاما منا بعد واما فداء) اما هنا للتخيير بعد الطلب أى أن الامام مخيرين أن يطلق الأسير بلا شيء أو يأخذ منه الفداء ومنام فمفعول مطلق وعامله محذوف أى فالما أن تمنوا منا وفداء مفعول مطلق لعامل محذوف والتقدير اما أن تفدوا فداء اه عبد المعطى قال الشنوائى والمراد التخيير بعد الأسير بين المن والاطلاق وبين أخذ الفداء وهو ثابت عندنا فان الذكر الحر المكلف اذا أسر تخير الامام بين المن والقتل والفداء والاسترقاق منسوخ عند الحنفية اه المقصود منه (قوله) واما أتى بها للدلالة على التقسيم أو التخيير الأول بعد الخبر والثاني بعد الطلب تقول في الأول الكلمة اما اسم واما فاعل واما حرف وفي الثاني تزوج اما زينب واما فاطمة وتأتى بعد الطلب للإباحة نحو تعلم اما فقها واما نحو أو بعد الخبر للشك نحو جاء اما زيد واما عمرو اذا لم يعلم الجائى منهما وللابهام نحو قام اما زيد واما عمرو اذا علم القائم منهما وأريد الابهام على السامع وللتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا (قوله) والمصنف جرى الخ) هو ما ذهب اليه أكثر النحويين ودعوى بعضهم اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وانما أوردوها في جروف العطف لمصاحبتهما لها ممنوعة (قوله) والراجح أن العاطف الواو جرى على هذا أبو على وابنا كيسان وبرهان قال ابن مالك

ومثل أو في القصد اما الثانيه \* في نحو اما ذى واما الثانيه

(قوله) وبل) فائدتها للرد عن الخطأ في الحكم ان وقعت بعد نفى أو نفى ففى انقير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب بكر ابل خالدا ففى لقصر القلب لا غير ومن ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قائما بل قاعد قال ابن مالك

ورفع معطوف بل لكن أو بل \* من بعد منصوب بما ازم حيث حل

ولسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعل ذلك الحكم لما بعدها ان وقعت بعد ايجاب أو أمر نحو جاء زيد بل عمرو واضرب بكر ابل خالدا واعلم أنه لا يعطف بل بعد الاستفهام نحو أجا زيد بل عمرو وهل قام بكر بل خالد (قوله) نحو جاء زيد بل عمرو) هذا مثال لما بعد الايجاب ففائدة بل هنا لسلب المجيء عن زيد وجعل ذلك القيام لعمرو ﴿تنبيه﴾ ذكر شراح المنهاج عند قول الامام النووى رحمه الله في مسألة الاجتهاد في المياه أو ماء وبل لم يمتد على الصحيح بل يخلطان أن ابن مالك يقول ان بل تعطف الجمل

قال يس والذى ذكره ابن هشام أنه لم يقل بذلك إلا ابنه اه (قوله ولا) فائدتها لرد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب فيه فهي لنفي الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها اما قصر افراد لمن يعتقد الشركة أو قصر قلب لمن يعتقد العكس ولهذا لا يعطف بها الا بعد ايجاب أو أمر أو نداء نحو زيد كاتب لا شاعر واضرب زيد لا عمرا ويأزيد لا خالد قال ابن هشام في الأوضح شرط العطف بل أن لا يصدق أحد متعاطفيا على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ويجوز جاءني رجل لا امرأة وقال الزجاجي وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ويرده قوله

كأن دثارا حلقت بلبونة \* عقاب تنوفا لعقاب القواعل

اه أى فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل حلقت وهو ماض ومعنى حلقت ذهبت واللبون الابل ذات اللبن وعقاب طائر معروف وتنوفا بفتح المشاة الجبل والقواعل الجبال الصغار قاله الشيخ خالد بخذف (قوله نحو جاء زيد لا عمرو) قد تقدم أن الزجاجي لم يجز مثل هذا التركيب فكان شارحنا أبقاه الله بالسلامة أشار الى رده بالمثال تبعا للشيخ خالد (قوله ولكن) بالتخفيف لأنها مخففة من الثقيلة ومضى بسطه إلا أن الكسائي والقرء اختارا التشديد اذا كان قبلها الواو لأنها حينئذ عاملة لاعاطفة والتخفيف اذا لم تكن قبلها واو لأنها حينئذ عاطفة فلا تحتاج الى الواو قال البيهقي

وهل اذن يحتم أن لا يقرن \* بالواو أولا بل وجوبا مقترن  
والواو زيدت وابن كيسان يرى \* كوناك فيما قلته غيرا  
واختار كالقرء الكسائي أن نشد \* بالواو أولا خفيفة تعد  
وبعض العطف الى الواو نسب \* لذلك ابن مالك أيضا ذهب

وفائدة لكن كفايدة بل بعد النفي والنهي وقد أسلفنا وقال ابن مالك

وبل لكن بعد مصحوبها \* كلم أكن في مربع بل تبها

فشبه بل بل لكن (قوله نحو جاء زيد لكن عمرو) كذا في النسخ المطبوعة وصوابه ما جاء زيد لكن عمرو لأن لكن انما تكون عاطفة اذا سبقت بحرف النفي أو حرف النداء إلا أن يخرج كلامه على طريقة الكوفيين حيث أجازوا ذلك وهب أن ذلك غير مسموع كقيل فعلة من تصرفات النساخ ومن شروطها افراد معطوفا (قوله وحتى في بعض المواضع) فائدتها للغاية والتدرج فالغاية بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص فالأول نحو مات الناس حتى الأنبياء والملوك والثاني نحو قام الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكرامة فأنتمو \* تهابونا حتى بنينا الأصاغرا

والكرامة جمع كى على غير قياس وهو الشجاع أو لباس السلاح والتدرج بأن ينقضى ما قبلها شيئا فشيئا الى أن يبلغ الغاية ولهذا اشترط في المعطوف بها أن يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما في قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله \* والزاد حتى نعله ألقاها

اذا المراد ألقى ما يثقله حتى نعله أو شبيهها البعض في شدة الاتصال كقولك أعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها لأن ولدها ليس جزءا منها ولا شبيهها (قوله في بعض المواضع) دعوى بعضهم أنه يحتمل عود ذلك التقيد لجميع الحروف لا خصوص حتى غير سديد كما لا يخفى على غير البليد وأشار المصنف بهذا الى أن حتى قد تجيء لغير العطف اذ قد تأتي جارة وقد تأتي ابتدائية وسيأتي قريبا (قوله وذلك البعض الخ) انظر هل التي لغير العطف لم يكن ما بعدها بعضا مما قبلها أم كان كذلك وعليه فالأولى أن يقول وتلك المواضع لأن الذى تتأتى للعطف فيه بعض ما كان كذلك وباقيه تتأتى فيه الجارة والابتدائية وفي غيره تأمل (قوله نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أى اذا قرأ رأسها بالنصب وأما اذا قرأناه بالخفض حتى جارة واذا قرأناه بالرفع حتى ابتدائية ورأسها مبتدأ خبره محذوف تقديره ما كولة وضابط الابتدائية أن لا تتعلق الجملة التي بعدها بما قبلها من حيث

(ولا) نحو جاء زيد  
لا عمرو (ولكن) نحو  
جاء زيد لكن عمرو  
(وحتى في بعض المواضع)  
وذلك البعض هو ما  
كان ما بعدها بعضا مما  
قبلها نحو أكلت  
السمكة حتى رأسها  
حتى حرف عطف  
ورأس معطوف على  
السمكة منصوب بالفتحة

الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعنى (قوله) والماء مضاف اليه) الصواب وهامضاف اليه فلينظر ذلك  
الاذا قيل ان الشارح أراد الاسم فلذا يعبر في ما قام زيد الماحرف نني فلتطالع كلامنا هناك في باب مجزومات  
المضارع عند قول المصنف ولا الهى (قوله) فان عطفت بها) أى بأحدها (قوله) على مرفوع رفعت) أى من  
الأسماء والأفعال لفظا في نحو قام زيد وعمروا وتقدير ان نحو جاء الفتى والقاضى أو مختلفين أو علانحو أشرت الى  
بأن قام وأن كل ويصح أيضا العطف على ما لا عمل له من الاعراب نحو الذى يطير فيغضب زيد الباب وهذا  
ليس بداخل في كلام المصنف ففيه قصور ويمكن أن يجاب بأنه على تقدير كلام أى ان كان له اعراب  
فافهمه (قوله) أو على منصوب نصبت) أى من الأسماء والأفعال كما قدمنا وأما قولك ان زيدا قائم وعمروا بالرفع  
وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن فهو من عطف الاسم على عمل  
اسم ان وعمله مرفوع لأنه مبتدأ في الأصل ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك فليس من  
هذا الباب وقدمر في ان وأخواتها (قوله) أو على مجزوم جزمت) أما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر فقد مضى  
عن صاحب التوضيح في جزم المضارع المعتل الآخر في الفصل فلتراجع وأما قوله

ان تركبوا فركبوا الخيل عادتنا \* أو تنزلون فانا معشر نزل

ففي المعنى في القاعدة الثامنة من آخر الباب قال يونس أراد أو أتم تنزلون فمعطف الجملة الاسمية على جملة  
الشرط وجعل سيويوه ذلك من العطف على التوهم قال فكأنه قال أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن  
معروفون بذلك (قوله) ومثال العطف في الأفعال ﴿ تنمة ﴾ يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحد في الزمان  
ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه وبالعكس قال ابن مالك

وحذف متبوع بداهنا استبح \* وعطفك الفعل على الفعل يصح

واعطف على اسم شبه فعل فعلا \* وعكسا استعمل تجده سهلا

تقول الطائر فيغضب زيد الباب ومنه قوله تعالى يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى والعطف على  
الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ولذا يرجح النصب في قولك قتت وزيدا على المفعول مع مع  
كلام في عمله ان شاء الله تعالى وقولنا من غير فاصل مخرج لنحو قولك ضربت اليوم وزيد وذلك لأن طول  
الكلام قديغنى عما هو الواجب في قولك أتى القاضى بنت الواقف بحذف التاء في أتى فاغناؤه عما ليس بواجب  
بطريق الأولى كما هنا ولا يجب إعادة الحافض اذا أريد العطف على الضمير المحفوض عن يونس والأخفش  
والكوفيين وابن مالك قال ابن مالك

وعود خافض لى عطف على \* ضمير خفض لازما قد جملا

وليس عندى لازما اذ قد أتى \* فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

فالنظم نحو قوله فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا \* فاذهب فمابك والأيام من عجب

وقال تعالى تساءلون به والأرحام في قراءة ابن عباس والحسن وحزمة بالجرح وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه  
وذهب الجرمى الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد توكيده بالضمير المرفوع المنفصل نحو  
مررت بك أنت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع قال الرضى وليس بشيء لأنه لم يسمع  
ذلك مع أن توكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس وإعادة الجار أقرب وأخف اه والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب التوكيد ﴾

أى المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر واردة اسم الفاعل ويقال فيه التأكيد والأول أكثر استعمالا  
والواو أصل والهمزة بدل والشيخ خالد في التصريح يقول ما حاصله انه لم يكن أحدهما أصلا للآخر وهو  
مخالف لما قدمنا وقال في شرح المتن ويقال له أيضا التأكيد بالألف ففيه ثلاث لغات التوكيد بالواو وهو

الظاهرة والماء مضاف  
اليه واعراب بقية  
الأمثلة ظاهر ( فان  
عطفت بها على مرفوع  
رفعت) كما تقدم ( أو  
على منصوب نصبت أو  
على مخفوض خفضت  
أو على مجزوم جزمت  
تقول قام زيد وعمرو  
ورأيت زيدا وعمرا  
ومرت بزيد وعمرو  
والأعراب ظاهر ومثال  
العطف في الأفعال  
زيد يقوم ويقعد  
ولن يقوم ويقعد ولم  
يقم ويقعد فالأول  
مرفوع والثاني منصوب  
والثالث مجزوم والله  
سبحانه وتعالى أعلم  
( باب التوكيد )



أكثر والتأكيد بالهمز وهو كثير والتأكيد بالالف وهو قليل وهولفة التقوية والتشديد واصطلاحاً ما ذكره الشارح فيما يأتي (قوله وهو التابع) أى اصطلاحاً وقوله التابع كالجنس وتحتة العطف والبدل والنعته وقوله الرفع للاحتمال كالفضل يخرج به ما ذكر أما النعت والعطف فظاهراً وأما البدل فانه وان رفع الاحتمال في نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك كما قاله الصبان عن شيخه عارض نشأ من خصوص المادة (قوله الرفع للاحتمال) أى احتمال غير الظاهر كما يوضحه شارحنا (قوله) يحتمل أن يكون الكلام على تقدير مضاف) على المجاز العقلي باسناد الحجيء لغير من هوله لتعلقه به كضرب الأميرأى جنده وهذا أحد الاحتمالات الثلاث التي غرض التوكيد لدفع تلك ثانياً أن السامع ظن أن المتكلم لم يجعله على مدلوله المأغفلة ثالثاً لظنه أن المتكلم غلط ثم هذا معترض بقولك ان ان زيدا قائم فان تكرير ان لدفع ذلك الاحتمال وقوله تعالى فان مع العسر يسراً ان مع العسر يسراً ولا يدخل هذان في التأكيد الذي كفايه فالأولى أن يقول في حده هو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول كافي كافي ابن الحاجب (قوله) ارتفاع الاحتمال) أى عن الذات وصار الكلام نصاعلى ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على أن التأكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتمال البتة اه تصريح أى بدليل الالتيان بألفاظ متعددة ولو صار نصاً بالأول لم يؤكّد ثانياً لعدم الفائدة (قوله) يحتمل أن الذي جاء بعضهم أى وأن بعضهم لم يحجىء إلا أنك لم تعتد بهم أى أطلقت القوم وأردت بهم من عدا ذلك البعض كأنهم هم القوم فالتأكيد يرفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وأما قتله واحد منهم اه شنوانى (قوله) في دفعه أى ان كان مرفوعاً ولم يذكره لوضوحه ومن الغريب أن الجرمى أجاز توكيد المجرور بالرفوع في نحو مررت بك أنت وزيد وقد مرردته عن الرضى في آخرباب العطف (قوله) ولم يقل وتنكيره) أى كما قال في النعت وأما ما وجد من بعض نسخ المتن المطبوعة من وجود التنكير خطأ (قوله) لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف) قد أسلفنا ذلك في المعرفة والنكرة (قوله) فلا تتبع النكرة) أى عند البصريين سواء كانت معدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير معدودة كوقت وزمن وحين (قوله) وأجاز ذلك الكوفيون) أى اذا حصلت الفائدة بأن يكون المؤكّد من معدوداً والتوكيد من لفظ الاحاطة والشمول نحو اعتكفت أسبوعاً قال الشاعر

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب \* ياليت عدة حول كله رجب

وشاقه من الشوق وكقوله \* قدصرت البكرة يوماً أجمعاً \* والبكرة قد قدمنا معناها في موانع الصرف وان لم تحصل الفائدة لم يحز ونقل الشيخ خالد عن شرح التسهيل لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً اه قال ابن مالك

وان يفد توكيد منكسر قبل \* وعن نحاة البصرة المنع شمل

(قوله) نحو صمت شهراً (كله) أى ولا يجوز نحو صمت زمناً (كله) (قوله) وهى النفس) بسكون الفاء أى مرادها جملة الشيء وحقيقته وان لم يكن له نفس حقيقة فان أريد بها الدم نحو سفكت زيدا نفسه لم يمكن توكيد ابل بدل بعض (قوله) والعين بمعنى الذات أيضاً) احتراز من العين التي بمعنى الجارحة نحو قفأت زيدا عينه لم يمكن توكيداً بل هو في هذا المثال بدل بعض واعلم أنه لا بد من إضافة النفس والعين الى ضمير يطابق المؤكّد فتقول جاء زيد نفسه عينه ورأيت فاطمة نفسها عينها وان كان المؤكّد بالفتح غير مفرد استحسن جمعهما بأنفس وأعين في الثنية تقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ويجب في الجمع فتقول جاء الزيدون أنفسهم أعينهم ويقال كما في الفصل للزخشرى جاء القوم أعينهم خلافاً للاشعري قال ابن مالك بالنفس أو بالعين الاسم أكدا \* مع ضمير طابق المؤكدا

وهو التابع الرفع للاحتمال فإذا قلت جاء زيد يحتمل أن يكون الكلام على تقدير مضاف والتقدير جاء كتاب زيد أو رسوله فإذا قلت جاء زيد نفسه ارتفع الاحتمال وإذا قلت جاء القوم يحتمل أن الذي جاء بعضهم فإذا قلت جاء القوم كلهم ارتفع الاحتمال (التوكيد تابع للمؤكد في رفعه) نحو جاء زيد نفسه فزيد فاعل ونفسه توكيد له وتوكيد المرفوع مرفوع (ونصبه) نحو رأيت زيدا نفسه فزيدا مفعول ونفسه توكيد له وتوكيد المنصوب منصوب (وخفضه) نحو مررت بزيد نفسه فزيد مجرور بالباء ونفسه توكيد له وتوكيد المجرور مجرور (وتعريفه) كما رأيت في الأمثلة ولم يقل وتنكيره لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرة وأجاز ذلك الكوفيون نحو صمت شهراً كله فجعلوا كله توكيداً لشهراً ولم يوجبوا مطابقتها له في التنكير (ويكون

واجمعهما بأفعل ان تبعاً \* مالمس واحدا تكن متبعا

(قوله وكل وأجمع) وكلاهما في التوكيد المسبوق لقصد الشمول والاحاطة بأبعض المتبوع فلا يؤكدهما الا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية أو ينفصل بعضها عن بعض حكما أى لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر كالعبد في قولك اشتريت العبد كله فإن أجزاء العبد وهى النصف أو الثلث أو الربع أو نحوها وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية الا أنه يصح انفصاله بحسب الشراء والعق فإن العبد اذا اشترك فيه اثنان مثلا وأعتق الشريك المعسر عتق النصف المملوك لذلك وخرج بالمعسر للموسر فانه يسرى العتق في كل العبد ولا يتجزأ لكن لأمر عارض ومثال ما ذكرنا قولك جاء الجيش كله والقبيلة كلها والقوم كلهم لجواز أن يكون الأصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو القوم ولا يجوز جاءنى زيد كله ولا جميعه لامتناع التقدير المذكور (تنبيه) اذا أريد تقوية التوكيد جاز أن يتبع كله بأجمع وكلها بجمعاء وكلهم بأجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها بجمعاء والقوم كلم أجمعون والنساء كلهن جمع قال تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون وقد يؤكدهن بلا تقدم كل فتقول جاء الجيش أجمع قال تعالى لأغوينهم أجمعين قال ابن مالك

وبعد كل أ كدوا بجمعاء \* جمعاء أجمعين ثم جمعا ودون كل قديحى أجمع \* جمعاء أجمعون ثم جمع ولفظ جميع ككل مع الضمير وكذا عامة قال ابن هشام ليس من التوكيد خلق لكم فى الأرض جميعا خلافا لمن وهم اه وهو تعريض لابن عقيل حيث جوز توكيده وتوسغنى بكلا وكلتا عن تنثية أجمع وجمعاء قال ابن مالك واغن بكتا فى مثنى وكلا \* عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

وفد قدمنا ذلك فى شرط المثنى فى باب الاعراب فراجع (قوله) توابع أجمع قال الرضى اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أ كتعين الى أبتعين أما تقديم النفس والعين على الكل فلا فى الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها أولى وأما تقديم النفس على العين فلا فى النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المختصة كالوجه فى قوله تعالى كل شىء هالك الا وجهه أى ذاته وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد أولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو أفعول وأيضا ان كلاقيدع مبتدأ دون أجمع فانه لا يقع الا تأكيذا وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية المرادة من جميعها وأما تقديم أ كتعين فى الصحيح على أخويه فلكونه أظهر فى افادة معنى الجمع منهما لا من قولهم حول كتيع أى تام وهذا المعنى خاف فيها ما (قوله) وهى أ كتعين وأتبع وأصع قال الزخشرى فى المفضل وأ كتعين وأتبعون وأبصعون اتباعات لأجمعون لا يحسن الا على أثره وعن ابن كيسان تبدأ بأيتن شئت بعدها ومع أجمع أبصع وجمع كتيع وجمع تبع وعن بعضهم جاءنى القوم أ كتعين اه وقال الرضى وأما أ كتعين وأخواته فالبصريون لا يذكرون أ كتعين وهودايل على قلته والبغدادية جعلوا النهاية أ كتعين وأخواتها فقالوا أجمع أ كتعين أبصع أ كتعين وكذا ذكر الجزولى والزخشرى قدم أ كتعين على أبصع وتبعه المصنف ولا أدري ما صحت اه بخذف فعلم أن الأشهر تأخير أ كتعين وأن ترتيب المصنف موافق لما ربه الزخشرى وابن الحاجب (قوله) نحو جاء القوم أجمعون أ كتعين أبتعون أبصعون (قد علمت أن الشارح العلامة اما أخر أبصعون ليجارى كلام المصنف والافلاصح تأخير أبتعون كما تقدم وما ذكره فى الجمع المذكور السالم وتقول فى غيره جاء الجيش أجمع أ كتعين أبصع أ كتعين والقبيلة جمعاء كنعاء بضعاء بقاء والهندات كلهن جمع كتيع بضع تبع وشذ قولك أجمع أبصع وأشد منه جمع تبع وفى قول الراجز ياليتنى كنت صبيا مرضعا \* تحملى الدلقاء حولاً أ كنعاء

أمران الأول افراداً كنع عن أجمع وهو قليل والثانى توكيد النكرة المحدودة وهو مخالف فيه بين علماء البصرة وعلماء الكوفة كما اسلفنا والدلقاء تطلق على المرأة الحسناء ومرضعا بصيغة اسم المفعول وليت

وكل نحو جاء القوم كلهم  
فالقوم فاعل وكل توكيد  
للقوم والماء مضاف  
اليه واليم علامة الجمع  
(وأجمع) نحو جاء  
القوم أجمع فأجمع  
توكيد للقوم مرفوع  
بالضمة الظاهرة (وتوابع  
أجمع وهى أ كتعين وأتبع  
وأبصع) يؤتى بها فى  
التوكيد تابعة لأجمع نحو  
جاء القوم أجمعون  
أ كتعين أبتعون  
أبصعون واعرابه جاء  
فعل ماض والقوم  
فاعل مرفوع بالضمة

وأجمعون توكيد للقوم مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد وأكثرون تأ كيدان وأبتعون ثالث وأبصعون رابع واعرابها (١٧٠) كاعراب ما قبلها وآتى بها لزيادة التوكيد والمبالغة فيه وكلها بمعنى أجمعون لأن

أ كنع مأخوذ من قولهم تكتع الجلد إذا اجتمع وأبتع من البتع وهو طول العنق والقوم إذا كانوا مجتمعين طالت أعناقهم فجعلاه كناية عن الاجتماع وأبصع مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع فيكون بمعنى أجمع ولما كانت هذه الألفاظ الثلاثة لا يؤتى بها غالبا لا بعد أجمع سميت توابع أجمع (تقول قام زيد نفسه) فزيا فاعل ونفس توكيد والماء مضاف إليه (ورأيت القوم كلمهم) فالقوم مفعول به لرأيت وكل تأ كيد للقوم والماء مضاف إليه والميم علامة الجمع (ومررت بالقوم أجمعين) فالقوم مجرور بالباء وأجمعين تأ كيد للقوم مجرور بالباء لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والله سبحانه وتعالى أعلم (باب البدل)

شعري ما أراد الراجز الا التمتع برضع ندى الذلفاء (قوله وأجمعون تأ كيد للقوم) وهل يقال أيضا جمع (قوله وآتى بها لزيادة التوكيد) اعلم أنه لا يجوز عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة قال بعضهم وينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على اختلاف معناه (قوله وأبصع مأخوذ من البصع) قال الرضى والمشهور أبصع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة اه (قوله تقول قام زيد نفسه) (تنبيه) لا يخلو المضمهر إذا أكد بالمظهر من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا فالرفوع لا يؤكده بالمظهر إلا بعد أن يؤكده بالمضمهر وذلك نحو زيد قام هو نفسه أو عينه والقوم جاؤهم أنفسهم أو أعيناهم والنساء قمن هن أنفسهن أو أعيناهن وقت أنت نفسك وأما المنصوب والمجرور فيؤكدها بلا شرط تقول رأيت نفسه ومررت بعينه (قوله ورأيت القوم كلهم) مثال للتوكيد المنصوب (قوله مررت بالقوم أجمعين) فيه إشارة إلى تجريد أجمعين من لفظ كلهم وهو جائز كما قدمنا قال في المغنى يجب تجريد نحو أجمع المؤكدين ضمير المؤكد وأما قولهم جاءوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها فهو جمع الجمع كالفلس وفلس أى بمجمعاتهم اه لكن نقل الرضى والبرماوى فى شرح ألفية الأصول فتح الميم أيضا اه صبان والله سبحانه وتعالى أعلم (باب البدل)

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره الشارح ثم هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الأخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير كما قاله بعضهم ثم اعلم أنه سلك العرب في المبدل مسلكين الأول أنه ليس في تقدير الطرح كما تقول الذى مررت به أبى عبد الله محمد اذ لو فرض اطراح الأول لخلت الصلة من عائد وكقولك ضربت زيدا يده اذ لو كان الأول في تقدير الطرح لما كان للضمير ما يعود عليه على ما باتى أنى أقبل كلام التصريح قريبا والثانى أن المبدل في تقدير الطرح تقول في بدل الغلط مررت برجل حمار لأنه لم يقصد بالخبر وفى غيره قولك ان زيدا يده مقطوعة وان هذائوبها مسلوب فلولا أنه على تقدير الطرح لجنى بتذكير مقطوعة وتأنيث مسلوب ان قرأناها بالنصب (قوله هو التابع) أى اصطلاحا كما مر والتابع كالجنس للبدل تحته جميع التوابع وما بعده كالفصل (قوله المقصود بالحكم) أى حكم المتبوع سلبا فى ما جاء زيد أخوك أو إيجابا فى جاء عمرو أبوك قال فى التصريح والغرض منه أى من البدل أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقديره ولذلك يقولون البدل فى حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه فى حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالبادون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه اه قال يس عليه قديقال يكفى الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه فى اللفظ وان كان من جملة أخرى وليس ذلك بأبعد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك اه (قوله) بلا واسطة) المراد بها حرف العطف خاصة والافعال من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يخو ونحو تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا اه خض وصبان وخرج بهذا الفصل المعطوف ييل فانه وان كان هو المقصود بالحكم نفيًا وإثباتًا على رأى الكوفيين القائلين بأن بل عاطفة بعد الاثبات لكن بواسطة حرف وهو بل (قوله ونحو ان تصل تسجد لله) لا يصح أن يجعل هذا بدل بعض من كل لأن بمجرد السجود لا يرحم بل يجعل بدل شىء من شىء وهو مساو فى المعنى فالمراد بالسجود الصلاة لا خصوص السجود ثم رأيت بعضهم صرح بأن نحو ان تصل تسجد لله يرحمك أن تسجد لله بدل بعض من كل فليتأمل (قوله رفعا ونصبا) أى مطلقا سواء كان اسما أو فعلا وقوله وخفضا أى ان كان اسما وقوله وجزما أى

فاعل وأخوك بدل من زيد بدل كل من كل ويسمى البدل المطابق لأن المراد من الثانى هو الأول بعينه ( اذا ابدل اسم من اسم ) نحو جاء زيد أخوك ( أو فعل من فعل ) نحو ان تصل تسجد لله يرحمك (تبعه فى جميع اعرابه) رفعا ونصبا وخفضا وجزما

ان كان فعلا (قوله وهو أربعة أقسام) أى على المشهور ومقابله أنه خمسة فزاد عليها بدل كل من بعض كقوله كأتى غداة البين يوم تحملوا \* لدى سمرة الحى ناقف حنظل

والبين الفراق والسمرات بفتح فضم جمع سمرة نوع من الشجر وناقف الحنظل من يخرج حب الحنظل وذلك لأنه لا يصح أن يكون يوم ظرف زمان ثانيا لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال خ ض قال السيوطى ووجدت له شاهدا فى التزويل قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن وفيه أنه يصح كونه بدل كل من كل يجعل أل فى الجنة للجنس اه (قوله بدل الشيء) وسماه الجماعة بدل الكل من الكل وابن مالك البدل المطابق وهو أولى لأن منه قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فأنه بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل لأنه انما أطلق كل على ذى أجزاء وهو ممتنع هنا لتزويه تعالى عن الأجزاء ويجوز أن يقال بدل الشيء من الشيء اذ يجوز اطلاق الشيء على الله تعالى قال تعالى قل أى شيء أكبر شهادة قل الله وقد ذكرنا فى ألفية التوحيد فى كلام مستقل وهو قولنا

اطلاق شئ لربنا لا ينكر \* دليلنا قل أى شئ أكبر

الى أن قلنا وان يرد به اسم مفعول منع \* فقولنا خالق كل شئ سمع (قوله ويقال له بدل الكل من الكل) أى وهو عبارة الجماعة وقوله والبدل المطابق أى وهو عبارة ابن مالك حيث قال مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل \* عليه يلنى أو كمعطوف يلى

(تنبيه) ادخال ال على كل مبنى على ما وقع لكثيرين وهو معترض بقول بعض الأئمة لا يجوز ادخال ال على كل وبعض عند الجمهور قال ابن خالويه فى كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال ال على كل وبعض وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان فى نية الاضافة وبذلك نزل القرآن اه لكن نقل بعضهم عن الأزهري أنه قال أجاز النحويون ادخال الألف واللام فى كل بعض وان أباه الأصمعى لأن مذهب العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما لأنهما مضافتان البتة اما ظاهرا واما مضمرًا وفى القاموس وكل وبعض معرفتان لم تجزى عن العرب بالألف واللام وهو جائز اه أهمل (قوله وهو ما كان الثانى فيه عين الأول) أى ويكون المراد منهما واحدا وان اختلفا مفهوما (قوله نحو جاء زيد أخوك) فزيد وأخوك يصدقان على ذات واحدة ومفهومهما مختلف واعلم أنه لا يحتاج فى بدل الشيء من الشيء الى رابط يربطه بالمبدل منه لأنه عين الأول (قوله وبدل الاشتمال) اختلف فى بدل الاشتمال فقال الرماني هو الأول واختاره فى التسهيل وعاله الجزولى بأن الثانى اما صفة للأول كأعجبتنى الجارية حسنًا أو مكتسب من صفة نحو سلب زيد ماله فان الأول اكتسب من الثانى كونه مالكا وردبأنه يلزم منه أن يجزى ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان فى التذكرة وقال الفارسي فى الحجة المشتمل هو الثانى قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الأول على معنى أن الاسناد الى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الأول وهذا القول أفصح عند السيرافى وأبى العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالأول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذى نصره الأستاذ أبو اسحاق بن ملكون وقال ان النحويين يعنى أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح اه تصریح وقوله ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال أى بل هو بدل غلط لأن اسناد العامل الى المبدل منه قد وجد فيه التناسب بلا احتياج الى شيء آخر بخلاف نحو سلب زيد ثوبه فان اسناد السلب الى زيد لا يناسب (قوله وهو ما كان الخ) ماموصولية لامصدرية (قوله بغير الكلية والجزئية) بالأول خرج بدل الشيء من الشيء وبالتانى خرج بدل البعض من الكل (قوله وبدل

(وهو أربعة أقسام بدل الشيء من الشيء) ويقال له بدل الكل من الكل والبدل المطابق وهو ما كان الثانى فيه عين الأول نحو جاء زيد أخوك (وبدل البعض من الكل) وهو ما كان الثانى فيه بعضا من الأول نحو أكلت الرغيف ثلثة (وبدل الاشتمال) وهو ما كان الثانى فيه بينه وبين الأول ارتباط بغير الكلية والجزئية نحو نفعى زيد علمه (وبدل

الغلط ) وهو ما ذكر فيه الأول غلطا ثم ذكر الثاني لازالة ذلك الغلط نحو ركب زيدا الفرس وقد مثل المصنف رحمه الله تعالى للاقسام الأربعة بقوله (نحو قولك قام زيد أخوك) فزيد (١٧٢) فاعل وأخوب بدل منه بدل كل من كل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء

الجلية والكاف مضاف إليه (وأكلت الرغيف ثلثه) فالرغيف مفعول به لأكلت وثلثه بدل منه بدل بعض من كل والهاء مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر (ونفعني زيد علمه) واعرابه نفع فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به مبنى على السكون في محل نصب وزيد فاعل نفع مرفوع بالضممة الظاهرة وعلم بدل اشتغال من زيد والهاء مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر (ورأيت زيدا الفرس) فزيد مفعول به لرأيت والفرس بدل غلط أى بدل عن اللفظ الذى ذكر غلطا وهو المراد بقوله (أردت أن تقول رأيت الفرس فغلطت فأبدلت زيدا منه) المراد من قوله فأبدلت الابدال اللغوى وهو التعويض والمعنى عوضت زيدا عن الفرس الذى كان حق التركيب الايتان به دون لفظ زيد فلا ينافى أن البدل في الاصطلاح في هذا التركيب هو الفرس

الغلط ) هو أحد أقسام البدل الذى على معنى بل وهى ثلاثة اضراب وهو بأن أريد أن يخبر أولا بشيء ثم بدا للتكلم أن يخبر بشيء آخر من غير ابطال الأول بل كان في حكم التروك ويسمى أيضا بدل البداء وبدل نسيان وهو أن يريد التكلم بالأخبار بشيء ثم لما نطق به تذكر أنه لم يرد ذلك الشيء وإنما أراد الأخبار بشيء آخر وبدل غلط وهو ما تعرض المصنف له ذكره ﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلام الزمخشري في المفصل أن بدل الغلط والنسيان لا يقعان في الشعر بل لا يقعان في فصيح الكلام ومتعلق بدل النسيان الجنان بفتح الجيم أى القلب ومتعلق بدل الغلط اللسان (قوله غلطا) بفتح اللام على وزن فرحا (قوله وأكلت الرغيف ثلثه) اعلم أن مذهب الكسائي وهشام أنه لا يقع البعض الاعلى مادون النصف فيقع على الثلث والرابع والخمس والسدس ونحو ذلك ولا يجوز أن يقال بعض الرجلين لك أى أحدهما (قوله والهاء مضاف إليه) وهو العائد اذ لا بد للبدل البعض من الكل من رابط امام ذكر كماله المصنف أو مقدر كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع أى منهم بناء على أن من بدل بعض من الناس وعلى القول بأنه بدل كل لأن المراد بالناس المستطيع دون غيره بكونه عاما أريد به الخصوص فلا يحتاج لتقدير الرابط (قوله ونفعني زيد علمه) أى لأن اسناد النفع الى زيد لا يناسب بخلاف ضرب زيد عبده كما قدمنا (قوله والهاء مضاف إليه) أى وهو العائد اذ لا بد في بدل الاشتغال من ضمير يربطه بالبدل منه اما ظاهره كمثل به المصنف أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار أى فيه ﴿ تنبيه ﴾ يجوز أن يدل الضمير بالاسم الظاهر المفسر له كقولك ضربته زيدا وقاما أخواك وقاموا أخوتك وقمن نسوتك قال ابن هشام في المغنى قال ابن عصفور أجاز به معنى البدلية المذكورة الأخفش ومنعه سيويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرج على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائي هونعت والجماعة يأبون نعت الضمير ثم قال في الأمثلة المتقدمة قيل على التقديم والتأخير وقيل الألف والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند وهو المختار اه وهو عجيب كما قدمنا في باب الفاعل ﴿ تنبيه ﴾ تجرى هذه الأقسام الأربعة في الفعل تقول في بدل الشيء من الشيء كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف أن مضاعفة العذاب كما قيل هى لقي الآثام وفى بدل الاشتغال من يصل اليها يستعين بانيع وفى بدل البعض من الكل نحو ان تصل تسجد لله رحمك على كلام قدمناه وفى بدل الغلط ان تطعم زيدا تكسه أكرمك وقد تبدل الجملة من الجملة نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وفى بدل البعض من الكل ونحو عرفت زيدا أبو من هو فى بدل الاشتغال فأبو مبتدأ ومن مضاف اليه خبر والجملة بدل من زيد ومن المفرد بدل اشتغال كقوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة \* وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أى الى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب منصوبات الأسماء ﴾

معنى الباب والأسماء مرفى صدر الكتاب وإضافة المنصوبات الى الأسماء امامن إضافة الصفة للموصوف وامامن الإضافة البيانية واما أن تكون بمعنى من وهو أولى والمنصوبات جمع منصوب لا منصوبة لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصافات للذكور من الحيل والأيام الخاليات ويجوز أن يكون جمع منصوبة كما أوضحنا في المرفوعات ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى منصوبات الأفعال لأنها تقدمت في باب الأفعال (قوله المنصوبات خمسة عشر) اعلم أن المصنف ترجمها بخمسة عشر ولم يذكر المنصوبات الا أربعة عشر وهو معيب أى اذا ترجم بشيء ولم يأت به بخلاف الترجمة مع الزيادة فانه غير معيب

لازيد فلا اعتراض على المصنف بأن البدل هو الفرس لا زيد فكيف يقول فأبدلت زيدا منه ويضطرب وحاصل الجواب أن مراده الابدال اللغوى لا الاصطلاحى والله سبحانه وتعالى أعلم (باب منصوبات الأسماء المنصوبات خمسة عشر

وهي للمفعول به) نحو ضربت زيدا فزيدا مفعول به منصوب (والصدر) نحو ضربت ضربا فضر بامصدر منصوب ويعبر عنه بالمفعول المطلق (وظرف الزمان) نحو صمت اليوم فصمت فعل وفاعل واليوم منصوب على الظرفية الزمانية (وظرف المكان) نحو جلست أمام الكعبة جلست فعل وفاعل وأمام منصوب على الظرفية المكانية والكعبة مضاف اليه (والحال) نحو جاء زيد راكبا فجاء زيد فعل وفاعل وراكبا حال من زيد منصوب بجاء (والتمييز) نحو وفجرنا الأرض عيونا ففجرنا (١٧٣) فعل وفاعل والأرض مفعول به وعيونا

تمييز منصوب بفجرنا (والمستثنى) نحو قام القوم الا زيدا فالقوم فاعل قام والاداء استثناء وزيدا منصوب على الاستثناء بالا (واسم لا) نحو لا غلام رجل حاضر فلا نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر وغلام اسمها منصوب بالفتحة ورجل مضاف اليه وحاضر خبرها مرفوع بالضم (والمنادى) نحو يا غلام زيد فيا حرف نداء وغلام منادى منصوب بالفتحة لأنه منادى مضاف وزيد مضاف اليه (وأخواتها) نحو كان زيد قائما فكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها مرفوع وقائم خبرها منصوب (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم فان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها منصوب وقائم

ويضطرب هنا أرباب الحواشي في الجواب فقال العلامة أبو بكر الشنواني لعل المراد المنصوبات خمسة عشر في قصدي ثم لم يذكر الخامس عشر نسيانا ويمكن أن يقال على بعد انه عدد المحفوض بالحرف منصوبا وقال العلامة عبد المعطى المالكي شيخ ولد الشبراملسي صاحب احسان الوهاب شرح فتح الوهاب قديجاب عن المصنف رحمه الله تعالى بأن الخامس عشر هو مفعولا ظننت وقد استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما تقدم لتتميم النواسخ والله أعلم وبعضهم أجاب بعد الطرفين واحدا وخبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها واحدا وعد التوابع أربعة وتبعه الحامدي قال الفقير ولي بجواب عبد المعطى أسوة اذ جواب غيره فيه نوع تكلف (قوله وهي المفعول به) الا في نحو خرق الثوب السمار وكسر الزجاج الحجر فان المفعول به مرفوع على أن بعضهم جعل المنصوب مفعولا ومحل كون المفعول به منصوبا ما لم ينب عن فاعل والارفع تقول ضرب زيد (قوله والمصدر) أي ما لم ينب عن فاعل فان ناب عنه رفع نحو فاذا نفع في الصور نفخة واحدة (قوله وظرف الزمان) أي ما لم ينب عن فاعل فان ناب عنه رفع كما تقدم نحو صيم رمضان (قوله وظرف المكان) أي ما لم ينب عن الفاعل فان كان نائبا عنه رفع كما مرتقول جلس أمام الأمير (قوله والحال) أي ولو جملة في نحو جاء زيد وهو راكب لأن محلها النصب (قوله والتمييز) أي ما لم يجر بمن نحو قوله وفجرنا الأرض من العيون بدليل وفجرنا الأرض عيونا (قوله والمستثنى) أي في بعض المواضع وهو ما كان مستثنى من كلام تام موجب والمراد بالتام هو الذي يكون المستثنى منه مذكورا والمراد بالموجب بفتح الجيم هو الذي لا يتقدم عليه نفى ولا شبهة أو مستثنى من كلام تام منفي متصلا أو منقطعا وقدمثل للأول الشارح ومثال البقية ما قام القوم الا زيدا وقام القوم الاحمار او ما قام القوم الاحمارا (قوله واسم لا) في نسخ الشيخ خالد الذي حشى عليها الشنواني وعبد المعطى تقديم اسم لا على ما قبله أعنى المستثنى وهو مخالف للتفصيل في الأبواب الآتية ثم المراد ما اذا باشر لا النكرة ولم تكرر أي في وجوب النصب كما سيأتي (قوله والمنادى) هو في الحقيقة داخل في المفعول به اذ التقدير في نحو قولك يا زيد أدعو زيدا كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله والمفعول من أجله) ويقال له المفعول لأجله كما عبر به الشارح فيما بعد والمفعول له وسيأتي مستوفى ان شاء الله تعالى في بابه (قوله وهو أربعة أشياء) فيه أن التابع خمسة والخامس عطف البيان ولكنه أسقطه كما مر في المرفوعات والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب المفعول به﴾

لما كان الفعل لا يستغنى عن الفاعل غالبا وقد يستغنى عن المفعول في الأكثر مثل قولك قام زيد فانه كلام تام فالتلفظ بالفاعل يوجد لاجرم قدم الفاعل على المفعول ولما كان التلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية فلا جرم أعطى الفاعل أثقل الحركات عند قوة النفس وهو الرفع وأعطى أخف الحركات لما يتلفظ به بعد ذلك وهو المفعول فان التكلم في ابتداء التكلم صارت همته قوية وبعد ما تلفظ بالفاعل قديلا ويسأم وبالمثل والسأمة يبعد عن التلفظ بأثقل الحركات الذي هو الرفع تخفف ببقاء أخفها وهو النصب فلذا كانت الفاعيل منصوبة وخرج بقولنا لا يستغنى عن الفاعل غالبا نحو قلما وطالما وكثرا ونحو ذلك فان كلامهما لا يحتاج الى

خبرها مرفوع (والمفعول من أجله) نحو قام زيد اجلالا لعمر وقيام زيد فعل وفاعل واجلالا مفعول لأجله منصوب بقاء لعمر وجار ومجرور متعلق باجلالا (والمفعول معه) نحو سرت والنيل فسرت فعل وفاعل والنيل الواو واو المعية والنيل مفعول معه منصوب بسرت (والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء النعت) نحو رأيت زيدا العاقل (والعطف) نحو رأيت زيدا وعمر (والتوكيد) نحو رأيت زيدا نفسه (والبدل) نحو رأيت زيدا أخاك واعراب الأمثلة ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب المفعول به﴾ لما ذكر المنصوبات اجمالا شرع يذكرها تفصيلا ولم يذكر في التفصيل خبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها والتوابع لتقدم ذكرها في المرفوعات وبدأ بذكر



المفعول به وهو في اللغة من وقع عليه الفعل سواء كان الفعل حسيا كضربت زيدا أو معنويا كتعلمت المسئلة فان الضرب حسي والتعلم معنوي وفي اصطلاح النحاة ما ذكره بقوله ( وهو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل ) يعني أن المفعول به في اصطلاح النحاة هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل ( نحو ضربت زيدا وركبت الفرس ) فزيدا مفعول به لضربت والفرس مفعول به لركبت ومثل بمثلين للإشارة الى أنه لا فرق في المفعول به بين كونه عاقلا كزيد أو غير عاقل كالفرس ( وهو على قسمين ظاهر ومضمر ) كما أن الفاعل أيضا ظاهر ومضمر ( فالظاهر ما تقدم ذكره ) وهو زيد والفرس المتقدمان في المثالين السابقين ( والمضمر قسمان متصل ) وهو الذي لا يبدأ به ولا يقع بعد الا في الاختيار نحو الكاف من رأيتك اذ لا يصح أن يقال ما رأيت الاك وقد يقع مثل ذلك في غير الاختيار

الفاعل ( قوله المفعول به ) قال العصام ولا ضمير في المفعول به وضميره يرجع الى اللام وكذا المفعول فيه وله معه ومن قال الضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل أى الذى فعل فعل بسببه أو فيه أو لأجله أو معه فيه أن الواجب المفعول هو به أو فيه أو له أو معه لأن مسنده صفة جارية على غير من هو له ويتجه على كون الضمائر المجرورة راجعة الى اللام أيضا أنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتكثير المفعول مع أنه يستعمل مفعولا به وله ومع كثيرا بلا ضنة وتكثيره لتحقيق أنه راجع الى موصوف محذوف أى شئ مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يبعد كما قال السيد الصنوى أن أمثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا والباء فيه به امال للسمية فتعلق بالفعل أو للصلة فتعلق بما يتضمنه من معنى التعلق اه يس على الفاكهى ( قوله من وقع عليه الفعل ) ههنا احتمالان الأول أنه على الاطلاق أى سواء كان مرفوعا كما تقول ضرب زيد أو منصوبا كما مثل به الشارح الثانى أن الذى وقع عليه الفعل الذات لا اسمها كما فى الاصطلاحى لانا لو أجرينا كلام الشارح على استواء كلام المتن لكان هذا مفعولا اصطلاحيا ( قوله كضربت زيدا ) أى مسماه وكذا ما بعده فافهم ( قوله وهو الاسم المنصوب ) اختلفوا فى العامل فى نصب المفعول على أربعة أقوال الأول وهو قول البصريين أن الفعل وحده يقتضى رفع الفاعل ونصب المفعول والثانى وهو قول الكوفيين أن مجموع الفعل والفاعل يقتضى نصب المفعول والثالث وهو قول هشام بن معاوية من الكوفيين أن العامل هو الفاعل فقط والرابع وهو قول خلف الأحمر من الكوفيين أن العامل فى الفاعل معنى الفاعلية وفى المفعول معنى المفعولية حجة البصريين أن العامل لا بد وأن يكون له تعلق بالمعمول وأحد الاسمين لا تعلق له بالآخر فلا يكون له فيه عمل البتة واذ اسقط لم يبق العمل الا للفعل حجة المخالف أن العامل الواحد لا يصدر عنه أثران لما ثبت أن الواحد لا يصدر عنه الا أثر واحد قلنا ذلك فى الموجبات أما فى المعرفات فممنوع واحتج خلف بأن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل والمفعولية صفة قائمة بالمفعول ولفظ الفعل مبين لهما وتعليل الحكم بما يكون حاصله فى محل الحكم أولى من تعليله بما يكون مبينا له وأجيب عنه بأنه معارض بوجه آخر وهو أن الفاعل أمر ظاهر وصفة الفاعلية والمفعولية أمر خفى وتعليل الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر أولى من تعليله بالصفة الخفية والله أعلم اه رازى وهذا الكلام تقدم مثله فى صدر الكتاب عند تعرض المتن للعوامل فلتراجع ثمة ( قوله الذى يقع به الفعل ) أى الذى يقع باسمه الفعل اذ زيد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس بمفعول به لأن أبحاث النحاة لا تعلق لها بالأعيان الخارجية بل بالألفاظ من حيث الاعراب والبناء وعلى هذا رجح كون المسبار والحجر فى قولك خرق الثوب المسبار وكسر الزجاج الحجر مفعولين تأمل ههنا ( قوله هو الاسم الذى يقع عليه فعل الفاعل ) فى هذا إشارة الى أن به الواقع فى كلام المتن بمعنى عليه ثم المراد بالوقوع ما يشمل الحسى والمعنوى فالحسى ما مثله المصنف والمعنوى نحو اتقوا الله فالله منصوب على التعظيم أى تعلق الفعل بالمفعول سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفي نحو ما ضربت زيدا وماأكلت خبزا ( قوله نحو ضربت زيدا ) قال فى المحصول الضرب امساس جسم حيوانى بعنف قال القرافى فى شرحه الظاهر أنه لا يشترط فى المضروب كونه حيوانا لقوله تعالى أن اضرب بعصاك الحجر والظاهر أن هذا حقيقة لأن الأصل عدم المجاز اه شنوانى وأهدل ( قوله فالظاهر ما تقدم ذكره ) قال بعضهم أى من الأقسام العشرة المذكورة فى باب الفاعل اه وهو عن الصواب بمعزل أو خالف صنيع الشيخ خالد شارحنا العلامة بقاءه الله بالسلامة والعلامة الكفر اوى حيث أرجعوا الضمير الى المتقدم فى هذا الباب وان أوهم كلام العشماوى موافقته فلا تغتر بما قال ( قوله والمضمر قسمان ) أى ذو قسمين فلا يلزم الاخبار بالثنى عن المفرد وقد أسلفنا ( قوله متصل ) بالرفع بدل من قسمان أو خبر لمبتدا محذوف تقديره أحدهما متصل أو بالنصب مفعول لفعل محذوف تقديره أعنى متصلا لكن لا يساعده الرسم لعدم رسمه بالألف الا ان أجريناه على لغة ربعية لأنهم ينفقون على المنون المنصوب بغير ألف فيقولون رأيت

وهو ضرورة الشعر (ومنفصل) وهو الذى يقع فى ابتداء الكلام نحو اياك نعبد ويقع بعد الا فى الاختيار نحو ما نعبد الا اياك (فالتصل اثنا عشر نحو قولك ضربني) واعرابه ضرب فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب (وضربنا) بفتح الباء فنا ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به (وضربك) بفتح الكاف فالكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل نصب مفعول به (وضربك) بكسر الكاف ضمير المخاطبة مبنى على الكسر فى محل نصب مفعول به (وضربكما) فالكاف ضمير المخاطبين مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربكم) فالكاف ضمير جمع الذكور المخاطبين مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع (وضربكن) فالكاف ضمير جمع الاناث المخاطبات مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به والنون علامة جمع النسوة ١٧٥ (وضربه) فالحاء ضمير المذكر

الغائب مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به (وضربها) فالحاء ضمير المؤنثة الغائبة مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به (وضربهما) فالحاء ضمير المؤنث الغائبين مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية (وضربهم) فالحاء ضمير جمع الذكور الغائبين مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع (وضربهن) فالحاء ضمير جمع الاناث الغائبات مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به والنون علامة جمع النسوة (والتفصل اثنا عشر نحو قولك اياي) فاذا قلت ما أكرمت

زيد بالسكون من غير ألف (قوله) وهو ضرورة الشعر (كقوله وما علينا اذا ما كنت جارتنا \* أن لا يجاورنا الاك ديار (قوله) فالتصل اثنا عشر) أى يجعل ضمير الغيبة خمسة والمخاطب كذلك والتكلم اثنين وقد قدمنا الكلام على ذلك فى المعرفة والنكرة مستوفى (قوله) نحو اياك نعبد (قوله) اياك لا اياك فى كتب العاني (قوله) ما نعبد الا اياك (المنى عذوف أى ما نعبد أحدا الا اياك فما بعد الا هو المعبود بحق ونظير هذا للتركيب لا إله إلا الله معنى لا اعرابا وانما أتى بالنون لأن مثل هذا التركيب لا يتأتى الا به وباقي الكلام نذكره فى الاستثناء ان شاء الله تعالى مستوفى (قوله) وضربنا بفتح الباء) قيد به لأنه اذا سكنت الباء صار الضمير فاعلا بخلاف سائر الأمثلة (قوله) وضربك) قال الرضى وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بهاء الضمير ألفا وبكاف المؤنث ياء حتى سيويه أعطيتكاه وأعطيتكاه تشبيها للكاف بالحاء نحو أعطيتها وأعطيتها قال أبو على وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الحاء نحو رميته (قوله) ضربكم) اعلم أنه حذف واو الجمع فى مثل ضربكم وضربتم وضربهم مر فى الفاعل عن صاحب المراح وسكن الميم وهو أشهر من ابقاء الواو اذا لم يله ضمير فى نحو أعطيتكموه وضربتموه وأعطيتهموه فيجب حينئذ ابقاء الواو مع ضم الميم لأن الضمير لاتصاله صار بعض حروف الكلمة فكأن الواو لم يقع طرفا وجوزيونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير أيضا واذا لقيه ساكن بعدها ضمت الميم ردالها الى أصلها قال تعالى قاتلهم الله ويحذرهم الله ويحذرهم الله نفسه وقد يكسر نظرا الى الساكنين وقد يسكن الميم مع ضمير بعدها وقرئ أنزلكموها بالسكون ﴿ تنبيه ﴾ لا تجيء الكاف مرفوعة الا فى نحو لولاك لقام زيد كما وضحنا فى باب البتدا فلا تغفل (قوله) وضربها فالحاء ضمير المؤنثة الغائبة) ما ذكره من أن الضمير هو الحاء وحدها هو الصحيح كما قال أبو حيان ان الألف زائدة تقوية لحركة الحاء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث وقال قوم ان الضمير مجموع الحاء والألف وبه جزم ابن مالك وادعى السيرافى أنه لا خلاف فيه لازوم الألف سواء اتصلت بضمير نحو أعطيتها أم لا وقد أجاز قوم حذفها فى الوقف اه شنوانى (قوله) والميم علامة الجمع) هنا وما قبل وما بعد أن العلامة فى الظاهر الواو (قوله) والا أداة حصر) أى فلا كرام ههنا منحصر لزيد ولا يتعداه الى غيره كما هو شأن الحصر (قوله) فايها فى الجميع هى الضمير) اعلم أن مذهب بعض الكوفيين

الا اياي تقول فى اعرابه مانافية وأكرمت فعل وفاعل والأداة حصر وان شئت قلت لا حرف لا يحجب النفي أو الأداة استثناء ملغاة لا عمل لها وايا ضمير نصب منفصل مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به لا أكرمت والياء الأخيرة حرف دال على التكلم (وايانا) للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (واياك) بفتح الكاف للمخاطب (واياك) بكسر الكاف للمخاطبة (واياكم) للمخاطبين (واياكن) جمع الاناث المخاطبات فايها فى الجميع هى الضمير وكلها يقال فيها ضمير نصب منفصل مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به والياء فى الأول حرف دال على التكلم ونافى الثانى حرف دال على التكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه والكاف فيما بعده للمخاطب والمخاطبة أو المخاطبين أو المخاطبات والميم فى اياكم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية والميم فى اياكم حرف دال على جمع المخاطبين والنون فى اياكن حرف دال على جمع النسوة المخاطبات (واياه) للمفرد المذكر الغائب والحاء حرف دال على الغيبة (واياها) للمفردة الغائبة (واياها) للمثنى الغائبتين (واياهم) جمع الذكور الغائمين (واياهن) جمع الاناث الغائبات والله سبحانه وتعالى أعلم

وابن كيسان في اياك وأخواته أن الكاف المتصرفة أعني باختلافها لدى الأفراد والثنية والجمع كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضمائر هي التي تلي اياوايا عماد لهاقال الرضى ومأرى هذا القول بعيدا من الصواب اه قال الفقير ولى به أسوة اذ قد اتفقوا على أن الضمير في ضربت التاء وفي ضربك الكاف ومن المعلوم أن المتصل والمنفصل على وتيرة واحدة فالخروج عما هو أصل مماالت عنه النفس كإقدامنا في باب المتدا فلترجع ثمة ﴿ تنبيه ﴾ قال الصبان قال في الجمع وفي ياسبع لغات قرى بهاتشديد الياء وتخفيفها وابدال الهمزة هاء مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمان يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور اه ( خاتمة ) قد يحذف عامل المفعول للعلم به اما جوازا نحو قالوا خيرا أى أنزل خيرا أو وجوبا قياسا وذلك في انصب على الاشتغال تقول زيدا ضربته وعمرا مررت به أو على الاختصاص نحو نحن العرب أسخى من بذل أى أخص العرب أو على الاغراء نحو ياسارية الجبل أو على التحذير نحو الضيغم الضيغم إذا السارى أو على النداء نحو يا عبد الله والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب المصدر ﴾

أى المنصوب على المفعول المطلق وهو ما ليس خبرا من مصدر مفيد تو كيد عامله أو بيان نوعه أو عده وهو منصوب وقولنا ما ليس خبرا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قولك ضربك ضرب شديد وقولنا من مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو ولى مدبرا ومفيد تو كيد عامله الخ مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك أمرك سير سيرا ومخرج أيضا للسوق مع عامله لغير المعانى الثلاثة نحو عرفت قيامك وهذا ضربك ولا تنظر الى مشيك ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبا لكونه فضلا نحو ضربت ضربا في التوكيد أو ضربا شديدا في النوع أو ضربت في العدد وقولنا وهو منصوب مخرج لقولك غضب غضب شديد وقوله تعالى فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة واللائق للمصنف أن يقدم هذا على ما قبله لعدم احتياجه الى صلة كالمسياتى قريبا لكن لما كان المفعول به أكثر تدولا في كلام العرب لاجرم قدم المصنف رحمه الله تعالى المفعول به حتى لو أطلق وقيل هذا مفعول مثلا انصرف الى المفعول به (قوله) ويسمى المفعول المطلق هذا انما يستقيم الكلام حيث جعلنا المصدر علما بالعلبة على المفعول المطلق ولعل هذا مراد شارحنا العلامة ببقاء الله بالسلامة والالتقيد المصدر بقوله المنصوب على المفعولية المطلقة كإقدامنا وانماسمى مفعولا مطلقا لأن حمل المفعول عليه لايجوز الى صلة لأنه مفعول الفاعل حقيقة فمنه خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق لأنها مفعول الفاعل حقيقة لا مفعول به لعدم وجودها قبل الفعل على كلام طويل ذكرناه في أول الكتاب عند كلام المصنف لاعراب جمع المؤنث السالم بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التفسير بحرف الجر بخلاف المفعول المطلق ولهذا قدمه بعض النحويين ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا مطلقا فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان في قولك قمت قياما ووقفت وقوفا وينفرد المصدر في نحو يعجبني قيامك وينفرد المفعول المطلق في نحو قولك ضربته سوطا قال تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة والقائل بالأول يقول سوطا وثمانين جلدة نائبان عن المصدر لهما أنفسها وقد أفصح عن ذلك ابن هشام في شرح القطر فقال وقد ينوب عنه أى عن المصدر غيره كضربه سوطا فاجلدوهم ثمانين جلدة أى ضربا بسوط وجلد ثمانين جلدة (قوله) وهو الاسم المنصوب اعلم أن الناصب للمصدر له أمثلة أعني المصدر نحو عجت من ضربك زيدا ضربا شديدا واما الفعل نحو ضربت زيدا ضربا وقمت وقوفا واما الوصف نحو أنا ضارب زيدا ضربا وأنا واقف وقوفا قال ابن مالك بمثله أو فعل أو وصف نصب \* وكونه أصلا لهذين انتخب

(قوله) أى اسم الحدث أى اسم يدل على الحدث كالضرب والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره والأولى للشارح

(باب المصدر) ويسمى المفعول (المطلق) وهو الاسم المنصوب الذى يحىء ثالثا فى تصريح الفعل نحو قولك ضرب (يضرِبُ ضربا) يعنى أن المصدر وهو الاسم أى اسم الحدث الذى يحىء ثالثا فى تصريح الفعل

كالمصنف أن يزيد على ذلك بأن يقول الجارى على الفعل أعنى المشتمل على جميع حروفه لفظاً أو تقديرًا نحو ضرب ضرباً أو كرم كرمًا أو قاتل قتلاً والتقدير قيتالاً وقد ورد بلفظ ذلك فخرج بذلك اسم المصدر فانه وإن دل على الحدث إلا أنه غير جار على الفعل لحلوه من بعض ما في الفعل لفظاً وتقديرًا دون تعويض كالغسل والوضوء والعطاء لحلول كل من الثلاثة عن بعض جروف فعله فالمصدر الاغتسال والتوضؤ والعطاء لجرانها على الفعل بخلاف عطاء فانه خال عن همزة أعطى والغسل فانه خال عن الهمزة والتاء من اغتسل والوضوء فانه خال من التاء والتشديد من توضأ فكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر (قوله أى تغييره من صيغة إلى صيغة أخرى) هذا معناه الاصطلاحى ومعناه اللغوى مطلق التغيير قال تعالى وتصريف الرياح أى تغييرها من حال إلى حال والأولى للشارح أن يقول أى تغيير الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها كما علم في علم التصريف (قوله فقد تغير من صيغة الماضى) جعل الشارح الأصل الماضى وهو مذهب الكوفيين والمشهور عند الصرفيين التغيير من المصدر إلى غيره من الأمثلة وهو مذهب البصريين (قوله وإن شئت قلت) هو تنويع للعبارة ترغيباً للمبتدى (قوله وهو قسبان) أى ذو قسمين كما تقدم في غير ماموض وتقسيم المصنف ذلك قسمين موافق لما قاله ابن الحاجب وابن مالك تبعاً للكوفيين بناء على أن المعنوى منهما منصوب بالفعل المذكور الموافق له فى المعنى وإن كان مخالفاً له فى اللفظ قال الرضى وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير ومذهب سيويه والجمهور أن المعنوى منصوب بعامل مقدر من لفظه فنحو قمت وقوفاً الناصب لوقوفاً فعل مقدر من لفظه كأنك قلت قمت ووقفت وقوفاً اه أهمل (قوله) وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوى) اقتصر المصنف على مثال واحد ولم يمثّل سائر المعنوى ومنه ما يدل على المصدر من صفة له نحو سرت أحسن السير ومنه ما دل عليه من ضميره نحو قيام زيد قامه بكر فالهاء ضمير المصدر نائبة عنه فى الانتصاب على المفعولية المطلقة ولم يكن قام باتصاله لضمير المصدر متعدداً إذ علامة المتعدى جواز اتصال هاء المفعول به قال ابن مالك علامة الفعل المعدى أن تصل \* ها غير مصدر به نحو عمل

ومنه ما دل عليه من إشارة إليه نحو ضربته ذلك الضرب ومنه ما دل عليه من مرادف له كما سيأتى فى مثال المصنف ومنه ما دل عليه من مشارك له فى مادته وهو ثلاثة أقسام اسم مصدر نحو توضأت وضوءاً واسم عين ومصدر لفعل آخر فالأول نحو قوله تعالى والله أنبتكم من الأرض نباتاً وخلق السموات والثانى نحو وتبتل إليه تبتلاً والأصل انباتاً وخلقاً وتبتلاً ومنه ما دل على نوع منه كقعد القرفضاء ورجع التهقرى ومنه ما دل على عدده كضربه عشر ضربات ومنه ما دل على آله كضربه سوطاً أو عصاً ومنه ما دل عليه من كل نحو فلا تيلوا كل الميل ومن بعض كضربه بعض الضرب (قوله دون لفظه) ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وناصبه وافق (قوله نحو جلست قعوداً) فقعوداً منصوب بجلست أو بقعدت مقدراً كمر \* فائدة \* قال الزمخشري فى الكشف كثيراً ما ينصب العرب من المصادر بفعل مضمّر فى معنى الاخبار كقوله لم شكرا وكفرا وعجبا وما أشبه ذلك ومنها سبحانه ومعاذ الله ينزلونها منزلة أفعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة اه (قوله فإن الجلوس والتعود بمعنى واحد) قال الحريرى فى الدرة ويقولون للقاءم اجلس والاختيار على ما حكاه الخليل أن يقال لمن كان قائماً أقعد ولمن كان نائماً أو ساجداً اجلس وعلل بعضهم هذا الاختيار بأن القعود هو الانتقال من علو إلى سفلى ولهذا قيل لمن أصيب برجله مقعد وأن الجلوس من سفلى إلى علو ومنه قول عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه

قل للفرزدق والسفاهة كاسمها \* ان كنت تارك ما أمرت فاجلس

أى أقصد نجد أو كان عمر واليا على المدينة فقال للفرزدق ان كنت تلزم العفاف والا فخرج الى نجد وحقى أبو عبد الله بن خالويه قال دخلت على سيف الدولة بن حمدان يوماً فلما مثلت بين يديه قال أقعد ولم يقل اجلس

أى تغييره من صيغة إلى صيغة أخرى نحو ضرب يضرب ضرباً فقد تغير من صيغة الماضى إلى صيغة المضارع إلى صيغة المصدر وجاء الماضى أولاً والمضارع ثانياً والمصدر ثالثاً فإذا قلت ضرب زيد ضرباً فزيد فاعل وضرباً مفعول مطلق منصوب بضرب وإن شئت قلت منصوب على المصدر بضرب (وهو قسبان لفظى ومعنوى) فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظى نحو قولك قتلتك قتلاً وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوى نحو جلست قعوداً وقمت وقوفاً) فإن الجلوس والتعود بمعنى واحد كما أن القيام والوقوف بمعنى واحد فكل من قعوداً ووقوفاً منصوب على المصدرية بالفعل الذى قبله ويكفى اتفاقهما فى المعنى وإن اختلفا فى اللفظ

فتبينت بذلك اعتلاقه بأهداب الأدب واطلاعه على أسرار العرب اه شريشى في شرح مقامات الحريري (قوله وقيل) قائله سيويه والجمهور كما قدمنا الأول هو المذهب المنصور ولهذا رده شارحنا العلامة أبقاء الله بالسلامة بقوله وذلك تكلف لا حاجة اليه أى وذلك لأن الأصل عدم التقدير والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿باب ظرف الزمان وظرف المكان﴾

جمعهما المصنف في باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وأفراد كل بتعريف يخصه تخلصا للمبتدى من ورطة الاشتباه وقدم الزمان للإشارة إلى أنه أصل بالقياس إلى ظرف المكان لشدة احتياج الفعل إليه قال بعض من كتب على شرح القطر لمؤلفه وزن مكان كجناح وهو مشتق من قولهم مكن يمكن إذا ثبت وسمى بذلك للثبوت فيه ولذلك قالوا في جمعه أمكنة وبهذا يتبين فساد قول من جعله فعلا من كان يكون إذ يقتضى ذلك أن يكون جمعه أكونة ولم ينقل قاله في شرح الفصول (قوله ظرف الزمان) هذه التسمية للبصريين وسماء الكوفيون المفعول فيه والفراء عملا والكسائي وأصحابه صفات ولا مشاحة في الاصطلاح إذ هم اصطلاحوا في وضع شيء على شيء معرضين عن معناه الأصلي قال الصبان ولعله باعتبار الكينونة (قوله هو اسم الزمان) أعلم أن المصنف رسم الظرف ببعض خواصه وحده هو ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت أو اسم عرض دلالة عليه أو من اسم جار مجراه وخرج بقولنا ضمن معنى في مالم يتضمن من أسماء الزمان معنى في كما إذا جعل اسم الزمان مبتدأ أو خبر نحو يوم الجمعة يوم مبارك وكذا ما وقع منها مجرورا نحو سرت في يوم الجمعة واختلف في تسميته ظرفا في الاصطلاح وخرج أيضا ما نصب منها مفعولا به نحو شهدت يوم الجمل ونحو قوله تعالى أنا خاف من ربنا يوما عبوسا قطيرا وقوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فكل منها مفعول به إذ المراد أنك شهدت نفس يوم الجمل وأنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه فلم يكن الأولان ظرفا في زمان ولا الأخير ظرفا مكانا والاسم الذي عرض دلالة عليه مثل قولك سرت عشرين يوما أو جميع اليوم أو كل اليوم أو بعض اليوم أو نصف اليوم أو طويلا من الدهر وقولك جئت صلاة العصر والتقدير وقت صلاة العصر أو حلب ناقة والأصل مقدار حلب ناقة والاسم الجارى مجراه قولهم أحقا أنك ذاهب (قوله المنصوب) أى باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلا كان نحو صمت يوم الخميس وأشبها بالفعل من مصدر نحو عجت من ضربك زيدا يوم الجمعة أو صفة نحو أنا ضارب زيدا اليوم قال ابن مالك فانصبه بالواقع فيه مظهرا \* كان والا فانوه مقدرا

(قوله بتقدير في) أى الدالة على الظرفية وهى استقرار الشيء في الشيء حقيقة نحو جئت اليوم أو مجازا نحو زيد اليوم إن قلنا ان الزمانية غير حقيقة فإن قيل حيث كان الاسم متضمنا لمعنى الحرف يكون ذلك الاسم مبنيًا كما قالوا في علة بناء متى انه لتضمنه معنى همزة الاستفهام إن جعلناه للاستفهام أو معنى إن إن جعلناه للشرط فمقابل هذا الباب لا يبنى أجيب بأن تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الأول يقتضى البناء بأن يخلف الاسم الحرف على معناه وي طرح غير منظورا اليه والثاني لا يقتضيه وهو أن يكون الحرف منظورا اليه لكون الأصل في الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا القبيل ولذلك لا يبنى ﴿تنبيه﴾ قال الأهدل مرادهم بقولهم بتقدير في أى تقدير معناها لالفظها لأنه قد لا يصح تقديرها قبل الظرف وذلك في نحو سرت قبله وصليت معه ونحوها اه (قوله نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (قوله والليلة) وهى من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق على الصحيح حيح وقيل إلى طلوع الشمس قاله الأهدل (قوله وغدوة) ومثله بكرة وهما علمتا جنس على وقتها وهو من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس فيمتنع صرفهما لعلمية الجنس والتأنيث بالباء ولا تدخلها أل ولا الإضافة فتتوניהما ضرورة وقيل إن أريد غدوة وبكرة يوم معين معنا لعلمية الشخص والتأنيث والاصرفا فتتوניהما للصرف وهما نكرتان وهذا هو الأصح اه أهدل (قوله وسحرا) وهو آخر الليل قبيل الفجر بالتثنية إذا لم ترد به سحر

وقيل يقدر لهما فعل موافق في اللفظ فيقال في الأول جلست وقعدت قعودا وقت ووقفت وقوفا وذلك تكلف لا حاجة إليه والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب ظرف الزمان وظرف المكان﴾ (طرف الزمان) في اصطلاح النحاة (هو اسم الزمان الذي يقع الحدث فيه المنصوب بتقدير في) فإذا قلت صمت يوم الخميس كان التقدير صمت في يوم الخميس فالיום وقع الصوم فيه (نحو اليوم) في نحو قولك صمت اليوم فالיום منصوب على الظرفية الزمانية بصمت ومثله صمت يوم الجمعة أو يوم الخميس (والليلة) نحو اعتكفت الليلة أو ليلة أو ليلة الجمعة فالسكل منصوب على الظرفية الزمانية بالفعل الذي قبله (وغدوة) نحو أزورك غدوة فأزورك فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في نعل نصب وغدوة منصوب على الظرفية الزمانية بأزورك (وبكرة) نحو أزورك بكرة (وسحرا) نحو أجيئك سحرا

يوم بعينه وبلا توين اذا أردت به ذلك لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل قال ابن مالك والعدل والتعريف مانع اسحر \* اذا به التعيين قصدا يعتبر

(قوله وغدا) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه (قوله وعتمه) بفتح التاء وهى ثلث الليل الأول (قوله وصباحا) وهو عند الفقهاء من نصف الليل الى الزوال وقدير اذ به أول النهار من بعد طلوع الفجر الى الزوال لأنه مقابل المساء (قوله ومساء) بالمد وهو من الظهر الى آخر النهار وقد يمتد الى نصف الليل ويعقبه الصباح على ما تقدم (قوله والأبد الزمان المستقبل) أى فلا يصح ما صحبتك أبدا لأن ما صحبت للماضى وذكر أبدا ينفيه وألحق بأبدا عوض أنها مبنية على الضم ان لم تضاف فتقول لأكله عوض العائضين وهى عكس قط من حيث انها للمستقبل وقط للماضى نحو ما كلمته قط ولا يصح ما أكله قط لأنه لحن اه عبد المعطى (قوله الذى لانهاية له) أى فلا يتجزأ أو حينئذ فلا يصح أن يثنى ولا يجمع اذ ليس هناك زمن آخر ينضم اليه الا اذا أريد خصوص أزمنة معينة منه فيصح ذلك كالآباد على أنه قيل ان هذا من كلام المولدين اه عبد المعطى والمولدين على وزن المفرحين وهو من بعد العرب العرباء فلا يعتد به ولا يشهد به وذلك كالبحترى وأبى تمام والبحترى بضم فسكون وضم التاء كما أقرأنى عليه شيخنا أبو بكر بن شطان فعنا الله بعلمه (قوله وأمدا) هو بمعنى أبدا ولوقال الشارح هكذا لكان أخضر وأوضح اه أبو النجاشي (قوله والحين الزمان المبهم) ﴿فائدة﴾ ورد أن رجلا حلف لا يبطأ زوجته حيناً فأقناه أبو بكر بأن الحين الأبد وعمره بأنه أربعون سنة وعثمان بأنه سنة واحدة وعلى بأنه يوم ووليلة فعرض الرجل ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاهم فقال لأبى بكر ما دليلك على أن الحين الأبد قال قوله تعالى فى حق قوم يونس ومتعناهم الى حين وقال لعمر ما دليلك على أن الحين أربعين عاما وقال لعثمان ما دليلك على أنه عام قال قوله تعالى تؤتى أكلها كل حين وقال لعلى ما دليلك على أنه يوم ووليلة قال قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون فقال صلى الله عليه وسلم أمحاني كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وأمر الرجل أن يأخذ بقول على تخفيفا له اه شبرخيتى المالكى على الأربعين الحديثة ولعمري لقد ثبت قدم عمر رضى الله عنه حيث فسر بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وما أشبه ذلك) أى من أسماء الزمان المبهمة نحو وقت وساعة وزمان والمختصة نحو ضحى وضوء ﴿تنبيه﴾ ينقسم اسم الزمان الى متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظرف الزمان ما يستعمل ظرفا وغير ظرف كيوم فانه يستعمل ظرفا نحو سرت يوما ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك وفاعلا نحو جاء يوم الجمعة وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفا وأشبهه نحو سحرا اذا أردته من يوم بعينه فان لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى الا آل لوط نجيناهم بسحر والذى لزم الظرفية أو شبهها قبل وبعد فيحكم عليهما بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهما نحو لله الأمر من قبل ومن بعد اذ لم يخرج عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها لأن الظرف والجار والمجرور أخوان قال ابن مالك وما يرى ظرفا وغير ظرف \* فذاك ذو تصرف فى العرف وغير ذى التصرف الذى لزم \* ظرفية أو شبهها من الكلام

(قوله وظرف المكان هو اسم المكان) اعلم أن حد ظرف المكان هو ما ضمن معنى فى الظرفية باطراد من اسم مكان أو من اسم عرضت دلالاته عليه أو من اسم جار مجراه كما مر فى ظرف الزمان وخرج بقولنا ضمن معنى فى ما لم يتضمن من أسماء المكان معنى فى كما اذا جعل اسم المكان مبتدأ أو خبرا نحو مكانك مكان حسن وكذا ما وقع منها مجرورا نحو جلست فى مكان عمرو أو فاعلا نحو ارتفع مكانك وخرج بقولنا باطراد نحو دخلت الدار وسكنت البيت فاتصاهما انما هو على التوسع باسقاط الحافض لاعلى الظرفية فانه لا يطرد

(وغدا) نحو أجيئك  
غدا (وعتمه) نحو  
أجيئك عتمه (وصباحا)  
نحو أجيئك صباحا  
(ومساء) نحو أجيئك  
مساء والاعراب ظاهر  
مما قبله (وأبدا) نحو  
لأأكل زيدا أبدا  
واعرابه لانافية وأكلم  
فعل مضارع وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوبا  
تقديره أنا وأبدا منصوب  
على الظرفية الزمانية  
والأبد الزمان المستقبل  
الذى لانهاية له (وأمدا)  
نحو لأأكل زيدا أمدا  
والأمد الزمان المستقبل  
(وحينا) تقول قرأت  
حيناً فقرأت فعل  
وفاعل وحينا منصوب  
على الظرفية الزمانية  
والحين الزمان المبهم  
(وما أشبه ذلك) نحو  
وقت وساعة وضوء  
(وظرف المكان هو  
اسم المكان) الذى يقع  
فيه الحدث (المنصوب  
بتقدير فى



نحو أمام ) تقول جلست أمام الشيخ فجلست فعل وفاعل وأمام منصوب على الظرفية المكانية بجلست والشيخ مضاف إليه (وخلف) نحو جلست خلفه (وقدام) بمعنى الأمام (١٨٠) ووراء بمعنى الخلف (وفوق) نحو جلست فوق السطح فوق منصوب على الظرفية

المكانية والسطح مضاف إليه (وتحت) نحو جلست تحت السقف فتحت منصوب على الظرفية المكانية والسقف مضاف إليه (وعند) بمعنى المكان القريب نحو جلست عند زيد فعند منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (ومع) بمعنى مكان الاجتماع والمصاحبة نحو ركبت مع زيد فمع منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (وازاء) بمعنى مقابل نحو جلست ازاء زيد فازاء منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (وتلقاء) بمعنى مقابل نحو جلست تلقاء زيد فتلقاء منصوب على الظرفية المكانية وزيد مضاف إليه (وهنا) اسم إشارة للمكان القريب فهو ظرف مكان نحو جلست هنا فهنا مبنى على السكون

تعدى الأفعال الى البيت والدار على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت والاسم الذي عرّضت دلالة عليه مثل قولك سرت ثلاثين فرسخاً أو جميع الفرسخ أو كل الفرسخ أو بعض الفرسخ أو نصف الفرسخ وقولك جلست شرقي الدار وجلست قرب زيد أي مكان قريبه ولم أجد تمثيل ما يجري مجرى المكان فانظر اليه (قوله نحو أمام) بفتح الهمزة وهو بمعنى قدام (قوله وخلف) وهو ضد أمام (قوله ووراء) بمعنى الخلف) بالمد وقد يأتي بمعنى قدام نحو قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي أمامهم وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وشعبة عن عاصم وكان أمامهم ملك قال عبد المعطي قال أبو القاسم في لغات القرآن وراء بالقبطية بمعنى أمامه قال الفقير لا تحمل الآية على هذا فافهم ولا تقترب (قوله وفوق) وهو المكان العالي (قوله وتحت) وهو ضد فوق (قوله وعند) يجوز في عند فتح العين والضم وقد يكون ظرف زمان نحو عند الليلة ذكره النووي رحمه الله تعالى في التحرير اه فاضى اه سجاعى ومنه انما الصبر عند الصدمة الأولى اذ هي للزمان (قوله بمعنى المكان القريب) أي ولو معنوا نحو قوله تعالى رب ان لي عندك بيتا في الجنة ﴿فائدة﴾ أن الغز الحريري في مقاماته لعند بقوله ﴿وما منصوب أبدا على الظرف﴾ لا يخفّضه سوى حرف ﴿وقال في شرحها هو عند اذ لا يجزه غير من خاصة وقول العامة ذهبت الى عنده لحن اه (قوله ومع) بفتح العين وقد تسكن (قوله بمعنى مكان الاجتماع) هذا هو الحق خلافا لردد ابن الناظم فانه تردد فيها هل هي ظرف مكان أو زمان لأنه قال وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته وأقول ليس في عبارة ابن الناظم تردد بل جزم بأنها تارة تكون للزمان وتارة تكون للمكان وغايته أن ابن الناظم رحمه الله لم يلزمها حالة واحدة وان كان الغالب فيها كونه للمكان وقد أورد بذلك بتقديمه اه عبد المعطي (قوله وازاء) بكسر أوله واعجام الزاي والمد (قوله وحذاء) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة (قوله وتلقاء) بكسر التاء (قوله وهنا) بضم الهاء وتخفيف النون (قوله للمكان القريب) واذا فتح الهاء مع تشديد النون وكذا كسر الهاء معه صار معناه للبعد (قوله وثم) بفتح التاء المثناة (قوله وما أشبه ذلك) أي من أسماء المكان المبهمة فقط وأسماء المقادير وما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعد عمرو وشرط نصبه قياساً أن يكون عاملاً من لفظه كقوله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع قال ابن مالك في الألفية

وكل وقت قابل ذاك وما \* يقبله المكان الا مبهما

نحو الجهات والقادير وما \* صيغ من الفعل كرمى من رمى

وشرط كون ذام قياساً أن يقع \* ظرفاً لما في أصله معه اجتمع

وقولهم هو منى مزجر الكلب شاذ ولو عمل في المزجر زجر لم يكن شاذاً قال ابن مالك في الكافية

ونحو زيد مزجر الكلب ندر \* ولا ندور فيه ان تلا زجر

﴿تنبيه﴾ ينقسم اسم المكان الى متصرف وغير متصرف كما تقدم في الزمان فالمتصرف منه نحو مكان تقول جلست مكان عمرو ومكانك مكان حسن وارتفع مكانك وغير المتصرف نحو عند فانه لزم أن يكون ظرفاً أو شبيهاً به بأن جر بمن تقول من عنده وقولهم الى عنده لحن كما قدمنا في عند عن الحريري (قوله وشمال وبرىد وفرسخ) الفرسخ أربعة أميال والبرىد أربعة فراسخ والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات والغلوة بفتح المعجمة مائة باع والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب الحال﴾

ألها منقلبة من الواو لقولهم في جمعها أحوال لأن الجمع يراد الأشياء الى أصلها غلبا وقولهم في تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التثقل ولفظها يذكر ويؤنث فيقال حالة وحال ومُجاء على تأنيث لفظها قوله

في محل نصب على الظرفية المكانية (وتم) اسم إشارة للمكان البعيد فهو ظرف مكان نحو جلست ثم فثم مبنى على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية (وما أشبه ذلك) من أسماء المسكن المبهمة نحو يمين وشمال وبرىد وفرسخ وميل والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الحال)

على حالة لو أن في القوم حاتما \* على جوده لظن بالماء حاتم

والضنين البخيل وحاتم الثاني مجرور بدلا من هاء جوده ومعناها يذكر ويؤنث أيضا تقول حال حسن وحسنة والأفصح في ضميره ووصفه التأنيث وفي لفظه التذكير وتطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر كما مر في النعت (قوله الحال) أي اصطلاحا (قوله هو الاسم) أي الصريح أو المؤول به كالجملة الواقعة حالاً نحو جاء زيد يضحك فإن الحال تكون جملة كما سنبه فيما بعد إن شاء الله تعالى ولم يقل المصنف رحمه الله تعالى الفضله لأنه معلوم من قوله ولا يكون الحال إلا بعد تمام الكلام وسيأتي (قوله المنصوب) أي أصالة وقد يجرح لفظه بالباء بعد النفي لكن ليس ذلك مقيسا على الأصح نحو قوله

فما رجعت بخائبة ركاب \* حكيم بن المسيب منتهاها

وهذا الفصل مخرج للنعت فإنه لا يلزم نصبه فإن قيل النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد فجاء الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه أما بمرتبة كتوقف على ب وب على أ أو بمراتب كتوقف أ على ب وب على ج وج على أ أو الدور مبطل للحد فالجواب ما قدمنا في غير ما موضع (قوله المفسر لما نبههم من الهيئات) أي هيئات ماهولة وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه والهيئات جمع هيئة وتفسر حال الشيء وكيفيته كذا في القاموس وقال ابن هشام في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر محققة كانت تلك الحال أو مقدرة وتسمى الأولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة كمررت برجل معه صقرا إذا به غدا أي مقدر ذلك ومنه أدخلوا خالدين أي مقدرين خلودكم وجعل منه ابن هشام قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقتين رءوسكم ومقصرين قال الدماميني وهو كذلك بالنسبة إلى محلقتين ومقصرين لا بالنسبة إلى آمنين فإنها من قبيل المحققة لا المقدرة أهمل (قوله المفسر لهيئة صاحبه) خرج به التمييز المشتق نحو لله دره فارسا فإنه تمييز لا حال إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته وكذلك رأيت رجلا راكبا فإن راكبا لم يسبق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل وبيان الهيئة فيه بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد (قوله لهيئة صاحبه) أي سواء كان صاحبه فاعلا أو مفعولا أو مخفوضا بخرف أو بالاضافة على ما يأتي بيانه (قوله عند حصول معنى عامله) ظرف متعلق للمفسر وذلك نحو جاء زيد راكبا فراكبا مفسر لهيئة زيد عند حصول معنى المحيى (قوله فهو وصف في المعنى لصاحبه) انما قيد ذلك بكونه في المعنى لأن الوصف الحقيقي لا يلزم النصب وقد سبق لتقيد موصوفه وكان أشار إلى إبقاء الله بالسلامة جعل معنى الحال والوصف متحدا (قوله قيد عامله) أي بخلاف النعت فإنه انما سبق لتقيد الموصوف كما مر (قوله حال من الفاعل) أي نضا إذ لا يحتمل أن تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر فمن المضمر قولك زيد في الدار قائما فإن قائما حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل كما قدمنا في باب الفاعل فلتراجع (قوله وقد تأتى الحال من المفعول) أي نضا ولا فرق فيه بين اللفظي كما مثل أو الحكمي كقوله تعالى هذا بعلي شيخا فالعامل هنا ما معنى ها للتنبيه أي أنه أو معنى ذا أي أشير وحينئذ يكون بعلي مفعولا به وشيخا حال منه وسنبه إن شاء الله تعالى (قوله وراكبا يحتمل الخ) أي ولا يصح أن يكون حالا من الفاعل والمفعول والالقول راكبين كما صنعه صاحب المتعممة (قوله وما أشبه ذلك من أمثلة الحال) اعلم أن الحال إما مؤكدة وإما مؤسمة مبنية للهيئة فالمؤسمة التي هي الأصل ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها نحو جاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركب بدون راكبا والمؤكدة ما لا يمكن أن يفتقدها نحو جاء زيد راكبا وعمرو مفسدا ومنه قوله تعالى فتبسم ضاحكا وولى مديرا ولا تعشوا في الأرض مفسدين فإن الاتيان هو المحيى والعنى هو الافساد والتبسم نوع من الضحك والادبار نوع من التولى وإما صاحبها نحو قولك جاء الناس قاطبة أو كافة

(الحال هو الاسم المنصوب المفسر لما انهم من الهيئات) يعني أن الحال هو الاسم المنصوب المفسر لهيئة صاحبه عند حصول معنى عامله فهو وصف في المعنى لصاحبه قيد عامله (نحو جاء زيد راكبا) فزيد فاعل جاء وراكبا حال منه حصل به بيان هيئته عند المحيى ففي حال من الفاعل وناصبه الفعل المذكور قبله وقد تأتى الحال من المفعول كما ذكره بقوله (وركبت الفرس مسرجا) فالفرس مفعول ركبت ومسرجا حال من الفرس ففي حال من المفعول وناصبها الفعل المذكور قبله (ولقيت عبد الله راكبا) فعبد الله مفعول لقيت وراكبا يحتمل أن يكون حالا من التاء وهي الفاعل أو من عبد الله وهو المفعول (وما أشبه ذلك) من أمثلة الحال



كتلك ليت وكأن وندر \* نحو سعيد مستقرا في هجر

(قوله ولا يكون صاحبها المعرفة) أى أو خصصا بوصف نحو جاء رجل عاقل راكبا أو إضافة نحو جاء غلام زيد راكبا أو بمعمول غير مضاف إليه نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا أو معمبا بأن كان في سياق النفي أو شبهه نحو ماجأني من رجل راكبا وقوله

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى \* لنفسك العذر في إبعادها الأملأ

وحم بالبناء للمجهول أى قدر أو مؤخرا نحو جاء راكبا رجل ومنه قوله

لمية موحشا طلل • يلوح كأنه خلل

والخلل بالكسر جمع خلة وهى البطانة وكانوا يغشون بها أجنان السيوف المنقوشة بالذهب أو غيره (قوله) وقد تأتى من النكرة) أى بلا مسوغ (قوله) ومنه الحديث) أى فيما رواه مالك فى الموطأ (قوله) وهو يحفظ ولا يقاس) أى عند الخليل ويونس وأما سيبويه فذهب إلى جواز كون ذى الحال نكرة قياسا مطردا ووجهه أن الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه اه يس على الفاكهى (تنبيه) الأصح أن لا يستدل بالحديث وإن كنا نقطع بصحته كالمروى من الثقات إذ قد يحتمل الرواية بالمعنى تسهلا لفهم السامع بدليل اختلاف المتن مع اتحاد الرواية لا يقال ان امامنا الشافعى لا يقبل رواية الفاتحة بسبب مقالة بعض الراوين ولم يقرأ البسملة مع أن الحديث المتن لم يوجد بالبسملة لأننا نقول انما لم يقبل الرواية لكون بعض الرواة فضوليا غير أميين حيث صرح بما لم يصرح شيوخهم لأنه انما لم يقبل الحديث بسبب روايته بالمعنى فافهم ذلك فذلك مما ظهر لى والله الحمد (قوله) المذكورة فى المطولات) مضى محل التطويل والله الحمد (خاتمة) قد يكون عامل الحال مرفوعا أو منصوبا كما فى مثال المتن أو مجرورا بحرف نحو مررت بهند جالسة ولا يجوز مجيء الحال من المجرور بالإضافة الا اذا كان المضاف ما يصح عمله فى الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما ماضى معنى الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وهذه ضاربة زيد مسميتا وأعجبني قيام زيد مسرعا ألا ترى أنك اذا قلت هذا يضرب هند مجردة وهذه تضرب زيدا مسميتا وأعجبني أن يقوم زيد مسرعا كان العامل الفعل الذى اسم الصفة أو المصدر بمعناه بخلاف مررت بغلام هند جالسة وكذا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو مثل جزئه فى صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه مثال الأول قوله تعالى وتزعمنا فى صدورهم من غل اخوانا والصدر جزء من المضاف اليه ومثال الثانى قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم خفيقا فلو قيل فى غير القرآن أن اتبع ابراهيم لصح للمعنى قال الشيخ خالد قال أبو حيان والذى نختاره أن المجرور بالإضافة اذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزءا أو كجزئه أولم يكن لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها فى العامل اه ولكن لم يشترط ذلك ابن هشام فى المغنى وقد يكون عامل الحال لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة نحو ذلك زيد قائما اذ فى الإشارة معنى أشير دون حروفه وحرف التشبيه نحو كأن زيدا راكبا أسداز فى التشبيه معنى أشبه دون حروفه وحرف التثنية نحو ليت هند مقيمة عندنا اذ فى ليت معنى أتمنى دون حروفه والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التمييز)

أى المميز بالكسر على الياء للفاعل من ميز يميز تمييزا لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه كثيرا والتمييز والتبيين والتفسير ألقاظ مترادفة ومعناه لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى تكاد تميز من الغيظ أى ينفصل بعضها من بعض واصطلاحا ما رسمه المصنف ببعض خواصه اذ لم يجد بدو فيه من الاشكال والجواب ما مر فى مواطن كثيرة (تنبيه) اعلم أن الحال والتمييز اجتماعا فى خمسة أمور وهى أنها اسمان نكرتان فصلتان بالمعنى المتقدم فى الحال منصوبتان رافعتان للاهـ

ولا يكون صاحبها الا معرفة) كما فى الأمثلة السابقة وقد تأتى من النكرة سمعا ومن الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما قايما حال من رجال وهو نكرة وهو يحفظ ولا يقاس عليه وقد يكون صاحبها نكرة قياسا بمسوغ من المسوغات المذكورة فى المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التمييز)

ويفترقان في أن الحال تكون جملة بخلاف التمييز وفي أن الحال قديتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التمييز كذا قيل وفيه نظر وفي أن الحال مبنية للهيئات والتمييز مبين للدوات وفي أن الحال تتعدد بخلاف التمييز وفي أن الأصل في الحال الاشتقاق والتمييز بالعكس **(قوله التمييز)** أى اصطلاحاً **(قوله هو الاسم)** أى الصريح كما قدمنا **(قوله المفسر لما انبهم)** أى لما خفي **(قوله من الدوات)** احتزبه عن الحال فإنها ترفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى فى قولك رجعت القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لأن ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذات منه لكن الصفة في نحو رأيت رجلاً طويلاً أو قصيراً يدخل فيه لأن رجلاً ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفرادها فيذكر أحد أوصافه تمييزاً عما يخالفه كتمييز بطويل عن قصير فطويل يرفع الابهام عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو رأيت العالم زيداً وكذا المبدل من الضمير الغائب في نحو رأيت زيداً لأنه يرفع الابهام عن المقصود في الضمير كفى نعم رجلاً ورب رجلاً اه شنوانى **(قوله وناصبه)** أى ناصب التمييز من حيث هو وسيأتى تفصيله **(قوله وقديكون مبيناً لما خفي من النسب)** قال يس على الفاكهى الذى دل عليه كلام ابن الحاجب أن التمييز دائماً انما يفسر الدوات غاية أن الذات امامذ كورة وامامقدرة غايته أنه عبر عن الثانى بأنه يرفع الابهام عن النسبة نظراً للظاهر وفي المنهل الصافى للدمامنى النسبة على الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم وانما الابهام في المتعلق الذى نسب اليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل أن يكون داراً وعلماء وأبوة وغير ذلك ولأنه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هي النسبة في المعنى فكيف يرفع بها الابهام عنها وقال الأستاذ الصفوى عند قول ابن الحاجب والثانى عن نسبة في جملة أو ماضاها مثل طاب زيد نفساً الخ وقد عرفت أن التمييز في هذه المواضع المذكورة في الحقيقة انما هو عن أمر مقدر اذ التقدير طاب شىء من زيدو التمييز بين ذلك الشىء اه **(تنبيه)** النسبة المبهمة على قول شارحنا نوعان نسبة الفعل للفاعل ونسبة للمفعول **(قوله نحو قولك تصبب زيد عرقاً)** قال الجوهرى صببت الماء فانصب أى سكنته فانسكب والماء يتصبب من الجبل أى ينحدر وعرقاً أى من جهة العرق اه عبدالمعطى **(قوله وعرقاً تمييز)** أى محول عن الفاعل والأصل تصبب عرق زيد فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة على مراد الشارح تبعاً لـ **(قوله كثرين فجئ بالمضاف الذى كان فاعلاً وجعل تمييزاً والباعث على ذلك أن ذكر الشىء مبهماً ثم ذكره مفسراً أو وقع في النفس وهذا من ملح العرب ومنها قوله من غير هذا الباب والذى حارت البرية فيه \* حيوان مستحدث من جماد **(قوله بالفعل قبله)** أى في هذا المثل والناصب لمثل قولك هو طيب أبوة شبه الفعل وهذا هو ما ذهب اليه سيويه والمأزنى والبردومتابعوه وذهب قوم الى أن الناصب في تمييز النسبة هو الجملة التى انصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه الى المحققين **(قوله وتفقاً بكر شحماً)** معنى تفقاً امتلاً كما فسره الشيخ خالد والفاكهى وقال بعضهم قوله تفقاً أى تشقق يقال تفقأت السحابة عن مائها أى تشققت اه قال الأهدل وعلى تفسير تفقاً بامتلاً لا يصح أن يقال امتلاً شحماً بكر لأن الشحماً مالىء لا مملوء اللهم الا أن يقال امتلاً هنا بمعنى كثر وعظم وأما على تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظاً ومعنى اه **(قوله وشحماً في الأول تمييز)** أى محول عن الفاعل والأصل تفقاً شحماً بكر على المعنى المتقدم فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة فجئ بالمضاف الذى كان فاعلاً وجعل تمييزاً على ما مر **(قوله واشترت عشرين غلاماً)** كان الأولى للمصنف رحمه الله تعالى تقديم هذا على الذى قبله لأنه المصرح به فى المتن والذى قبله ملوح به على ما سلفنا **(قوله لأنه ملحق بجمع المذكر السالم)** قال ابن مالك**

وشبه ذين وبه عشرونا \* وبابه ألحق والأهلونا

(التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الدوات) وناصبه ما قبله من فعل أو عدد أو مقدار كما سيظهر من الأمثلة وقد يكون مبيناً لما خفي من النسب كما سيتضح بالأمثلة أيضاً (نحو قولك تصبب زيد عرقاً) فتصبب فعل ماض وزيد فاعل وعرقاً تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة بالفعل قبله وهو مبين لما انبهم من النسبة فان نسبة التصبب الى زيد تحتمل أن تكون من جهة العراق أو غيره وكذا قوله (وتفقاً بكر شحماً وطاب محمد نفساً) كل من التمييزين فيهما مبين لما انبهم من النسبة وكل من التركيبين فعل وفاعل وشحماً في الأول تمييز وكذا نفساً في الثانى ( واشترت عشرين غلاماً) اشترت فعل وفاعل وعشرين مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وغلاماً تمييز

(قوله لابهامها) اعلم أن الأسماء المبهمة أربعة أنواع العدد والمقدار مساحيا ككثير أرضا أو كيلا كصاع برا أو وزنا كرطل زيتا وما يشبه المقدار نحو مثقال ذرة خيرا وما كان فرعا للتمييز كخاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا (قوله و ناصب التمييز عشرين) اختلف في صحة اعماله مع أنه جامد قليل شبهه باسم الفاعل لأنه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبهه بضارين زيدا ورطل زيتا فانه شبهه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التام وهو التثنية والنون وقيل شبهه بأفعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لأنه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لأنه يعمل في السببي والأجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الأجنبي وهي أصل لأفعل من لأنها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسألة واحدة وهو أصل للمقادير لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحملة وصحح هذا القول لأن حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى اه تصریح وقوله وهو لا يرفع الظاهر الا في مسألة واحدة يعني به في مسألة الكحل (قوله وملكت تسعين نعمة) النعمة الشاة وقد تستعار للمرأة بجامع ما بينهما من الضعف كما في قوله تعالى ان هذا أخى له تسع وتسعون نعمة ولى نعمة واحدة وفيه نظر تأمل (قوله ونعمة تمييز) أى للعدد (فائدة) إذا كان المقدار مخلوطا من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندى رطل سمناعسلا على حد الرمان خلوصا مض وقال غيره يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الأمرين كذا في الهمع اه صبان (قوله منصوب به) أى وان كان جامدا كامر (قوله) كما تقدم في عشرين تنظير لكون تسعين ناصبا (تنبيه) هذا ظاهر في العدد المفرد والمركب نحو تسع وتسعون نعمة فقال ابن هشام في الحواشي الناصب العقد والأصل تسع نجات وتسعون نعمة وقد يقال العددان ككلمة واحدة ولا تقدير وليس هذا بأبعد من جاء زيد وآتى عمر والعاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا اذ لا يظهر فيه تقدير الا أن يخص السؤال بالمركب المعطوف اه يس على التوضيح (قوله وزيدا كرم منك أبا) اعترضه الشيخ خالد بأن حق هذا أن يقدم على ذكر العدد وأجاب الشيخ عبدالمعطي بأن المصنف يعتذر عنه بأنه لحفائه على المبتدى جعله قسما برأسه وأخر ليظفن له المبتدى ويتنبه له لأنه خفي عليه اه ويؤيد الجعل المذكور أن له شرطا في النصب ككسائي قريبا (قوله وأبا تمييز منصوب بأكرم) شرط نصب التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل أن يكون فاعلا في المعنى وان لم يكن إياه في المعنى وجب جره بالاضافة وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفضل التفضيل فعلا فتقول زيد كرم أبوه وما ليس فاعلا في المعنى نحو زيد أفضل رجل وهذا أفضل امرأة (قوله ولا يكون الانكسرة) وذلك لأنه لما كان الغرض من التمييز التفسير وازالة الابهام ولأن ذلك حاصل بالانكسرة التزموا تنكير التمييز احترازا عن العبث والزيادة للغرض وأيضا فان التمييز ملازم للفضلة فاستنقل واستحق التخفيف بآزوم التنكير فان غيره من الفضلات الا الحال يفارق الفضلية ويقوم مقام الفاعل فلصلاحية ماسوى التمييز والحال من الفضلات بصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف التمييز والحال اه شنوانى (قوله يعنى أن التمييز كالحال) التمييز اسم ان وكاف كالحال بمعنى مثل حال للتمييز لأنه خبر وخبرها قوله لا يكون الانكسرة فافهم (قوله \* وطبت النفس يا قيس عن عمرو \* ) عجريت من بحر الطويل والبيت بتمامه قائله رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب به قيسا رأيتك لما أن عرفت وجوهنا \* صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ومعنى صددت أعرضت والشاهد في قوله النفس لأنه تمييز وكان حقه أن يكون نكرة عند البصريين فيؤتى بالضرورة الشعر ولو حذف لانكسر الوزن وذهب الكوفيون الى جواز كون التمييز معرفة قال بعضهم وقيل ان النفس في البيت مفعول لصدت و تمييز طبت محذوف تقديره قلبا ولا تمييز له فعلى هذا لا شاهد فيه (قوله فالف فيه زائدة) قد قمنا ذلك (قوله ولا يكون الا بعد تمام الكلام) هذا ليس موجودا في النسخة

مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر ونعمة تمييز لتسعين منصوب به كما تقدم في عشرين (وزيد أكرم منك أبا) زيد مبتدأ وأكرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأكرم وأبا تمييز منصوب بأكرم محول عن المبتدأ والأصل أبوزيد أكرم منك فحول التركيب وقيل زيد أكرم منك فحصل ابهام في نسبة الأكرمية اليه من أى جهة فجاء بالتمييز لبيان ذلك الابهام ومثله قوله (وأجمل منك وجهها) فأجمل معطوف على أكرم الواقع خبرا عن زيد والمعطوف على الخبر خبر والتقدير زيد أجمل منك وجهها فزيد مبتدأ وأجمل خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجهها تمييز محول عن المبتدأ لابهام نسبة الأجملية اليه والأصل وجه زيد أجمل منك ففعل به ما تقدم (ولا يكون الانكسرة) يعنى أن التمييز كالحال لا يكون الانكسرة كما تقدم في الأمثلة وأما قوله



التي شرحها الشيخ خالد والنسخة التي شرحها شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة موافقة لما شرحه الشيخ الكفراوى والعشاوى (قوله) وقد يتقدم اذا كان عامله متصرفا) أى اضطرار عند سيديه ونسبه بعضهم الى الجمهور وجزم به ابن هشام فى الغنى لأنه شبهه بالنعت فى الايضاح فكما لا يجوز تقديم النعت لا يجوز تقديم التمييز واختيارا عند الكسائى والملازنى والمبرد والجرمى قياسا له على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف (قوله) وشيا رأسى اشتعلا) قطعة من عجز بيت من بحر البسيط والبيت بتمامه

ضيعت حزمى فى ابعادى الأمل \* وما رعويت وشيا رأسى اشتعلا

والحزم ضبط الأمور واتقانها وما رعويت أى مارجعت والياء فى حزمى وابعادى ورأسى مفتوحة وجوبا للوزن (قوله) مقدم على عامله) قال الشيخ خالد واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسى ان التمييز كالنعت لأن النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور اه قال يس قال الدونشرى فى كون طاب نفسا تمييزا مقدما على المميز نظر ظاهر فليتأمل اه قال الفقير تأملناه فوجدناه كقال وذلك لأن نفسا لا يكون تمييزا لخصوص زيد فيحكم عليه بأنه مقدم بل هو تمييز لنسبة الطيبة الى زيد ومعلوم أن نسبة الطيبة مقدم على التمييز (خاتمة) تمييز كم التي الاستفهام منصوب نحوكم عبد الملكت ويتعين افراده قال الحريرى فى ملحمة الاعراب وكم اذا جئت بها مستفهما \* فانصب وقل كم كوكبا تحوى السما

الا اذا كانت كم مجرورة بالحرف فيجوز فى التمييز وجهان الجر تقول بكم درهم اشتريت والنصب فتقول بكم درهما اشتريت وتميز كم الخبرية مجرور مفرد كتمييز المائة فافوقها أو مجموع كتمييز العشرة فما دونها تقول كم عبد ملكت يديكم عبيد أعنت وتقول عشرة رجال ومائة رجل قال الحريرى واجرر بكم ما كنت عنه غبرا \* معظما لقد رده مكثرا تقول كم مال أفادته يديكم \* وكما اماء ملكت وأبعد والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب الاستثناء﴾

أى المستثنى لأن الكلام فى المنصوبات والمنصوب هو المستثنى لا الاستثناء الذى هو الاخراج وظاهر كلام الشارح ابقاء المتن على ظاهره حيث قال هو الاخراج الخ (قوله) هو الاخراج) جنس شامل للاخراج بالبدل نحوأكلت الرغيف ثلثة وبالصفة نحوأعنت رقبة مؤمنة والشرط نحوأقتل الذمى ان حارب قال الشيخ خالد قال الشاطي ومعنى اخراجه أن ذكره بعد الاميين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك السامع بتلك القرينة لأنه كان مرادا للتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيديوه وغيره وهو الذى لا يصح غيره اه وبه يتضح الحال ويزول الاشكال اه كلام التصريح أى فلا يلزم التناقض وهو ادخال الشيء ثم اخراجه والكفر ثم الايمان فى لاله الا الله وهذا هو مرادى فى ألفية التوحيد عند تعرضى لكلمتى الشهادة وهو قولى والسكل من نقي واثبات لم \* يجر على ما لفهم للقاصر نعى لأنه يلزم ذا كرا لدى \* النفى كفره وايمان بدا من حيث أثبت الاله الحقا \* وذاك باطل فكأن محقا

(قوله) بالا أو احدى أخواتها) فصل أخرجه به ما قدمناه (قوله) وحروف الاستثناء ثمانية) وذكر المصنف ستة ولم يذكر اثنين وهما ليس ولا يكون كما سيأتى فى الخاتمة ان شاء الله تعالى ﴿تنبيه﴾ حروف الاستثناء على أربعة أقسام حرفان وهما الا عند الجميع وحاشا عند سيديوه كما سيأتى قريبا وفعلان وهما ليس ولا يكون ومترددان بين الحرفية والفعلية وهما خلا عند الجميع وعدا عند غير سيديوه واسمان وهما غير وسوى بلغاتها فعلم بهذا أن تسمية المصنف اياها حروفا تغليب (قوله) وسوى وسوى وسواء) أى بكسر السين كرضى وبضمها

وقد يتقدم اذا كان عامله متصرفا كقوله \* وشيارأسى اشتعلا فشيا تمييز مقدم على عامله وهو اشتعل والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب الاستثناء﴾ هو الاخراج بالا أو احدى أخواتها (وحروف الاستثناء ثمانية وهى الا) نحو قام القوم الا زيدا قام القوم فعل وفاعل والا أداة استثناء وزيدا منصوب بالا على الاستثناء (وغير) نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الاستثناء وزيد مضاف اليه (وسوى وسوى وسواء) نحو قام القوم سوى زيد فسوى منصوب على الاستثناء بفتحة مقدرة على الألف للتعذر وزيد مضاف اليه (وخلوا وعدا وحاشا) نحو قام القوم خلا زيدا

كهدي مقصورا أو بفتح السين ممدودا كساء وبكسرهما كذلك كبناء (قوله وحاشا) يقال فيه حاش  
بحذف الألف الأخيرة وحشا بحذف الأول (قوله فعل ماض) انظر ما علامة ماضيته ولم أعرفهم ذكروا  
جواز لحوق التاء به بل اقتصروا على أنه فعل ماض (قوله وفاعله ضمير) أي مستتر وجوباً وانما وجب  
استنائه في هذه الأفعال ليكون ما بعدها من صورة المستثنى بالالتفات إلى أم الباب ولذا لم يظهر معها قد وان قلنا  
ان جملة الاستثناء في محل النصب على الحال كذا قيل وقد يقال ان ظهور قد لا ينفي المقصود من كون ما بعدها  
في صورة المستثنى بالا الا أن يقال ظهور قد يصرف عن صورة الاستثناء صريحا فليتأمل اه شنواني  
(قوله ينصب وجوبا) ظاهر كلامه وجوب النصب عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغة  
حكاه الشيخ أبو حيان وخرج عليها قراءة فشرّبوا منه الا قليل منهم اه شنواني قال الفقير دعوى  
تخريج الآية على تلك اللغة مدفوع فانها من السلام المنفي لأن معنى فشرّبوا منه فلم يطيعوه قال الزمخشري  
في الكشف وقرأ أبي والأعمش الا قليل بالرفع وهذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جانباً وهو  
باب جليل من علم العربية فلما كان معنى فشرّبوا منه فلم يطيعوه حمل عليه كأنه قيل فلم يطيعوه الا قليل منهم  
اه فافهم ذلك فانه مهم (قوله الذي لم يدخله نفي) أي فان دخله نفي سمى الكلام منفياً وان كانت القضية  
موجبة فيما يظهر فنحو لم يقيم الناس مني اتفاقاً ونحو الناس لم يقيم مني عند أرباب هذا الفن وموجب عند  
أهل المعاني لأن القضية معدولة المحمول أعني لأن النفي داخل في المحمول فليفتن (قوله وزيدا منصوب  
على الاستثناء بالا) الجار والمجرور متعلق بقوله منصوب يعني أن ناصب المستثنى الا كما اختاره ابن مالك  
وزعم أنه مذهب سيديوه والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة الا اه ابن عقيل  
وعبرة الشيخ خاله في شرح التوضيح واختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية أقوال أحدها أنه نفس  
الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيديوه والمبرد والثاني تمام الكلام كما تنصب درهما بعد  
عشرين والثالث نصب بالفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل  
المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره أستاذي زيدا واليه  
ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائي والسابع أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي  
وخبرها والتقدير الا أن زيدا لم يقيم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن أن الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان  
وأدغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكمه وان اذا  
لم ينتصب فعلى تغليب حكمه لا لأنها عاطفة انتهت (قوله وان كان من غير جنسه) لكن يجب أن يكون  
المستثنى المنقطع أن يفهم من المستثنى منه بواسطة ولو عرفاً فلو قيل مثلاً جاء القوم فهم عرفاً ما يتعلق بهم من  
نحو حمار فقولنا الا الحمار يخرج ما يفهم دخول المتعلق بالقوم وهو الحمار وعليه فلا يصح جاء القوم الا الخلة كذا  
ظهر لي فليتأمل (فائدة) ورد علينا سؤال ماضوته قوله تعالى فسجدوا الا ابليس ابليس أي ان الاستثناء متصل  
أو منقطع فان كان متصلاً فهو مشكل من جهة أن الملائكة معصومون من المعاصي ومعلوم أن الآبي عاص  
وان كان منفصلاً فكيف يعصى ابليس بابائه عن السجود مع كونه غير مخاطب بالسجود فأجيب بأن  
الاستثناء متصل لأن ابليس لما كان جنياً واحداً بين أظهر الألف من الملائكة مغموراً بهم غلبوا عليه في  
قوله فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء واحد منهم ولقائل أن يقول يجوز أن يكون الاستثناء منقطعاً وطلب  
ابليس وحده لا من جملة فسجدوا ويحاج بأن فيه من التعسف ما لا يخفى (قوله نحو قام القوم الاحمارا) أي قام  
القوم وقام معهم ما يتعلق بهم الاحمارا كما قدمنا ذلك (قوله وهو المختار) أي ان لم يتقدم المستثنى ولم يطل  
الفصل والاختيار النصب نحو مقام الا زيدا القوم وما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا الا زيدا أما الأول  
فلأنه الكثير الشائع ومنه قوله ومالي الا آل أحمد شيعة \* ومالي الا مذهب الحق مذهب

القوم وزيدا منصوب على  
المفعولية بخلا وهو  
استثناء في المعنى اذ  
المعنى جاوز القائم زيدا  
أي خالفه فهو بمنزلة قام  
القوم الا زيدا ومثله عدا  
عمرا وحاشا بكر (فالمستثنى  
بالا ينصب) وجوبا  
(اذا كان الكلام تاماً  
موجباً) التام هو الذي  
ذكر فيه المستثنى  
والمستثنى منه والموجب  
هو المثبت أي الذي لم  
يدخله نفي ولا نهى  
ولا استفهام (نحو قام  
القوم الا زيدا) فقام  
القوم فعل وفاعل والا  
أداة استثناء وزيدا  
منصوب على الاستثناء  
بالا (وخرج الناس  
الاعمرأ) هو مثله في  
الاعراب وكل من  
المثاليين تام موجب يجب  
فيه نصب المستثنى فان  
كان المستثنى من جنس  
المستثنى منه يسمى  
الاستثناء متصلاً  
كالثالين وان كان من  
غير جنسه يسمى  
منقطعاً نحو قام القوم  
الاحمارا (وان كان  
الكلام منفياً تاماً جاز  
فيه البدل والنصب  
على الاستثناء) يعني  
أن الكلام التام اذا  
تقدمه نفي ومثله شبه  
النفي كالنهى والاستفهام

فالفنى (نحو مقام القوم الازيد) بالرفع بدل من القوم بدل بعض من كل والعائد مقدر أى منهم (والازيدا) بالنصب على الاستثناء ومثال النهى لايقم أحد الازيد والازيدا ومثال (١٨٨) الاستفهام هل قام القوم الازيد والازيدا وعمل جواز الأمرين اذا كان

الاستثناء متصلا فان كان منقطعا وجب النصب وان تقدمه نفي أو شبهه نحو مقام القوم الاحمارا ولايجوز الاحمار بالرفع هذا مذهب جمهور العرب وأجاز بنو تميم فيه الابدال أيضا (وان كان الكلام ناقصا كان على حسب العوامل) يعنى اذا كان الكلام ناقصا بعدم ذكر المستثنى منه كان المستثنى على حسب العوامل التى قبله (نحو مقام الازيد) فما نافية وقام فعل يطلب فاعلا والأداة استثناء ملغاة لاعمل لها لأن ما قبلها يطلب ما بعدها وزيد فاعل (وما ضربت الازيدا) فزيدا مفعول ضربت والا ملغاة لاعمل لها (وما مررت الازيد) فزيد مجرور بالباء والاملغاة لاعمل لها والجار والمجرور متعلق بمررت (والمستثنى بغير سوى وسوى وسواء مجرور لا غير) يعنى أن المستثنى بهذه الأدوات الأربعة يجب جره باضافتها اليه وأما هى فلها حكم المستثنى بالا

وأما الثانى فلأن الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع المطلق وكذا يختار النصب فى نحو مقاموا الازيدا ردا لمن قال قاموا الازيدا ليحصل التشاكل ﴿ تنبيه ﴾ شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطة على المستثنى كما فى الأمثلة فان لم يمكن تسلطة وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا مانقص وما نفع زيد الاماضر اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضر اه اشمونى (قوله بدل من القوم) أى وبدل المرفوع مرفوع فان قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منى مع أنه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أجيب بمنع ذلك لأن سبيل البدل جعل الأول كأنه لم يذكر والثانى حالا فى موضعه بالنسبة الى عمل العامل بل انظر للنفي والاثبات وهونا كذلك فقولهم البدل هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما قد يتخالف المعطوفان فى زيد قائم لاقاعد والصفة والموصوف فى مررت برجل لاقصير ولا طويل اه خ ض (قوله والعائد مقدر أى منهم) لا يتعين ذلك بل قيل حصل الربط بالا لدالتها على اخراج الثانى من الأول فنفيد أنه كان بعضا منه (قوله وان تقدم نفي أو شبهه) غاية ساقها لرد تجويز الأمرين عند تقدم النفي أو شبهه عليه (قوله ولايجوز الاحمار بالرفع) أى على الابدال اذ لا يصح الابدال فيه حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (قوله وأجاز بنو تميم فيه الابدال أيضا) قال ابن مالك ما استثنت الامع تمام ينتصب \* وبعد نفي أو كنى انتخب اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع \* وعن تميم فيه ابدال وقع ويخرج على هذا قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع لا بالخفض بدلا منه باعتبار اللفظ لأن من الزائدة لا تعمل فى المعرفة ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس \* الا اليعافير والا العيس

واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقر الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء وهى الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة ﴿ تنبيه ﴾ الا فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا ليست للاستثناء وانما هى بمعنى غير فهى صفة لآلهة ولكن نقل الاعراب وهو الرفع منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله وان كان الكلام ناقصا) شروع فى بيان الاستثناء المفرغ ومسمى مفرغا لأن ما قبله لا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فى غيره والاستثناء فى الحقيقة من عام محذوف وما بعد الابدال من ذلك المحذوف والتقدير مقام أحد الازيد وما رأيت أحدا الازيدا وما مررت بأحد الازيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا اه تصریح (قوله على حسب العوامل) بفتح السين واسكانها اه أهمل ﴿ تنبيه ﴾ لا يقع الاستثناء المفرغ فى كلام موجب فلا تقول ضربت الازيدا أى لاستحالة ضربك جميع الناس غير زيد لكنه تطفل من فن المعانى وأما قوله تعالى ويأتى الله الا أن يتم نوره فحمل بآبى على لا يريد لأنهما بمعنى ولا ضير اذ قد قدمنا حمل فشر بوا على فلم يطعوه (قوله مجرور لا غير) لانافية تعمل عمل ليس وغير اسمها مبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد اذ حذف المضاف اليه ونوى معناه وخبرها محذوف والأصل لا غير جائز أو أنكر هذا التركيب ابن هشام فى الغنى وشرح الشذور وشد النكير عليه ورد ماقاله بأنه لا فرق بين ليس وبين لا ويوجد فى الشعر أيضا كقوله

جوابا به تنجو اعتمد فورينا \* لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

والعجب من ابن هشام حيث أنكر قولهم لا غير مع وقوعه فى عبارته فى التوضيح فى فصل وحكمه النصب من باب ظرف الزمان وظرف المكان (قوله وأما هى فلها حكم المستثنى بالا) أى فاعرابها على سبيل العارية من

المستثنى

السابق من وجوب النصب مع التام والايجاب نحو قام القوم غير زيد وأرجحية الاتباع مع التام والنفي فى النصل نحو مقام القوم غير زيد برفع غير على البدلية ونصبها على الاستثناء ووجوب النصب فى النقطع عند غير تميم

المستثنى ويوجد له نظير وهو أن صلة الموصول لا عمل لها من الاعراب والذي يعرب هو الموصول الاصلة أل  
فان اعرابها من اعراب الموصولة (قوله نحو ما قام غير زيد) يتمتع في هذا نصب غير وفي الصحاح قال الفراء  
بعض بنى أسد وقضاعة ينصبون غيرا اذا كانت في معنى الا تم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون ما جاءني غيرك  
وما جاءني أحد غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قال الموضح  
في الحواشي وأقول لا شاهد في تمثيله لجواز أن تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لضافتها الى البنى اه  
خاله (قوله) وهكذا حكم سوى وسوى وسواء في الجميع) وعليه قول ابن مالك

ولسوى سوى سواء اجعلا \* على الأصح ما لغير جعل

قال ابن هشام في توضيحه وقال سيويه والجمهور هي ظرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك  
قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله

ولم يبق سوى العدو \* ن دنهم كما دانوا

وقال الرماني والعكبري تستعمل ظرفا غالبا وكثيرا قليلا والى هذا ذهب اه (قوله يجوز نصبه وجره)  
لم يسمع سيويه الجر بخلا وعدا وسمعه الأخفش قيل بل ذكر سيويه الجر بخلا أيضا وأما حاشا فالراجح  
الكثير الجر بها قال الأشموني ولذلك التزم سيويه وأكثر البصريين حرفتها ولم يجزوا النصب لكن  
الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو والسيباني والأخفش وابن خروف وأجازوه المازني والمبرد  
والزجاج ومنه قوله

اه (قوله على أن خلا فعل ماض) أي جامد \* تنبيه \* قد وعدنا في باب الأفعال أن نبين فعلية الثلاثة مع عدم  
قبولها التاء فنقول هنا وفاء بالوعد قد علمت أنها لم تقبل تاء العلامة لكن لعارض نشأ من استعمالها في  
الاستثناء وأما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية اذا كان للذات كأسماء الأفعال فانها غير قابلة  
للتاء لذاتها (قوله) وفاعلها مستتر) أي وجوبا (قوله) يعود على القائم) هذا أحد أقوال ثلاثة ثانيها وهو  
الأصح أنه يعود على البعض المدلول عليه بـ (قوله) وتقديره خلا أي جاوز البعض زيدا ثالثها أنه عائد على  
الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير خلا أي جاوز فعلهم فعل زيد خذف المضاف (قوله) على أن خلا  
حرف جر) الأصح أنه لا يتعلق بشيء كرب وكل حروف جارة زائدة وحاصل ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى  
والشارح أبقاه الله بالسلامة أن خلا وعدا وحاشا ان نصبت فهي أفعال وان جرت فهي حروف جارة قال  
ابن مالك

وحيث جرا فهما حرفان \* كما هما ان نصبا فعلا

ونخلا حاشا ولا تصحب ما \* وقيل حاش وحشى فاحفظهما

﴿خاتمة﴾ المستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لأنه خبرها واسمها ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل  
المفهوم من الفعل السابق أو على الفعل المفهوم من الكلام السابق أو على البعض المدلول عليه بـ (قوله) السابق  
وهذا أصح الأقوال كما قدمنا في عود ضمير خلا فنقول قام القوم ليس زيدا أولا يكون زيدا أي ليس القائم زيدا  
ولا يكون بعضهم زيدا أو ليس قيامهم قيام زيد خذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقام الثاني وحكى أن  
سيويه قرأ على حماد بن سلمة الأ كوع قوله صلى الله عليه وسلم ليس من أصحابي أحد الا ولو شئت  
لأخذت عليه ليس أبا الدرداء فقال سيويه أبو الدرداء فصاح به حماد لحت يا سيويه ومنعه من قراءة  
الحديث فقال والله لأطلب عمالا يلاحقني معه أحد ثم مضى ولزم الخليل وغيره فكان سببا لاشتغاله بالعربية  
ومعنى لأخذت عليه لعابته وقوله ليس أبا الدرداء أي لكثرة حياته وأفعاله الحسنة وعدم فعله ما يقتضيه  
المعاقبة فرحم الله امرأ ازدحم في موارد السهر لطلب العلوم مقدما الأهم فالأهم ومن قرأ القرآن أو الحديث  
ولم يعرف هذا الفن فقد ركب عمياء وخط خط عشواء والله سبحانه وتعالى أعلم

نحو ما قام القوم غير حماد  
ومن الاجراء على حسب  
العوامل في الناقص  
نحو ما قام غير زيد  
وما رأيت غير زيد  
وما مررت بغير زيد  
وهكذا حكم سوى  
وسوى وسواء في الجميع  
(والمستثنى بخلا وعدا  
وحاشا يجوز نصبه وجره  
نحو ما قام القوم خلا زيدا)  
بنصب زيدا على أن  
خلا فعل ماض وفاعلها  
مستتر يعود على القائم  
المفهوم من قام القوم  
وزيدا مفعول به (وزيد)  
بالجر على أن خلا حرف  
جر (وعدا وعمر او عمرو  
وحاشا زيدا وزيد)  
بالنصب والجر في المثالين  
نظير الأول والحاصل  
أن المستثنى بهذه  
الكلمات الثلاث يجوز  
نصبه بها على تقديرها  
أفعالا وجره على  
تقديرها حروفا والله  
سبحانه وتعالى أعلم

(باب لا أعلم أن لا تنصب النكرات (١٩٠) بغير تنوين اذا باشرت النكرة ولم تكرر لا) يعنى أن لا النافية للجنس تنصب

### ﴿باب لا﴾

أى النافية للجنس كما صرح الشارح وتسمى لا التبرئة من برأته أبرؤه اذا نفيت عنه أى تبرئة الجنس من الخبر قال الأشمونى رحمه الله تعالى أعلم أنه اذا قصد بلانفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى ولا يلى ذلك الا بالأسماء النكرات فوجب لا عند ذلك قصد عمل فيما يليها وذلك العمل امارفع وامانصب واماجر فلم يكن جرا لتلايعتقد أنه بمن النوية فانها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الأحيان كقوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه \* وقال ألا من سبيل الى هند

ولم يكن رفعا لثلا يعقد أنه بالابتداء فتعين النصب ولأن فى ذلك الحاقا للابان لمشابهتها اياها فى التوكيد فان للتأ كيد النفى وان لتأ كيد الاثبات ولفظ لا مساو للفظ ان اذا خففت فى تضمن متحرك بعده سا كن فلما ناسبتها حملت عليها فى العمل اه (قوله اذا باشرت النكرة) أى بأن لم يفصل بينهما فاصل ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله النافية للجنس) أى النافية لحكم الجنس فاذا قلت لارجل فى الدار دلت لا على نفي الكينونة فى الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل اذ من المعلوم أن الدوات لا تنفى وانما الذى ينفى حكمها الذى هو المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لارجل قائما فيصح أن يقال معها بل رجلان أو رجال ﴿تنبيه﴾ الجنس يشمل الفردية والاثنية والجماعة فقولك لارجلان فى الدار ناف للحقيقة باعتبار تحققها فى اثنين اثنين وقولك لارجلان فى الدار ناف للحقيقة باعتبار تحققها فى ثلاثة ثلاثة لكن استغراق المفرد أشمل اذ قولك لارجل لا يقال معها بل رجلان أو بل رجلان وأما قولك لارجلان فى الدار قائما ينفى وجود الاثنين ولا ينافيه خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين (قوله فلا تعمل فى معرفة) أى لأنه على تقدير من ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات كقصد منافان قيل قولهم لا أباله جائز بدون شذوذ وهو معرفة أوجب بأن اللام أزاله حكم الاضافة ومرعن ابن هشام فى شرح بانت سعاد فى الاضافة من باب المعرفة والنكرة فى باب النعت (قوله وان دخلت على مضاف أو شبيه بالمضاف) كالاها يسمى غير المفرد كما فى المنادى ثم أعلم أنه يظهر نصب اسم لا اذا كان خافضا نحو لا صاحب جود ممقوت أو رافعا نحو لا حسنا فعلة مذموم أو ناصبا نحو لا ضار باعمرأ مستريح ومنه نحو لا خير من زيد عندنا ولذا لا يتعلق الظرف فى قوله تعالى لا عاصم اليوم وقوله تعالى لا تريب عليكم اليوم على اسم لا لأنه لو كان متعلقا باسم لا كان مطولا فيجب نصبه (قوله وحاضر خبرها) وهو مرفوع بها اتفاقا لأنها غير مركبة وأما اذا ركبت فعن سيويه أنها لا تعمل فى الخبر بل بالنكرة مع لا فى موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والأصح عند الناظم أنه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الأخفش والمازنى والمبرد اه تصريح ﴿تنبيه﴾ شروط اعمالها العمل المذكور سبعة الأول أن تكون نافية لازائدة والثانى أن يكون منفيا للجنس بأسره ولو كانت لنفى الوحدة عملت عمل ليس والثالث أن يكون نفيه نضا فان أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور أعملت عمل ليس أيضا تقول لارجل قائما ولا يقال بعده بل رجلان والرابع أن لا يدخل عليها جار بخلاف نحو جئت بلا زاد وغضبت من لاشىء بالجر والخامس أن يكون اسمها نكرة وقد تقدم وسادسها أن يتصل بها كما سيأتى محترزه فى المتن والسابع أن يكون خبرها نكرة أيضا لتلايخبر بالمعرفة عن النكرة وأما مجىء خبرها معرفة فى نحو لا رجل أنت ولا موضع صدقة أنت فانت فيها ليس خبرا للا وانما هو خبر مبتدا محذوف تقديره هو والجملة خبر لا (قوله مرفوع بقبیحا) هو خبر قوله فعلة وأما ما وجد فى النسخ المطبوعة بالنصب لمرفوعا

الاسم وترفع الخبر مثل ان لكنها تختص بالنكرات فلا تعمل فى معرفة ويشترط أن تباشر النكرة ولا تكرر فان دخلت على مالىس مضافا ولا شبيه بالمضاف فانه يبنى على الفتح (نحو لارجل فى الدار) فلا نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ورجل اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب وفى الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وان دخلت على مضاف أو شبيه بالمضاف فانها تنصب ولا يبنى نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالعا جبلا موجود واعراب المثال الأول لانافية للجنس وغلام اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وسفر مضاف اليه وحاضر خبرها واعراب المثال الثانى لانافية للجنس وطالعا اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وجبلا منصوب بطالعا على أنه مفعوله لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل وموجود خبرها والشبيه بالمضاف هو ما يتعلق به أى اتصل

به شىء من تمام معناه مرفوعا كان نحو لا قبىح فاعله ممدوح ففعله مرفوع بقبیحا على أنه فاعله أو منصوبا نحو لا طالعا جبلا حاضر أو مجرورا بحرف جر نحو لا خير من زيد عندنا فمن زيد جار ومجرور متعلق بخبرها

خطأ (قوله فان لم تبشرها) هذا محترز الشرط السادس وجعل الشيخ خالد في شرح المتن تصوير المتن صورتين وهو بأن فصل بينهما فاصل أو دخلت لعل معرفة (قوله وجب الرفع) أى على الغاء لضعفها بالفصل (قوله ووجب تكرار لا) أى تنبيه على نفي الجنس اذ هو تكرار للنفي وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار وهو ضعيف (قوله جاز اعمالها والغاؤها) فيجوز في مثل قولك لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها فتحها وهو الأصل والثاني رفعها وهما ثبوتان مذكوران في المتن والثالث فتح الأول ورفع الثاني والرابع رفع الأول وفتح الثاني والخامس فتح الأول ونصب الثاني قال ابن مالك

وركب المفرد فاتحاً كلا \* حول ولا قوة والثاني اجعلاً

مرفوعاً او منصوباً او مركباً \* وان رفعت أولاً لاتنصبا

(قوله فيكون ما بعدها مبتدأ) أو على اعمال لا عمل ليس (قوله فان شئت قلت) أى على الاعمال وهو الأصل في عمل لا وعلى هذا فالكلام حينئذ جملتان أو جملة واحدة وذلك منوط على تقدير الخبر فان قدرنا أن لكل خبراً فالكلام جملتان وان قدرنا لها خبراً واحداً فالكلام جملة واحدة (قوله وان شئت قلت) أى على الالغاء للأفلازائدة حينئذ لنا كيد النفي ﴿ خاتمة ﴾ يخفف خبر لا اذا علم كثيراً عند الحجازيين نحو قالوا لا ضيرأى علينا ولا إله إلا الله أى موجود أو ممكن لكن الثاني أولى كما بينا في غير هذا الكتاب وأوجب التميميون والطائيون حذف الخبر وقال ابن مالك وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر \* اذا المراد مع سقوطه ظهر

فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله عز وجل وقد يخفف اسم لا للعلم به كقوله لا عليك أى لا بأس عليك والله سبحانه وتعالى أعلم بفتح الدال اسم مفعول من نادى ينادى مناداة وهو المطلوب اقباله ييا أو إحدى أخواتها وأصل يازيد أنادى زيدا فكونه كلاماً ليس من جهة تركب من اسم وحرف فقط لأن ياقائمة مقام الفعل وأيضاً لام الجر قد تتعلق بها فيقال يازيد لك فان هذه اللام لام الاستغاثة ولولا أن ياقائمة لما جاز أن تتعلق بها حرف الجر لأن الحرف لا يدخل على الحرف ولقائل أن يقول ذلك متنقض بخمسة أمور الأول أن أنادى اخبار عن النداء والاخبار عن الشيء مغاير للمخبر عنه والثاني أن لفظ أنادى يحتمل الصدق والكذب ولا كذلك لفظ يازيد والثالث أن قولك يازيد إنما كان خطاباً مع المنادى وقولك أنادى غير مختص بالمنادى فيقال أنادى زيدا أخاك وأخاك وأخاك إلى غير ذلك والرابع قولك يازيد يدل على حصول النداء في الحال ولا كذلك أنادى والخامس أنه يصح أن يقال أنادى زيدا قائماً ولا يصح أن تقول يازيد قائماً وأجيب بأن مقام مقام الشيء لا يلزم أن يكون مساوياً لذلك الشيء في جميع الأحكام كفي صه بمعنى اسكت وحييل بمعنى أقبل واعلم أن أحرف النداء ثمانية الهمزة وأى مقصورتين وممدودتين ويأو وأيوهاو ووافلهمزة المقصورة للقريب إلا أن ينزل القريب منزلة البعيد كالساهى فله بقية الأحرف الالهزمة كما أنها للبعيد وباهى أم الباب ولذا تدخل في كل نداء وتتعين في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وفي باب الاستغاثة نحو يا الله للمسلمين والأكثر في باب الندبة استعمال واو قد تستعمل يافيه اذا أمن اللبس قال ابن مالك

وللمنادى الناء أو كالناء يا \* وأى وآكذا أيا ثم هيا

والهمز للدانى ووا لمن ندب \* أو ياو وغير والذى اللبس اجتنب

(قوله المفرد المعلم) المفرد بدل من خمسة والعلم نعت للمفرد واعلم أن تعريف المفرد العلم بالعلمية قبل النداء واستصحب التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الإشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير اه تصريح (قوله والنكرة المقصودة) تعريفها عارض بسبب القصد

(فان لم تبشرها وجب الرفع ووجب تكرار لانحو لا في الدار رجل ولا امرأة) فلا نافية للجنس ملغاة لا عمل لها وفي الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وامرأة معطوف على رجل (فان تكررت جاز اعمالها والغاؤها) يعنى اذا دخلت على نكرة وبشرتها وتكررت جاز اعمالها عمل ان والغاؤها فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً (فان شئت قلت لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل وامرأة على اعمال لا وجعل كل منهما اسماً لها (وان شئت قلت لا رجل في الدار ولا امرأة) برفع رجل وامرأة على الغائما وجعل ما بعدها مبتدأ وفي هذين المثالين أوجه كثيرة مذكورة في المطولات والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب المنادى)

(المنادى خمسة أنواع المفرد العلم والنكرة المقصودة



والنكرة غير المقصودة والمضاف والمشبّه بالمضاف ( يعني أن المنادى ينقسم الى خمسة أقسام المفرد العلم والمراد منه ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف نحو زيد وعمرو والنكرة المقصودة نحو رجل وامرأة اذا أريد بهما معين والنكرة غير المقصودة نحو رجل اذا أريد به رجل غير معين كقول الأعمى يارجلا خذ يدي والمضاف كغلام زيد والمشبّه بالمضاف كإطالما جبلا ( فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبينان على الضم من غير تنوين نحو يازيد ويارجل ) فيا حرف نداء وزيد منادى مبني على الضم في محل نصب ومثله يارجل والمثنى ييني على الألف وجمع المذكر السالم ييني على الواو نحو يازيدان ويازيدون والحاصل أن كلا ييني على ما برفع به ( والثلاثة الباقية منصوبة لا غير ) نحو يارجلا خذ يدي وياغلام زيد وياطالما جبلا فكل منها منادى منصوب بالفتحة

والاقبال وقيل بالعدوفة ونابت ياعنها (قوله والنكرة غير المقصودة) الأولى أن يكون غير منصوب بالاقبال للنكرة لتوغلها في الإبهام فلا يتعرف بالاضافة (قوله كقول الأعمى يارجلا خذ يدي) مثله قوله يارجلين خذ يدي اذا لم يقصد اثنين معينين ويا مسلمين خذوا يدي ولم يقصد جماعة معينة (قوله والمضاف كغلام زيد) اعلم أن جميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى ولو كانت الاضافة غير محضة كياحسن الوجه الا المضاف الى ضمير الخطاب مطلقا أي سواء كان الضمير للواحد أو الاثنين أو للجماعة فلا يجوز أن يكون منادى فلا يقال يا غلامك لاستلزام اجتماع النقيضين لأن الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرها (قوله فيبينان على الضم) انما يبينان لمشابهتهما كلف الخطاب في نحو أنا ديك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعهما موقعه وبنينا على الحركة ايدانا بأن بناءها غير أصل اذا الأصل في الأسماء الاعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء التكلم في بعض لغاته اذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها ولو بنى على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها ﴿ تنبيه ﴾ قد ينون المنادى والحالة هذه اضطرارا فللشاعر أن يضم أو ينصب والأول اختاره الخليل وسيبويه ومنه قوله

سلام الله يامطر عليها \* وليس عليك يامطر السلام  
والثاني اختاره أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد ومنه قوله

ضربت صدرها الى وقالت \* ياعديا لقد وقتك الاواق

(قوله والمثنى ييني على الألف) الظاهر كما قال البعض أن نحو يازيدان ويازيدون من النكرة المقصودة لا من العلم لأن العلمية زالت اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الابداع اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والاقبال اه صبان (قوله ييني على ما برفع به) أي لو كان معربا قبل النداء قال ابن مالك وابن المعرف المنادى المفردا \* على الذي في رفعه قد عهدا

فان كان مبنيا قبل النداء كسيبويه وحذام في لغة الحجاز بن قدرت فيه الضمة ومثل ما ذكر فتى وقاض قال ابن مالك وانوا انضمام ما بنوا قبل ندا \* وليجر مجرى ذى بناء جددا

(قوله والثلاثة الباقية منصوبة) أي بلا خلاف الا ما نقل عن ثعلب اجازة الضم في المضاف اضافة غير محضة قال ابن مالك والمفرد المنكور والمضافا \* وشبهه انصب عادما خلافا

(قوله نحو يارجلا خذ يدي) أحال المازني وجود هذا القسم مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله ياغلام زيد) سكتوا هاتما لو كان المضاف مبنيا أصالة قبل النداء كيا سيبويه الزمان أو عروضا بسبب الاضافة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر أنه منصوب محلا ولا يقال انه مبني على ضم مقدر لأن المنادى المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا لمحله لكونه مبنيا اه يس على التوضيح (قوله يا طالما جبلا) مثله يا حسنا وجهه ويارفقا بالعباد (قوله منصوب بالفتحة الظاهرة) أي على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدرو قيل حرف النداء لسده مسد الفعل (قوله بالفتحة الظاهرة) أي بخلاف المنادى المضاف فانه منصوب محلا وانما نصبت هذه الثلاثة لفظا لأنها ليس فيها علة تقتضي البناء أما المضاف فلعدم مشابته لكاف الخطاب من حيث الافراد لأنها كلمة وهو كلتان وأما الشبيه به فلكونه مشابها للمنادى المضاف وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف في التعريف ﴿ خاتمة ﴾ يجوز حذف الحرف أعني يا خاصة نحو يوسف أعرض عن هذا ونحو سنفرغ لكم أيه الثقلان الا المندوب نحو يا عمره والمستغاث نحو يا لله والمنادى البعيد واسم الجنس غير المعين والمضمر واسم الله تعالى اذا لم يعوض في آخره الميم المشددة واسم الإشارة قال ابن مالك وغير مندوب ومضمر وما \* جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار له \* قل ومن يمنعه فانصر عاذله  
وأما في لفظة الله فانه قد يحذف الحرف ويعوض عنه الميم في الآخر مشددة فتقول اللهم ولا تجمع بين البدل  
والمبدل وأما قوله اني اذا ما حدث ألما \* أقول يا اللهم يا اللهم  
فشاذ قال ابن مالك والأكثر اللهم بالتعويض \* وشذيا اللهم في قريض  
والحدث الحادث من مكاره الدنيا وألم أي نزل ومعنى قول ابن مالك في قريض أي الشعر والله سبحانه وتعالى أعلم  
﴿ باب المفعول من أجله ﴾

ويسمى المفعول لأجله والمفعول له وهو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل فان فقد شرط من  
شروطه جرب باللام نحو جئت لك للسمن ولا يجوز نصبه لأن السمن غير مصدر ونحو جئت لك اليوم للاكرام  
غدا لعدم اتحاد وقتيهما ونحو جاء زيد لاكرام عمروله لعدم اتحاد فاعليهما وان وجدت الشروط جاز نصبه  
وجره أيضا فالشروط انما هي للجواز لا للوجوب تقول زيد قنع لزهدي قال ابن مالك  
وهو بما يعمل فيه متحد \* وقتا وفاعلا وان شرط فقد  
فاجره بالحرف وليس يتمتع \* مع الشروط كل زهد ذا قنع  
(قوله وهو الاسم) أي المصدر (قوله المنصوب) أي جواز مع استكمال الشروط كما مروا أكثر فيما جرد  
عن أل النصب وفيما لم يجرد عنها الجر تقول لا أقعد جينا ولا أقعد الجبن ولا أقعد للجبن وكقوله  
لا أقعد الجبن عن الهيجاء \* ولو توالى زمر الأعداء

والظاهر في المضاف استواء الأمرين تقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه (قوله يانا لسبب وقوع الفعل)  
أي فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل ولذا يشترط زيادة على ما تقدم كونه قلبيا فلا يجوز جئت لك قراءة  
للعلم أو قتلا للكافر أو ضرب زيد لأن الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليس كذلك قال  
خض ورده الرضى بأنه ان أراد أن الباعث يتقدم وجودا فممنوع بنحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصور افسلم  
ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني وجئت تأديبا اصلاحا لك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا متقدم  
الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئت اكرامك لي وجئت اليوم اكراما لك غدا بل  
جئت ممناء وعسلا على تقدير ارادة لك فظهر أن المفعول له هو الاسم المذكور لامضاف مقدر اه (قوله  
واجلا لا منصوب) أي بما تقدمه (قوله على أنه مفعول لأجله) ذهب بعضهم الى أنه منصوب على المصدرية لفعل  
مقدر من جنس ذلك الفعل فمعنى قولك قتلت اجلا لا لعمر وقت وأجلت اجلا لا للعمر وقولك قصدتك ابتغاء  
معروفك قصدتك وابتغيتك ابتغاء معروفك قال عبد المعطى وفيه تقدير وتكلف اه (قوله شروط) أي  
خمس (قوله من المطولات) مضى محل التطويل والله الحمد والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ باب المفعول معه ﴾  
اعلم أن المفعول معه مقصور على السماع عند سيويوه وهو الحائز قصبات السبق في مضمار العربية خلافا  
للاخفش وأبي علي والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على الأصل في جعله  
مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك الراجح المتفق عليه وصرح أئمة النحو بأن المفعول معه  
هو المقصود بالنسبة في جملة قال الشيخ في شرح اللب واعلم أن تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مقيدتين  
أحدهما كذا وكذا والثاني أن المفعول في جملة مقصود بالنسبة والمعمول الأول الذي يصاحبه هو غير مقصود  
بالنسبة بل تابع فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب كان معناه أن زيدا في الحجى أصل وأنا تابع له  
فيه واذا أريد استوائهما في الحجى قلت أنا وزيدا بالرفع هذا كلامه اه فنأى على المطول (قوله وهو  
الاسم) أي الصريح نخرج به نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك  
في شرح الملح ونحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح

(باب المفعول من أجله)  
وهو الاسم المنصوب  
الذي يذكر بيانا  
لسبب وقوع الفعل نحو  
قام زيد اجلا لا لعمر  
فقام زيد فعل وفاعل  
واجلا لا منصوب على  
أنه مفعول لأجله لأنه  
ذكر لبيان علة وقوع  
القيام (وقصدتك ابتغاء  
معروفك) فقصدت  
فعل وفاعل ومفعول به  
وابتغاء مفعول لأجله  
ومعروف مضاف  
والكاف مضاف اليه  
وللمفعول لأجله شروط  
تطلب من المطولات  
والله سبحانه وتعالى أعلم  
(باب المفعول معه وهو  
الاسم المنصوب

القطر لأنها داخلة في المثال الأول في اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على جملة وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى أن جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الأفاضل تلميذ الزمخشري كتحمله عنه في المعنى اه تصریح (قوله الذي يذكر) عرفه ابن هشام في القطر بانه اسم فصلة بعدواو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقه بفعل أو مشتمل على ما فيه حروفه وفي الشذور مثله (قوله فعل) بضم أوله وكسر ثانيه مبني للمفعول وقوله معه ظرف متعلق به وقوله الفعل نائب الفاعل لفعل والضمير في معه عائد لمن ففعل معه الفعل صفة جرت في غير من هـ له (قوله بعدواو مفيدة للمعية) خرج بهذا الشرط أمرا الأول قولك جئت مع زيد فانه تال لنفس مع لالواو التي معناها والثاني نحو رأيت زيدا وعمرا قبله أو بعده فان التقيد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية ومثله جاء زيد وعمرو قبله أو بعده فيمتنع في هذا النصب مطلقا بخلاف ما قبله فانما يمتنع النصب على المفعول معه فقط ولا ينافي أنه مفعول به (قوله نضا) خرج به نحو مزجت ماء وعسلا اذ الواو ليست لتنصيص معنى المعية وانما استفيد معنى المعية من العامل وهو ما اختصت به الواو من بين سائر حروف العطف ونظيره اصطف هذا وابني (قوله وناصبه الفعل المذكور قبله) قال به جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين لالواو خلافا لعبد القاهر الجرجاني ولا المخالفة خلافا للكوفيين ولا عذوف والتقدير في سرت والنيل سرت ولا يست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج قاله في التوضيح ورد قول الجرجاني بأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا فيقال جاء زيدوك ورد قول الكوفيين بأن المخالفة لواقضت النصب لحاز ما قام زيد بل عمرا بالنصب وقال خالد ورد قول الزجاج السيراني (قوله واستوى الماء والخشبة) مثل بمثابة إشارة الى أن المفعول معه قد يجوز تعاطفه كافي جاء الأمير والجيش وقد لا يجوز كافي الخشبة لأن الذي يرتفع هو الماء لا الخشبة ﴿ تنبيه ﴾ للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات وجوب المفعول معه في نحو مات زيد وطلوع الشمس واستوى الماء والخشبة ورجحانه في نحو مات زيد ووجوب العطف في كل رجل وضيعة واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده ورجحانه في جاء زيد وعمرو وجاء الأمير والجيش وامتناعهما في أكلت خبزا وماء لعدم تصور المعية (قوله والاستواء معناه الارتفاع) أي وقد وجد نظيره وهو قوله تعالى ذومرة فاستوى قاله الشنواني ﴿ تنبيه ﴾ سمع من لسان العرب نصب المفعول معه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل أو شبهه نحو ما أتت زيد او كيف أنت وقصة من تريد نخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من كون والتقدير ما تكون زيدا وكيف تكون وقصة من تريد فريدا وقصة منصوبان بتكون المضمره قال ابن مالك

وبعد ما استفهام او كيف نصب \* بفعل كون مضمر بعض العرب

(قوله وأما خبر كان) لم ينبه على مفعولى ظننت لكن ذلك داخل تحت المفعول به وبهذا يعلم انتقاد ما قدمنا في أول باب المرفوعات والله سبحانه وتعالى أعلم

### ﴿ باب مخفوضات الأسماء ﴾

معنى الباب والأسماء مرفى صدر الكتاب وإضافة مخفوضات الى الأسماء اما من إضافة الصفة للموصوف واما من الإضافة البيانية واما أن تكون بمعنى من وأولى الثلاثة أن الإضافة بيانية أعنى المخفوضات التي هي الأسماء اذ لا يوجد المخفوض الا الأسماء بخلاف المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات جمع مخفوضة وقدمر في المرفوعات والمنصوبات (قوله المخفوضات ثلاثة) الأولى ثلاث بالتذكير لكن مرتوجيه في نواصب المضارع وأسقط المصنف أمرين وهما الجر بالتوهم وبالمجاورة فالمجرور بالتوهم نحو قولك لست قائما ولا قاعد بحرقاعد على توهم دخول الباء على خبر ليس اذ دخلوها عليه كثير قال ابن مالك

الذى يذكر ليان من فعل معه الفعل (يعنى أن المفعول معه هو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان الذات التي فعل الفعل بصاحبها ويشترط له أن يقع بعدواو مفيدة للمعية (نحو جاء الأمير والجيش) جاء الأمير فعل وفاعل والجيش الواو والمعية والجيش منصوب على أنه مفعول معه وناصبه الفعل المذكور قبله (واستوى الماء والخشبة) واعرابه كالذي قبله والاستواء معناه الارتفاع والمعنى ارتفع الماء حتى حاذى الخشبة والخشبة مقياس يعرف بها قدر ارتفاع الماء (وأما خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما (واسم ان وأخواتها) نحو ان زيدا قائم (فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات) ولا حاجة الى إعادة ذلك هنا (وكذلك التوابع) وهي النعت نحو رأيت زيدا العالم والعطف نحو رأيت زيدا وعمرا والتوكيد نحو رأيت زيدا بنفسه والبدل نحو رأيت زيدا أخاك (فقد تقدمت هناك) فلا حاجة الى أعادتها هنا والله سبحانه وتعالى أعلم

وبعد ما وليس جرابا الخبر \* وبعد لا ونفى كان قد يجر

ومن الخفوض بالتوهم قوله بدالى أنى لست مدرك ما مضى \* ولا سابق شيئا اذا كان آتيا  
بجر سابق على توهم دخول الباء فى خبر ليس فكأنه قال بمدرك والمجرور بالمجاورة قولهم هذا جحر ضب  
خرب بخفض خرب لمجاورته لضب وحقه الرفع لأنه صفة لجحرو وهذا فى النعت والتوكيد كقوله

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم \* أن ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم لمجاورته الزوجات مع أنه توكيد لذوى ومنه فى العطف قوله تعالى وأرجلكم الى الكعابين  
بالخفض مع أنه معطوف على أيديكم لا على رؤوسكم اذا الأرجل مغسولة لا ممسوحة قال ليس ان هذه الآية ليست  
من هذا الباب لأن العاطف يمنع من التجاور بل لأن الأرجل لما كانت من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة  
بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا عطفت على المسوح لا لتمسح ولكن لينبه على  
وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ولذا جاء بالغاية وهو قوله تعالى الى الكعابين امانة لظن من يظن أنها  
ممسوحة لأن المسوح لم يضرب له غاية فى الشريعة اه قال الفقير فيه نظر من وجهين الأول أن دعوى  
وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ممنوع غاية الأمر فيه أنه مندوب لا واجب والثانى أى دعوى أن المسوح  
لم يضرب له غاية فى الشريعة غير مسلم لأنه يجب مسح جميع الرأس عند مالك فتأمل واعلم أن المصنف ترك  
هذين النوعين لكون الأول يرجع الى الخفوض بالحرف المتوهم والثانى قليل (قوله مخفوض بالحرف) قدمه  
لأن الأصل فى الخفض أن يكون بالحرف ولا يكون بالاسم الابطريق النياية اه عبد المعطى (قوله يوم  
أن التابع مخفوض بالتبعية) وهو رأى الأخفش والسهيل وهو ضعيف اه خالد ﴿فائدة﴾ اجتمعت  
هذه الثلاثة فى الفاتحة ولهذا لم يذكروا هافعله لأجل ذلك قلله دره (قوله فهو ما يخفوض بمن) من معانيها  
الابتداء وقد مر فى صدر الكتاب ومنها التبويض نحو حتى تنفقوا ثم تحبون وبيان الجنس نحو من اساور  
من ذهب والتنصيص على العموم نحو مجاءنى من رجل والبدل نحو وأرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة  
والظرفية نحو ماذا خلقوا من الأرض والتعليل نحو مما خطاياهم أغرقوا والاستعلاء نحو ونصرناه من القوم  
(قوله والى) من معانيها الانتهاء وقد مر فى صدر الكتاب والمصاحبة نحو ولانأكلوا أموالهم الى أموالكم  
والتبيين أى تبين فاعلية مجرورها بعد ما يفيد جبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو رب السجن  
أحب الى ومرادفة اللام نحو والأمر اليك ومرادفة فى نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة ومساواة من كفى قوله  
تقول وقد عاليت بالكور فوقها \* أيسقى فلا يروى الى ابن أحمر

وعاليت أى علوت والكور الرحل ومواقفة عند كقوله

أم لاسييل الى الشباب وذكره \* أشهى الى من الرحيق السلسل

الرحيق من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول الى الخلق (قوله وعن) من معانيها المجاوزة وقدم فى صدر  
الكتاب والبعدية نحو طبقا عن طبق أى حالا بعد حال والاستعلاء نحو ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه  
أى على نفسه والتعليل نحو وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك أى لأجل قولك ومرادفة من نحو وهو الذى  
يقبل التوبة عن عباده أى منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى أى به والبدل نحو لا تجزى نفس  
عن نفس شيئا أى بدل نفس والظرفية كقوله

وآس سراة الحى حيث لقيتهم \* ولانك عن حمل الرباعة وانيا

ومعنى آس أعط والرباعة بالكسر أفساط ما يتحملة الانسان من دية أو غيرها (قوله عن القوس) قال ابن  
مالك هى فيه للاستعانة بمعنى الباء لأنهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد  
للحريرى فى انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هى المرمية وحكى أيضا رميت على القوس قاله فى

مخفوض بالحرف) نحو  
مررت بزيد (ومخفوض  
بالإضافة) نحو جاء  
غلام زيد (وتابع  
للمخفوض) نحو مررت  
بزيد العالم وبزيد  
وعمر وبزيد نفسه  
وبزيد أخيك وكلامه  
يوهم أن التابع مخفوض  
بالتبعية والصحيح أنه  
مخفوض بماجر التبوع  
الا البدل فعلى نيه  
تكرار العامل فلم  
يخرج الخفض عن  
الخفض بالحرف أو  
بالمضاف (فأما المخفوض  
بالحرف فهو ما يخفوض  
بمن والى) نحو سرت  
من البصرة الى الكوفة  
(وعن) نحو رميت  
السهم عن القوس

المعنى اه تصریح ( قوله وعلى ) من معانيها الاستعلاء وقد مر في صدر الكتاب ومعنى في نحو على حين غفلة والمجاوزة كما في قوله اذا رضيت على بنو قشير \* لعمر الله أعجبنى رضاها

أى عفى والتعليل نحو و لتكبروا الله على ما هذا كم والمصاحبة نحو و آتى المال على حبه وموافقة من نحو اذا اكتلوا على الناس يستوفون ومرادفة الباء نحو تحقيق على أن لأقول والاستدراك والاضراب كقوله

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا \* على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع \* اذا كان من تهواه ليس بذى ود

( قوله وفى ) من معانيها الظرفية وقد مر في صدر الكتاب والسببية وفي الحديث دخلت امرأة النار في هرة حبستها والمصاحبة نحو قال ادخلوا في أمم والاستعلاء نحو لأصلبكم في جذوع النخل والمقايضة نحو فامتناع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل أى بالمقياس الى الآخرة وموافقة الى نحو فردوا أيديهم في أفواههم ومرادفة من نحو في تسع آيات أى منها كما قيل وبمعنى الباء كقوله

وتركب يوم الروع منا فوارس \* بصيرون في طعن الأباهر والسكلا

والأباهر جمع أبهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والسكلا جمع كلوة أو كلية مضموم الأول فيهما وهما من الاحشاء معروفتان ولكل من الانسان أو الحيوان كليتان وهما لثمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند الحاصرة وهما منبت زرع الولد كما في المصباح ( قوله ورب ) أشبعنا الكلام عليها في صدر الكتاب فلتراجع ثمة ( قوله رب رجل كريم لقينه ) رب حرف جر شبهه بالزائد ورجل مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ( تنبيه ) يدخل رب على النكرة لا غير حتى جعل الحريرى اياها علامة التنكير فقال

وكل مارب عليه يدخل \* فانه نكرة يارجل

وكل ما جاء بعد رب نكرة \* ولو ضميرا نحو ربه مره

ورب خاله اذا أريد به \* شخص به سمي اذا لا يشبهه

وقلت :

وهذا الكلام مر في المعرفة والنكرة ( قوله والباء ) قال في الكشف فان قلت من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد أن تبني على الفتحة التي هي أخت السكون نحو كاف التشبيه ولام الابتداء وواو العطف وفائه وغير ذلك فما بال لام الاضافة وبائها بنينا على الكسر قلت أما اللام فللفصل بينها وبين لام الابتداء وأما الباء فلكونها لازمة للحرفية والجر اه وقد تقدم في اللام من أول الكتاب ومن معاني الباء الاصاق وقد مر في صدر الكتاب والاستعانة نحو كتبت بالقلم والتعديّة نحو ذهب الله بنورهم أى أذهبه والتعويض وتسمى باء المقابلة وسماها الوالد باء الثمن كبعتك هذا بهذا والتعويض نحو عينا يشرب بها عبد الله أى منها والمصاحبة نحو وقد دخلوا بالكفر أى معه والمجاوزة نحو فاسأل به خيرا أى عنه والظرفية نحو وما كنت بجانب الغربي أى فيه والبدل نحو ما سرني بذكري لى ذكرك سلى أى بدل ذكرها والاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار أى على قنطار والسببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لغناهم والتوكيد نحو كفى بالله شهيدا وللغاية نحو قد أحسن بي أى الى ( قوله والكاف ) من معانيها التشبيه وقد مر في صدر الكتاب والتعليل نحو واذكروه كما هذا كم أى لهدايتكم والتوكيد نحو ليس كمثل شيء والاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت قال كخير أى على خير ( قوله واللام ) من معانيها الاختصاص والاستحقاق وقد مر في صدر الكتاب والتعديّة نحو ما ضرب زيدا لعمر وفي صيغة التعجب والتعليل نحو قوله

وانى لتعرونى لذ كراك هزه \* كما انتفض العصفور بالله القطر

ومعنى تعرونى تصينى وهزة بكسر الهاء تشايط والتوكيد كقوله

( وعلى ) نحو ركب  
على الفرس ( وفى ) نحو  
الماء فى الكوز  
( ورب ) نحو رب رجل  
كريم لقينه ( والباء )  
نحو مررت بزيد  
( والكاف ) نحو زيد  
كالبدن ( واللام ) نحو  
المال لزيد ( وحروف  
النسم

وملكت ما بين العراق ويثرب \* ملكا أجار لمسلم ومعاهد  
وتقوية العامل المتأخر نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون واتهاء الغاية نحو كل يجري لأجل مسمى والتعجب نحو  
قولهم لله درك أى ما أكثر درك والله أنت وبالله والعشب اذا تعجبوا من كثرتها والصيرورة نحو  
لدوا الموت وابنوا للخراب \* فكلكم يصير الى الذهب

والبعدية نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أى بعده والاستعلاء نحو يخرجون للاذقان أى عليها وللنسب نحو  
لزيد عم هو لعمر وخال وللتبيين نحو قل لعبادى كقيل ومرادفة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة  
أى فيه وبمعنى عند كقراءة بعضهم بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم وبمعنى من كقوله  
لنا الفضل فى الدنيا وأنفق راغم \* ونحن لكم يوم القيامة أفضل

ومعنى راغم لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار وبمعنى عن كقوله  
كضرائر الحسناء قلن لوجها \* حسدا وبغضا انه للميم

أى عنه ولتتملك نحو جعلت هذا لزيد وشبهه نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا (قوله وهى الواو) الأولى  
أن يقدم الباء لأنه الأصل فى القسم لكن يجاب عن المصنف بأنه قدم الواو لكثرة استعماله ولذا ألغز  
الامام الحريرى فى مقاماته لهذا بقوله وما حرف نائبه أكثر منه مكرا \* وأرحب وكرام \* وأكثر لله ذكرا \*  
والكلام على حروف القسم قد تقدم فى صدر الكتاب فلا يحتاج الى الاطالة هنا الا أن أباعبودة ذكر أن  
الكاف حرف قسم وخرج قوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق عليه والمعنى كقوله ابن هشام فى المغنى  
الأفعال لله والرسول والذى أخرجك قال فيه وقد شنع ابن السجري على مكى فى حكايته هذا القول وسكوته  
عنه قال ولو أن قائلا قال كالله لأفعلن لاستحق أن يصدق فى وجهه ويطلب هذه المقالة أربعة أمور أحدها  
ان الكاف لم تجب بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وتعالى وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج  
وباب ذلك الشعر كقوله \* وأنت الذى فى رحمة الله أطمع \* ووصله بأول السورة مع تباعدا بينهما (تنبيه)  
أكثر نسخ المتن ذكر واو رب الا لنسخة التى شرحها الشيخ الكفراوى والشارح فنذكرها تحصيل للبركة  
اعلم أن رب قد تحذف ويبنى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع \* فألهيتها عن ذى تمام محول

ومعنى طرقت أتيت ليلا ومعنى عن ذى تمام محول أى أشغلتها عن صبى ذى تمام اذا تم له سنة وبعد الواو أكثر  
كقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله \* على بأنواع الميم ليتلى

والسدول الستور وبعد بل قليلا كقوله \* بل مهمه قطعت بعد مهمه \* والمهمه المفازة وبدونهن أقل كقوله  
رسم دار وقت فى طله \* كدت أقضى الحياة من جلله

والطلل ماشخص من آثار الديار وأقضى الحياة معناه أموت ومن جلله من عظم أمره فى عيني (قوله وبعد  
ومنذ) قيل أصل من من من دليل رجوعهم الى ضم الدال من من عند ملاقة الساكن نحو من ذا اليوم ولولا أن  
الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول من من طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما  
أصلان لأنه لا يتصرف فى الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقال المالىق اذا كانت من اسما  
فأصلها من من أو حرفا فهى أصل اه أشموني ومعناها ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا نحو ما رأيت من من يوم  
الجمعة أو من من يوم الجمعة أى من يوم الجمعة والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رأيت من من يومنا أو من من يومنا أى فى  
يومنا قال ابن مالك وان يجزا فى مضى فكمن \* هما وفى الحضور معنى فى استين

وبمعنى من والى معان كان معدودا نحو ما رأيت من من يومين أو من من يومين أى من ابتداء هذه المدة الى  
انتهائها (تنبيهان) الأول قد تستعمل الكاف اسما كقوله :

وهى الواو والباء والتاء  
نحو والله وبالله وتالله  
(وبعد ومنذ) نحو  
ما رأيت من من أو من من يوم  
الجمعة فما نافية ورأيت  
فعل وفاعل ومفعول  
ومن من حرف جر  
ويوم مجرور بمن أو من من  
والجمعة مضاف اليه



بيض ثلاث كنعاج جم \* يضحكن عن كالبرد منهم  
والجم جمع جماء وهى التى لا قرن لها والبرد بفتح الراء المطر المنعقد والمنهم الذائب ومما يستعمل اسما  
عن وعلى وذلك اذا دخلت عليهما من كفوله  
فلقد أرانى للرماح دريئة \* من عن يمينى مرة وأمامى  
والدريئة الحلقة التى يتعلم فيها الطعن وقوله

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها \* تصل وعن قيص بزىء مجبل  
والظمء بالكسر مدة الصبر عن الماء وتصل تصوت الأحشاء من العطش والقيص القشر الأعلى من البيض  
وزىء أرض غليظة ومجبل اسم مكان أى محل الجبل السائر وتيهانه ومنه منذ ومنذ اذا دخل على اسم مرفوع  
وعلى جملة فعلية تقول ما رأيته مذ يومان وجئت مذ دعانى زيد قال ابن مالك  
ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا \* أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا  
وهما مبتدآن على الأول وظرفان على الثانى وتستعمل من وفى واللام أفعلا فمن أمر من مان وقدم فى باب  
الأفعال وف أمر من وفى ول أمر من ولّى (التنبية الثانى) قدرنا كلمة ما بعد من وعن والباء فلا تكفهم  
عن عمل نحو مما خطاياهم وقرىء خطياتهم ونحو عما قليل فبا تقضهم ميثاقهم وبعد اللام ورب والكاف  
قليل كقوله الى ملك خير أربابه \* فان لما كل شىء قرارا  
وقوله وبما ضربت بسيف صقيل \* بين بصرى وطعنة نجلاء

ومر هذا فى صدر الكتاب وبصرى بضم الباء بلدة بالشام والنجلاء الواسعة البيئة الاتساع وقوله  
وتنصر مولانا ونعلم أنه \* كما الناس مجروم عليه وجارم  
وجارم ظالم (خاتمة) بقى من حروف الجر خلا وعدا وحاشا وذكرها المصنف فى المستثنى وحتى فى بعض المواضع  
ولعل وتقدم فى باب المبتدأ ومتى فى لغة هذيل بمعنى من كقوله

شرين بماء البحر ثم ترفعت \* متى لجج خضر لمن نثيج  
وكى بمعنى اللام تقول كيمه بمعنى له (قوله) وأماما مخفض بالاضافة) اعلم أن الاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيل  
الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون التى هى علامة  
الاعراب لقيام المضاف اليه مقامه تقول غلام زيد وغلاما زيد وكاتبو القاضى قال ابن مالك  
نونا تلى الاعراب أو تنوينا \* مما تضيف احذف كطورسينا

ولا تتجمع الاضافة أل فلا تقول الغلام زيد الا فى نحو الضارب زيد والقاتلو عمرو والضارب الرجل والضارب  
رأس الجانى ومررت بالرجل الضارب غلامه ولا تتجمع العلم باقيا على علميته ونحو زيدكم قدر فيه الشيوع كما  
فى رب زيد لقيته (تنبيه) قد يفصل بين المضاف والمضاف اليه القسم نحو قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت  
والله ربها حكاه أبو عبيدة وبين الجار والمجرور نحو اشتريته بوالله ألف حكاه ابن كيسان عن الكسائى قاله  
الشيخ خاله (قوله فنحو قولك غلام زيد) هذه الاضافة أفادت تعريف المضاف والذى أفاد تخصيصه نحو  
غلام رجل (فائدة) قال الرازى اعلم أن مراتب الموجودات ثلاثة مؤثر لا يتأثر وهو الاقوى وهو درجة الفاعل  
ومتأثر لا يؤثر وهو الأضعف وهو درجة المفعول وثابت يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار وهو المتوسط وهو درجة  
المضاف اليه والحركات أيضا ثلاثة أقواها الضمة وأضعفها الفتحة وأوسطها الكسرة فألقوا كل نوع بشبهه  
فجعلوا الرفع الذى هو أقوى الحركات للفاعل الذى هو أقوى الأقسام والفتح الذى هو أضعف الحركات  
للمفعول الذى هو أضعف الأقسام والجر الذى هو المتوسط للمضاف اليه الذى هو المتوسط من الأقسام اه تأمل  
(قوله يوم أنه مجرور بالاضافة) أى كما هو رأى السهيلي وأبى حيان فى النكت (قوله) والصحيح أنه مجرور بالمضاف

(وأماما مخفض بالاضافة  
فنحو قولك غلام زيد)  
فاذا قلت مثلا جاء غلام  
زيد جاء فعل ماض  
وغلام فاعل وزيد  
مضاف اليه وهو مجرور  
بالمضاف وهو غلام  
وكلامه يوم أنه مجرور  
بالاضافة وهذا قول  
ضعيف والصحيح أنه  
مجرور بالمضاف (وهو  
على قسمين) يعنى أن  
الاضافة تنقسم الى  
قسمين تارة تكون  
على معنى اللام وتارة  
تكون على معنى من  
وأشار اليهما بقوله

وفاقا لسيوبه لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الابعامله وقيل معنى اللام هو العامل وقيل الحرف المقدر  
 ناب عنه المضاف (قوله ما يقدر باللام) أى الدالة على الملك أو الدالة على الاختصاص فالأول مثل له المصنف  
 والثانى نحو قولك باب الدار وسيأتى توضيحه قال الأشمونى اختلف فى اضافة الأعداد الى المعدودات  
 فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من واختاره فى شرحى التسهيل والكافية  
 فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الأعداد  
 الى المعدودات والمقادير الى المقدرات وقد اتفقا فيما اذا أضيف عدد الى عدد نحو ثلثة على أنها بمعنى من اه  
 (قوله نحو ثوب خز) الخز نوع من الحرير والساج نوع من الخشب اه خالد (قوله أن يكون المضاف اليه  
 جنسا للمضاف) أى وأن يكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عن المضاف ألا ترى أن الخاتم بعض جنس  
 الفضة وأنه يقال هذا الخاتم فضة وكذا نقول فى باب ساج هذا الباب ساج (تنبيه) قال يس قال الجامى أخذنا  
 من الرضى واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح به بالى كفى افادة الاختصاص الذى هو  
 مدلول اللام فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الأصل  
 يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكاليف مثل كل رجل وكل واحد اه  
 وليس كذلك ما أضيف بمعنى من فافهم ذلك (قوله وبقى قسم ثالث) ذكر هذا القسم ابن مالك تبعا لطائفة  
 قليلة (قوله ظرفا للمضاف) أى زمانيا كان أو مكانيا الأول نحو مكر الليل ومنه مامثلة الشارح والثانى نحو  
 يا صاحبي السجن وشهد الدار (قوله فاذا لم يكن المضاف الخ) حاصله أنه اذا انتفت الشرط فلا اضافة بمعنى  
 اللام نحو غلام زيد فان المضاف اليه فى هذه ليس جنسا للمضاف ولا يصح الاخبار فيه بالمضاف اليه عن  
 المضاف ولا المضاف اليه فيه ظرفا للمضاف ونحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح أن يخبر عنه بالخميس  
 فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس ونحو يزد يد فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها  
 لا يصح أن يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فلا اضافة فى جميع ذلك بمعنى اللام المفيدة للملك أو الاختصاص  
 قيل ان الاضافة قيمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما فهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا بل هذا  
 القيل هو مذهب الجمهور وقيل ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وقيل ليست الاضافة على  
 تقدير حرف أصلا (قوله كما قال ابن مالك) هو محمد بن محمد بن مالك الطائى المتبحر فى كل فن الا أن النحو  
 وما يتعلق به أشهر له من غيره ومن تلاميذه الامام النووى رحمه الله تعالى قيل عنه فى قوله \* ورجل من  
 الكرام عندنا \* ومنهم أبو حيان شيخ ابى عقيل وهشام (قوله والثانى الخ) اعراب هذا البيت الثانى  
 مفعول مقدم باجرر وهو فعل أمر وانو فعل أمر أيضا معطوف على اجرر ومن بكسر الميم مفعول انو على  
 تقدير مضاف وأو حرف عطف وتقسيم وفى معطوف على من واذا ظرف متضمن معنى الشرط ولم حرف نفي  
 وجزم ويصح فعل مضارع مجزوم بلم والاحرف استثناء وذا اسم اشارة فى محل رفع على أنه فاعل يصلح  
 على الاستثناء المفرغ ونعت الاشارة محذوف واللام مفعول بخذا على تقدير مضاف وخال فعل أمر مؤكد  
 بالنون الحفيفة المبدلة فى الوقف ألفا ولما متعلق بخذا وما موصول اسمى نعت لمحذوف وسوى فى موضع  
 الصلة لما ودينك مضاف اليه وهو اسم اشارة لثنى ونعته محذوف والتقدير واجرر الثانى وانو معنى من أو فى اذا  
 لم يصلح الا ذاك المعنى وخذ اللام للمعنى الذى سوى دينك المعنيين (قوله والله) مبتدأ وقوله سبحانه وتعالى  
 جملة اعتراضية وسبحان مصدر علم على التسييح وقوله أعلم خبر المبتدأ \* وهذا آخر ما يسره الله تعالى من الكتابة  
 على شرح الآجرومية التى لمقاصد هذا الفن جامعة ولقاصديه نافعة فالمرجو ممن اطلع عليها أن ينبه على  
 ما وقع فيه وأن يصلحه بعد التأمل فيه فرحم الله امرأى عيا فستره أو زللا فغفره فانه قل أن يخلص  
 مؤلف من الهفوات أو ينجو مصنف من العثرات ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذه الحاشية خالصة

( ما يقدر باللام نحو  
 غلام زيد ) أى غلام  
 لزيد ( وما يقدر بمن  
 نحو ثوب خز وباب  
 ساج وخاتم حديد) أى  
 ثوب من خز وباب من  
 ساج وخاتم من حديد  
 ( وما أشبه ذلك ) من  
 أمثلة القسمين وضابط  
 الاضافة التى على معنى  
 من أن يكون المضاف  
 اليه جنسا للمضاف فتكون  
 من لبيان الجنس وبقى  
 قسم ثالث تكون  
 الاضافة فيه على معنى  
 فى وهو أن يكون المضاف  
 اليه ظرفا للمضاف نحو  
 تربص أربعة أشهر  
 أى تربص فى أربعة  
 أشهر فاذا لم يكن المضاف  
 اليه جنسا للمضاف ولا  
 ظرفا له فهى على معنى  
 اللام كما قال ابن مالك  
 والثانى اجرر وانو من  
 أو فى اذا  
 لم يصلح الا ذاك واللام  
 خذا  
 لما سوى دينك والله  
 سبحانه وتعالى أعلم

لوجه الكريم وأن ينفع بها النفع العميم بحاه سيد الأولين وآخرين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعها ليلة الجمعة بعد العشاء لتسع بقين من شهر جمادى الثانية سنة ثلاث وثلثمائة بعد الألف من هجرة من خلق على أحسن وصف صلى الله عليه وسلم

فهرست تشويق الخلان على متن الأجرومية

صفحة	صفحة
١٦٧ باب التوكيد	٢ خطبة الكتاب
١٧٠ باب البدل	٣ البسمة
١٧٢ باب منصوبات الأسماء	٤ باب الكلام
١٧٣ باب المفعول به	١٢ أقسام الكلام
١٧٦ باب المصدر	٢٤ باب الاعراب
١٧٨ باب ظرف الزمان	٤٧ باب معرفة علامات الاعراب
١٨٠ باب الحال	٧٧ فصل العربات قسمان
١٨٣ باب التمييز	٨٧ باب الأفعال
١٨٦ باب الاستثناء	١١٢ باب مرفوعات الأسماء
١٩٠ باب لا	١١٣ باب الفاعل
١٩١ باب المنادى	١١٩ باب المفعول الذي لم يسم فاعله
١٩٣ باب المفعول من أجله	١٢٣ باب المبتدا والخبر
باب المفعول معه	١٣٦ باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر
١٩٤ باب مخفوضات الأسماء	١٤٨ باب النعت
(تمت)	١٦٠ باب العطف









UNIVERSITY OF TORONTO



3 1761 01460889 7